تاريخ العلاقات السياسية المصرية السودانية وأثرها في علاقة البلدين إبانحكم جمال عبدالناصر(١٩٥٢. ١٩٧٠م) : دراسة موضوعية

دلال النواري سلامة عبد الكريم

أكاديمية الدراسات الإسلامية

جامعة ملايا

كوالالمبور

٢٠١٦م

University of Malaya

تاريخ العلاقات السياسية المصرية السودانية وأثرها في علاقة البلدين إبانحكم جمال عبدالناصر(١٩٥٢. ١٩٧٠م) : دراسة موضوعية

دلال النواري سلامة عبد الكريم

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة

أكاديمية الدراسات الإسلامية
جامعة ملايا
كوالالمبور
٢٠١٦م

University of Malaya

الملخَّص

تتناول الدراسة طبيعة العلاقات السياسية بين مصر والسودان في عهد جمال عبد الناصر، والأسس التي بنيت عليها ، وأوضح أن البلدين يحتلان مركزاً استراتيجياً فريداً في ميزان المصالح الدولية، وبينت الباحثة ذلك من خلال فصول الرسالة، حيث اقتضت التمهيد لتلك العلاقة والعوامل الجغرافية والتاريخية التي تربطهما، وبيان المراحل التي مرت بها البلدين ، ويحاول الوصول إلى سبل تطوير تلك العلاقات من خلال بناء جيلٍ مدركٍ لهذه العلاقات الوثيقة المتأصلة الجذور، وتكمن مشكلة البحث إلى تحليل طبيعة العلاقات المصرية والسودانية والمحددات الثنائية البيئية لمصر والسودان، وهل تأثرت العلاقات المصرية السودانية نتيجة التغيرات في موازين القوى الإقليمية والعالمية، وكيف تطورت العلاقات السياسية والتاريخية بين البلدين في العهد الناصري ، ويهدف البحث لتناول العلاقات السياسية بين مصر والسودان في عصر عبد الناصر، ويطرحها ويوضح مراحلها المختلفة ، وتناول البحث أيضاً أهم المشاكل التي واجهت العلاقة بين البلدين، و أثرت على طبيعة العلاقة بينهما في فترات مختلفة، وحاول إيجاد بعض الحلول من خلال الدراسة التاريخية للعمق الأخوي بين مصر والسودان، وكيفية الخروج منها وذلك بوعي الشعبين المصري والسوداني بعمق تلك العلاقة، ووجوب التوحد بحكم ما يملكه البلدان من وحدة الأرض والجوار والحدود والموارد واللغة على مر التاريخ، ، واستخدمت الباحثة لتحقيق ذلك: المنهج التاريخي الاستردادي الذي تمثل في كل فصول الرسالة، من خلال حدود الدراسة، ثم المنهج التحليلي الذي قام على تحليل النصوص ووصفها وبيان طبيعتها. وخلصت الباحثة إلى أن البلدين تربطهما أواصر تاريخية وجغرافية، جاءت في وحدة التاريخ ووحدة المصير بينهما، وأن المشاكل التي وقعت بين البلدين نتيجة السياسات للبلدين، خفف من حدتها عمق الوعي بين الشعبين، وتلك الأزمات التي أُحدثت لتفتيت الشعوب العربية وتمزيق صفها ووحدتها، ومحاولة للنيل من كيانها كل ذلك يصب في صالح الاستعمار، وتدعو الباحثة إلى الاستفادة من تلك الدراسات التي أَخذت على عاتقها بيانطبيعة العلاقة بين البلدين، وتجسيدها على أرض الواقع بما جاءت به من نتائج تحافظ على الأمة وأرضها وشعوبها.

University of Malaya

Abstrak

Kajian ini bertujuan untuk mengkaji corak hubungan dua hala antara Mesir dan Sudan pada era Jamal Abdel Nasser. Pengkaji telah membuat penerangan dalam bab-bab yang berkaitan secara khusus tentang pasca hubungan dua hala dan merungkai nilai-nilai sejarah dan geografi kedua-dua negara ini. Seterusnya, pengkaji menyentuh tentang masalah-masalah yang mempengaruhi corak hubungan dua hala antara kedua-dua negara ini pada permulaannya, termasuk cara orang Mesir dan orang Sudan berusaha untuk menyelesaikan masalah-masalah tersebut melalui kesedaran tentang hubungan dua hala yang telah lama disemai serta keperluan untuk bersatu berdasarkan tanah/wilayah, kejiranan, sempadan, sumber hasil dan bahasa merentasi zaman.

Pengkaji telah menggunakan pendekatan retrospektif sejarah dalam kajian ini seperti yang dibentangkan dalam beberapa bab. Selain daripada itu, pendekatan analisis adalah berdasarkan analisis, penerangan dan rumusan karangan. Kepentingan kajian ini adalah pada hubungan diakronik antara Mesir dan Sudan semasa era Nasser dan cuba untuk mencari cara bagi membangunkan hubungan tersebut menerusi peningkatan kesedaran dalam diri rakyat kedua-dua negara tentang hubungan yang telah lama disemai antara kedua-dua negara. Tambahan lagi, kajian ini juga membentangkan masalah-masalah yang paling utama mempengaruhi hubungan dua hala antara kedua-dua negara dan cuba untuk cari jalan penyelesaian melalui kajian yang mendalam tentang sejarah perhubungan kedua-dua negara ini. Akhirnya, pengkaji menemui bahawa sebenarnya kedua-dua negara ini mempunyai hubung kait rapat dari segi sejarah dan kedudukan geografi, mempunyai hala tuju yang sama, sementara masalah yang wujud di antara kedua-dua negara ini adalah disebabkan polisi-polisi yang ada, dan peningkatan kesedaran di kalangan rakyat mereka telah menyumbang kepada pengurangan krisis yang pada asalnya diwujudkan bagi memecahbelah perpaduan Arab dan melemahkan integriti.

Pengkaji mencadangkan agar menggunakan kajian sebelum ini yang merangkumi corak hubungan kedua-dua negara dan melaksanakan ia secara praktikal berdasarkan hasilnya untuk mengekalkan tanah dan wilayah.

University of Malaya

Abstract

This study aims at studying the nature of relationship between Egypt and Sudan during Jamal Abdel Nasser's era. The researcher has explained that in the chapters which shed particular lighton the preparation for that relationship and revealing the historical and geographical value of the two countries. The research problem lies in analyzing the nature of the relations between Egyptian and Sudanese environmental and how did the political and historical relations between the two countries had improved and developed during Jamal Abdel Nasser's era. After that, the researcher touched on the problems that affected the nature of the relationship between the two countries in earlier periods and the way Egyptian and Sudanese managed to overcome their problems through people's awareness of their rooted relationship and the necessity of unity based on land, neighbourhood, borders, resources and language across the history.

The researcher used retrospective historical approach represented in the chapters through the limitations of the study, and thenthe analytical approach based on analysis, description and disclosing the texts. The importance of this research lies on showing the diachronic relationship between Egypt and Sudan during Nasser's era and trying to find methods to develop that relationship through raising awareness of people regarding the deeply rooted relationship between the two countries. Moreover, this research addresses the most prominent problems facing the relationship between the two countries and tries to find some solutions throughout studying their deep historical relationship between the two countries. Finally, the researcher found thatthe two countries are linked by historical and geographical ties, unified history and common destiny, while the problems took place between the two countries were due to policies, and the raised awareness of their people contributed to alleviating the crisis that was created to break the unity of Arabs and undermine their integrity.

University of Malaya

بِسمِ اللَّه الرَّحمن الرحِيم

"أَمَّنْ هو قانتٌ آناءَ اللَّيلِ ساجداً وقائماً يَحذَرُ الآخرةَ ويَرجو رحمةَ ربِّهِ قلْ هل يستوي الَّذين يعلمونَ والَّذين لا يعلمونَ إنَّما يَتَذكَّرُ أولوا الألباب"

صَدَقَ الله العظَيمَ

University of Malaya

إهداء

إليهم جميعاً .....

والدي... رحمه الله ...والدتي...متعها الله بالصحة والعافية... (وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً)...زوجي الوفي...الذي كان لي سنداً بعد الله وعوناً...من شاركنيُ مرَّ الحياة وحلوها...وتفانى لأجلي في بذل كل نفيس' حتى يوفر لي كل سبل الراحة.... أولادي أحبابي الذين تحملوا معي عبء الدراسة... (ربنا هب لنا من ازواجنا وذرياتنا قرة أعين واجعلنا للمتقين إماماً)...وفقهم الله... إخوتي وأخواتي....عزوتي سندي في الحياة ... إلى وطني الحبيب ليبيا..... و إلى كل أبناء وطني الغالي...

University of Malaya

الشكر والتقدير

أتوجه أولاً إلى الله عز وجل الذي لا يبلغ الواصفون وصف عظمته، والذي لولا فضله وتوفيقه وإعانته لما تم هذا البحث، ولما كان على هذه الصورة، فله سبحانه الحمد والشكر والثناء الجميل.

وأتقدم بعظيم الشكر إلى كل أفراد عائلتي الذين غرسوا في قلبي حب الخير والخُلق القويم وشجعوني على مواصلة دراستي، والجد في طلب العلم، فجزاهم الله خير الجزاء، وأتقدم بخالص شكري وتقديري إلى كل من أسدى لي نصحاً أو خصني بدعاء، أو عاونني بمراجعة أو تصحيح أو كتاب أو كلمة طيبة، وأرجو الله عز وجل أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم ويجزيهم خير الجزاء في العاجل والآجل.

وأتوجه بأخلص وأصدق وأسمى آيات الشكر والعرفان والتقدير والامتنان إلى أساتذتي الكرام د.طارق لعجال و د.فيصل عبد الحميد بجامعة ملايا على كل ما بذلوه معي من جهد مضن، وما قدموه لي من نصائح وتوجيهات، وأفاضوا علي بعلمهما الواسع، فلهما عظيم الفضل من متابعة وحث وتشجيع حتى تبلور هذا العمل بالشكل الذي هو عليه الآن، كما أوجه الشكر والعرفان والتقدير والإمتنان، إلى هذا الصرح العلمي الفني المميز جامعة ملايا، وإلى دولة ماليزيا على استضافتها لي طيلة هذه السنوات.

ولستُ أزعم أن ما قدمته هو الحق الخالص أو الصواب الذي لا يشوبه خطأ، ولكن حسبي أني اجتهدتُ لفتح باب البحث والمناقشة في اتجاهٍ يمثل حاجة ماسة في الوقت الحاضر، وتوجيه الأذهان إلى قضايا جديرة بأن توضع موضع التأمل والدرس، فهي مجرد محاولة متواضعة أرجو أن تنضم إليها محاولاتٌ أحسنُ منها، فيكون من مجموعها بعد حين التنظير الجيد.

وأسأل الله الكريم رب العرش العظيم أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم ووسيلة للنجاة يوم الدين. وندعوه أن يكرم هذا العمل بالقَبول، ويجعله نافعًا مفيدًا لي وللإسلام والمسلمين إنه سميع قريب وبالإجابة جدير.

University of Malaya

وصلِّ اللهم وسَلِّم وبارِك على نبينا وحبيبنا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وختاماً، أود أن أعرب عن تقديري وشكري الجزيل لكل من ساهم في تحويل هذا الجهد المبذول إلى أطروحة علمية.

تاريخ التسليم : ٢٠١٦/٦/٢٦م.

دلال النواري سلامة عبد الكريم

قسم : التاريخ والحضارة الاسلامية

أكاديمية الدراسات الإسلامية

جامعة ملايا

كوالالمبور

٢٠١٦م

ليبيا . ترهونة

البريد الاكتروني:

Dalalnoaree@gmil.com

University of Malaya

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
أسباب اختيار الموضوع	٤
أهمية البحث	٥
أهداف البحث	٦
منهجية البحث	٧
الدراسات السابقة	٨
الفصل الأول: الخلفية الجغرافية والتاريخية للعلاقات الثنائية بين البلدين	١٩
المبحث الأول: نبذة جغرافية و تاريخية عن مصر والسودان	٢٠
قدم الوعي المصري بأهمية السودان.	٢٦
تطلع السودان الحضاري نحو مصر.	٣٢
المبحث الثاني تطور الوضع السياسي في كلا البلدين.	٣٧
العلاقات المصرية السودانية في عهد محمد علي.	٤٢
الحركة المهدية في السودان .	٥٢
المبحث الثالث: العلاقات المصرية السودانية (الحكم الثنائي).	٥٨
ثورة ١٩١٩م وتأثيرها على أوضاع السودان	٦٢
معاهدة ١٩٣٦م والمسألة السودانية	٦٩
الفصل الثاني: العلاقات المصرية السودانية في العهد الناصري	٧٧
المبحث الأول: العلاقات المصرية السودانية في الديمقراطية الأولى ١٩٥٢ .١٩٥٦م	٧٩
أستقلال السودان	٩١
وصول جمال عبد الناصر للحكم في مصر	٩٣
المبحث الثاني: العلاقات المصرية السودانية في الديمقراطية الأولى ١٩٥٦,١٩٦٤م	٩٧
تأثير العوامل الخارجية في العلاقات المصرية السودانية	٩٩
السياسات المصرية في عهد عبود	١١٤

University of Malaya

المبحث الثالث: العلاقات المصرية السودانية ١٩٦٨. ١٩٧٠م	١٣١
. موقف السودان من الصراع العربي . الصهيوني	١٣٦
العلاقات المصرية السودانية إبان ثورة مايو ١٩٦٩م	١٤٤
الفصل الثالث: المشاكل التي واجهت العلاقات المصرية السودانية .	١٥٥
المبحث الأول: مشكلة الحدود بين مصر والسودان.	١٥٨
أصل وتطور مشكلة الحدود	١٦٠
أزمة حلايب.	١٦٦
المبحث الثاني: مشكلة جنوب السودان.	١٧٧
الجنوب في السياسة المصرية	١٨١
الجنوب في السياسة السودانية	١٨٥
المبحث الثالث:الأدوار الأستعمارية في جنوب السودان	١٩٨
مشكلة دارفور والدور المصري.	٢٠٦
دور الصهاينة في إثارة المشاكل في السودان.	٢١٤
الخاتمة	٢١٦
التوصيات	٢٢٠
الملاحق	٢٢٢
المصادر والمراجع	٢٤٧

University of Malaya

مقدمة البحث

University of Malaya

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن سار على دربه وبعد:

عَرَفت المجتمعات البشرية العلاقات الدولية منذ القِدم، وأقامت بعضُ الدول فيما بينها علاقات محددة منذ وقت بعيد، واستقرت أساليبُها في ذلك على أسسٍ أصبحت مبادئَ تسيرُ عليها، بهدف توطيد أواصرِ صداقتها ورعاية مصالحها، ومن ثم فقد كانت المصلحة القومية هي المحور الذي بُنيت عليه سياساتُ الدول وعلاقاتُها الخارجية. وتختلف هذه المصالح من دولة إلى أخرى، إلا أنها تجتمع على الحفاظ على سيادة الدولة والدفاع عن أمنها القومي، المتمثل في الاستقرار السياسي، والرخاء الاقتصادي والاجتماعي والعسكري والأمني.

إن العلاقات الدولية تبنى عادةً على المصالح المتبادَلة، وبقدر ما لأي دولةٍ من أهمية في الميزان الدولي، تزدهر علاقاتُها وتتكالبُ الدول عليها، أما الدول الفقيرة بالمزايا الاستراتيجية، فإنها بعيدة عن الصراع الدولي، فهنالك عدة مزايا تجعل الدولة مهمة استراتيجياً أهمها: الموقع والمساحة والعنصر الاقتصادي من مواردَ طبيعيةٍ، ووفرَةُ عناصرَ أخرى تتعلق بالسكان والثقافة والحضارة والقوة العسكرية ودوائر المصالح[1].

ومن هنا ارتبطت العلاقات المصرية السودانية بالجوار الجغرافي، وهذا يعنى الامتدادات الأثنية والقبائل المشتركة والبناء النفسي المتقارب، وإمكانيات التكامل والتعاون ورعاية مصالح الفرقاء،كما يعنى الحدود المشتركة، وتشغل مصر والسودان منطقةً تختلف في ظروفها الطبيعية عن بقية الدول العربية التي تقع في شمال غرب أفريقية إذ يكون نهر النيل ووادية الذي يحمل إلى أراضي البلدين التربة الخصبة والمياه الوفيرة أهم ظاهرة طبيعية في القطرين، وتوجه مصر نحو الجنوب أمر فرضته الظروف الطبيعية، وساعد على تثبيته الرغبةُ في حسن الاستفادة من الماء الذي يجري إلى النهر من منابعه الاستوائية ومن الحبشة، وذلك إلى شمال الوادي المدين بوجوده وخصوبته للجنوب، لذا تحمل مياه النيل إليه مكونات تربته. كما أن المعادلة التي تتكون منها يمكن أن تُردَّ إلى تكوينات معينة من الأراضي التي يجري فيها النيل قرب منابعه.

---

[1] عبد العزيز كامل، دراسات في الجغرافيا البشرية للسودان، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢، ص١٤

University of Malaya

وتتميز العلاقات بين مصر والسودان، بأنها علاقات خاصة تتوغل في القدم، ونسبة خصوصيَّتها إلى أن تاريخ البلدين القديم منه والحديث، تاريخ متشابك تأثر فيه كل من البلدين بالآخر ونتيجة لهذا التأثر والتأثير المتبادل تكونت الأرضية والخلفية. وتدخل العلاقات بين مصر والسودان في إطار علاقات الأشقاء وروابط الجيرة والعشرة والمودة، وليست من النوع المعتاد في العلاقات الدولية لأنها تضرب بجذورها في أعماق التاريخ، وتتعمق في نفوس المصريين والسودانيين إلى القلوب تلهمهم باستمرار للعمل معًا لتحقيق الوحدة، فلا يختلف اثنان في أن العلاقة المصرية السودانية علاقة مميزة وخاصة ومتعددة الجوانب، ومن هذا المنطلق قد تنشأ أحياناً إشكالات تحتاج إلى معالجة موضوعية وبشفافية الأمر الذي لم يحدث للأسف بصورة صحيحة لكي تضع العلاقات في مسارها الطبيعي وتمنحها الاستقرار والنمو والتطور لتحقيق تطلعات الشعبين رغم كل المحاولات .

وفي ظل ما تواجهه المنطقة العربية في وقتنا الحاضر من تحديات تحظى العلاقات العربية_الأفريقية بأهمية خاصة من أجل تصحيح مسارها وتقويتها، ومن ثم فإن العلاقات المصرية السودانية تمثل جناحا عربياً هاماً يمكن أن يدعم هذه العلاقات في مجملها، ومن ناحية أخرى فإن الشأن الأفريقي يتطلب تدعيم هذه العلاقات بين الدولتين، مما يحقق ترابطا يهدف إلى محور أفريقي موحد[٢]..

وقد حاولت الدراسة أن تبين الجوانب الأساسية في علاقات كلا الدولتين، في عهد جمال عبد الناصر، التي من شانها أن تجعل من تميز العلاقات أبعاداً واسعة الأهداف ترنو إليها كل منهما، ولا شك أن التاريخ يقدم أهمية خاصة لهذا المحور بين مصر والسودان، وفي إمكانه أن يجتذب معه دولاً أخرى أفريقية مثل تشاد، أو دولاً عربية مثل ليبيا، وذلك في ظل المحددات الإقليمية التي تنعكس أثارها على العلاقات بين الدولتين.

أسباب اختيار الموضوع

إن من أهم الأسباب التي دعت الباحثة إلى اختيار الموضوع هي:

[٢] عبد الغنى سعودي، الوطن العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٢، ص٢٣٣.

University of Malaya

١. ارتباط العلاقات المصرية السودانية بالجوار الجغرافي، وهذا يعنى الامتدادات الأثنية والقبائل المشتركة والبناء النفسي المتقارب، وإمكانيات التكامل والتعاون. ولأن تاريخ البلدين القديم منه والحديث تاريخ متشابك تأثر فيه كل من البلدين بالآخر، ونتيجة لهذا التأثر والتأثير المتبادل تكونت الأرضية والخلفية مما دعا الباحثة إلى الدراسة في هذا التاريخ العميق والبحث في أصوله واستنباط دروه.

٢. إن العلاقات المصرية السودانية ليست في مكانها الصحيح من فهم الأجيال الجديدة من شباب وادي النيل كله، كذلك أن يشعر شعب وادي النيل شماله وجنوبه بنوع من الطمأنينة مع صفحة من تاريخه القريب ومهما كانت الغربة والقطيعة التي يعيش فيها الشعب الواحد فإن الشعب الذي صنع الماضي لديه قدرات لصنع المستقبل.

٣. إن الفترة التي درستها الباحثة هي أدق فترات العلاقات المصرية السودانية في التاريخ المعاصر، ونقطة الانطلاق هنا هي الانقلاب الذي أقدمت عليه ثورة يوليو في منتصف القرن العشرين بفتح الباب أمام الإقرار بحق تقرير المصير أمام السودانيين، وهو الأمر الذي فتح الباب أمام استقلال السودان عن كل من مصر وبريطانيا، وإقامة الدولة الوطنية السودانية التي كان من المفترض أن تبنى علاقتها الاستراتيجية بأهم الجيران (مصر) على أسس مستقرة.

٤. إن مثل هذه الدراسات التي تخضع للمنهج التحليلي لم تنل نصيبها الوافي من البحث والدراسة، وهذا دافع آخر جعل الباحثة تهتم به علها تثري به المكتبة العلمية في العالم العربي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث:

١- بأنه يتناول العلاقات التاريخية بين مصر والسودان في العهد الناصري يحاول عرضها بشكل موضوعي.

University of Malaya

٢. محاولة الوصول إلى سبل تطوير تلك العلاقات من خلال بناء جيل واعي بعلاقة البلدين الوثيقة المتأصلة الجذور.

٣. يعتبر هذا البحث محاولة لإيجاد بعض الحلول لأهم المشاكل التي تواجه العلاقة بين البلدين من خلال الدراسة التاريخية السياسية للعمق الأخوي بين مصر والسودان.

وذلك لأن الكثير من الباحثين كتبوا عن العلاقات المصرية السودانية في عصور مختلفة، وبالتالي نقلت إلينا بعض المصادر التاريخية من المغالطات والتناقضات التي لا تستقيم مع العقل وتشوبها الكثير من الشوائب، وفي المقابل هناك من حاول تجميل صورتهم بشكل مبالغ فيه، فالباحثة في هذه الدراسة تحاول تسليط الضوء وفق تصور أكاديمي صرف وسليم إن شاء الله

مشكلة البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقات المصرية والسودانية والمحددات الثنائية البيئية لمصر والسودان، وهل تأثرت العلاقات المصرية السودانية نتيجة التغيرات في موازين القوى الإقليمية والعالمية، وكيف تطورت العلاقات السياسية والتاريخية بين البلدين في العهد الناصري، وهل هذا التطور كان له تأثير على طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بينهما.

أسئلة البحث:

هذه الدراسة تشكل معالجة تاريخية للعلاقات السياسية المصرية السودانية عبر مراحل مختلفة، وهذا يتطلب إجابات وافية عن جملة من التساؤلات ومنها:

١. ما هي الخلفية الجغرافية والتاريخية للعلاقات الثنائية بين مصر والسودان.

٢. ما هي طبيعة العلاقات السياسية بين البلدين في العهد الناصري.

٣. ما هي أهم المشاكل التي واجهت البلدين وكيفية تم التغلب عليها.

أهداف البحث:

University of Malaya

١. بيان الخلفية الجغرافية من حيث موقع كلا من مصر والسودان وتأثير الموقع الجغرافي في سياسة البلدين، وتوضيح العلاقات التاريخية الثنائية بين مصر والسودان واستعراضها من جانب تاريخي حيادي.

٢ البحث في طبيعة العلاقة السياسية بين البلدين في حقبة زمنية تمثلت بعهد جمال عبد الناصر، حيث مرت العلاقات بمراحل مختلفة بين الازدهار والفتور والتدهور.

٣ تحديد المشاكل التي واجهت العلاقة بين البلدين في فتراتها المختلفة، ومحاولة إيجاد طرق حلها ببذل الجهود في ربط القنوات السلمية بين البلدين الذين ارتبطا مصيرياً بما يملكانه من إرث حضاري وتاريخي جعلهما جسداً لا يتجزأ.

حدود البحث:

الحدود المكانية: تمثلت تلك الحدود بدولتين هما مصر والسودان حيث أن هذين البلدين كما أسلفنا يملكان الكثير من النقاط المشتركة من خلال التاريخ العميق الذي يربط بينهما.

الحدود الزمانية: تناولت الباحثة عهد جمال عبد الناصر، لأنها أدق فترات العلاقات المصرية السودانية في التاريخ المعاصر، وإن نقطة الانطلاق في العلاقة بين البلدين هو الانقلاب الذي أقدمت عليه ثورة يوليو في منتصف القرن العشرين، ولأهمية هذه المرحلة في كلا البلدين حيث مرت العلاقات المصرية السودانية في عهد جمال عبد الناصر بأهم مراحلها، والتي كان لها أثر كبير في مستقبل البلدين، فقد كان الهمُّ التحرري واحداً من هواجسه الرئيسية، في وقت كانت تقبع معظم الدول الإفريقية تحت الاستعمار.

حيث أدرك الرئيس جمال عبد الناصر أن وجود الاستعمار يمثل الخطر الأكبر على أفريقيا والنيل معاً، فبدأ بدعم الحركات التحررية في أفريقيا، وكانت المعركة الأساسية مع الاستعمار البريطاني في دول

University of Malaya

حوض النيل، لذلك كان أول اهتماماته تأمين السودان الجار اللصيق بمصر الذي يقع على حدوده سبع دول أفريقية ترزخ تحت الاستعمار.

إذن فقد بدأ عبد الناصر ملف التحديات التي تواجه وحدة أفريقيا بالمعوق الأول وهو الاستعمار، وأولى هذا الملف عناية كبيرة، ولم يبخل عليه بالكوادر والخطط والخبرات وخطط التنمية، فدعم كل حركات التحرر في أفريقيا، وساعد الدول حديثة الاستقلال على التحرر من التبعية السياسية والاقتصادية للمستعمر[3]، وهذا هو السبب الرئيسي لاختيار موضع الدراسة لما له أهمية في توضيح الدور الفعال لجمال عبد الناصر وتأثيره على معظم الدول الإفريقية والعربية في فترة الدراسة.

منهجية البحث:

تتبعت الباحثة جمع المعلومات في إجراء هذه الدراسة تجملها في شقين: الأول هو الاعتماد على المصادر وإجراء المقابلات، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي ، حيث برز هذا المنهج في الفصل التمهيدي في وصف موقع كلٍ من دولة مصر والسودان ، كما استخدم في وصف العلاقات بين البلدين والمراحل التي مرت بها، أما المنهج التاريخي الاسترادادي حيث اتضح هذا التدرج في كل فصول الدراسة حيث أوضحت الدراسة التطورات في العلاقات المصرية السودانية عبر الفترة الزمنية المحددة ،والمنهج التحليلي استخدم في رصد الأفكار والآراء وتحليلها من خلال النَّسْق الفكري الذي تنتمي إليه، وتحليلاً لعناصرها وأسسها، مع البحث عن عوامل نشأتها وتطورها، وأتضح في الفصل الثالث، حيث قام بتحليل العلاقات في مراحلها المتعدة ورصدها، حيث تم رصد العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية لوادي النيل، وطبيعة العلاقة بينه وبين محيطه الإقليمي والدولي ، وتأثير الأطراف الخارجية على مجمل العلاقات

[3] أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول(محفظة رقم١٤،أفادة١٠٣/٦٨٩).

University of Malaya

واستخدمت المنهج النقدي الذي لا يكتفي بالتسليم المجرد بل يناقش ويقوّم وينقد ويتبنى ويرفض للوصول إلى أرجح الأقوال المدعمة بالأدلة والأولى بالقبول، والمنهج المقارن له دَور أساسيّ مع التحليل والنقد، فقدحاولت من خلاله بيان أوجه التشابه أو الاختلاف بين الأحداث. وأيضا تم اتباع المنهج التاريخي القائم على جمع المادة وترتيبها وتحليلها مع الحفاظ على مضمونها ومعناها، أما وجهات النظر وإبداءالرأي في بعض الأحداث فقد قامت به كلما دعت الحاجة إلى ذلك، كما حاولت إرجاع تفصيلات الموضوع لأصولها الأولى وجذورها المتفرعة لتوضيح معانيها.

أهم الدراسات السابقة:

١. العلاقات السودانية المصرية في الفترة من ١٩٨٩-٢٠١١م.

إعداد: طلال إبراهيم عبده، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والدراسات الاجتماعية، جامعة الخرطوم، السودان،٢٠٠٦م.

تناولت الرسالة العلاقات قبل الاستقلال والعلاقات بعد الاستقلال مع التركيز على فترة حكم السادات، بالإضافة إلى التركيز على ميثاق التكامل ١٩٨٢م، ثم فترة الإنقاذ ١٩٨٩م، وركزت خلال فترة الدراسة على مشكلة حلايب، والمؤسسات التعليمية المصرية في السودان، ومياه النيل، والعلاقات الثقافية والاقتصادية بين البلدين خلال فترة الدراسة.

وهذه الدراسة ورغم أهميتها غير أنها لا تغطي الفترة التي سندرسها كما وتبعد عن الحيادية في كثير من الأمور وفي طرح العديد من القضايا بين الجانبين في تاريخ العلاقات من الناحية السياسية والاقتصادية والثقافية ورغم احتياجنا لوجهة النظر السودانية لكنها غابت عن الحيادية والموضوعية عند مقارنتها بالعديد من الرسائل الأخرى التي تناولت تاريخ العلاقات بين البلدين، حسب رأي الباحثة، ودراسة الباحثة هي النظر في تلك الحقبة الزمنية في العهد الناصري وتسليط الضوء على طبيعة العلاقة التي مهدت لوحدة البلدين حضارة وشعباً.

University of Malaya

٢. موقف ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م من المسالة السودانية حتى الاستقلال(١٩٥٢-١٩٥٦م)

إعداد: صلاح الدين حافظ متولي، رسالة دكتوراه في الدراسات الأفريقية قسم التاريخ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، م١٩٩٩.

تناولت الرسالة عدد من المحاور عن التيارات السياسية في المجتمع السوداني قبيل الاستقلال، وتناولت العلاقات بين عبد الناصر وحكومة إسماعيل الأزهري، وموقف الثورة من التعامل مع هذه الحكومة، وإعلان استقلال السودان، بالإضافة إلى اتفاق المهدي والميرغني ضد حكومة الأزهري، بالإضافة إلى تناول الجمعية التأسيسية والاستفتاء على الاستقلال، وركزت على دور مصر وبريطانيا بالاعتراف باستقلال السودان، بالإضافة إلى إلقاءها الضوء على انضمام السودان لجامعة الدول العربية، وانضمامها أيضا للأمم المتحدة.

ولعل هذه الرسالة أطرّت لمرحلة مهمة من تاريخ العلاقات المصرية السودانية وخاصة فترة عبد الناصر لكنها ركزت من ناحية تاريخية بحتة، وأهملت العديد من القضايا السياسية التي كانت قد ثارت في ذلك الوقت ولم تركز على دور الأطراف الخارجية في تحريك الجانب المصري والسوداني في ذلك الوقت، ودراستي أوضحت طبيعة العلاقة بين البلدين وكونهما مرتبطين تاريخياً وحضارياً ودينياً، وهذا الارتباط الذي دعا البلدين إلى فهم وحدة الانتماء، وايضاح المشاكل التي أدت إلى الفرقة والقطيعة، وساعدت هذه الدراسة على بيان المشاكل وحلولها، مستعينة بالمنهجين التاريخي والتحليلي.

٣. **العلاقات السودانية المصرية من منظور الأمن القومي من ١٩٦٩. ٢٠٠١م.**

إعداد آدم محمد أحمد عبد الله، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية، ٢٠٠٢م.

تناولت هذه الرسالة الأمن القومي من حيث تعريفه ومستوياته والارتباط بين الأمن القومي والمصلحة القومية والأمن القومي والسياسة الخارجية. كما تناولت الرسالة أهمية السودان الاستراتيجية وأهمية مصر الاستراتيجية من حيث موقع كل من السودان ومصر في الميزان الدولي، بالإضافة إلى دور السياسة الخارجية في تحقيق أمن البلدين

University of Malaya

القومي، حيث أوضحت الرسالة السياسة الخارجية ومصالح البلدين في الإطار العربي والافريقي وكذلك على المستوى العالمي.

وقد ركزت هذه الدراسة على الجانب القومي وأهملت العديد من القضايا السياسية الأخرى، التي تمس البلدين في المراحل كلها، وكذلك أهملت طبيعة المشاكل بينهما وحلولها، ولعل هذا كان واضحاً في عنوان الرسالة وملخصها، وأما هذه الدراسة فقد تناولت جوانب العلاقة بين البلدين حكومة وشعباً، وطبيعة الخلافات بينهما، والحلول التي كانت مواتية من خلال الوثائق التي اطلعت عليها الباحثة والحقتها في آخر دراستها، وكذلك المناهج المختلفة بين الدراستين والتي من المعلوم أنها تؤدي إلى نتائج مختلفة.

٤. **القضية السودانية ١٩٣٦. ١٩٥٦م، وموقف الصحف المصرية والسودانية منها.**

إعداد الطالبة نهله عبد العظيم إبراهيم عبد النبي، رسالة للحصول على درجة الماجستير في الدراسات الافريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم التاريخ، جامعة القاهرة، ١٩٩٠م.

أوضحت الرسالة أوضاع السودان من ١٩١٩ إلى ١٩٢٤م وموقف الصحف المصرية من قضية السودان في هذه الفترة، وكذلك انفراد بريطانيا بإدارة السودان رسمياً (١٩٢٤م) وموقف الصحف المصرية والسودانية من هذه السياسة البريطانية، كما تناولت سياسة بريطانيا تجاه جنوب السودان وموقف مصر منها، وأثر ثورة ١٩١٩م في مصر على السودان حيث كان من الطبيعي أن تتسرب أخبار ثورة ١٩١٩م إلى السودان، كما أوضحت الرسالة جذور الاضطرابات سنة ١٩٢٤م في السودان وكيف كان لها أثارها في مصر.

قامت هذه الدراسة بالتركيز على الدور البريطاني للتأثير على العلاقات بين الجانبين، كما كانت الرسالة هامة بالنسبة إلى كلٍ من مصر والسودان حيث أوضحت فترة حساسة لكلا البلدين، إلا أن الرسالة لم تتعرض للعهد الناصري والذي يعتبر هو موضوع البحث التي تقوم عليه دراستنا، وهي من جانب صحفي خالص، ولم يتناول الجذور التاريخية للبلدين ولا المشاكل ولا الحلول التي تمثلت في فصول الدراسة.

University of Malaya

٥ . أزمة التكامل السياسي وانعكاساتها على الحياة السياسية السودانية في الفترة من ١٩٥٦-٢٠٠٢م".

إعداد: نهاد احمد مكرم احمد عبد الصمد، رسالة ماجستير غير منشورة كلية التجارة ببورسعيد، قسم العلوم السياسية والإدارة العامة، جامعة قناة السويس، م٢٠٠٦.

تناولت الرسالة الجذور التاريخية لمشكلة جنوب السودان، ومحاولات الحل السلمي منذ الاستقلال حتى ١٩٨٩م، بالإضافة إلى استعراض ملامح معالم السياسات الحكومية، فيما يتعلق بقضية جنوب السودان وتطورات العلاقة بين العاصمة والإقليم حتى عام م١٩٨٩، بداية من مرحلة الحكم المدني الأول ١٩٥٦-١٩٥٨م، ثم مرحلة الحكم العسكري الأول ١٩٥٨-١٩٦٤م، ثم حركة الانيانيا ١٩٦٣م، ومرحلة الديمقراطية الثانية ١٩٤٦-١٩٦٩م (مؤتمر المائدة المستديرة)، ثم مرحلة الحكم العسكري الثاني ١٩٦٩-١٩٨٥م، واتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢م.

بالإضافة إلى تناول الرسالة مرحلة الصراعات والانقسامات والصراعات السياسية والقبلية التي ظهرت وسط السياسيين الجنوبيين من أجل السيطرة على مؤسسات الحكم الإقليمي، وأوضحت الرسالة أن الفترة من ١٩٧٢-م١٩٨٣ قد شهدت تكوين ست حكومات إقليمية وهذا يكفي ليوضح حدة الانقسامات والصراعات وحالة الفوضى التي دخلها الإقليم، وقد كانت السلطة المركزية تستغل هذه الأوضاع من خلال لعبة التوازنات لإضعاف الجنوب كمركز ضغط موحد، كما أوضحت الرسالة قرار تقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم وثلاث برلمانات، مما دفع القوى الجنوبية لتشكيل مجلس وحدة جنوب السودان للوقوف في مواجهة التقسيم.

فبالرغم من أهميتها وما ورد في الدراسة من سرد للمرحلة التاريخية لتاريخ العلاقات إلا إننا نريد المزيد من الحلول لتوضيح جذور المشكلة، بالإضافة إلى طرح الآراء الفعالة لمحاولة فهم المشكلة من الجذور والاستفادة بخبرات الجانب المصري والسوداني، فكان ينقصها طرح آراء لمحاولة حل المشكلة.

٦. أثر توزيع الموارد الاقتصادية على الاستقرار السياسي في السودان ١٩٨٩-٢٠٠٥م.

إعداد: صباح أحمد فرج خليل، رسالة ماجستير غير منشورة قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١١م.

University of Malaya

تنبع أهمية الدراسة من كونها تركز على حالة لها أبعاد إقليمية ودولية وقد حاولت الباحثة الاستعانة بالبيانات الاقتصادية كوسيلة للتحليل السياسي.

وذلك بالربط بين متغيرين هما توزيع الموارد الاقتصادية باعتباره انعكاساً لسياسة الحكومة القائمة، ومتغير الاستقرار السياسي /عدم الاستقرار السياسي، ويعد هذا النهج جديداً في الدراسات السودانية حيث لم تتناوله الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الشأن، فقد تناول بعضها تاريخ السودان بما في ذلك تطور مشكلة الجنوب، وبعضها ركز على أنظمة الحكم السودانية وتعاملها مع المشكلة، في حين ركز البعض الآخر على الاقتصاد السوداني والموارد السودانية بصفة عامة.

وقد ركزت الدراسة على الجانب الاقتصادي بوصفها الفاعل القوي في جذور مشكلة السودان، وقامت بالأساس على التهميش السياسي والاقتصادي للجنوب وكيفية تعامل الحكومات السودانية المختلفة مع هذا التهميش الذي تعرض له الجنوب منذ الاستعمار البريطاني، وتعميق هذا التهميش وزيادة حدته بعد الاستقلال مع الحكومات السودانية المتتالية، فضلاً على قيام الرسالة بالتركيز علي برامج التثبيت والتكيف الهيكلي، وتطبيقاتها على السودان، مما كان لها أثر في زيادة الفقر السوداني، وتأثر مناطق بصورة اكبر من غيرها، وخاصة مع استمرار الحرب الأهلية في السودان لمدة أربع سنوات في بداية (١٩٦٨-١٩٧٢م) واندلاعها من جديد في نهاية (١٩٨٣-١٩٨٦م) مما كان له دور في زيادة عدد الفقراء، تزامن مع تطبيق برامج التكيف الهيكلي، والمتأمل لهذه الدراسة يجدها تناولت السودان كحالة دراسة فقط، ولم تتناول غيرها من الدول المحيطة بها، وهذا الأمر الذي حدا بالباحثة إلى تناول جانب العلاقات بين البلدين (مصر – السودان)، وطبيعة تلك العلاقة ما بين مشاكل وحلول وارتباط تاريخي بين البلدين، وتعرضت الباحثة إلى المنهج التاريخي والوصفي التحليلي لبيان تلك العلاقة.

٧. **مشكلة الحدود الجنوبية الشرقية لمصر دراسة قانونية :**

إعداد: شيم حامد عبد الحميد الجرف، رسالة ماجستير في القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨م.

University of Malaya

تتركز أهمية الدراسة على طبيعة العلاقات المصرية السودانية وخصوصيتها، ومقتضى ذلك محاولة التوصل لحل لما قد يعتري تلك العلاقات من مسائل خلافية، والتي تعد ترسيم الحدود الجنوبية الشرقية لمصر إحداها. وهو ما تم التركيز عليه، وقد تناولت الرسالة الطبيعة الجغرافية للمنطقة وأيضا الطبيعة الديمغرافية والجماعات البشرية التي سكنت في هذه المنطقة، بالإضافة إلى تناول الأهمية الاستراتيجية للمنطقة، وتناولت تاريخاً موجزاً عن العلاقات بين مصر والسودان، مع التركيز على مشكلة حلايب وشلاتين، وأساس هذه الدراسة قانوني بحت، بينت الجانب القانوني لتلك المشكلة بين البلدين وأوضحت القوانين الدولية المتعلقة بها، أما موضوعنا فتناول الجانب التاريخي بكل أنواعه، ثم قامت الباحثة بدراسة تلك الجوانب وبيان نقاط القوة والضعف، موضحة طبيعة المشاكل التي تأتي على وحدة الأمة فتنهش جسدها، ولعل هذه الدراسة تكون فاتحة خير لربط الأواصر، ورص الصف، وردم الحال فيما بين شباب هذه الأمة، وكل ذلك تمثل في فصول الدراسة.

٨. **دور الطرف الثالث في تسوية المنازعات دراسة حالة: الدور الأمريكي في مشكلة جنوب السودان ١٩٨٩-٢٠٠٥م.**

إعداد: رغدة محمود أحمد حسنين، رسالة ماجستير قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨م.

تتناول الرسالة النزاع بين الدول هو حقيقة النظام الدولي ولهذا كان الهدف من هذه الدراسة هو فهم التسوية التي تتم عن طريق الطرف الثالث للنزاعات باعتبارها وسيلة دولية لحل النزاعات وهي تعد ظاهرة امتدت عبر فترة زمنية طويلة، ولهذا يجب عند دراسة أي نزاع ينشب بين الدول عدم التركيز فقط على الأطراف المتنازعة، ولكن أيضا التركيز على دور الطرف الثالث الذي يؤثر على سلوك طرفي النزاع.

وتعتبر هذه الرسالة رسالة قيمة لأنها تناولت المشكلة من جذورها، لكنها ركزت على عامل مهم في فهم جذور المشكلة الخاصة بجنوب السودان، وكيف كان للأطراف الدولية عامل كبير في إخماد المشكلة تارة وفي إشعالها تارة أخرى، وبالتالي هي قدمت لنا طرحاً جديداً بتناول المشكلة من زاوية أخرى أعانت على فهم العلاقات المصرية السودانية بطريقة أعمق، وفهم أدوار الدول الخارجية في تعميق المشكلة وإثارتها بين حين

University of Malaya

وآخر، ودراستنا تعتمد على المنهج التاريخي والتحليلي، ولم تقتصر على جانب واحد من المشاكل الواقعة بين البلدين، وكذلك طبيعة علاج لتلك المشاكل، ومن المعلوم أنه لم تكن مشكلة الجنوب هي الوحيدة التي عانت منها السودان، لأن هناك مشاكل أخرى أوضحتها فصول الرسالة.

٩- العلاقات السودانية البريطانية من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٩م.

إعداد: مروة أمين محمد مصطفي، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦م.

تناولت الرسالة نظرة تاريخية للعلاقات البريطانية السودانية والمؤثرات المصرية عليها، وأيضاً العلاقات السودانية البريطانية في ضوء العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦م، والعلاقات السودانية البريطانية في إطار أزمة حلايب ١٩٥٨م، والعلاقات السودانية البريطانية في ظل مشكلة مياه النيل، بالإضافة إلى السياسة الداخلية والخارجية للسودان في ظل التأثير المصري، وتصاعد النفوذ البريطاني والأمريكي، بالإضافة إلى تناول قضايا العلاقات السودانية البريطانية خلال عهد عبود ١٩٥٨-١٩٦٤م، ودور بريطانيا في العلاقات السودانية المصرية.

وأوضحت هذه الدراسة بعض القضايا المهمة مثل قضية الإرساليات التبشيرية في جنوب السودان، وقضية مياه النيل، فأعطت توضيحاً لتاريخ العلاقات. والناظرُ للدراسة يجدُها واضحة العنوان من خلال تناولها طبيعة العلاقات بين السودان وبريطانيا، أما بحثنا فقد تناولت فيه الباحثة طبيعة العلاقات بين مصر والسودان، مما يشكل فارقاً واضحاً، غير أن هذه الرسالة تعطي بعض الجوانب المفيدة والمهمة في بحثنا.

١٠- التسوية السياسية للنزاع المصري السوداني بشأن مثلث حلايب.

إعداد: غادة خضر حسين زايد، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠م.

تناولت الرسالة العديد من التساؤلات التي قد تتبادر للأذهان في ضوء تكرار الأزمات الحدودية بين مصر والسودان وحول أسباب وكيفية نشوب هذه الأزمات؟ وكيفية تعامل الطرفين مع هذه المشكلات،

University of Malaya

بالإضافة إلى تناول الموقف البريطاني والأمريكي من موضوع الحدود، وأوضحت الرسالة أنه لم يكن هناك أثر يذكر للتحولات الدولية منذ إنهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء نظام القطبية الثنائية على مشكلة حلايب، باستثناء تراجع الأهمية الاستراتيجية للسودان، وبالتالي عدم اتخاذ مواقف مؤيدة لها في نزاعها الحدودي مع مصر، خاصة في ظل وجود نظام حكم في السودان مناوئ لمصالح الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة، مما ترتب عليه تجاهل المطالب السودانية، وتجاهل الأزمات الحدودية بشأن حلايب في التسعينات، وبالتالي الحد من تصعيد مشكلة حلايب.

وتناولت هذه الدراسة تحديداً مشكلة في العلاقات المصرية السودانية في فترة لاحقة عن الرسالة موضوع بحثنا، لكنها أوضحت جذور المشكلة بين الدولتين أنها مشكلة سياسية واقتصادية من الطراز الأول، بينما تناول البحث المشاكل العالقة بين البلدين وبيان أساسها، وإيضاح حلولها، وعمق التأثير لطبيعة العلاقة بين البلدين.

الرسائل المنشورة

١١. **دور الثقافة السياسية للنخبة السودانية في العلاقات السودانية المصرية ١٩٦٩. ١٩٩٩م.**

إعداد: الوليد سيد محمد علي بشير، إشراف إبراهيم نصر الدين.

تاريخ النشر ٢٠١٠م ،الحجم ٤٥٠ص.

أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، قسم النظم السياسية تنتمي هذه الدراسة لحقل العلاقات الدولية وترتبط مع السياسية المقارنة وتخصصت في تحليل ودراسة العلاقات السودانية المصرية من زاوية الثقافة السياسية للنخبة الحاكمة في الفترة محل الدراسة، فهي دراسة لنمط العلاقات السودانية المصرية عبر مدخل جديد انطلاقاً من مدركات وقيم وتصورات النخبة السودانيةالحاكمة١٩٦٨. ١٩٩٩م لتلك العلاقة بين الثقافة السياسية والعلاقات الدولية عبر تحليل الدور الفعلي للثقافة السياسية للنخبة الحاكمة في مخرجات السياسة الخارجية السودانية ومن ثم انعكاس ذلك على نمط العلاقات السودانية المصرية.

University of Malaya

١٢. **التحولات السياسية في السودان وانعكاساتها على العلاقات السودانية المصرية (١٩٥٨. ١٩٦٩م)، القاهرة، ٢٠٠٧م.**

إعداد: توفيق محمد جاب الله عفيفي، أشراف نوال عبد العزيز، مهدي راضي.

نشر كتاب: ٢٠١٠م، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، صدر أيضا كقرص مدمج.

أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، قسم التاريخ.

شهدت الفترة من (١٩٤٦. ١٩٥١م) سلسلة من المفاوضات بين مصر وبريطانيا بشأن الجلاء من النيل، كانت فيها مسألة السودان ملازمة لمسألة الجلاء في نطاق وحدة وادي النيل، وعرضت القضية على مجلس الامن سنة ١٩٤٧م، وفي أكتوبر ١٩٥١م أعلن النحاس باشا على البرلمان المصري مشروع قانون الغاء التحالف بين مصر وبريطانيا أنهاء العمل باتفاقية الصداقة ١٨٩٩م بشأن إدارة السودان. .

هيكليه البحث:

قسم هذا البحث إلى مقدمة ثلاثة فصول وخاتمة، إلى جانب الملاحق التي تتضمن بعضاً من الوثائق وجانباً من الاتفاقيات الدولية والجداول.

يتناول الفصل الأول الخلفية التاريخية للعلاقات الثنائية ويشمل التمهيد في دراسة موجزة عن الموقع الجغرافي لمصر والسودان، والأسس والخلفيات التي بنيت عليها العلاقات المصرية السودانية عبر مراحلها التاريخية المختلفة،

ويعرض هذا الفصل دراسة العلاقات المصرية السودانية في العهد العثماني، حيث أوضح فترة حكم محمد علي، والحركة المهدية والحكم الثنائي، وكذلك سلط الضوء على ثورة ١٩١٩و معاهدة ١٩٣٦م.

ويختص الفصل الثاني بدراسة مفصلة عن تطور العلاقات المصرية السودانية في العهد الناصري، حيث يعرض مراحل العلاقات المصرية السودانية عبر التاريخ المشترك بين الجانبين، مع توضيح الجوانب الإيجابية والسلبية في العلاقات، ورصد العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية لوادي النيل، وطبيعة العلاقة بينه وبين محيطه الإقليمي والدولي، وتأثير الأطراف الخارجية على مجمل العلاقات بالإضافة إلى العوامل السياسية الداخلية المؤثرة في

University of Malaya

العلاقات الثنائية. ثم يلقي الفصل الثالث الضوء على المشاكل التي واجهت العلاقات المصرية السودانية وآثارها المعاصرة ودور الاستعمار في هذه المشاكل.

وكانت من أهم المصادر التي استقينا منها مادة البحث، والمكتوبة تفصيلا في قائمة المراجع، وثائق منشورة مودعة بدار الوثائق القومية بوزارة الخارجية المصرية من مذكرات ومحاضر وتقارير سياسية، هذا إلى جانب الاعتماد على ما نشره مؤرخون وسياسيون من الجانب المصري والسوداني أمثال زكي البحيري، وهو أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية التربية جامعة المنصورة، باحث له اهتمامات في الشؤون العربية والقومية . والافريقية، وعمر صديق البشير، وهو باحث في الدراسات الاستراتيجية وحاصل على القيد الصحفي وعضو مجلس اتحاد الصحفيين ،وأحمد محمد محمد الصادق، وهو دكتور في قسم العلوم السياسية، جامعة الزعيم الازهري، و محمد سعيد محمد الحسن، حيث كان نائب رئيس تحرير صحيفة الرأي العام، ثم مديرا لوكالة الانباء الفرنسية بالخرطوم، عمل كاتبا متعاونا مع صحيفة الشرق الأوسط الدولية، وغيرهم، بالإضافة للمراجع التي ألفها مؤرخون أجانب وتناولت أحداث هذه الفترة في سياق عام.

وفي تسجيل الأحداث وتحليلها، فقد اعتمدت على الأبحاث والدراسات التي نشرت في هذه الدوريات منها، مجلة السياسة الدولية التي تصدر عن مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية، ومجلة البحوث والدراسات العربية، ومجلة النيل، هذا إلى جانب الأعداد اليومية للدوريات الصحفية منها جريدة الأهرام وجريدة الخليج وجريدة الشرق الأوسط وجريدة الاخبار القاهرية.

بالإضافة إلى العديد من المصادر الأخرى التي أوضحناها في الملاحق كالرسائل الجامعية مثل رسالة الدكتوراه أدم محمد أحمد عبد الله، العلاقات السودانية المصرية من منظور الأمن القومي، ١٩٦٩.٢٠٠١م، رسالة دكتوراه غير منشورة، في العلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، الخرطوم، ٢٠٠٨. والمؤتمرات والندوات العلمية التي تناولت الدراسات التي تخدم هذه الدراسة.

University of Malaya

الفصل الأول

الخلفية الجغرافية والتاريخية للعلاقات الثنائية بين البلدين

المبحث الأول: نبذة جغرافية عن مصر والسودان.

المبحث الثاني :تطور الوضع السياسي في كلا البلدين.

University of Malaya

المبحث الثالث: العلاقات المصرية السودانية "الحكم الثنائي"

الفصل الأول :الخلفية الجغرافية والتاريخية للعلاقات الثنائية بين البلدين

المبحث الأول: نبذة جغرافية عن مصر والسودان:

ليس في العالم كله نهر ارتبطت به حياة السكان الذين يعيشون في حوضه ارتباط سكان حوض النيل بالنهر الذي يجري فيه، وليس هناك أراض تدين بوجودها أولاً، ثم بخصوبتها ثانياً، كما تدين تربة مصر والسودان

University of Malaya

بوجودها وخصوبتها لنهر النيل، وقد لعب دوراً هاماً في توحيد الشعبين وتشابك مصالح سكانه في مختلف عهود التاريخ[٤].

موقع جمهورية مصر العربية:

تقع مصر في الركن الشمالي الشرقي من قارة أفريقيا، ولديها امتداد آسيوي، حيث تقع شبه جزيرة سيناء داخل قارة آسيا، ويحد جمهورية مصر العربية من الشمال البحر المتوسط بساحل يبلغ طوله ٩٩٥ كم، ويحدها شرقاً البحر الأحمر بساحل يبلغ طوله ٩٤١ كم، ويحدها في الشمال الشرقي فلسطين والكيان الصهيوني بطول ٢٦٥ كم، ويحدها من الغرب ليبيا على امتداد خط بطول ١١١٥ كم، كما يحدها جنوباً السودان بطول ١٢٨٠ كم، وتبلغ مساحة جمهورية مصر العربية حوالى ١,٠٠٢,٠٠٠ كيلو متر مربع والمساحة المأهولة تبلغ ٧٨٩٩٠كم٢ بنسبة ٧,٨ % من المساحة الكلية[٥].

وتقع مصر بين دائرتي عرض ٥٢٢، ٣٦ ٥٣١ شمالاً وبين خطي طول ٢٤ و٣٧ ومن ثم فإن معظمها يقع في المنطقة الحارة وجزءاً صغيراً منها يقع في المنطقة المعتدلة الدفيئة، ويتميز مناخ مصر بارتفاع الحرارة التي قد تصل إلى أكثر من ٤٠ ٥م صيفاً وبانخفاضها في فصل الشتاء، وتسقط الأمطار شتاءً بسبب هبوب الرياح العكسية الغربية، ولذلك كانت الأمطار أغزر في غرب البلاد وفي شمالها وتقل في شرق البلاد وجنوبها.

ويمكن تقسيم مصر إلى الأقاليم المناخية الآتية[٦]:

١- إقليم البحر المتوسط: ويمتد في شمال مصر على طول سواحلها الشمالية المطلة على البحر المتوسط وحتى دائرة عرض طنطا تقريباً، ويتميز هذا الإقليم بحرارة معتدلة تميل إلى الارتفاع صيفاً وإلى الانخفاض شتاءً، وتسقط على الإقليم الأمطار الشتوية التي تتراوح بين ١٠ —٢٠ سم نتيجة هبوب الأعاصير المصاحبة للرياح الغربية، ويقل المطر كلما اتجهنا من الغرب إلى الشرق أو من الشمال إلى الجنوب، والصيف جاف تماماً، ويمثل

[٤] رئاسة مجلس الوزراء، وحدة وادي النيل أسسها الجغرافية ومظاهرها في التاريخ، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٧، ص١.

[٥] جودة حسنين جودة، جغرافية مصر الطبيعية وخريطة المعمور المصري، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص٩.

[٦] عبد الغنى سعودي، الوطن العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٢، ص٢٣٣.

University of Malaya

هذا الإقليم مدن الإسكندرية وبور سعيد ودمياط ومرسى مطروح والعريش.

٢- الإقليم شبه الصحراوي: ويمتد بين دائرة عرض طنطا إلى خط عرض مدينة المنيا، ولا يختلف مناخه عن الإقليم السابق إلا أنه أشد جفافاً في الشتاء وأكثر حرارة في الصيف، ويمثل هذا الإقليم مدن المنيا والفيوم وبني سويف.

٣- الإقليم الصحراوي: يمتد من خط عرض المنيا وحتى حدود مصر الجنوبية مع السودان، أي أنه يضم محافظات مصر العليا (أسيوط، سوهاج، قنا، أسوان)، وهذا الإقليم جاف تماماً طول العام، كما أنه أشد حرارة من الإقليمين السابقين، وهو نادر المطر وإذا سقط المطر فإنه يكون فجائياً وغزيراً [٧].

و تمتد الصحراء الغربية من وادي النيل غربا إلى الحدود مع ليبيا وتقدر مساحتها بنحو ٦٨١٠٠٠ كيلو متر مربع، وتعتبر الأساس منطقة صحراوية شاسعة معظمها مكون من الصخور الرسوبية و الكثبان الرملية، و يوجد بها عدد من المنخفضات المغلقة أو شبه المغلقة، ومن أهمها واحات الخارجة والداخلة والفرافرة والبحرية وسيوه، كما يوجد بها منخفض القطارة الذي يعد واحداً من أكبروأعمق المنخفضات الطبيعية في الصحراء الكبرى، وتمتد الصحراء الشرقية من وادي النيل شرقاً إلى البحر الأحمر شرقا وخليج السويس، وتتكون أساساً من سلسلة من الجبال المكونة من صخور القاعدة (الصخور النارية و المتحولة التي تمثل أقدم العصور الجيولوجية في مصر)، تتخللها شبكة من الوديان الرئيسية والفرعية التي تتجه أساساً إلى ساحل البحر الأحمر [٨].

وتغطي شبه جزيرة سيناء مساحة نحو ٦١٠٠٠ كيلو متر مربع، وهي مثلثة الشكل وتفصلها قناة السويس وخليج السويس عن باقي مساحة أرض مصر، ويتكون الجزء الجنوبي من سيناء من سلسلة مرتفعة من الجبال المكونة من صخور القاعدة، وأعلى هذه الجبال هو جبل سانت كاترين الذي يصل إلى ارتفاع يقدر

[٧] صبري محمد حمد، دراسات في جغرافية في مصر، القاهرة، ٢٠١٢م، ص ٧٧- ٨٠.

[٨] يسرى الجوهري الوطن العربي دراسة في الجغرافيا التاريخية والإقليمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ١٩٩٥، ص ٣٣٣.

University of Malaya

بنحو ٢٦٤١ مترا فوق البحر، أما شمالاً فيتكون من جبال وسهول منخفضة من الأحجار الجيرية والرملية والرسوبيات الأخرى[٩].

موقع جمهورية السودان:

السودان إقليم متسع الرقعة إذ تبلغ مساحته *حوالي ٢,٥ مليون كم٢، وليست له سواحل تتناسب مع هذه المساحة، فالساحل قطاع قصير من البحر الأحمر في الشمال الشرقي يبلغ طوله نحو ٧٢٥ كيلو متر، ويقع في قلب القارة الإفريقية ومحاطاً بتسع دول هي مصر وليبيا في الشمال، وتشاد وأفريقيا الوسطى في الغرب، وكينيا واوغندة وزائير في الجنوب، وأثيوبيا وأريتريا في الشرق كما توضح الخريط التالية، وبذلك يعد السودان بمثابة الجسر الذي يربط بين أفريقيا العربية والشرق الأوسط ويجري في السودان نهران عظيمان هما النيل الأزرق والنيل الأبيض، ثم يلتقيان في مدينة الخرطوم ويكونان نهر النيل إلى جانب أنهار أخرى مثل نهر عطبرة والعرب والسوباط[١٠].

ويمثل السودان أرض اللقاء بين المحور الرعوي الممتد من أقصى غرب القارة إلى شرقها، والمحور النيلي الممتد من عالم البحر المتوسط إلى سقف أفريقيا في هضبة البحيرات وهو مجمع المنابع الاستوائية والإثيوبية للنيل يتلقاها روافد متعددة، ويسلمها إلى مصر نهراً واحد[١١]، ومناخ السودان يتدرج من مناخ مداري رطب في الجنوب إلى مناخ صحراوي جاف في الشمال، وترتفع معدلات درجات الحرارة في السودان طول العام، وتنقسم السنة في السودان إلى فصلين متميزين، صيف حار تتساقط فيه الأمطار في هيئة زخات سَيليه مصحوبة بعواصف رعدية، وشتاء حار لكنه أقل حرارة من الصيف[١٢].

---

[٩] حسام الدين جاد الرب، جغرافية العالم العربي، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٩٣.

*هذه الحدود قبل أستقلال جنوب السودان.

[١٠] زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت،١٩٨٥، ص٣٩١.

[١١] عبد العزيز كامل، دراسات في الجغرافيا البشرية للسودان، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢، ص١٤.

[١٢] جودة حسنين جودة، جغرافية أفريقيا الإقليمية، منشأه المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص١٧٢.

University of Malaya

كما تتنوع الظروف الطبيعية والبشرية في السودان، حيث تنقسم إلى ثلاثة أقسام هي: القسم الأول السودان الشمالي الذي يحد مصر ولا يختلف في ظروفه الطبيعية وتكويناته الصحراوية عن الصحراء الشرقية والغربية لمصر، والذي ينقسم بدوره إلى قسمين هما الصحراء الغربية غرب النيل وهي شديدة الجفاف والصحراء الشرقية وهي أكثر ارتفاعاً وبها سلاسل جبال مرتفعة وتقترب من البحر اقتراباً شديداً.

والقسم الثاني السودان الأوسط وهو سطح منبسط بوجه عام، يمتد إلى وسطه نهر النيل، وتظهر فيه بعض المرتفعات، وفي غربة سلاسل جبال منعزلة والظاهرة الرئيسية فيه جبل مرة، أما القسم الثالث السودان الجنوبي ويغلب عليه الطابع السهلي المنبسط في السطح، ويشمل أحواض نهر الغزال، ونهر السوباط، والأدنى بينهم حوض بحر الجبل، وللسودان منفذين على البحر الأحمر حيث تقع مدينتا بور سودان وسواكن، وبذلك تجاور السودان المملكة العربية السعودية[١٣].

بينما ترتبط السودان في حدوده مع ليبيا بدول المغرب العربي الأخرى، ومعظم حدوده السياسية حدود برية طويلة، مما كان لها انعكاساتها على السودان من وجهة نظر الأمن القومي، لاسيما أن عديداً من الدول المجاورة لم يصل إلى درجة كافية من الاستقرار السياسي[١٤]، وبه عدد كبير من القبائل، تقدرها بنحو(٥٩٧) قبيلة، تتحدث ما يقرب من (١٢) لغة ولهجة، إلى جانب اللغة الإنجليزية واللغة العربية، وتعتبر الأخيرة لغة التخاطب واللغة الرسمية، وتوجد في داخل هذه اللغات لهجات متفرقة. ولقد دفعت التكوينات الاجتماعية، والانقسامات الدينية واللغوية السودان ليكون واحداً من أكثر الأقطار العربية تنوعاً في الثقافة السياسية، فهو من الدول العربية المميزة التي تتوزع فيها الهوية الثقافية، والوطنية، والقومية بين العروبة والافريقية[١٥].

---

[١٣] ياسين مراد، جغرافية العالم الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٧، ص٤٦.

[١٤] محمد صبحي عبد الحكيم، دراسات في جغرافية العالم الإسلامي، القاهرة، ١٩٩١، ص١٠٠.

[١٥] حسان عبد الله علي، دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق: حالة السودان ١٩٩٣. ٢٠٠٦م، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٩م، ص ٧٥.

. خريطة الموقع الجغرافي لمصر والسودان ، أنظر الملاحق، ص٢٤٠.

University of Malaya

نبذة تاريخية عن مصر والسودان:

لاشك أن الطبيعة أكدت التكامل بين شطري الوادي بما هو واضح من تدخل كثير من المظاهر الطبيعية في الشمال والجنوب، فمظاهر السطح تكاد تجرى بنظام واحد، وحالة المناخ والنبات، إنما هي تدرج طبيعي لا يحس الانسان فيه بانتقال فجائي بين مصر والسودان، وليست هناك عقبات لم يمكن التغلب عليها حتى في تلك العهود الأولى التي كانت توقف الانسان منها أبسط الموانع.

وترتبط العلاقات المصرية السودانية أيضاً بالجوار الجغرافي، وهذا يعني الامتداداتِ الأثنيةِ والقبائلِ المشتركة، والبناءِ النفسي المتقارب، وامكانياتِ التكامل والتعاون، ورعايةِ مصالح الفرقاء، كما يعني الحدودَ المشتركة[١٦].

وقد ظل السودان عبر التاريخ تحتل مكانةً بارزة في سياسات الدولة المصرية، منذ عهد الفراعنة أو ما قبل ذلك، فمنذ فجر التاريخ ظل نهر النيل، يربط بين السودان ومصر في وحدة طبيعية، ولم يكن سببُ الارتباط هذا النهرُ فحسب، بل انتشرت الجماعاتُ البشرية شمالاً وجنوباً، وتداخلت حتى اختلطت الأعراق[١٧].

لقد كان التواصل بين تلك المجموعات البشرية متوفراً في ذلك الزمان المبكر، فلما ازدهرت الحضارة المصرية وغلبت على أجزاء كبيرة من شمال وادي النيل وأوسطِهِ[١٨]، زاد التواصل البشري أن هذا التشابه العرقي والتواصل البشري بين صعيد مصر وبلاد النوبة، هو الذي مهد لنشأة الحضارة المصرية القديمة.

وبعد أن تبوأت مصرُ المراكز المتقدمة في العالم القديم، عظم تأثيرها الحضاري على السودان، بل بقي هذا الأثر عظيماً حتى غلب الإسلام والثقافة العربية على أبنائه[١٩].

---

[١٦] عبد الرحمن أحمد عثمان، **الثورة المصرية ٢٠١١م وأثرها على طبيعة العلاقات السودانية المصرية**، مركز البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، ٢٠١١م، ص ٧.

[١٧] محمودأبو العينين، **التكامل المصري السوداني ،تقييم تجربة التكامل في ظل الصراع الداخلي في السودان**، معهد البحوث والدراسات الأفريقية،جامعة القاهرة،ص٢٠٠.

[١٨] يوسف فضل حسن، **لمحات من تطور العلاقات المصرية السودانية منظور تاريخي**، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، الطبعة الاولى، ١٩٩٠م، ص ٨٥.

[١٩] يوسف فضل حسن، المرجع نفسة، ص ٨٥.

University of Malaya

فالعلاقات المصرية السودانية علاقات قديمة وعند مقارنتها مع دول الجوار الأخرى نجد أنها تتصف بالخصوصية وذلك بحكم الجوار والتشابك في المصالح والتدخل العرقي والتاريخي والثقافي، ولكن باستعراض تاريخ العلاقات، يلاحظ أن هناك فجوة تفصل بين ما ينبغي أن يكون عليه مستوى هذه العلاقات، وبين الواقع السياسي والاقتصادي والثقافي والتنسيق الاستراتيجي والأمني، هناك عبارات عادة ما تطغى على الخطاب السياسي والإعلامي بين البلدين مثل الأزلية والخصوصية والأشقاء، ولكن هذه العبارات في بعض الأحيان لا تترجم إلى واقع عملي في علاقات البلدين، كي تشكل بعداً استراتيجياً لمصلحتها ضمن الحد المطلوب من التنسيق والشراكة بين البلدين[٢٠].

والثابت أن كلا البلدين، مصر والسودان، ظلا على مدى العصور يدركان أهمية كل واحد منهما بالنسبة للآخر، ولذلك لم يكن ممكناً لأي منهما أن يتجاهل أو يحاول أن يقلل من أهمية البلد الآخر، فوجود مصر مرتبط بوجود السودان، ووجود السودان مرتبط بوجود مصر، والوشائج التي تدعم هذه المقولة كثيرة كما أسلفنا[٢١].

قِدَم الوعي المصري بأهمية السودان:

منذ فجر التاريخ والحضارةُ المصرية متوغلة في السودان، فقد ظهرت في بلاد النوبة حضارة معاصرة ومشابهة كل التشابه لحضارة البداري في صعيد مصر، هذه الحضارة التي لها أهمية خاصة، إذ أنها كانت مبدأ الحضارات اليانعة التي تتميز بمصريتها، ومنها يمكننا أن نتتبع تطور الحضارات المصرية وتقدمها خطوة خطوة حتى عصر

---

[٢٠] عفاف عبد الماجد أبو حسبي، **الخلفية التاريخية للعلاقات المصرية السودانية جذور العلاقة بين مصر والتيار الاتحادي في السودان ١٩٢م**، جامعة الخرطوم، السودان، ٢٠٠٨م، ص ٧٣.

[٢١] رضوان السيد، **ثقافة العالم الإسلامي والبحث عن هويته**، الكاتب العربي، العدد ٤٥، الكويت، مكتبة الكويت الوطنية، ١٥يونيو ٢٠٠١م، ص١٢٧.

University of Malaya

الأسر الفرعونية، وفي كل ناحية من نواحي حضارة البداري نجد الطابع المصري هو الطابع الغالب في الديانة وفن البناء وطريقة الدفن والاعتقاد في الحياة الاخرى[٢٢].

ومنذ ابتداء العصر التاريخي أخذت العلاقات تتطور بين مصر والسودان تطوراً تدريجياً بطبيعة الحال، حتى وصلت ذروة الرابطة الوثقى، ومثلت مسألة مياه النيل جانباً مهماً من جوانب العلاقات تأسيساً .

أهم الاعتبارات التي بنيت عليها العلاقات المصرية السودانية:

أن النيل هو مصدر المياه الوحيد لمصر بينما تحظى السودان بمصادر مياه أخرى.

والثاني: اعتماد مصر طوال تاريخها على النيل باعتباره مصدراً للحياة.

والثالث: هذه الاعتبارات هو دخول بريطانياً طرفاً ثالثاً في مسألة مياه النيل، حيث لبّت المصالح الاستعمارية البريطانية بزراعة القطن في السودان، التطلعات السودانية في التوسع الزراعي اعتماداً على نهر النيل بهدف تحقيق التراكم الرأسمالي[٢٣].

وشكّل هذا التلاقي بين المصالح البريطانية والتطلعات السودانية، ورقة ضغط بشأن مياه النيل الذي يعتبره المصريون مصدرهم الوحيد للحياة، من هنا فإننا نعتقد أن العلاقات المصرية السودانية لم تكن بطبيعة المصالح البريطانية في السودان وحساسية مياه النيل بالنسبة لمصر، علاقات تكامل لكنها حظيت بجدل التنافس والصراع على المصالح الحيوية لأي جماعة بشرية، وأعنى بها المصالح الاقتصادية، وذلك في ضوء أن النيل لم يؤسس نظاماً مصرياً مائياً وزراعياً فقط، بل امتدت أدواره لتؤثر في النظام السياسي، والعقيدة الدينية والوحدة والوطنية، إذ

---

[٢٢] محمود عبيد، **التكامل المصري السوداني**، جامعة القاهرة، المجلس الأعلى للشباب والرياضة، ص ٦٨.

[٢٣] يونان لبيب رزق، **السودان في عهد الحكم الثنائي الأول**، ١٨٩٩-١٩٢٤م، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٦م، ص٤٠٠.

University of Malaya

بهدف إلى توحيد النظام المائي وتنظيم جداول الري في الأقاليم، فانبثقت الوحدة السياسية المصرية، وقامت الدولة المركزية[٢٤].

ولم يكن سبب الارتباط هذا النهر فحسب، بل انتشرت الجماعات البشرية شمالاً وجنوباً وتداخلت حتى اختلطت الاعراق وامتزجت الدماء منذ عهود سحيقة، ومما يلاحظ أن سكان الصعيد تغلب عليهم السمات الإفريقية وتقل تلك السمات كلما اتجهنا شمالاً نحو الوجه البحري[٢٥].

لقد ارتبطت مصر بالسودان منذ القدم بعلاقات بنيت على أسس الجغرافية والثقافة والاقتصاد، وروابط الدم والدين والتاريخ المشترك، وأن هذا التشابه بين البلدين هو الذي مهد لنشأة الحضارة المصرية القديمة، وقد أسهم التطور في بسط نفوذ بعض الآلهة وتقوية الوازع الديني في المنطقة، ولذلك تلعب الجغرافية دوراً مهماً في الأمن للدول وفقاً للمنظور الدولي، حيث يرى فريدريك راتزل أن الدولة كائن حي يتكون من الأرض والمساحة، مما يجعل حدود الدولة غير ثابتة وقابلةٍ لتغيير لصالح الدول الأكثر قوة ويؤدي إلى حروب وصراعات بين تلك الدول ، وفي هذا الصدد تحتل مصر موقعا أستراتيجيا ، [٢٦] فمصر هي قلب العالم القديم ونقطة التقاء القارات الثلاث، إن موقع مصر ليس فقط لأن حولها وحول شواطئها تتقابل القارات بل ولأنه من تلك الشواطئ تبدأ البحار الداخلية المتحكمة في البحار الدولية رحلتها نحو العالم الخارجي، البحر المتوسط من جانب الشمال،

---

[٢٤] السيدة فليفل، **الخلفية التاريخية لاتفاقية مياه النيل**، في المؤتمر الدولي حول مشكلة المياه في افريقيا، معهد البحوث والدراسات الافريقية، ١٩٨٨م، ص ١.

[٢٥] يوسف فضل حسن، **لمحات من تطور العلاقات المصرية السودانية، منظور تاريخي**، في ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر، القاهرة، ١٩٩٠م، ص ٨٥.

[٢٦] حامد ربيع، **نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط**، القاهرة، ١٩٨٤م، ص ٢٨.

University of Malaya

والبحر الأحمر من الجانب الآخر من الشرق، هذه البحار التي ظلت طيلة العصور القديمة والوسطى وحتى القرن التاسع عشر معبر الاتصال لذلك فإن مصر كانت دائماً دولة ممر ودولة التقاء[٢٧].

أما السودان فموقعها في وسط وشرق القارة الإفريقية على شريط طويل من ساحل البحر الأحمر، قد أهَّلها لتكون جسراً يربط بين الثقافتين العربية والإسلامية بسبب مجاورته للوطن العربي وأفريقيا، بالإضافة إلى غناه بالثروات الاقتصادية، ولعل الإمكانات التي يتمتع بها السودان كانت من الاسباب الرئيسية التي جذبت اهتمام الدول العظمى نحوه منذ القدم للاستفادة منها[٢٨]

أهم الطرق التي دخل بها الإسلام الب السودان:

وجاء الإسلام إلى الجزء الأوسط من حوض وادي النيل (السودان)عن طريقين محليين هامين:

أولهما : أثيوبيا.

ثانيهما : شمال الوادي(مصر).

وجاءت عن طريق أثيوبيا جماعات قليلة العدد، بينما عبرت مصر إلى السودان مجموعات متلاحقة في أعداد غفيرة، ففي السنوات القليلة التي تلت وصول الهجرات الإسلامية في عهد الرسول ρ، وما تبع ذلك من هجرات أخرى بسبب حروب الردة وغير ذلك من الدوافع[٢٩]، كما أن العرب قد دفعهم هجوم القراصنة في البحر الأحمر على تجارتهم وعلى الموانئ العربية إلى احتلال بعض المناطق على الجانب الغربي للبحر الأحمر لحماية المصالح التجارية من أهل الجانب الإفريقي للبحر الأحمر، الذين قاموا بهجوم على ميناء جدة وخربوها،

---

[٢٧] أدم محمد أحمد عبد الله(سواني)، **العلاقات السودانية المصرية "منظور الامن القومي "**، رسالة دكتوراة جامعة أم درمان،قسم العلوم السياسية، السودان،٢٠٠٥م، ص ٢٥.

[٢٨] أ دم محمد أحمد عبد الله، **العلاقات السودانية الامريكية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان، السودان، ١٩٩٧م،

[٢٩] ص٧الشاطر بصيلي عبد الجليل، **معالم تاريخ سودان وادي النيل من القرن العاشر الى القرن التاسع عشر**، القاهرة، ١٩٥٥م، ص٧.

University of Malaya

وخاف المسلمون أن تمتد يد القراصنة إلى الداخل فتصل إلى الأماكن المقدسة، ولذلك عمدوا إلى احتلال مجموعة جزر دهلك[٣٠].

وعند دخول الإسلام في عهد سيدنا عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان رضي الله عنهما، اتجه الحاكمون الجدد نحو تأمين حدود مصر الجنوبية ضد هجمات القبائل البجاوية والدويلات المسيحية، حول النيل حيث أسفر هذا التحرك عن توقيع اتفاقية البقط* الشهيرة التي وصفت بأنها أطول معاهدة في التاريخ، حيث استمر العمل بها لأكثر من سبعمائة عام ممتدة تغيرت في خلالها الاوضاع السياسية بإعلان قيام سلطنة سنار الإسلامية في سنة ١٥٠٥م[٣١]. ولما تم الفتح العربي لمصر، ذهبت القبائل العربية إلى السودان، فالعروبة والإسلام والإسلام دخلا إلى بلاد السودان عن طريق مصر، واستمرت الهجرات إلى أن جاء الأتراك [٣٢].

ومجمل القول أنه بعد اكتمال الهجرات العربية وقيام مملكة الفونج بدأت مرحلة جديدة لنشر وتعميق مبادئ العقيدة الإسلامية، على يد العلماء والمتصوفة الذين أبلوا بلاءًا حسناً رغم ضآلة محصولهم الثقافي والفكري، ورغم التحديات التي واجهتهم، فقد وَجد التصوف قبولاً لدى عامة السودانيين وتشهد بذلك الأضرحة والقباب المنتشرة علي شواطئ النيل الأزرق[٣٣].

---

[٣٠] الشاطر بصيلي عبد الجليل، **المرجع نفسة**، ص٧.

* أتفاقية البقط بين مملكة المقرة وحكام مصر المسلمين عقدت ٦٥١م أستمرت سبعمائة سنة، لذا تعتبر من أطول المعاهدات في تاريخ مصر ، في هذا الوقت قاد هبد الله بن أبي السرح حملة الي الجنوب ضد المسيحيين،ولما أدرك صهوبة الأستيلاء على المنطقة عقد معهم معاهدة البقط والتي تضمن ألايعتدي أحدهم على الاخر ، ولمواطني البلدين حرية التجارة والسفر بين البلدين .

[٣١] المعتصم أحمد علي الأمين، **السودان في صحيفة الاهرام القاهرية**، دراسة حالة للعلاقات السودانية المصرية ١٩٨٩-١٩٩٨م، جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الافريقية، ٢٠٠٢م، ص٢٣.

[٣٢] محمود عبيد ، **التكامل المصري السوداني** ، مرجع سابق، ص ٧٠.

[٣٣] محمد النور بن ضيف الله، **كتاب الطبقات في خصوص الأولياء والصالحين والعلماء والشعراء في السودان**، تحقيق يوسف فضل،٩

University of Malaya

وتري الباحثة أن انتشار التصوف دليل على غلبة روح التدين ولكنها تعكس أتساع جوانب أخري من الثقافة الإسلامية حتي التصوف، فقد كان الاهتمام بالنواحي العملية دون النظرية، إذ لم تشهد البلاد مولد نظريات أو فلسفة صوفية، وقد ترتب على امتزاج التعاليم الصوفية بما فيها طقوس تبشيرية بالتعاليم الدينية، مهادنة المسيحية والوثنية الموروثة دون حرب أو صراع إلى غلبة التسامح وانعدام التعصب الديني بين عامة السودانيين.

الأبعاد التي انحصر عليها الوعي المصري بأهمية السودان:

انحصر الوعي المصري المبكر بأهمية السودان، والرؤية المصرية للسودان في ثلاثة هي:

. سودان وادي النيل.

- وسودان الموارد الاقتصادية والتجارية والبشرية.
- وسودان العمق الاستراتيجي.

وعلى ضوء هذه المصالح أسست سياسة مصر الخارجية تجاه السودان[٣٤] .

وبالنسبة للبعد الأول: سودان نهر النيل: أدرك المصريون أهمية هذا البعد قديماً وحديثاً، فالنيل بمثابة شريان الحياة بالنسبة للشعب المصري، ومصر هي هبة النيل، وبدون النيل لا وجود لها يذكر، فعلى ضفافه قامت كل الحضارات المصرية القديمة، وخاصة الحضارة الفرعونية، وقد بلغ من اهتمام المصريين بالنيل أن قاموا بعبادته[٣٥].

ومع قِدم أهمية النيل تأتي أهمية السودان بالنسبة لمصر، فالتطلع المصري نحو مصادر مياه النيل يتبعه دائماً تطلع نحو مجاهل إفريقيا، ومدخل مصر إلى إفريقيا هو السودان، بالإضافة إلى الأهمية الاقتصادية[٣٦]، يبدو فيه كل

---

[٣٤] أدم محمد أحمد عبد الله، **العلاقات السودانية المصرية من منظور الامن القومي**، مرجع سابق، ص٧٢.

[٣٥] يونان لبيب رزق، **الجذور التاريخية في العلاقات السودانية المصرية**، ندوة العلاقات المصرية السودانية، جامعة القاهرة، ١٩٩م، ص٥٨.

[٣٦] عبد الفتاح أبو الفضل، **مصر والسودان بين الوئام والخصام**، القاهرة، دار الحرية للصحافة والنشر، ١٩٩٥م، ص.٥٣

University of Malaya

منهما عمقاً استراتيجياً للآخر، وبالنسبة لمصر فوحدة النهر جعل لها علاقةً ذات طابع خاص، فيها درجة عالية من الارتباط العضوي التي لم تعرفه علاقات مصر بدولة مجاورة أخرى[٣٧].

والبعد الثاني: يتصل بسودان الموارد الاقتصادية والبشرية: ويعتبر هذا البعد كذلك من أبرز أسباب قِدم الوعي المصري بأهمية السودان، فالسودان غني بالموارد المعدنية والزراعية والحيوانية، مما جعله محطَّ أنظار الكثير من الدول. وقد أدرك المصريون ذلك منذ القدم، فأنشأوا علاقاتٍ تجاريةً مهمة مع الممالك السودانية القديمة المسيحية منها والإسلامية، ومع حاجيات مصر بسبب تطورها الحضاري، أصبح على مصر أن تقوم بالتوسع الخارجي، فقد كان القرار المصري بغزو السودان واحتلالها لثرواتها المتوفرة[٣٨].

البعد الثالث: يتعلق برؤية السودان باعتباره العمق الاستراتيجي لمصر: إذ تبرز السياسة المصرية تجاه السودان في الحفاظ على استقراره وتماسكه من ناحية، وفي تعزيز علاقات التكامل بين الجانبين من ناحية أخرى، لأنها ترى أن أمن السودان واستقراره ، يمثلان جزء من الأمن القومى المصري وأمن مصر من ناحية العمق الإفريقي مرهون بأمن السودان وأستقرارة (الأمن المتبادل) مثلاً عندما دخل الاتراك مصر تبع ذلك دخولهم للسودان، وعندما تعرضت مصر للأحتلال البريطاني تبعتة السودان وإحتلت من قبل بريطانيا [٣٩].

هذه وجهة النظر المصرية تجاه السودان .فكيف كانت وجهة النظر السودانية تجاه مصر؟ وهل كانت وجهات النظر في كلا البلدين متوازنة؟ هذا ماسوف نوضحه الصفحات التالية:

تطلع السودان الحضاري نحو مصر

---

[٣٧] مصطفي الفقي، **من نهج الثورة الى فكر الإصلاح**، دار الشروق، مكتبة الاسرة، ٢٠٠٤م، ص ١٠٥.

[38] John ،Malowe ،Anglo- **Egyptian Relatons** ،1800-1953 London;1954 ،p153.

[٣٩] اسر أبو حسن، **العلاقات السودانية المصرية فى ظل المتغيرات المحلية**، المؤتمر الدولي السنوي ثورة ٢٥يناير ٢٠١١م ومستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل ٣٠- ٣١ مايو ٢٠١١م، إفريقيا العالمية الخرطوم، ص٣٣.

University of Malaya

لقد ظلت أنظار السودانيين ترنو دائماً إلى الشمال، إلى مصر، فقد كانت مصر دائماً مركز اشعاع حضاري اقتصادي، وثقافي وديني، اجتذبت إليها أفئدة شعوب جنوب وادي النيل وما دونها [٤٠].

وقد زاد أهمية التطلع السوداني إلى مصر في تأثيرهم على مجريات الأمور منذ عهد الأسرتين العشرين والحادية والعشرين في عهد الأسر فصار السودانيون يشتركون في مؤامرات القصر ضد الملك خاصة بعد أن كثر الاعتماد عليهم في الجيش، وكان الجنود النوبيون هم القوة الضاربة لإخماد الثورات، وقد نجح بعضهم بعد أن تمثلوا الثقافة المصرية تمثلا كاملاً، في تبوء مراكز رفيعة في الدولة.

وفي القرن الثامن قبل الميلاد، أخذ ملوك الكوش *نبتة حاضرة لهم[٤١] ، وتمكنوا من توحيدَ البلاد، وإكمال سيطرتهم على الديار السودانية، التي وقعت تحت السيطرة المصرية، واستطاع هؤلاء الملوك أن يجمعوا من القوة ما مكنهم من التوسع نحو الشمال والسيطرة على وادي النيل الأدنى[٤٢].، وقد شجعت حالة الضعف التي تردَّت إليها الحكومة المصرية في عهد الأسرتين الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين، أن يهب ملوك كوش للدفاع عما يتهدد مصر من أخطار، وأن يعيدوا إليها سالف مجدها، وتمكنوا من السيطرة على مصر مكونين بذلك الأسرة الخامسة والعشرين، التي نفخت روحاً جديدة في الحضارة المصرية، عرفت في التاريخ بعصر النهضة المتأخرة، وقد

---

[٤٠] الطبيب حاج عطية، **التوازن الإعلامي والادراك المتبادل**، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، الطبعة الاولى، ١٩٩٠م، ص ٥٧٨.

[٤١] *كان ملوك كوش يمثلون القوة الضاربة لفترات طويلة إبان العهود الفرعونية، وكان سكان شرق السودان من البجة وأسلافهم يعملون شرطة في ذات الوقت، ولم ينته الأثر المصري في السودان بهزيمة الكوشيين على أيدي الآشوريين وانسحابهم من مصر، فمع الثقل السياسي من نبتة إلى مروي بالقرب من شندي، حافظت الحضارة السودانية أو الروية بتعبير أدق على كثير من مظاهر الحضارة المصرية، ولكنها استحدثت عليها، وأضافت عليها إضافات تعكس البيئة الإفريقية الجديدة التي ترعرعت فيها.

[٤٢] محمد عبد الحميد أحمد حناوي، **معركة الجلاء ووحدة وادي النيل ١٩٤٥-١٩٥٤م**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨، ص٧.

University of Malaya

أجمع العلماء أن بذور تلك النهضة قد غرست في عهد الكوشيين بمصر، وبعد سقوط مملكة النوبة المسيحية تدفق العرب بأعداد كبيرة من مصر معلنين بداية عهد جديد، ظهرت ثماره بقيام الممالك الإسلامية.

وقد زاد تطلع السودان الحضاري نحو مصر بعد التغلغل العربي الإسلامي في السودان وقيام الممالك الإسلامية في السودان وذلك بدخول عناصر أخرى بالإضافة إلى عنصر الدين، والتي تتمثل في الأصل الواحد واللغة المشتركة، فقد تتالت وفود العلماء المصريين نحو تلك الممالك الإسلامية، فكانت رؤية السودان لمصر بأنها مهد العروبة، ومصدر الاشعاع الديني والثقافي[٤٣]، ومن ثم فقد تتالت وفود العلماء المصريين نحو تلك الممالك الإسلامية، كما زاد عدد وفود الطلاب السودانيين إلى مصر لنيل العلم، وخاصة في الأزهر الشريف، فأصبحت مصر قبلة السودان الحضارية، مما كان له كبير الأثر في التركيب الذهني للشعب السوداني على مر العصور، وجعله مرتبطاً عاطفياً بمصر وساهم ذلك التركيب الذهني في تخفيف حدة العداء والكراهية لمصر[٤٤].

وكذلك جعل التكامل المصري السوداني مجال التأثير السياسي للسودان أكثر قوة وفعالية سواء على المستوى الإقليمي (القارة الافريقية والمنطقة العربية او على مستوي المحافل الدولية). كما أن التكامل الإقليمي بين مصر والسودان يمكن أن يسهم في علاج مشكلات التكامل القومي التي يعاني منها السودان، والناجمة عن الاختلافات العرقية والإثنية والدينية، فالإحساس بالانتماء إلى كيان أكبر وأوسع يمكن أن يساعد على تخطى الولاءات والانتماءات الضيقة، وتقليل حدة التعصب واجتياز الهوة التي تفصل هذه الجماعات ويساعد ذلك في علاج أزمة التكامل في السودان [٤٥].

فالعلاقة بين مصر والسودان علاقة قوية، خضعا لنفس المؤثرات وآمنا بنفس المعتقدات صعدا معاً وهبطا معاً ولم يكن لمصر مكانة في التاريخ إلا عندما كانت في وحدة مع السودان [٤٦].

---

[٤٣] محمد عبد الحميد أحمد حناوي، **معركة الجلاء ووحدة وادي النيل ١٩٤٥-١٩٥٤م**، مرجع سابق، ص٧.

[٤٤] أدم محمد أحمد عبد الله، **العلاقات السودانية المصرية من منظور الامن القومي**، مرجع سابق، ص ٧٣

[٤٥] محمود أبو العينين، **مستقبل التكامل المصري السوداني في ظل اوضاع التحديات الراهنة**، مرجع سابق، ص ٢٩.

[٤٦] مجدي أحمد حسين، **مصر والسودان** (التمرد، الحضارة، الانقاد)، المركز العربي الإسلامي للدراسات، القاهرة، ١٩٩٧م، ص٢٠١.

University of Malaya

أما أهم الاعتبارات التي أسهمت في تميز وخصوصية تلك العلاقة فهي:

أولا: الذاكرة التاريخية:

ارتبط تشكيل الهوية السودانية وصياغتها بجملة من الوقائع الهامة التي تربطها مع مصر، والتي عبرت عنها الذاكرة التاريخية منذ ١٨٢٠م، سواء عبر الحكم التركي المصري أواخر القرن التاسع عشر، أو عند الحكم الثنائي المصري البريطاني (١٨٩٢.١٩٥٢م) في النصف الأول من القرن العشرين، كما ظلت الذاكرة التاريخية حبلى بدور مصر كهمزة وصل لكل من أراد أن يمتد نفوذه خارج حدودها التقليدية لأرض السودان من (فراعنة، فرنسيين، إغريق، رومان وأتراك) [٤٧]هذه الأحداث الهامة بكل تفاعلاتها، وفتحُ محمد علي باشا للسودان بتعدد أغراضه وملابساته المختلفة، حملت معها جوانب إيجابية وجوانب سلبية، والوجود الفاعل للإنجليز، وما صاحَب ذلك من تنميط للعلاقة بين المصري والسوداني واختصارها على حدودها الدنيا، بإضافة السلوك المصري وظهوره كحليف للمستعمر، في وقت ينتظر من أخيه النصرة، كل ذلك محفور في الذاكرة السودانية.

كما أن مصر شكلت جزءًا من الذاكرة التاريخية السودانية، بسبب علاقة الانجذاب والتأثر للفكر المصري والمؤسسات المصرية، حتى يمكن القول بأنها أصبحت نموذجاً للسودان في بعض الأشياء الهامة التي وجهت مسار السودان السياسي والثقافي فيما بعد، وذلك من خلال نقل الثقافة من مصر الي السودان عن طريق فتح أبواب الجامعات المصرية ، وتأثير الأنشطة المصرية السياسية في الوعي السوداني منذ القدم، لذلك فإن معطيات الذاكرة التاريخية تقود بأن العلاقة بين مصر والسودان تسبق بكثير وجود السودان كدولة حديثة مستقلة، وتكمن خطورة الذاكرة التاريخية في قابليتها للتوظيف السياسي خاصة فيما يتعلق بالاحتلال في أوقات تدهور العلاقات.

ثانيا: الاعتبارات الجيوسياسية:

---

[٤٧] رحاب عبد الرحمن الشريف، **إشكالية بناء الامة في السودان (١٩٨٩-٢٠٠٤م)**، بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه الفلسفة السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٩م، ص ٣١٩.

University of Malaya

هذا النوع من الاعتبارات أيضاً يميز العلاقات المصرية السودانية عن سواها من العلاقات الخارجية لكل البلدين بسبب الخصوصية الناجمة عن:

١. الامتداد الإقليمي المباشر للبلدين، فكلاهما يعتبر امتداداً للآخر، كما لعب الانتقال عبر النيل دورا فعالاً في دعم العلاقات المختلفة بين البلدين وحداثة الحدود بينهما، والتي تمتد إلى خط العرض ٢٢ولم تحدد إلا في نهاية القرن التاسع عشر بموجب اتفاق ١٨٩٨م، هذه المعطيات الطبيعية أحكمت العلاقة المصيرية المشتركة.

٢. العلاقات البشرية والثقافية والتجارية قديمة ومتميزة، وساهمت في تدعيم أواصر العلاقة، وشكلت عوامل اتصال حقيقي، وليست عوامل انفصال بين شطري وادي النيل[٤٨].

٣. كما ارتبطت العلاقات من جهة أخرى بتعقيدات السياسة الداخلية السودانية، وتأثرت كل من الدولتين بطبيعة وأشكال النظم الحاكمة، والأحداث والتطورات السياسية بين البلدين

ثالثا: الاعتبارات الاقليمية والدولية:

ولكن رغم تميّز هذه العلاقة وتفردها إلا أنها مقيدة باعتبارات إقليمية ودولية، وتعود هذه الاعتبارات في المقام الأول إلى الملاحظات التالية:

١. تعدد فواعل صانعي السياسة الخارجية المصرية تجاه السودان منذ عام ١٨٢٠م، فمن محمد علي باشا وحلفائه إلى المعتمد البريطاني في القاهرة، أو وكالات حكومة السودان بالقاهرة، ثم الملك فاروق[٤٩].

كذلك تعدد صانعي السياسة السودانية تجاه مصر، واختلاف رؤاهم تجاه مصر (نظم عسكرية، ديمقراطية وعقائدية مختلفة).

٢. وكما تأثرت العلاقة المصرية السودانية بتعدد الفواعل، تأثرت أيضا بالأدوار الإقليمية المحيطة بمصر، وبعلاقتها ليس فقط مع بريطانيا سابقا، وإنما اتسع ليشمل قوات دولية وإقليمية عديدة، (الولايات المتحدة، المملكة

---

[٤٨] رحاب عبد الرحمن الشريف، **إشكالية بناء الامة في السودان**، مرجع سابق، ص٣٢٠.

[٤٩] رحاب عبد الرحمن الشريف، **إشكالية بناء الامة في السودان**، مرجع سابق، ص٣٢١.

University of Malaya

العربية السعودية، ليبيا)، ووفقاً لطبيعة النظام الحاكم في السودان وتوجهاته السياسية دوليا وإقليمياً، ولكن على امتداد هذه العلاقات الأزلية كانت هناك سمات وميزات للسياسة المصرية تجاه السودان أهمها:

أ. الحفاظ على المصالح الحيوية في السودان، والتي تتركز ببساطة في مياه النيل وقضية الحدود والملفات الأمنية، فمن البداهة القول: إن الأمن القومي المصري يرتبط بما يحدث من تطورات في السودان، ومن ثَم فإن مصلحة مصر في بقاء السودان موحَّداً[٥٠].

ب . من السمات البارزة للسياسة الخارجية المصرية تجاه السودان أيضاً أنها أسيرة الشرعية الدولية، بمعنى أنها مرتبطة بواقع التفاعلات والتغيرات التي تحدث في الساحة السودانية وعلى المستوى الدولي والإقليمي، مما يعني أن موقفها رغم أنه مرتبط بأمن السودان ووحدته، إلا أنه لا ينفك عن الالتزامات الدولية.

ج . السياسة الخارجية المصرية كذلك أسيرة للأشكال والأنماط الرسمية، بينما الأنماط الشعبية تظل محدودة، لذلك نلاحظ أن الشارع المصري والإعلام المصري وكثير من المؤسسات المصرية توجهها وتحركها قضايا وأحداث الدول العربية الأخرى.

د . أيضا تتسم السياسة المصرية بأنها أسيرة التحيز السياسي تجاه النخبة السودانية، لأسباب عديدة ترتبط بوجه خاص بطبيعة النظام السياسي المصري، وآليات صنع السياسة، وسيادة الدخل الأمني للنظر في العلاقة مع السودان[٥١].

المبحث الثاني :تطور الوضع السياسي في كلا البلدين

قد قامت في البلاد دويلات ومشيخات إسلامية على أنقاض ما كان قائما من دويلات مسيحية ووثنية، وكان لزاماً بعد أن استكملت الدويلات الإسلامية مراحل تطورها أن تتطلع إلى سلطة مركزية، تجمع في صورة ما بين تلك الدويلات والمشيخات استجابة لدوافع النمو الطبيعي، وكانت البلاد أصلاً محكومة بملوك مسؤولين،

[٥٠] رحاب عبد الرحمن الشريف، المرجع نفسة، ص ٣٣٣.

[٥١] رحاب عبد الرحمن الشريف، مرجع سابق، ص ٣٣٣.

University of Malaya

وكان طبيعيا أن تتغير النظم بدخول المسلمين إلى البلاد في هجرات متلاحقة، وقد دفع الوضع الإقليمي في السودان إلى الدخول في روابط اقتصادية مع البلدان الإسلامية الواقعة خلف حدوده[٥٢].

أما عن العلاقات بين شطري الوادي مصر والسودان، فإنها كانت أعمق أساساً عما كانت عليه مع البلدان الأخرى، ويرجع ذلك إلى أن شطري الوادي يطلان على منفذين إلى المحيطات وهما البحر المتوسط والبحر الأحمر، كما أنهما يحتلان المدخل الأول إلى قلب القارة الإفريقية الأمر الذي وجَّه جهوداً موحدة للإفادة من هذا الوضع الاستراتيجي، بما فيه مصلحة البلدين. وبانتشار الثقافة الإسلامية ظهرت سلسلة من السلطات الإسلامية في السودان الشرقي، بين منتصف القرن الخامس عشر وأوائل القرن التاسع عشر، من أهمها مملكة الفونج أو السلطنة الزرقاء وسلطنة الفور بينما في شهد إقليم كردفان الواقع بينهما مولد مملكتين صغيرتين هما تقلي والسبعينات[٥٣].

وبالرغم من وجود العناصر الأجنبية من تركية ومملوكية، التي دخلت السودان فإنها لم تتغلغل في كيان المجتمع السوداني كما تغلغلت العناصر العربية الأصل التي أقامت السلطنات والممالك في أقاليمه المختلفة، إذ عاش الأتراك وكذلك المماليك فئة مترفعة عن المواطنين، لا تبغي سوى السيادة والحكم، ومن هنا كان أثرها في الأقاليم السودانية التي حلَّت بها ضعيفا[٥٤].

وفي منتصف القرن السابع عشر أسس "سليمان صولونق" الذي انحدر من الكيرا فرع من قبيلة الكنجارة الفوراويه ملكة دارفور، وظلت سلالة الكيرا تحكمها حتى قضى عليها الزبير باشا في معركة منواشي سنة ١٨٧٤م، وقد بلغت سلطنة الفور أوج عظمتها في عهد السلطان عبد الرحمن الرشيد، الذي شجع في أواخر القرن الثامن عشر الدناقلة والجعليين من سكان وادي النيل، خاصة العلماء والفقراء منهم على الهجرة إلى

---

[٥٢] عباس عمار، **تحول أهل مصر والسودان إلى أمة عربية إسلامية، في كتاب وحدة وادي النيل**، رئاسة مجلس الوزراء، المطبعة الاميرية، القاهرة، ١٩٤٧، ص ٧٦.

[٥٣] عباس عمار، المرجع نفسة ص ٧٧.

[٥٤] نسيم مقار، **الأسس التاريخية للتكامل الاقتصادي بين مصر والسودان**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥م، ص ٢٧.

University of Malaya

دارفور حيث عملوا علي نشر تعاليم الدين وتنشيط التجارة، وفي عهده اتصلت دارفور بالعالم الخارجي، فاتصل مثلا بالسلطان العثماني، وهنَّأ نابليون بونابرت لانتصاره على المماليك في مصر[٥٥].

واستطاع أيضا الفونج السيطرة وسط السودان، واتخذوا مدينة سنار عاصمة لهم ويرجع اختيارهم لمدينة سنار كمقر للحكم لموقعها الإقليمي الاستراتيجي، ويسيطر موقع هذه المدينة على الطريق النيلية والقوافل الذي أضفى عليها أهمية كبرى كمركز تلتقي فيه مختلف الطرق التجارية، حيث يتم تبادل السلع الواردة من البقاع الإفريقية المختلفة ومن الشرق الأقصى عبر سواكن ومصوع واثيوبيا [٥٦].

ويجدر بنا أن نشير في هذا المقام إلى وثيقة تؤيد اتصال سلاطين الممالك السودانية بحكام مصر في كل ما يتصل بشؤون أمنهم وسلامتهم، ففي وثيقة عن محمد بك الدفتردار إلى محمد علي باشا، تفيد بأنه قام بايفاد رسولين لكي يطَّلعا على الطرق المؤدية إلى كردفان، ودراسة أحوالها، وعندما التقى بهم المقدم مسلم ملك كردفان أكرم وفادتهما وسلمها مكتوبا إلى محمد بك الدفتردار، يتضمن سرداً مفصلاً عما ينوي عمله نائب محمد علي في السودان، والاعتداء على أملاك ملك كردفان، فيشير الملك مقدوم رسالته إلى "أهل السودان أهل بر وأهل مصر أهل بحر "وأنهم مستقلون منذ القدم وكل سلطان يحكم رعيته على حسب القواعد والدساتير الإسلامية، وأن كردفان لا تدخل في حكمكم ولم يظهر في زمن السلاطين المتقدمين مثل السلطان العثماني خاطبنا بمثل هذه الرسائل[٥٧].

---

[٥٥] حسن أحمد إبراهيم، **محمد علي في السودان**، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٤.

[٥٦] زاهر رياض، **مصر وإفريقيا**، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الاولي، ١٩٧٦م، الدرسات الافريقية معهد الدراسات القطبية، ص ١١٦.

[٥٧] دار الوثائق القومية بالقاهرة، **محفظة ١٩ بحر برا معية تركى**، ترجمة المكاتبة رقم ١٩ بتاريخ ٧ شوال سنة ١٢٣٦هـ، الموافق ٨ يولية سنة ١٨٢١م.

University of Malaya

كما أن الفونج بعد السيطرة علي جبال النوبة، قد صدروا إلى مصر كمية قليلة من الذهب والعاج من مناطق الحبشة، وكميات كبيرة من الصمغ من كردفان عن طريق القوافل، ولكن الرقيق كان أكثر السلع أهمية في التصدير[٥٨]

كان لسلاطين الفونج علاقات طيبة مع علماء الأزهر بمصر، فكان لأهل السودان رغبة شديدة في تحصيل العلوم العربية، حتى إن بعضهم كان يقصد الأزهر الشريف في مصر ويقضي السنين الطوال في تحصيل العلوم، وقد أنشأ لهم رواق في الأزهر يعرف برواق السناريين، وكان من أشهر من تخرج منهم في الأزهر السيد أحمد الأزهري ابن الشيخ إسماعيل الولي الكردفاني، والشيخ الحسين إبراهيم الزهراء من أهل الجزيرة، وقد عادوا كلهم إلى السودان فأنشأوا فيها مدارس العلم[٥٩]. وتخرجوا على يديهم تلاميذ انتشروا في أقاليم السودان يبثون ما تلقوه من العلوم.

وقد وصل نفوذ الدولة العثمانية في السودان إلى الحدود الشمالية من مملكة الفونج، واحتلوا سواكن التي يستخدمها السودانيون لتأدية فريضة الحج، وقد انزعج سلطان الفونج من هذه القوة الجديدة التي اتخذ سلطانها لقب خليفة المسلمين.[٦٠] على أي حال وصلت السودان إلى حالة من التدهور نتيجة الحروب والمنازعات، مما أدى إلى تفتيت الوحدة القومية للسودان وخرابه، وهروب السكان من سوء الأحوال والاضطرابات وتهديد أمنهم ودبت الانقسامات بين الزعماء الحاكمة في السودان والتي أدت إلى حروب راح ضحيتها الكثير حتى زال حكمهم، في ذلك الوقت تصاعد التنافر بين إنجلترا وفرنسا، وظهرت علاقة مصر بهذا الصراع ومدى اهتمام حكام مصر بالسودان، وانعكاس السياسة الأوربية خاصة من جانب فرنسا نحو مصر، فبعد أن فشلت فرنسا في بسط نفوذها القوي في هولندا أمام النشاط البريطاني، نقلت مسرح الصراع إلى جنوب شرق البحر المتوسط،

---

[58] Cray Richard ;**AHistory of the Southern Sudan**; 1839-Oxford University Press ، London ،1961،p44.

[٥٩] نعوم شقير، **جغرافية وتاريخ السودان القديم والحديث**، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص١٦٨، ١٦٧.

[٦٠] مكي شبيكة، **السودان عبر القرون**، دار الجبل، بيروت، ١٩٩١م، ص ٦٢.

University of Malaya

حيث قامت بإرسال حملة نابليون بونابرت إلى مصر سنة ١٧٩٨م، لأهمية موقع مصر الاستراتيجي على مركز إنجلترا وعلى خطوط التجارة بين الشرق والغرب وداخل القارة الإفريقية، واهتم نابليون بونابرت بمحاولة إعادة فتح طريق التجارة بين الفور وسلطنة سنار، بعد أن أهملها المماليك الذين وجهوا اهتمامهم نحو التجارة عبر البحر الأحمر إلى السويس، ومنها بطريق البر إلى شاطئ البحر المتوسط، وتركوا السودان في عزلة اقتصادية تكاد تكون تامة، ولم تكن بريطانية تهتم بالتنافس والتطاحن الذي كان قائما بين زعماء الممالك بسبب التجارة عبر مصر طالما هذا الصراع لا يؤثر على شريان مصالحها في الشرقيين الأدنى والأقصى[٦١].

إلا أن نزول القوات الفرنسية في مصر أيقظ اهتمام الدول الأوربية وبخاصة إنجلترا التي كانت تحرص كل الحرص على بقاء منطقة الشرق الأوسط بعيدة عن سيطرة دولة أخرى، لما يخلق لها من متاعب تعطل معها مصالحها الاقتصادية وعلاقاتها مع الهند، وبذلت بريطانيا جهودها لإخراج الفرنسيين من مصر الأمر الذي تم لها في سنة ١٨٠١م، وقد عين الباب العالي بعد خروج الفرنسيين ولاة على مصر لم يكتب لهم التوفيق في إدارة البلاد[٦٢].

وبدأت الأحزاب السياسية المختلفة في مصر تتطاحن فيما بينها على الزعامة وكانت وقتئذ ثلاثة أحزاب: المماليك والألبانيين والأتراك، وكانت إنجلترا تؤيد الحزب الأول بينما كانت فرنسا تعتمد على الثاني، أما المصريون فكانوا مرة مع هذا ومرة مع الآخر، وفي ذلك الوقت تسلم يوسف باشا زمام الحكم في القاهرة باسم السلطان، بينما ظل حسين قبطان باشا قائد العمارة العثمانية حاكما للإسكندرية[٦٣].

ولما كان لابد من تنصيب وال على مصر، فقد اتفق يوسف باشا وحسين قبطان باشا على مطالبة الباب العالي بتعيين خسرو باشا والياً على مصر فاستجاب الباب العالي لطلبهما، وما إن تولى خسرو باشا والياً على مصر حتى حاول القضاء على المماليك وقد أصبحوا تحت زعامة البرديسى والإلفي، ولكن محاولته قد فشلت لأن المماليك كانوا أصحاب الكلمة في الصعيد، وفي خلال هذه الأحداث كان النزاع على أشده بين الإلفي

---

[٦١] الشاطر بصيلي عبد الجليل، **معالم تاريخ سودان النيل**، مرجع سابق، ص١٢٦.

[٦٢] الشاطر بصيلي عبد الجليل، المرجع نفسة، ص١٢٧.

[٦٣] محمدة شفيقة غبريال، **بناء الوطن المصري السوداني في القرن التاسع عشر، في كتاب وحدة وادي النيل**، مرجع سابق، ص ٨٤.

University of Malaya

والبرديسي، وكان الأول مقرباً لدى الإنجليز، وكان قد سافر إلى انجلترا، فلما عاد إلى مصر حاول البرديسي الانفراد بالقاهرة فقام محمد علي بتأليب الجنود الألبانيين للمطالبة بمرتباتهم. وتحت الإلحاح والضغط والتهديد غادر القاهرة إلى الصعيد سنة ١٨٠٤م وبفرار هذين الأميرين خلا المناخ لمحمد علي وأصبح مستقلا عن المماليك، وفي غنىً عن مساعدتهم فرأى الاستعانة بالأهالي على تحقيق أمانيه، وكان الشعب قد اشتد سخطه، وتطلع إلى عهد جديد طابعه النظام والاستقرار وسمته رعاية المصلحة العامة.

تنصيب محمد علي والياً على مصر:

ووجد الشعب في محمد علي الصورة المتمثلة في الذهن، فأبدى رغبته في أن تكون له ولاية الحكم، فصدر فرمان ١٨٠٥م بتنصيبه فكان ذلك أول نصر أحرزته الحركة القومية في العصر الحديث، وبدأ محمد علي في مطاردة المماليك ومتابعة الفارين منهم للوجه البحري والصعيد والقضاء عليهم، وعندما نشط في مطاردتهم امتدوا في زحفهم إلى السودان، حيث دخلت إليه بعض الجماعات هربا من المصير الذي ينتظرهم [٦٤].

وكان لهذه التطورات في الشمال أصداؤها في السودان، فأخذ زعماؤه يتلمسون الطرق والوسائل للحصول على مساعدة مصر، للخلاص مما حل بهم من تطاحن قبلي وحروب داخلية.

كما حاول المماليك الدخول إلى كردفان وبلاد الفور، وكانت خشية مصر أن يتعاون المماليك مع أثيوبيا على قيام دولة مملوكية تسيطر على حوض النيل الأوسط، وتنفذ إلى ساحل البحر الأحمر وتنشئ في هذا الجزء من وادي النيل مشيخات وزعامات تخضع في صورة أو أخرى للمماليك[٦٥].

كما تشير وثيقة من محمد علي إلى قائد حملة السودان، يستفسر فيها عن وصول بقايا المماليك إلى شندي حيث قام ملكها بقتل بعضهم، وفر الباقون إلى كردفان يطلب فيها الباشا من قائد الحملة الإسراع في التحرك من سنار ومواصلة حملته عليهم.[٦٦]ولذلك أدرك محمد علي أن وادي النيل بشطريه سياج واحد، والمعالم الجغرافية

---

[٦٤] محمدة شفيقة غبريال، المرجع نفسة، ص ٨٤.

[٦٥]دار الوثائق القومية، **دفتر معية تركي، ترجمة الكاتبة رقم ٢٢٦** بتاريخ ١٣ رمضان ١٢٣٥هـ الموافق ٢٤ يونية ١٨٢٠م.

[٦٦]دار الوثائق القومية، **دفتر معية تركي، ترجمة الكاتبة رقم ٢٠** بتاريخ ١٥ محرم ١٢٣٥هـ الموافق ٢ نوفمبر ١٨٢٠م

University of Malaya

لمصر والسودان تشمل وادي النيل من منبعه إلى مصبه، وأن مصر والسودان قطران لا ينفصلان، ويكونان وحدة سياسية واقتصادية واحدة، تربطهما روابط الدم والتاريخ واللغة والدين والمصالح المشتركة، لذلك لم يكد يرسي دعائم حكمه حتى عقد العزم على فتح السودان، وبسط السيادة المصرية عليها[٦٧].

العلاقات المصرية السودانية في عهد محمد علي:

في أيام حكم محمد علي لمصر، أخذت مصر توجه جهودها لتحقيق النظام والاستقرار في السودان، وإدخال مقومات الحضارة الحديثة فيه، ليكون ذلك أساساً لتنمية ودعم العلاقات بين الإقليمين، فأرسلت مصر حملة إلى السودان في عام ١٨٢٠م، مصحوبة بجماعة من كبار علماء الدين، الذين كانت مهمتهم القيام بإرشاد الأهالي وتبصيرهم بأهداف الحملة التي ترمي إلى وضع أسس جديدة لإعادة الطمأنينة والاستقرار في البلاد[٦٨].

يعود تاريخ العلاقات المصرية السودانية في التاريخ الحديث إلى عهد محمد علي باشا، عندما غزا السودان ١٨٢١م إذ مثَّل ذلك التاريخ بداية السودان الحديث، كما عُدَّ بداية مرحلة العلاقات الشائكة بين مصر والسودان[٦٩].

وقد استمرت العلاقات المصرية السودانية تشكل شاغلاً من أهم شواغل (مصر النهضة) في العصر الحديث عندما أخذت مصر بأسباب النهضة الحديثة خلال القرن التاسع عشر، والذي بدأ من عهد محمد علي ومروراً بعهد الخديوي إسماعيل، حيث امتد النفوذ المصري إلى داخل أفريقيا، في السودان وفي أواسط إفريقيا في مناطق أعالي النيل والبحيرات الاستوائية [٧٠].

---

[٦٧] المستر جورج يانج، **تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم اسماعيل**، تعريب علي أحمد شكري، ص ١١١.

[٦٨] على إبراهيم عبده، **العلاقات التاريخية بين مصر والسودان حتى نهاية القرن التاسع عشر**، المجلس الاعلى للشباب، ص٧١.

[٦٩] مني حسين عبيد، **السودان ومحيطة الاقليمي**، دراسة في المشكلات السياسية، **بغداد ٢٠١٢م**، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، العدد ٣٢، ص ٢٣.

[٧٠] نسيم مقار، **مصر والسودان الحديث**، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣م، ص٨.

University of Malaya

لقد كانت السياسة المصرية تجاه السودان من بواكير السياسات الخارجية التي رسمها حكام مصر خلال هذا العصر فقد اهتم محمد علي بأمر السودان وأعتبرها امتداداً لمصر،[٧١] فمنذ تولّيه ولاية مصر في ١٨٠٥م اتسم عهده بانتهاج سياسة داخلية مختلفة عما سبقها، وأخرى خارجية، فقد كانت تراود محمد علي أفكار وأمنيات بتكوين امبراطورية واسعة، مستغلا بذلك ضعف الدولة العثمانية، فكان له ذلك عندما كلفه السلطان العثماني بالقضاء على الحركة الوهابية حيث أرسل حملات عسكرية إلى الجزيرة العربية ١٨١١-١٨١٨م، حيث قضت على الدولة السعودية الأولى، أتبعها بحملة أخرى إلى السودان ١٨١٩-١٨٢١م،[٧٢] ثم شرع في وضع النظام السياسي الذي ارتآه صالحاً، والذي كان يهدف من ورائه إلى "نقل مصر من مجرد إيالة عثمانية بسيطة إلى باشوية وراثية، سواء كانت منفصلة عن كيان الدولة العثمانية أم داخلة في نطاق الإمبراطورية العثمانية، اذا كان الاستقلال والانفصال متعذرا". لقد انهارت سلطة الفونج الإسلامية أمام الجيش التركي المسلح بعتاد ناري في عام ١٨٢١م، كان ذلك الغزو يمثل أول انتهاك لحرمة البلاد، وفرض حكم أجنبي عليها منذ أماد بعيدة، فالسودان بأرضه الشاسعة وصحاريه الكبيرة وغاباته الوعرة، كان محصنا تحصينا طبيعيا ضد تلك المخاطر. أما الفتح التركي المصري فقد توغل إلى قلب البلاد وظل يحكمها ستين عاماً، ورغم نجاحه في كسر شوكة المعارضة فإنها لم تمت، وظلت تعبر عن نفسها بأشكال مختلفة، مما شحذ فيها الإحساس الوطني وأيقظ روح البطولة والاعتزاز بالنفس [٧٣].

---

[٧١] ياسر أبو حسن، **العلاقات السودانية المصرية في ظل المتغيرات المحلية**، مرجع سابق، ص ١٤، ١٣.

[٧٢] أسماعيل أحمد باغي، محمد شاكر، **تاريخ العالم الاسلامي والحديث والمعاصر**، الجزء الثاني، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٩م، ص٢١.

[٧٣] يوسف فضل حسن، **لمحات من تطور العلاقات المصرية السودانية منظور تاريخي**، مرجع سابق، ص ٩٥.

University of Malaya

وقد اقتضت كثير من العوامل فتح السودان، وإدخاله في إطار ذلك النظام السياسي الذي شرع محمد علي في وضعه لمصر، وضم جنوب وادي النيل إلى شماله، في وحدة سياسية واحدة، ومن بين تلك العوامل الكثيرة مطالبة عدد من زعماء السودان بإنشاء حكومة قوية بالسودان[٧٤] .

ومن الدوافع الأخرى لفتح السودان، إمكان تجنيد السودانيين في الجيش المصري النظامي، لما اشتهر به الجنود السودانيون من الصبر والشجاعة والطاعة للرؤساء، وهناك الكثير من الوثائق التي تدل على اهتمام محمد علي باشا بمسألة الحصول على الرقيق اللازمين للتجنيد كعامل مساعد في تكوين جيش نظامي قوي. ففي أمر من محمد علي إلى مأمور سنار وأسوان أن والي جدة قد اشتكى من موت السودانيين وهو في الطريق البري، حتى لايموتوا[٧٥].

وفي مكاتبة أخرى من محمد علي إلى الكتخدا بك بشأن إرسال ١٩٠٠ زنجي وألف رأس بقر إلى الحملة، وطلب ضرورة فرز هؤلاء الزنوج، واختيار الصالحين الاقوياء لتجنيدهم في الجيش، والباقي من النساء والأطفال فيباعون اذا لم تكن هناك أعمال تقتضي استخدامهم فيها[٧٦]، كان محمد علي يرمي إلى توسيع مُلك مصر من الجنوب واكتشاف منابع النيل، وتحديد الروابط الاقتصادية بين مصر والسودان، وتوسيع نطاق المعاملات التجارية بينهما. بالإضافة إلى المماليك الذين فروا جنوبا تجاه السودان[٧٧].

كذلك رغبة محمد على في العمل على تحسين أوضاع السودان، فقد استاء من تدني أحوال السودانيين خلال عهد دولة الفونج (١٥٠٤-١٨٢١م)، وقد طلب أهل السودان من محمد علي توفير الأمن

---

[٧٤] عبد الفتاح عبد الصمد، **العلاقات المصرية السودانية في ظل الاتفاق الثنائى ١٨٩٩-١٩٢٤م**، الهيئة المصرية العامة، ١٩٩٣م، ص١٢، ١١.

[٧٥] دار الوثائق القومية، **دفتر٩ معية تركي، وثيقة رقم ٨٨** بتاريخ ٢٧ محرم ١٢٣٥هـ، الموافق ٣ نوفمبر ١٨٢٠م .

[٧٦] دار الوثائق القومية، **دفتر معية تركي،، وثيقة رقم ٦٤٧** بتاريخ ١٤ ذي القعدة ١٢٣٦هـ الموافق ١٣ اغسطس ١٨٢١.

[77] Mandur A Lmahdl،**A short History of the Sudan London**; oxford university ، 1963 ،p53.

فاستجاب لرغبة أهالي السودان، حيث قرر أن يضع حداً بالقوة، أملاً في تخليص السودانيين من تلك المصاعب والمآسى، ويتم توحيدهم مع إخوانهم المصريين في دولة قوية، كذلك هناك روابط طبيعية وحيوية وقومية وسياسية أراد تدعيمها، وكذلك روابط الدين والدم[٧٨] .

وترى الباحثة أن محمد علي عزَّ عليه أن يظل استثمار هذه الموارد الطبيعية مهملاً، وألا يفيد السودانيون أنفسهم من تلك الثروات العظيمة والكنوز الدفينة، ومن ثَم اشتدت به الرغبة في إحياء التجارة بين مصر والسودان، وكان ذلك من العوامل التي أقنعته بفتح السودان، ورغم أنه من المعلوم أن الحصول على الرقيق كان من أهم دوافع الفتح، إلا أن محمد علي كان يريد في الواقع أن يُدخل شيئا من النظام على تجارة كان من المستحيل عليه أن يخلع جذورها بعد أن تأصلت في البلاد منذ أزمان بعيدة.

حيث طلب محمد علي من السلطان العثماني محمود الثاني أن يأذن له في فتح السودان باعتبار السلطان العثماني صاحب السيادة، ليس على ولاية السودان فحسب، بل على الحبشة ايضاً، وقد وافق السلطان العثماني على طلب محمد علي، حيث أعطاه الموافقة بأن يفتح من أقاليم السودان ما يشاء، بشرط أن يحدث هذا باسم السلطان العثماني، باعتباره صاحب السيادة الشرعية على مصر نفسها[٧٩]. وقد تمكنت قوات محمد علي بقيادة ابنه إسماعيل كامل من إدخال أقاليم النوبة وسنار وكردفان في حوزة مصر، وبدأ هذا التاريخ تأسيس الوحدة السياسية الحديثة لوادي النيل، فكانت هذه أول محاولة في العصور الحديثة للتوغل في القارة الإفريقية وتنظيم شؤونها [٨٠].

وبعد أن تم لمحمد علي فتح السودان أصدر السلطان العثماني فرمان عام ١٨٢٢م بتولية إسماعيل كامل بن محمد علي كأول حاكم أو حاكمدار على السودان، ولكن هذا الفرمان لم ينفذ كاجراء مباشر، بل صدر تقليد الحكم لإسماعيل بن محمد علي مباشرة، ومنذ ذلك الحين لم يصدر أي فرمان من الباب العالي لتعيين

---

[٧٨] محمد بشير، **جنوب السودان**، دراسة لاسباب الصراع، ترجمة اسعد حليم، القاهرة، الهيئة العامة للتإليف والنشر، ١٩٧١م، ص ٣٢.

[٧٩] محمد فؤاد شكرى، **مصر والسودان**، مرجع سابق،ص ٨.

[٨٠] عبد الفتاح عبد الصمد، **العلاقات المصرية السودانية في ظل الاتفاق الثنائى ١٨٩٩-١٩٢٤م**، مرجع سابق، ص ١٢.

University of Malaya

الحكمداريين في السودان طول فترة حكم محمد علي، واستمر هذا الإجراء سارياً في عهد خلفائه، وسبب ذلك أنه في حال إصدار السلطان العثماني فرمان بتولية إسماعيل كامل ١٨٢٢م لأصبحت فرمانات التعيين لمن سيخلفوه لابد وأن تصدر من الباب العالي، إلا أن صدور التعيين من جانب الولاة في مصر معناه أن خصائص السيادة على السودان قد أصبحت عند هؤلاء الولاة، فكانت تلك هي البداية للوحدة السياسية بين مصر والسودان، فلم يرضَ محمد علي أن تكون الوحدة السياسية متوقفة على إرادة الباب العالي إن شاء أبقى على تلك الوحدة وإن شاء رفضها، لذلك أراد محمد علي أن تستند تلك الوحدة على سند دولي قائم على حق واقعي، خاصة بعد توتر العلاقات بين مصر (محمد علي)وتركيا (السلطان محمود الثاني)،[٨١] والتي أدت إلى نشوب حرب الشام الأولى ١٨٣١-١٨٣٢م، والثانية ١٨٣٩م، وتدخلت فيه الدول الأوربية لإنهاء النزاع المصري العثماني، فأصبح الواقع إما أن يستقلَّ محمد علي بحكم مصر، وإما أن تظل الدولة العثمانية على قاعدة إنشاء الحكم الوراثي فيها، لذلك قرر محمد علي أن لا تضيع جهوده، ولكنه لم يعتمد على بيان حقوقه في السودان– غير تلك المعتمدة من الباب العالي – على حق الفتح وهو الحق الذي كان مصدقا عليه في تحديد العلاقات في تلك الفترة، فمنذ ان اصبحت مصر والسودان كياناً واحداً اعتبر محمد علي الأراضي السودانية والأراضي المصرية وطناً واحداً[٨٢].

وهذه هي الحجج التي اعتمدت عليها مصر في جنوب الوادي، عندما شرعت بعض الدول في وضع تسوية للمسالة المصرية في ١٨٤٠-١٨٤١م، وأخذت الدول بوجهات النظر هذه جميعاً، إلا أن الدولة العثمانية بدأت تبحث من جديد عن إضعاف الدولة المصرية، من خلال اختلاق أزمة التنظيمات العثمانية الخيرية[٨٣]*

---

[٨١] عبد الله عبد الرازق إبراهيم وشوقي الجمل، **تاريخ مصر والسودان**، ص ١٨٠.

[٨٢] محمد فؤاد شكري، **مصر والسودان**، مرجع سابق، ص، ١٣، ١٠ .

[٨٣] *التنظيمات العثمانية الخيرية هي مجموعة من القوانين والأنشطة التي سنت أو صدرت على القواعد التي تقررت في خط شريف كلخانة الصادر في ٣ نوفمبر ١٩٣٩م وكان من هذه القوانين ما يتعلق بإعطاء الضمانات لتامين الشعوب الخاضعة للإمبراطورية وكذلك ما تعلق بالأنظمة الادارية على اساس تدعيم السلطة المركزية في القسطنطينية.

University of Malaya

وهي أزمة أثارتها تركيا حتى يتم إلغاء الامتيازات التي حصلت عليها مصر في تسوية ١٨٤٠-١٨٤١م، والعودة بهذه البلاد إلى الولاية العادية، كإحدى المقاطعات البسيطة التابعة للدولة العثمانية، إلا أن القائمين على الحكم في مصر استطاعوا اجتياز أزمة التنظيمات بسلام، والمحافظة على الوضع الذي كان لمصر بمقتضى التسوية[٨٤].

ولقد كان للتسوية التي وضعت للمسألة المصرية آثار سلبية وأخرى إيجابية، على السياسة التي اتبعت في ذلك الحين في السودان، وقد تمثلت الآثار السلبية في أنها كانت بالغة الأثر على كل من مصر والسودان لأمد بعيد، فبمقتضى هذه التسوية أصاب وضع مصر في السودان شيء من الخلخلة، ساعد عليه ضعف القوة العسكرية المصرية التي كانت السند الأول لمصر في مواجهة الدولة العثمانية وغيرها، فصار يسري في السودان بمقتضى هذه التسوية ما تَسنه الدولة العثمانية من قوانين ومعاهدات، ومن بينها الامتيازات الأجنبية، كما بات متعذراً بمقتضاها أيضا إجراء أي تعديل أو تغيير على الوضع الذي حددته الفرمانات للسودان من غير موافقة الدول، وكذلك تدخُل النفوذ الأجنبي جعل من الصعب التفرغ لشؤون السودان إلا بالقدر الذي يفرضه الاحتفاظ بالوحدة بين البلدين[٨٥].

أما الآثار الإيجابية فقد غدت تأكيداً رسميا للجانب الفعلي للسيادة التي مارستها في السودان، فقد كان مبعثها الاحتفاظ بالوحدة بين البلدين، وكان الهدف الذي وضعته التسوية لما يجب أن تتجه السياسة المصرية لتحقيق السيادة في السودان فرسمت التسوية خطوط الطريق الذي يجب أن تسير فيه السياسة المصرية لتحقيق هذا الهدف، وبوفاة محمد علي باشا في عام ١٨٤٨م تكون قد انطوت صفحة هامة من صفحات مصر الحديثة، حيث أعقبه عدد من الأحفاد والأبناء، إلا أنهم أقل عزيمة وصلابة منه[٨٦].

---

[٨٤] عبد الرحمن الرافعي، **مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال تاريخ مصر القومي من ١٨٨٢.١٨٩٢م**، الطبعة الثالثة ١٩٦٦م، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ص ١٨٦.

[٨٥] عبد الفتاح عبد الصمد، **العلاقات المصرية السودانية في ظل الاتفاق الثنائي ١٨٩٩-١٩٢٤م**، مرجع سابق، ص ١٣.

[٨٦] المعتصم أحمدعلي الأمين، **السودان في صحيفة الأهرام القاهرية، دراسة حالة للعلاقات السودانية المصرية ١٩٨٩-١٩٩٨م**، مرجع سابق، ص٢٣.

University of Malaya

ومنذ تولى عباس باشا ولاية مصر ١٨٤٩م، شرع السلطان العثماني في تنفيد خطته بأن يحول مصر لأيالة لا تختلف في شيء عن أيالات الدولة العثمانية، وذلك لأن مصر حصلت على تأكيد في تسوية ١٨٤٠-١٨٤١م، لمباشرة سيادتها الفعلية في السودان، حيث أصبحت محل نظر السلطان العثماني، الذي كان يتوق إلى التشفي من محمد علي ومن مصر، فرأى أن يحرم مصر من تلك السيادة وينقلها إليه، وكانت أزمة التنظيمات العثمانية المشهورة هي ذروة محاولات السلطنة العثمانية لبلوغ مأربها، غير أن عباس باشا استطاع بمساعدة بريطانيا أن يجتاز تلك الأزمة حين تم الاتفاق في إبريل١٨٥٢م على تطبيق التنظيمات الخيرية العثمانية في مصر معدلةً بما يكفل للوالي الاحتفاظ بسيادته الداخلية الكاملة. [٨٧]

وفي عهده بدأت تظهر آثار التسوية التي وُضعت للمسألة المصرية، فبدأ التدخل الأجنبي في مصر نتيجة لتلك الوصاية الدولية التي أتت بها التسوية، ثم إنه بعد هذا بدأ التنافس يحتدم بين إنجلترا وفرنسا على الاستئثار بالنفود الأعلى في مصر، وكانت فرنسا في السنوات الأخيرة من حكم محمد علي قد صارت صاحبة نفوذ كبير في مصر، وقد حذر عباس من استمرار النفوذ الفرنسي وأن تتحول الباشوية المصرية إلى مجرد بلاد خاضعة للحماية الفرنسية[٨٨]

ولم تغفل فرنسا عن ذلك فبدأت من جانبها تتصيد له وسنحت لها الفرصة عندما بدأ الأجانب يفدون إلى مصر في عهد سعيد باشا الذي خلف عباساً الأول ١٨٥٤م، حيث كانت من عيوبه الاستدانة وحسنُ الظن بالأوربيين، ففي عهده أخذ الأجانب يبسطون هيمنتهم على مرافق البلاد الاقتصادية، وصار للقناصل نفوذ محسوس في قصر الحكم، بيد أن التاريخ يذكر لسعيد باشا بعض المحاسن وعلى رأسها حق تملك الأراضي الزراعيةِ لأول مرة للمواطنين، وتخفيف الضرائب، ومن أهم القرارات التي اتخذها والتي سيكون لها شأن كبير في تاريخ مصر السياسي سماحه بحفر قناة السويس.

---

[٨٧] عبد الفتاح عبد الصمد، **العلاقات المصرية السودانية في ظل الاتفاق الثنائي ١٨٩٩-١٩٢٤م**، مرجع سابق، ص ١٤.

[٨٨] محمد فؤاد شكري، **مصر والسودان**، مرجع سابق، ص٥٨. . خريطة الحدود المصرية السودانية أيام الخديوي إسماعيل، أنظر الملاحق، ص ٢٤٧.

University of Malaya

تولية الخديوي إسماعيل الحكم في مصر:

وبوفاة سعيد باشا ١٨٦٣م صعد سدة الحكم الخديوي إسماعيل الذي حدث في عهده تطورات عديدة، حيث اكتمل العمل في قناة السويس، وبذلك صارت أهم الممرات المائية في العالم، وحدث في عهده استدانة واسعة من الدول الأوربية، مما كبَّل مصر فعليا بالديون الخارجية،[٨٩] وفي ١٨٧٦م استطاعت الخديوية إدخال الإصلاح القضائي الذي أوجد المحاكم المختلطة في مصر، وكان إصلاحا حقق عدة مبادئ جديدة في تاريخ القضاء المصرى، ولقد حصلت مصر بفضل الاتفاق على مكانة ممتازة في تقدير الدول التي نزلت لمصر بمقتضى هذا الاتفاق، وفي الحقيقة كانت تلك المزايا لايستهان بها، ولكن مع ذلك كله، فإنه سرعان ما تسبب إنشاء المحاكم المختلطة بإضعافَ الخديوية المصرية. وفي السودان أضعف سقوط الخديوية في مصر حكمداريه [٩٠]. أما السودان فقد بدأ يعاني من التدخل الأجنبي، حيث بدأ الأجانب يفدون إلى السودان بكثرة زائدة، في وقت مبكر على دخولهم إلى مصر، وذلك لعدة أسباب منها ما هو متعلق بموقف حكومة القاهرة من الأجانب الذين يلقون تشجيعا على المجئ إلى مصر بعد انقضاء عهد محمد علي الأمن أواسط ١٨٥٤-١٨٦٣م.لقد كان التدخل الأجنبي في السودان ومقره الخرطوم أكثر خطورة، فقد اتخذ لنفسه مكانا غير المطالبة بالتعويضات المالية الجسيمة، وهو مؤازرة تجارة العاج لزيادة الأرباح الوفيرة منها، ثم مساندة تجار الرقيق والانغماس فيها، فتكوَّن ما يسمى بالزرائب أو المحطات المسلحة، واغتصب تجار الرقيق السلطة تدريجيا من حكومة الخرطوم في أماكن شاسعة من السودان، حتى إنه لم يعد باقيا للحكومة أي نفوذ خارج الخرطوم والجهات القريبة منهم، وأصبح السودان في نهاية هذا العهد مهدداً بالضياع تماما من الباشويه المصرية، حيث ظهرت الادعاءات برغبة الباشوية في التخلي عن السودان ١٨٥٧م، والتفريط في الوحدة السياسية بين البلدين، بدلاً من الحلول لمشاكله، إلا أن حكومة القاهرة قد عنيت بالإدارة المصرية في السودان، فقد عنيت باختيار الحكمداريين من

---

[٨٩] المعتصم احمدعلى الامين، **السودان في صحيفة الاهرام القاهرية**، مرجع سابق، ص٢٥.

[٩٠] أمين سعيد، **تاريخ مصر السياسي من الحملة الفرنسية ١٧٩٨مإلى**، دار احياء الكتب العربية، ١٩٥٩م، ص٥٧.

بين الأكفاء الذين امتازوا بالجد وحسن تصريف الأمور، والاستماع لشكايات الأهالي، واشتهر أكثرهم بالأمانة* فقد استطاعوا رد الأعداء على الحدود الشرقية، وأيدوا سلطان الحكومة، ونشروا الأمن في ربوع السودان، كما قاموا بإصلاح وتعمير الأراضي[٩١].

ومنذ ذلك الوقت حقق المصريون للسودان وحدته القومية، بعد أن كان سلطنات متفرقة اشتدت بينها الحروب الداخلية وتطاحَن زعماؤها على السلطة، كما أن المصريين نشروا في أنحاء السودان لواء الحضارة والعمران، وأسسوا فيه حكومة منظمة كان لها الفضل الكبير في بسط رواق الأمن والطمأنينة، ولم ينظر المصريون إلى السودان كمستعمرة للاستغلال، بل نظروا إليه كجزء لا يتجزأ من مصر[٩٢]، خدم المصريون السودان من نواحيَ كثيرةٍ، فقد وحدوا بقعة جغرافية واسعة تضم قبائل متباينة في اللون والجنس واللغة والدين والعادات، وأدخلوا إلى السودان الحضارة الحديثة، ونشروا العلم والمعرفة ورفعوا المستوى الصحي والاجتماعي، وأوجدوا عهدا مستقرا، وكذلك حمى المصريون السودان مدة من الزمن من أن تصبح مستعمرة أوربية، وأخروا حدوث ذلك قرنا كاملا، ووسع المصريون حدود السودان اتساعا كبيراً، واعترفت بريطانيا في ١٨٧٧م بسيادة مصر على جميع الساحل الإفريقي الشرقي، وكانت هذه بداية النهاية، فقد ثارت الحرب مع الحبشة واشتعلت بنيران الفتنة في السودان وخسرت مصر وخسر العرب إفريقية الوسطى بتخطيط من الدول الاستعمارية (بريطانيا وفرنسا وايطاليا والمانيا) [٩٣]حيث تقاسموا المنطقة، واحتلت القوات البريطانية مصر ١٨٨٢، وصحب الحكم المصري في هذه البلاد انتقال المدنية المصرية الحديثة إليها، إذ حرصت الحكومة المصرية على النهوض بأحوالها[٩٤]، فقد

---

[٩١] محمد فؤاد شكري، **مصر والسودان**، مرجع سابق، ص٥٨.

* الاواحداً:عبد اللطيف باشا ١٨٤٩- ١٨٥١م كثرت ضده شكاوى الناس في احتكار تجارة النيل الابيض لنفسه.

[٩٢] على أبراهيم عبده، **العلاقات التاريخية بين مصر والسودان حتى نهاية القرن التاسع عشر**، مرجع سابق، ص ٧١.

[٩٣] أسماعيل أحمد باغي، محمد شاكر، **تاريخ العالم الاسلامي والحديث والمعاصر**، مرجع سابق، ص ٥٤.

[٩٤] نسيم مقار، **مصر والسودان الحديث**، مرجع سابق، ص٨.

University of Malaya

أقام الحكم المصري المدن الجديدة على الطراز الحديث، مثل الخرطوم، التي اتخذت عاصمة للبلاد عام ١٨٣٠م، وقد جعلوا لها هذا الموقع لأهميته، حيث يلتقي النيلان الأزرق والابيض[٩٥].

كذلك ادخلت مصر إلى السودان، فن الطباعة فأرسلت إليه مطبعة حجر صغيرة لم يعرف على وجه التحديد موعد وصولها للسودان، وقد اسهمت هذه المطبعة في نشر العلم والثقافة[٩٦].

كما استطاعوا افتتاح بعض أقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الحضرة الفخمية الخديوية بالوسائل الحربية والمائية، بالاتحاد بين حكومتي جلالة ملكة الإنجليز والجانب العالي الخديوي، وقد أصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الأقاليم حيث صدر الاتفاق بينهما.

واستقرت أقدام المصريين في السودان وأنشأوا حكما استمر حتى ثورة المهدي ١٨٨٣م، ثم حل محله الحكم الثنائي ١٨٩٩م.

الحركة المهدية

تأسست الحركة المهدية على يد محمد بن عبد الله والذي أشتهر منذ صغرة بالتعبد والتقوى والزهد، ونشر أفكاره على مريديه [٩٧].

وقد ظهرت الثورة في السودان سنة ١٨٨١م، تلبية لدعوة محمد أحمد، المشهور بالمهدي، وقد ألغى المهدي سلطة زعماء العشائر والقيادات ليكون أغلب الشعب تحت رعاية المهدي الدينية، الذي كان حكمه على

---

[٩٥] رأفت غنيمي الشيخ، **مصر والسودان في العلاقات الدولية**، ص ٨٥

[٩٦] نوال عبد العزيز مهدى راضي، **رياح الشمال دراسة في العلاقات المصرية السودانية في التاريخ الحديث والعاصر**، المطبعة التجارية الحديثة، ١٩٨٥م، ص ١٨.

[٩٧] أحمد فؤاد القاضي، **العلاقات السودانية الاثيرية منذ عام ١٩٩٣م**، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الدراسات الإفريقية من قسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨م، ص٦٢.

University of Malaya

الأساس الأوتوقراطي، وجمع قيادات القبائل في شكل جيش مجاهد بغير تمييز بينهم، وكانت أسباب المهدي هذا الأسلوب، أن المهدية بدأت كحركة دينية بحتة لا تفريق فيها بين قبيلة وأخرى، ولا فرد ولا آخر[٩٨].

من هذه الأسباب الحكم التركي المتسلط، والمآسي التي تحملها السودانيون خلال الحكم المصري، وعندما أعلن محمد أحمد المهدى دعوته تجمع حوله السودانيون منطلقين من الدعوة الإسلامية، ومن كراهيتهم اللامحدودة للحكم الظالم،[٩٩].

ومما ساعد على نجاح الثورة المهدية، رغبة الانجليز في إخراج مصر من السودان وحوض النيل وإخلائه، توطئة لإعادة احتلال المنطقة المحيطة به بتخطيط إنجليزي جديد،[١٠٠] واتخذ المهدي من الدعوة لجهاد الترك شعاراً لتوحيد المسلمين في كافة أنحاء العالم الإسلامي، وعندما اشتعلت الثورة المهدية، ارتكز موقفه هذا إلى الروابط التاريخية العميقة الجذور التي كانت تربط السودان بمصر منذ أقدم العصور، وقد تجمع العامل الديني مع العامل السياسي، فقد أعلن بعد أن اصبحت السودان تابعة له أنه مصمم على فتح مصر، ولم يكن المهدي المصري معترضاً على الحكم المصري للسودان، بل كان هدفة هو تحرير الشعب السوداني من البطش التركي،[١٠١]وكانت الظروف المحيطة بالإعلان عن المهدية مواتية، فقد حقد الشعب المصري على حكم توفيق الذي كان يعتمد على البريطانيين، أكثر مما يعتمد على الشعب المصري، مما أدى إلى قيام الثورة العرابية[١٠٢]، فكان الحكم الذي ثار ضده المهدي في السودان هو نفس الحكم الذي ثار عليه عرابي عام ١٨٨١ م، ولعل التوافق الزمني لم يكن

---

[٩٨] يواقم رزق مرقص، **تطور نظام الادارة في السودان في عهد الحكم الثنائي الأول ١٨٩٩-١٩٢٤م**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤م، ص١٩٨.

[٩٩] حسن أحمد إبراهيم، **العلاقات السودانية المصرية بين الحاضر والمستقبل**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٤٩.

[١٠٠] زكي البحيري، **مشكلة جنوب السودان بين الميراث التاريخي والتطورات السياسية ١٩٥٥.٢٠١١م**، ركائز المعرفة للدراسات والبحوث، القاهرة الخرطوم ٢٠١٠م، ص٣٨

[١٠١] مكي سبيكة، **السودان والثورة المهدية**، جامعة الخرطوم للنشر، ١٨٧٨م، ص ٥.

[١٠٢] حسن أحمد إبراهيم، **العلاقات السودانية المصرية بين الحاضر والمستقبل**، مرجع سابق، ص٥١

University of Malaya

مجرد صدفة، ولم يكن السودانيون بعيدين عن الأحداث التي وقعت إبان ثورة عرابي، فقد كانت مشاركتهم فيها إيجابية.[١٠٣]

ومن ناحية أخرى فإن الثورة المهدية كانت ترى أن تحرير السودان وتأمين ثورته وتثبيت دعائم الحكم ما كان ليتم لو بقيت مصر تحت الحكم الأجنبي، إدراكا منها بأن خضوع مصر لحكم أجنبي سيكون عامل تهديد مستمر للثورة السودانية والنظام الذي أقامته، وبمعنىً آخر فإن أمن السودان من أمن مصر، ولم يكن الوطنيون المصريون بعيدين عن الثورة المهدية، فقد شاركوا فيها بفكرهم وقلمهم.[١٠٤]

وتطورت الأحداث تطوراً أدى إلى اهتمام الحكومة المصرية بأحوال مصر ذاتها أكثر من اهتمامها بالسودان، مما أدى إلى انتشار الثورة المهدية في كل أجزاء السودان بسبب ضياع هيبة الحكومة من جراء فشلها المتوالي، حيث انهزمت الثورة العرابية في موقعة التل الكبير١٨٨٢م وهكذا أصبحت مصر تحت التحكم السياسي والعسكري لبريطانيا، ومن ثم لم تعد أمور مصر وأقدارها في أيديها، أما السودان فقد أصبحت الأحوال من سيئة إلى أسوء بالنسبة لمصر، فقد انتشرت ألوية الثورة في شرق السودان ١٨٨٣م، وانتصرت القوات السودانية في عدة جولات ضد القوات المصرية، وتوصلت بريطانيا إلى نتيجة تفضي إلى ضرورة تخلي مصر عن السودان، وإجلاء الحاميات المصرية، على أن تبقى على الحدود فقط.[١٠٥]وكان لقرار الإخلاء الذي اتخذه رئيس وزراء مصر نوبار باشا، صدىً وردودُ أفعال عميقةٍ لدى المصريين، الذين بدا لهم الأمر كما لو كان بمثابة هزيمة كبيرة أو كارثة. ويصف المؤرخ المصري الكبير عبد الرحمن الرافعي ذلك القرار بقوله:

"في الحق أن إخلاء السودان كان أمراً منكراً، وعملا خطيرا في ذاته وعواقبه، فهو أشد ضربةٍ أصيبت بها مصر بعد الاحتلال الإنجليزي، بل يكاد يعدل الاحتلال في خطورته ومضارّه، لأن الانسحاب من السودان معناه

---

[١٠٣] زكي البحيري، **مشكلة جنوب السودان بين الميراث التاريخي والتطورات السياسية ١٩٥٥-٢٠١١م**، مرجع سابق، ص٣٩.

[١٠٤] محمد عمر بشير، **تجربة التكامل بين السودان ومصر،(الجذور التاريخية والواقع المعاصرلتجربة التكامل)**،مجلة السياسة الدولية، ص١٨.

[105] Holt ،p.H;Themahdism in the sudan 1881-1898, London, p150 .

ضياع الامبراطورية التي ضحت مصر في سبيل تأسيسها بعشرات الألوف من ابنائها، وملايين الجنيهات من أموالها، وجهود عشرات السنين من تاريخها، وبهذا القرار تخلت الحكومة عن دولة مترامية الأطراف، وتركتها لقمة سائغة للفوضى (الثورة المهدية)[١٠٦].

وعندما أدرك الإنجليز والحكومة المصرية مدى خطورة الحركة المهدية وتهديدها لحدود مصر الجنوبية، عمدوا إلى تشويه الحقائق المتعلقة بالدعوة المهدية، فقاموا بتحريف منشورات وتشويه مضامينها، فاتجه المهدي للفرنسيين في مصر كي ينشر مناشير المهدية الحقيقية، حتى يعلم أهل مصر حقيقة الدعوة المهدية[١٠٧].

وقد كتب الخليفة المهدي مرتين إلى خديوي مصر توفيق داعيا له ومنذرا ومهددا، فإن لم يستجب لداعي الله ويقبل الدعوة المهدية وينخرط في سلكها فسوف يواجه الجهاد، وبعد أن أرسل المهدي تهديدا لخديوي مصر وأهلها، قام بتكوين حملة لكى يتسنى له طرد الإنجليز من مصر والسودان [١٠٨].

وبحلول شهر اغسطس ١٨٨٤م أصبح السودان بأسره في أيدي أنصار المهدي، ولم تبق إلا الخرطوم تحت إمرة الجنرال غردون الذي سلمت إليه مهمة وضع الترتيبات الضرورية لإجلاء القوات المصرية عن السودان.

وفي يناير١٨٨٥م تمَّ فتح الخرطوم على يد القوات المهدية وأصبح ذلك انتصاراً للمهدية كاملاً، ومن ثم انتهى عهد الحكم التركي المصري. وبفتح الخرطوم بدأت المرحلة الثانية وهي مرحلة تأسيس الدولة السودانية،

---

[١٠٦] محمد حسن داود، **مصر والسودان أوراق من ملف العلاقة(١٩٥٢-١٩٩١م)**، مؤسسة دار الشعب، ١٩٩٢م، ص١١.

[107] Holt ،p.H;Themahdism in the sudan 1881-1898.p150.

[108] **Hill** .**R** A Piographical Dictionary of The Anglo-Egyptian Sudan, **Oxford**. London **1939** ،p174.

University of Malaya

[١٠٩]وكانت هناك تفسيرات كثيرة، قال البعض إن ثورة المهدي في حقيقتها، أول حرب تحرير في تاريخ السودان ضد الحكم العثماني المصري[١١٠].

وبعد فتح السودان بدأت بريطانيا باستغلال الظروف الجديدة في كلا البلدين، لتحقيق أهداف السياسة البريطانية، فبدأت في كل مناسبة تذكر السودانيين بفترة الحكم التركي التي سبقت المهدية، ومالقوه من ظلم، وما يتمتعون به الآن من عدل على يد الإنجليز[١١١]، والحقيقة أن بريطانيا لم تشارك مصر في حكم السودان بل انفردت بالأمر كله .

وبعد وفاة محمد أحمد المهدى، وقعت مهمة تأسيس الدولة السودانية على عاتق الخليفة عبد الله، في وقت أرهقت فيها الحروب الثورية البلاد، وزلزلت اقتصادياً، ومع ذلك فقد اتجهت المهدية إلى الاهتمام بالحرب على مختلف الجبهات ومن بينها مصر، إذ أنه وفي خضم الأمواج المتلاطمة التي ترزخ تحتها الدولة المهدية، حاول الخليفة عبدالله غزو مصر عندما أرسل جيشا بقيادة عبد الرحمن النجومي، ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل الذريع إذ أنه تلقى هزيمة في موقعة توشكى ١٨٨٩م، ووقد جاءت هذه الهزيمة التي مُني بها جيش المهدية فرصة سانحة للقوات المصرية والبريطانية، لأخذ زمام المبادرة باتخاذ موقف الهجوم بدلا من الدفاع، وخاصة على شواطئ البحر الاحمر[١١٢].

وهكذا فإن الهزيمة في هذه المعركة، ألحقَ بالدولة المهدية الفوضى والاضطراب التي عمت مختلف أرجاء السودان، كانت إيذانا للقوات المصرية التركية وإشارة لها بالزحف والهجوم على السودان، عندها حاول الخليفة عبد الله تدعيم سلطانه عن طريق جهاز إداري بالغ الدقة، يعتمد على المركزية في الحكم وتقوية قبضته الفردية على

---

[١٠٩] حسن أحمد إبراهيم، **العلاقات السودانية المصرية بين الحاضر والمستقبل**، مرجع سابق، ص ٥٢

[١١٠] محسن محمد، **مصر والسودان الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والامريكية**، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الاولى، ١٩٩٤م، ص٣١٨.

[١١١] محمد فؤاد شكري، **مصر والسودان**، مرجع سابق، ص ٥٧٥، ٥٧٦

[١١٢] حسن احمد، **العلاقات السودانية المصرية بين الحاضر والمستقبل**، مرجع سابق، ص ٥٨ .

University of Malaya

الجهازين الإداري والعسكري، ولكن كلَّ ذلك لم يُجدِ أمام الثورات الداخلية على حكم الخليفة عبد الله، حيث ثارت قبائل الجنوب ١٨٩٠م، وأخذت بوادر التمرد تظهر في شتى الأقاليم، وهذا ما يعبر بصورة واضحة عن الضعف الذي أصاب الدولة المهدية الأمر الذي دفع المصريين إلى إعادة احتلال السودان بصحبة بريطانيا ١٨٩٦م، وتم لها ذلك ١٨٩٨م[١١٣]، ثم إن الثورة المهدية انصرف جل همها إلى الحرب على مختلف الجبهات، وبالذات مع كل من مصر والحبشة، وهو الأمر الذي صرف جهدها عن إقامة حكم مركزي قوي بديل للحكم التركي –المصري، وهكذا يتضح أن الثورة المهدية قامت كثورة وطنية، شارك فيها كل شمال السودان لأجل التحرر من الاحتلال التركي المصري، وإجهاض الادعاء المصري القائل بالحق القانوني والتاريخي لمصر في السودان، بتسديد عدد من الضربات إلى الجيش المصري، حتى اضطر إلى الجلاء عن السودان ١٨٨٥م، ولم يقف السودانيون عند ذلك الحد بل سارعوا إلى محاولة غزو مصر ١٨٨٩م الأمر الذي تتجلى معه نظرة المهدية تجاه مصر .

هذا على صعيد المهدية، أما على الصعيد المصري، فإنه من الصحيح أيضا أن العرابيين قد وقفوا من هذه الثورة موقفا معاديا، واشتبكوا معها في معارك عسكرية كثيرة، باعتبارها حركة تمرد ضد النظام الشرعي، يتعين القضاء عليه باعتبار حقوق مصر القانونية والتاريخية في السودان، هذا فضلا عن أن هذه الثورة قد قامت وتصاعدت في ظل ظروف خضعت مصر فيها للاحتلال البريطاني منذ ١٤ سبتمبر ١٨٨٢م، بعد هزيمة عرابي في التل الكبير بشكل اقعد الجيش المصري عن مواجهة الاحتلال[١١٤].

وفي نهاية هذه الفترة ظلت العلاقة بين مصر والسودان فاترة بل عدائية، وهرب سلاطين باشا وهو نمساوي عمل في الحكم التركي، واعتنق الإسلام بعد ما شهد انتصار المهدية، وانهيار الحكم التركي، وظل ملازما للخليفة عبد الله، وعند هروبه إلى مصر حمل أسرار الدولة المهدية العسكرية، وشكل بداية الانتقام من الثورة المهدية والتي انتهت بغزو السودان مرة أخرى، وكانت نهاية الدولة المهدية بدخول الجيش المصري إلى السودان ١٨٩٨م،

---

[١١٣] حسن احمد ابراهيم ، المرجع نفسة، ص٣١.

[١١٤] حسن احمد ابراهيم، **العلاقات السودانية المصرية بين الحاضر والمستقبل** ،مرجع سابق، ص٣١.

University of Malaya

وإبان حكم المهدي للسودان (١٨٨٥-١٨٩٨م) فشلت الدولة المهدية في توحيد الشمال والجنوب ولكنها استطاعت أن توحد الشمال والشرق والغرب وظل الجنوب حرا حتى الغزو الانجليزي –المصري [١١٥].

بإنتهاء عهد المهدية دخلت العلاقات المصرية السودانية طور جديد. فكيف تقبل الشعب السوداني الوضع خلال الحكم الجديد؟

University of Malaya

المبحث الثالث

العلاقات المصرية السودانية ((الحكم الثنائي)):

سقطت حكومة المهدية عام ١٨٩٩م، إثر سقوط العاصمة أم درمان، بعد معركة "أم درمان" وفي ١٩يناير ١٨٩٩م، وقَّع بطرس غالي اتفاقية الإدارة الثنائية (أي المشتركة بين بريطانيا ومصر) وقد كتب أصول الاتفاقية كرمر وهدفها مصلحة بريطانيا، فصار السودان بها بريطانيا حكما وإدارة، ووقعها بطرس غالي وهو لا يحمل حق الاعتراض لاجملة ولا تفصيلا، وقوام الاتفاقية اثنتا عشرة مادة لم تشر واحدة فيها إلى سيادة السودان ولمن تؤول.[١١٦]

---

[١١٥] عبد العزيز المهنا، **السودان وسط اللهب، دراسة صحفية ميدانية لموقف الحكومة السودانية من المشكلات الداخلية والازمات السياسية، ١٩٨٩-١٩٩٤م**، الطبعة الأولى، جامعة القاهرة، المكتبة المركزية، القاهرة، ١٩٩٤م، ص٩٣.

[١١٦] أحمد دياب، **العلاقات المصرية السودانية ١٩١٩-١٩٢٤م**، مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر، مصر النهضة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧، ص ١٦.

وقد عارضت الحركة الوطنية المصرية اتفاقية الحكم الثنائي، باعتبارها انتقاصا للسيادة المصرية على السودان، فقد نظم الحزب الوطني بقيادة مصطفى كامل حملة قومية في جريدته اللواء ضد الاتفاقية، ووصفها بعدم الشرعية لمنافاتها للدستور المصري الذي يشير إلى أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر[١١٧].

وقد كانت الظروف التي كانت قائمة وقت فرض اتفاقية الحكم الثنائي في السودان على مصر، أن مصر لم تكن تملك أن تعقد معاهدات سياسية حسب فرمانات الدولة العلية لخديوي مصر، فكانت السيادة العثمانية منبسطة على السودان (إذ لم تتنازل عنها تركيا إلا بعد عقد معاهدة لوزان ١٩٢٣م) فلم يكن ممكنا أن تتعاقد مصر مع إنجلترا في اتفاقية سنة ١٨٩٩م على السيادة، ولم تكن مصر تملك السيادة على السودان، إذ كانت السيادة عثمانية على مصر والسودان، ولذلك ينتفي مبدأ السيادة. ولم تكن مصر تملك حق التعاقد على إدارتها في السودان، وإن كان ذلك الحق ممنوحاً لها بمقتضى الفرمانات العثمانية، إلا أن هذا الحق هو امتياز لا تستطيع مصر التنازل عنه لأي شخص أو دولة أخرى، وكذلك كانت إنجلترا تدير شؤون مصر إدارة فعلية، وإن كانت إدارة لا سند لها من القانون، ولما كان لمصر امتياز إدارة السودان، فقد كان من الطبيعي أن من يدير مصر يدير السودان تبعا لذلك[١١٨].

فالاتفاق الثنائي لم يتعرض لمشكلة السيادة تعرضاً مباشراً، فإنه حوى فقرات ذات علاقة مباشرة بموضوع السيادة، غير أن هذه الفقرات كانت متناقضة في مدلولها حول السيادة، ففي حين يقر بعضها السيادة العثمانية المصرية على السودان والقائمة منذ أوائل القرن التاسع عشر، فإن غيرها من الفقرات يؤكد ظهور سيادة جديدة على السودان لكل من بريطانيا ومصر نابعة من حق الفتح[١١٩].

---

[١١٧] يونان لبيب رزق، **السودان في عهد الحكم الثنائي الأول، القاهرة**، مرجع سابق، ص، ص، ٣٨، ١٣

[١١٨] أحمد دياب، **العلاقات المصرية السودانية ١٩١٩-١٩٢٤م**، مرجع سابق، ص ١٧،

[١١٩] صلاح الدين حافظ متولي، **موقف ثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢م، من المسألة السودانية حتى الاستقلال ١٩٥٢. ١٩٥٩م**، رسالة دكتوراه الفلسفة في الدراسات الإفريقية، قسم التاريخ، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٣٥.

University of Malaya

وكان الحكم الثنائي شركة غربية السيادة، والسلطة فيه كانت لبريطانيا والوظائف العليا من الحاكم العام والسكرتيرين الإداري والمالي والقضائي ومديري المديريات ومفتشي المراكز ورؤساء المصالح كلها للبريطانيين، وبقى المصريون في وظائف المآمير والوظائف الدنيا، وترتب على هذا الوضع الهرمي أن المآمير المصريين كانوا في موقف المواجهة مع مصالح المواطنين السودانيين من ناحية، وتحقيق غايات سياسة الحكومة البريطانية من ناحية أخرى، ومع ذلك فقد كانوا وبحكم وظائفهم يقومون بتقدير وجمع الضرائب وبقيادة المجموعات العسكرية، ولقد أدى ذلك بالإضافة لتراكمات سابقة إلى إحساس بالكراهية تجاه مصر، وكانت بريطانيا حريصة على تمزيق مشاعر التعاطف التي تظهر بين مصر والسودان، مما كانت تمليه وتحركه عاطفة الدين[١٢٠].

ومنذ أن وقعت مصر اتفاقية الحكم الثنائي بخصوص إدارة السودان عام ١٨٩٩م، سعت السياسة البريطانية بكل قوتها إلى فصل القطرين عن بعضهما، حيث وقعت اتفاقية تعديل تخوم مصر والسودان لزيادة الهوة بين القطرين،[١٢١] فحين تم إخضاع السودان، ووقعت اتفاقية الحكم الثنائي لتقييم إدارة بريطانية فعلياً وثنائية إسمياً، بادرت السياسة البريطانية في استغلال الصورة البغيضة بهدف فصم العلاقات التاريخية، وبالرغم من أن بريطانيا قد فتحت السودان باسم خديوي مصر، ورفعت شعار علم مصر المحتلة بجانب العلم البريطاني إلا أنها صورت أهدافها بالنسبة للسودانيين بأنها كانت من أجل تخليص السودانيين من حكم المصريين، وفي إطار هذه السياسة، أقامت المؤسسات التعليمية والاقتصادية بهدف تقليل الاعتماد على مصر، وتقليل نفوذ تأثيرها على السودانيين [١٢٢].

ولكي ينفرد الإنجليز بالحكم في السودان، بدأوا بتضخيم وتجسيم مساوئ الحكم التركي، والتذكير بها في كل مناسبة، وكان لابد من انشاء المؤسسات التي تستند إليها هذه الدعاية، وتحبط كل محاولة لقيام أي صلة مادية

---

[١٢٠] بركات موسى الحواتي، **قراءة جديدة في العلاقات المصرية السودانية**، مرجع سابق، ص ٦٦.

[١٢١] عمر محمد الطيب، **الأمن القومي لوادي النيل وانعكاساته في المجال العسكري**، مرجع سابق، ص٨٥.

. اتفاقية تعديل التخوم بين مصر والسودان عام ١٨٩٩م، أنظر الملاحق ص٢٣٤.

[١٢٢] محمد عمر بشير، **تجربة التكامل بين السودان ومصر**، مرجع سابق، ص ١٨.

University of Malaya

أو ثقافية بين البلدين، لذلك أسست حكومة السودان مصلحة للمخابرات في القاهرة في ١٩٠٨م، وعينت لها مسئولا عرف بوكيل حكومة السودان في مصر، وكانت مهمة هذه الوكالة رصد النشاط المعادي للإدارة البريطانية في كل من مصر والسودان[١٢٣].

فكانت السياسة الاستعمارية البريطانية في عهد الحكم الثنائي وخاصة بعد خروج الجيش المصري من السودان، تقوم على نشر الروح القبلية بين أنحاء البلاد، فلم تكتف الإدارة الإنجليزية في السودان بالاعتراف بالقبيلة رسميا وإثباتها في المستندات والأوراق الرسمية، بل اشترطت كتابة اسم القبيلة في الشهادات المدرسية، ودفاتر المواليد، وسجلات المحاكم، كما كانت تلقن النعرة القبلية في المناهج الدراسية، واتبعت الإدارة البريطانية سياسات تقوم على تشجيع اللغات واللهجات المحلية، واستبعاد اللغة العربية، ويكون التعليم في المدارس الابتدائية باللغات المحلية، وفي كل المستويات الأخرى باللغة الإنجليزية.

وكذلك عمل الاستعمار على تعميق الهوية العربية، والهوية الإفريقية للقبائل والدول الواقعة على الساحل الإفريقي، أي الحزام الفاصل بين دول شمال إفريقيا ودول إفريقيا جنوب الصحراء. [١٢٤]

وفي ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤م أعلنت بريطانيا الحماية على مصر، وامتدت الحماية إلى السودان تبعاً لمصر، وقد تنازلت تركيا عن سيادتها على مصر والسودان اعتباراً من هذا التاريخ، ونتيجة لهذا الوضع عملت حكومة السودان على تدريب السودانيين ليحلوا محل المصريين في الوظائف الصغرى، وكان لاتفاقية الحكم الثنائي بين بريطانيا ومصر الفضل في إعطاء السودان شخصيته الدولية المنفصلة عن مصر، وذلك لضمان أن الحقوق الدولية[١٢٥] التي كبلت بها مصر لا تمتد إلى السودان، فتعوق السيطرة البريطانية عليه، وفي السودان عام ١٩١٧م تقدم (بوتهام كارتر)السكرتير الإداري، باقتراحات استهدفت بالدرجة الأولى، التقليل من سلطات المآمير المصريين في المراكز التي خضعت لهم، كما اقترح أيضا منح سلطات القاضي من الدرجة الثالثة للشيوخ

---

[١٢٣] ابراهيم الحارثو، **الرباط الثقافي بين مصر والسودان**، ص٢٨.

[١٢٤] رحاب عبد الرحمن الشريف، **إشكالية بناء الأمة في السودان (١٩٨٩-٢٠٠٤م)**، مرجع سابق، ص ١٦.

[١٢٥] صلاح الدين حافظ متولي، **موقف ثورة ٢٣ يوليو١٩٥٢ ممن المسألة السودانية حتى الاستقلال**، مرجع سابق، ص ٣.

University of Malaya

والأعيان، كما طالب بخضوع هذه المحاكم مباشرة للمفتش البريطاني، بدلا من المأمور المصري، كما اقترح انشاء مجالس استشارية محلية، الأمر الذي يجعل للمفتشين البريطانيين صلة مباشرة بالشعب السوداني، ويقلل من تدخل المآمير المصريين كوسطاء[١٢٦].

فقد أصبحت بعد عقد الاتفاقية دولة مستقلة تماما عن مصر من الناحية العملية، خاضعة لحكم الإداريين البريطانيين بمساعدة الموظفين المصريين، ومعنى هذا أن بريطانيا أصبحت الشريك الغالب المسيطر في ظل الحكم الثنائي، بل هي السيد[١٢٧].

ثورة ١٩١٩م وتأثيرها على اوضاع السودان:

تطورت الحركة الوطنية في مصر إلى درجة عبرت فيها الشعب المصري عن ذاته في شكل ثورة شاملة عام ١٩١٩م بقيادة سعد زغلول، هزت الوجود البريطاني بعنف، حيث صرح سعد زغلول في البرلمان المصري "إنني بالنيابة عن الشعب المصري جميعه، أصرح بأن الأمة المصرية، لن تتنازل عن السودان، ما حييت وما عاشت ...إنه لا يمكننا مطلقا أن نتنازل عن السودان، لا لأنه مستعمرة، بل لأنه جزء من كياننا، بل لأنه منبع حياتنا، بل لأنه لا يمكن لمصر أن تعيش بدون السودان أصلا.[١٢٨]ولقد توقعت السلطات البريطانية أن تنتشر عدوى ثورة ١٩١٩م في السودان، خاصة وأن لمصر جيشا يعمل فيه، كما أنه كان هناك عدد لا يستهان به من

---

[١٢٦] جعفر م.ع.بخيت، **الإدارة البريطانية والحركة الوطنية السودانية**، مرجع سابق،ص ١٦.

[١٢٧] نهلة عبد العظيم إبراهيم عبد النبي، **القضية السودانية ١٩٣٦ –١٩٥٦م**، رسالة ماجستير مقدمة لقسم الدراسات الإفريقية، القاهرة، ١٩٩٠م، ص ٦.

[١٢٨] أحمد فارس، **التكامل مع السودان في الفكر السياسي المصري**، مرجع سابق، ص ٦٥.

. صورة سعد زغلول، أنظر الملاحق، ص٢٤١.

University of Malaya

الموظفين المصريين في الإدارات المختلفة. [١٢٩]وقد برز بوضوح مدى تأثير هذا الوضع الجديد بمصر على وضع السودان[١٣٠]، حيث ارتفعت الأصوات بالسودان تدعوا للجهاد متأثرة بما يحدث في مصر[١٣١].وكالعادة فإن الأحداث في مصر أو السودان لها آثارها السلبية أو الإيجابية في البلدين،[١٣٢]ولذلك عملت على تغيير ساستها والعمل على سياسة الفصل بين جنوب السودان وشماله. وكانت في سياستها هذه تهدف لعزل الجنوب عن المؤثرات الإسلامية لأبعد حد ممكن، لذلك عملت على أن يكون الموظفون في الجنوب من أبناء المديريات الجنوبية وإذا دعت الضرورة القصوى فمن المصريين الأقباط، وجعلت العطلة الاسبوعية يوم الأحد، وبحثت فصل مصر عن السودان[١٣٣]، لذلك اشتدت الرقابة علي المصريين في السودان، واستخدمت العنف والشدة لمنع المظاهرات التي قام بها السودانيون في بور سودان وعطبرة وغيرها من مدن السودان، تأييداً للحركة الوطنية في مصر والسودان، وقد جاءت فكرة نادي الخريجين بالسودان من وحي فكرة نادي المدارس العليا بمصر، والذي كان من ركائز الحركة الوطنية المصرية، ومن هذا النادي السوداني نشأت فكرة مؤتمر الخريجين الذي يعتبر بداية الحياة الحزبية الحقيقية ، والتي تبلورت في الأربعينات، وقادت الحركات السياسية التي انتهت باستقلال السودان[١٣٤].

ولقد شهدت الأعوام من ١٩٢٠-١٩٢٣م، نمو الوعى السياسي بالسودان كنتيجة لما جرى بعد ثورة ١٩١٩م، فقد صارت مسألة وحدة وادي النيل، بمصره وسودانه جزءًا لا يتجزأ من برنامج كثير من الأحزاب

---

[١٢٩] زكى البحيري، **السودان تحت الحكم الانجليزي المصري، دراسة في علاقات وادي النيل ١٨٩٩-١٩٣٦م**، الطبعة الاولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٩ م، ص ٣٧٩.

[١٣٠] أحمد خير، **كفاح جيل**،مرجع سابق، ص ٩٧، ١٦، ١٢.

[١٣١] عمر بشير، **تاريخ الحركة الوطنية في السودان**، ص ٩٠، ومحجوب صالح، الثقافة السودانية في نصف قرن، ص ٧٦، ٨٦.

[١٣٢] بركات موسي الحواتى، **قراءة جديدة في العلاقات المصرية السودانية**، مرجع سابق، ص ٦٨

[١٣٣] محمود شاكر، **السودان**، منشورات العصر الحديث، ١٩٧٢م، ص٨٠.

[١٣٤] شوقي عطا الله الجمل، **العلاقات التاريخية بين مصر والسودان في القرن العشرين**، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ص ١٢٧.

University of Malaya

السياسية المصرية، وبرزت قضية السودان بصورة جديدة، فمصر تصر على الاستقلال التام، والخلاص من السيطرة الأجنبية لوادي النيل، شماله وجنوبه [١٣٥].

وفي عام ١٩٢١م تأسست جمعية الاتحاد السوداني، وكان شعارها ((السودان للسودانيين، فالمصريون أولى بالمعروف)) وقد استمدت الجمعية هذا الشعار من مقال قد نشر بجريدة التايمز الإنجليزية، وكان ينادي بمبدأ السودان للسودانيين، ويطالب بريطانيا بأن تتبنى هذا المبدأ وتعمل له[١٣٦].

وقد بعث عبيد الحاج الأمين رئيس الجمعية برسالة إلى الأمير عمر طولسون، نشرت في جريدة الأهرام، أعلن فيها أن الوطنيين السودانيين مؤيدون للشعب المصري، ومعارضون لانفصال مصر والسودان تحت أية ظروف[١٣٧].

وقد اتجه الشعب السوداني إلى مجال السياسة، وذلك بفضل جمعية اللواء الأبيض، وهي جمعية خارجة على النطاق القبلي، معتمدة على أسس سياسية، ولكنها لم تكن متطلعة إلى أهداف اجتماعية، حيث تنادي بالوحدة مع مصر، فقد جذبت أنظار السودانيين لهذا المجال[١٣٨].

وبالرغم من أن عضوية هذه الجمعية اقتصرت على السودانيين، إلا أنها ضمت أعضاء سريين من المصريين، فهم الذين ألقوا بالفكرة في أذهان السودانيين، وقد تمثلت قوة الجمعية، ضباط الجيش والكتبة والعديد من العمال والتجار والقضاة والطلاب، وقويت الجمعية واتسعت فصار لها فروع[١٣٩]، وقد شرعت الإدارة البريطانية في اتخاذ الإجراءات للقضاء على جمعية اللواء الأبيض[١٤٠].

---

[١٣٥] الصادق المهدي، **أضواء على تاريخ السودان**، مرجع سابق، ص ١٣

[١٣٦] مكي شبيكة، **السودان عبر القرون**، مرجع سابق، ص ٥٢٣.

[١٣٧] مبارك بابكر الربح، **ثورة ١٩٢٤السودانية**، ص ٥٨، وحسن نجيلة **ملامح المجتمع السوداني**، ص ١٣٥.

[138] Mekki E. T. Shibeika: **The Independent Sudan**, London, 1959. ،p 477.

[١٣٩] عبد الحمن الرافعي، **في اعقاب الثورة المصرية**، ج ١، ص ١٧٣، ١٧٢.

[١٤٠] محمد عبد الرحيم، **الصراع المسلح على الوحدة في السودان**، ص ١٧.

University of Malaya

لم تكن مؤامرة الاستعمار البريطاني ضد الوجود المصري في السودان موجهة ضد الشعب المصري فقط، ولكنها كانت موجهة أيضاً ضد الشعب السوداني[١٤١].

وفي فبراير١٩٢٢م أصدرت بريطانيا تصريحاً تعترف فيه باستقلال مصر بشروط وهي ضمان مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر، والدفاع عن مصر ضد أي اعتداء، أو التدخل في شؤونها، وحماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات والسودان.[١٤٢]

وهذه المسائل الأربعة هي التي دارت حولها المفاوضات مع مليز وكيرزون، حيث استبْقت جميعَ آثار الحماية، ولم ترفع منها غير الاسم، وتكون بذلك قد استبدلت حماية سافرةً للاحتلال بحماية مقنعة، وقد حاولت بريطانيا في المفاوضات المتتالية الحصول على رضا مصر عن مركز بريطانيا الخاص، والاعتراف بمصالحها الإمبراطورية، فقد كانت المفاوضات في نظر بريطانيا هي صلح على الاستقلال ومساومة فيه، سواء كان ذلك طوعا أو كرها، وعندما نالت مصر استقلالها الإسمي عام ١٩٢٢، أصبحت قضية السودان بصورة جديدة،[١٤٣]فمصر تريد الاحتفاظ بمسألة السودان مع بريطانيا، حيث شكَّلت قضية السودان عائقاً أمام تواصل مصر في مفاوضاتها مع بريطانيا، وعندما أدركت بريطانيا أن قضية السودان ستكون مصدر قلق لها، انتهزت حادثة اغتيال السير لي ستاك حاكم السودان[١٤٤]، غير أن المصريين ذهبوا إلى تفسير الحادث على أنه من تدبير الإنجليز، من أجل إحكام قبضتهم على مصر، وإقصائها عن السودان، وإخراج الجيش المصري من السودان، غير أن البريطانيين اعتبروا الحادث نتيجة لشعور العداء المتنامي ضدهم. وفي السودان كان استقبال الضباط المصريين والسودانيين

---

[141] احمد حمروش، **مصر والسودان كفاح مشترك**، دار الهلال، ١٩٧٠م، ص ٢٦.

[142] Parciamentary debates- **House of Commens** – fifth series. Vol 151,1889.p273

[١٤٣] صلاح الدين حافظ متولي، **موقف ثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢ممن المسألة السودانية حتى الاستقلال**، مرجع سابق ص ٨

[١٤٤] منى حسين عبيد، **السودان ومحيطة الاقليمي دراسة في المشكلات السياسية**، مرجع سابق، ص ٢٥

University of Malaya

لأمر سحب الجيش المصري من السودان مصحوبا باستياء شديد، إلى الحد الذي دفع بعضهم للدعوة إلى ضرورة مقاومته [١٤٥].

وأستمر الإنجليز في تنفيذ خطتهم حتى أصبح حجم الوحدات والكتائب العامة بالجيش المصري من المصريين والسودانيين إلى جانب الضباط الإنجليز في سنة ١٩٢٤م وهو الوقت الذي رحلت فيه الجيش المصري البحتة عن السودان .كالآتي:

القوة	مصريون	سودانيون	ضباط مصريون	ضباط سودانيون	ضباط إنجليز	المجموع
١٩٢٤م	٢٩٤٣	٩٢٥٣	٤٠٨	٢٣٣	١٠٦	١٢٩٤٣

ويتبين لنا من الجدول السابق أن قوة الجيش المصري في السودان ككل هي ١٢،٩٤٣ من جميع الرتب، كان مقدار القوات المصرية البحتة منها ٣٣٥١ مقابل ٩٤٨٦ من السودانيين أي بنسبة واحد للمصريين وثلاثة للسودانيين مع وجود ١٠٦ ضباط إنجليز[١٤٦].

على أن إصرار إنجلترا على بقاء قبضتها على السودان، رغم التغيرات التي فرضتها الظروف العالمية بعد الحرب العالمية الأولى، بالإضافة إلى ما طرأ على المجتمع السوداني من تغيير أدى لثورة عنيفة في السودان في عام ١٩٢٤م، بالرغم من ضعف الفعالية التي كانت تعمل فيها هذه المؤسسات، إلا أنها استطاعت أن تخرج جيلا جديداً من الوطنيين السودانيين، وكان قوام هذه الثورة من المثقفين السودانيين، وكانت دعوتهم إلى الاستقلال التام للسودان ومقاومة إجراءات الإنجليز التي ترمى إلى تشديد قبضتهم على السودان وإقامة المشروعات.

ويمكن أن نجمل العوامل التي أدت للثورة فيما يأتي:

---

[١٤٥] محمد حسن داود، **مصر والسودان أوراق من ملف العلاقة**، مرجع سابق، ص١٤.

[١٤٦] شوقي عطا الله الجمل، **العلاقات التاريخية بين مصر والسودان في القرن العشرين**، مرجع سابق، ص ١٣٣.

University of Malaya

١. انتشار التعليم ونشوء طبقة مثقفة في السودان، وقد أسفرت حركة الثقافة في السودان عن إنشاء نادٍ خاص للمثقفين السودانيين (نادي الخريجين) بأم درمان وقد ساهم هذا النادي في توحيد الصفوة من المثقفين السودانيين، فأخذوا يلعبون دوراً واضحا في توجيه التيارات السياسية في بلادهم، وانتزعوا قيادة الحركات الشعبية من يد الزعماء القبليين والمدنيين، خاصة بعد أن نجحت السلطة البريطانية في كسب بعضهم إلى صفوفها.

٢. الحرب العالمية الأولى وما قدمته الشعوب من تضحيات فيها، وما أعلنته الدول المتحاربة أثناء الحرب من حق الشعوب في تقرير مصيرها، ولذلك كان طبيعيا أن يتطلع الوطنيون السودانيون بعد الحرب لنيل حقوقهم كسائر الشعوب[١٤٧].

٣. انتقال أثار ثورة ١٩١٩م في مصر إلى السودان، ومناداة المصريين باستقلال مصر والسودان.

٤. مشروع الجزيرة: فقد نظر كثير من المثقفين السودانيين للمشروع وما ارتبط به من إنشاء خزان سنار، ومن قوانين خاصة بملكية الأرض في الجزيرة على أنه مشروع قصد به خدمة المصالح الاقتصادية البريطانية فحسب.

٥. تولية الحكم في مصر لوزارة وطنية في عام ١٩٢٤م، وافتتاح أول برلمان مصري، وما أثير فيه من مناقشات حول سياسة الحكومة الإنجليزية في السودان. فقد كان لذلك أثره في إثارة الحركة الوطنية، ولعل ذلك يتضح من البرقيات التي أرسلها أعضاء جمعية اللواء الأبيض السودانية للبرلمان المصري، بالإضافة لمرور هذه الثورة بمراحل منها الجمعيات السرية وجمعية الاتحاد السوداني وجمعية اللواء الأبيض.

وقد كان النصف الثاني من عام ١٩٢٤م فترة حاسمة في تاريخ مصر والسودان، ففي السودان تعددت المظاهرات والصدمات بين الوطنيين السودانيين والسلطة الحاكمة في السودان، وتحولت المظاهرات إلى اصطدام مسلح اشتركت فيه وحدات عسكرية سودانية،[١٤٨]أما صدى أحداث السودان عند الشعب المصري، فقد امتلأت القاهرة والأقاليم في مصر بمظاهرات التأييد للسودانيين الثوار، للاحتجاج على استبداد المستعمرين الانجليز وذلك بعد قيام الحركة الوطنية التي فجرها السودانيون، وقد ألقى سعد زغلول كلمة لجموع المتظاهرين

---

[١٤٧] شوقي عطا الله الجمل، المرجع نفسة، ص ١٣٣.

[١٤٨] شوقي عطا الله الجمل، مرجع سابق، ص ١٣٣، ١٣٤.

University of Malaya

قال فيها: "أحيي فيكم هذا الشعور الجميل، وتلك العواطف الكريمة، وإني بهذا المظهر الاتحادي أسعى جهدي في تحرير مصر والسودان، مادام هذا الاتحاد قائما بيننا فلابد من أن نحفظ أوطاننا من كل غاصب، ولابد من أن نصل إلى تحقيق استقلالنا في مصر والسودان إن لم يكن اليوم فغدًا"[١٤٩].

ولقد شارك مصريون كثيرون في الجيش وفي التعليم في حماية هذه العلاقات، وبقائها حية متجددة، وانعكس هذا في الجمعيات الوطنية التي نشأت بعد الحرب العالمية الأولى، وخاصة في جمعيتي الاتحاد واللواء الأبيض، التي قادها علي عبد اللطيف، وأشترك فيها وتعاون معه فيها الضباط والمدنيون المصريون والسودانيون.

ولعل جمعية اللواء الأبيض هي التنظيم الأول الذي شارك فيه السودانيون والمصريون جنبا إلى جنب، بغرض تحقيق هدف سياسي واحد هو جلاء الحكم الأجنبي من كل من مصر والسودان، أما شعار وحدة وادي النيل الذي نادى به الوطنيون فقد كان يهدف إلى تحقيق الجلاء أولاً، ثم قيام رابطة بين مصر والسودان ثانياً. ولقد تبنت الحركة الوطنية ممثلة في مؤتمر الخريجين ومن بعده الأحزاب الاتحادية التي نشأت قبيل الحرب العالمية الثانية هذا الشعار[١٥٠].

وقد فشلت السياسة البريطانية رغم ذلك في التأثر والتأثير المتواصلين كما يظهر في التشابه بين فكرة نادي الخريجين في السودان الذي تأسس ١٩١٨م، وفكرة نادي المدارس العليا الذي ظهر في مصر قبل الحرب العالمية الأولى، وكذلك ارتباط ثورتي ١٩١٩م في مصر وثورة ١٩٢٤م في السودان، وفي ظهور جمعية اللواء الأبيض في السودان، والتي اشترك فيها الشعبان جنبا إلى جنب، ثم كان الكفاح المشترك، والدعوة لوحدة وادي النيل بين عامي ١٩٢٥-١٩٥٢م، وقيام الأحزاب السودانية التي اهتمت بالقضية الوطنية[١٥١].

---

[١٤٩] أحمد دياب، **العلاقات المصرية السودانية ١٩١٩.١٩٢٤م**، مرجع سابق، ص١٨٥.

[١٥٠] محمد عمر بشير، **تجربة التكامل بين السودان ومصر**، مرجع سابق، ص ١٩.

[١٥١] طارق البشرى، **الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٢م**، مراجعة وتقديم جدير، دار الشروق، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م، ص ٤٨١.

University of Malaya

وقد ترتب على الاحتلال البريطاني المصري للسودان توقيع اتفاقية مياه النيل في عام ١٩٢٩م، تلك الاتفاقية التي أعطت مصر نصيب الأسد على حساب السودان، ووضعت أسسا رقابية لمياه النيل، تسهم فيها مصر بإقامة نقاط مراقبة على طول مجرى نهر النيل، حيث تم إنشاء الري المصري على هذا الاساس[١٥٢].

معاهدة ١٩٣٦م والمسألة السودانية وتأثيرها على العلاقات المصرية السودانية:

نتيجة للتغيرات الذي طرأت على الساحة الدولية في منتصف الثلاثينات، حيث شهد العالم أحداثاً جساما، مهدت لمتغيرات سياسية هامة، لعل من أبرزها حركة المؤتمر الهندي بزعامة المهاتما غاندي، التي تم فيها إشهار سلاح العصيان المدني في مواجهة المستعمر. كما تأججت نار الحرب الأهلية في إسبانيا بين قوى التقدم والرجعية، وعايشت تركيا ثورتها الحديثة على يد مصطفي كمال أتاتورك. وفي قلب أوربا كانت الحركة النازية في أوج عنفوانها، بينما قاد موسوليني حركته في إيطاليا. وفي الوقت الذي كان فيه هتلر يعد العدة لتصفية حساباته مع جيرانه الأوربيين، والثأر لألمانيا من الهزيمة التي تكبدتها في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م)، ولتحريرها من القيود التي فرضت عليها، سعى موسوليني لتحقيق أحلامه في إقامة امبراطورية له في إفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط، حيث قام بغزو الحبشة تحت مرأى ومسمع من عصبة الأمم[١٥٣].

وبعقد معاهدة١٩٣٦م فرضت على مصر مخالفة غير قصيرة تستند إلى نقطة عسكرية، وقصد الإنجليز منها إلى تصحيح مركزهم في مصر، وجعل الاحتلال مشروعا، فبعد ١٩١٩م كان الوجود البريطاني في مصر يعتمد على تصريح ٢فبراير١٩٢٢م، وهو تصريح من جانب واحد لم تقبله مصر، وإن كان قد روعي في العمل الرسمي

---

[١٥٢] أدم محمد أحمد عبد الله، **العلاقات السودانية المصرية "منظور الأمن القومي والمصالح الاستراتيجية"**، مرجع سابق، ص٦٩.

. الاتفاقية البريطانية . المصرية حول استغلال مياه النيل في عام ١٩٢٩م، أنظر الملاحق ص٢٣٥.

[١٥٣] محمد حسن داود، **مصر والسودان أوراق من ملف العلاقة**، مرجع سابق، ص١٤.

University of Malaya

والعمل السياسي دائما، وكان جهد السياسة البريطانية أن تستبدل بهذا التصريح أساسا أخر يتيح لها وضعاً أكثر شرعية، وضعا معترفا به رسميا في مصر.

وقد وجد هذا الأساس بمعاهدة ١٩٣٦م، فقبلت بريطانيا بهذه المعاهدة فيما يتصل بحماية مواصلاتها الإمبراطورية، وبأوضاع الأجانب وما كانت تدعيه لنفسها من حق في حماية الأقليات في مصر[١٥٤]

وقد اضطرت مصر إلى قبول هذه المعاهدة، وهي لم تقبلها على أنها تحقق استقلالها، بل قبلتها تحت ضغط الظروف، وتوخيا لما يلحقها من أذى لو أن المفاوضات قد انقطعت،[١٥٥]فقد كانت من ضمن دوافع الحكومة المصرية لعقد المعاهدة، هو الخطر الإيطالي المتوقع على مياه النيل، فكان مصدر قلق لدى الرأي العام المصري، خاصة لو استطاعت إيطاليا تهديد المصالح المصرية في "بحيرة تانا"، وأيضا كان من بين الأسباب الداخلية في مصر، طبيعة تشكيل وفد المفاوضات المصري، فالمفاوضات السابقة لعام ١٩٣٦م كانت تغلب عليها الصبغة الحزبية، فكان يتولاها حزب واحد، بينما كانت مفاوضات ١٩٣٦م تغلب عليها السمة القومية.

وبهذه المعاهدة استردت مصر(الحقوق)التي نزعت منها في السودان، إثر مقتل سير لي استاك في ١٩٢٤م، كحق إعادة جنودها مرة أخرى إلى السودان أسوة بالجنود البريطانيين، وحق تعيين موظفيها وترقيتهم في السودان، كالبريطانيين في الوظائف التي لايتوفر لها سودانيون أكفاء، كما أصبحت هجرة المصريين للسودان خالية من القيود، باستثناء قيود الصحة والنظام العام، ولم يعد هنالك تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين في شؤون التجارة والهجرة والملكية، وإن كانت معاهدة ١٩٣٦م قد نصت على (تحديد غرض الإدارة في السودان بأنة رفاهية السودانيين)، فإن خير تعليق على هذا نجده في افتتاحية جريدة الفجر في عددها الصادر في السادس عشر من أغسطس ١٩٣٧م ومنها [١٥٦]:

---

[١٥٤] طارق البشري **الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٢م**، مرجع سابق، ص ٤٨١.

[١٥٥]صلاح الدين حافظ متولي، **موقف ثورة ٢٣يوليو١٩٥٢م من المسألة السودانية حتى الاستقلال**، مرجع سابق ص ١٣٤.

[١٥٦] محمد حسن داود، **مصر والسودان أوراق من ملف العلاقة**، مرجع سابق، ص٢١.

University of Malaya

((لنسلم جدلا بحسن نية الشريكين (بريطانيا ومصر) وبأنهما يعملان لرفاهيتنا وإسعادنا، وأنهما يحاربان الفقر والجهل والعصبية القبلية، فكيف يتسنى للحكومة التي تمثلهما أن تعرف مطالب أبناء البلاد وآرائهم واتجاه أفكارهم، إن أربعين عاما قد انقضت من عمر هذه البلاد تحت الحكم المائل، وهي فترة لاتعد شيئا من أعمار الأمم، إلا أنها كبيرة اذا قيست بالخطوات التي يخطوها العالم، فالتقدم الذي نلناه فيها ضئيل لا يكاد يذكر، بل نحن مازلنا في ذيل القافلة))

وبالنسبة للسودانيين فكانت مصدر قلق وخيبة أمل إذ هي أقرت من جانب الوضع القائم في السودان والمتمثل في الحكم الثنائي والإدارة الإنجليزية، وأنكرت من جانب أخر على السودانيين حقهم في التعبير عن أمانيهم الوطنية، وإبداء الرأي في مصيرهم ومستقبلهم، متعللة بقصورهم أي السودانيين وعدم أهليتهم.

وقد علق السيد إسماعيل الأزهري على معاهدة ١٩٣٦م "قد كان لها في نفوس السودانيين صدى غير حميد، فهم لم يؤخذ رأيهم في الأمر ولم يعبأ بهم"[١٥٧]

وقد كانت هناك بعض العوامل التي شجعت على الوصول إلى اتفاق بشأنه بين بريطانيا ومصر، وأهمها: تأثر الأوضاع الاقتصادية في السودان نتيجة خروج المصريين منه عام ١٩٢٤م، فقد كان للوجود المصري (الجيش المصري والعدد الكبير من المواطنين) أثره على الرواج الاقتصادي هناك) كما أختلت الميزانية اختلالا خطيرا.

كذلك مطالبة بعض المسؤولين في السودان بعودة العلاقات مع مصر، باعتبار أن وجود المصريين سيساهم في تطوير ورخاء السودان. يضاف إلى ذلك نجاح بريطانيا عن طريق رجالها في السودان في تنفيذ مخططها لإضعاف المؤامرات والعلاقات المصرية مع بعض السودانيين، وذلك عن طريق زيادة فرص التعليم للسودانيين، وسودنة الإدارة بإحلال السودانيين مكان المصريين باستثناء البريطانيين.[١٥٨]

---

[١٥٧] محمد حسن داود، **مصر والسودان أوراق من ملف العلاقة** ،مرجع سابق، ، ص٢١.

[١٥٨] محمد بهاء الدين الغمري، **الحركة المهدية وانعكاساتها على العلاقات المصرية السودانية**، مرجع سابق، ص ١٢٨.

University of Malaya

إلا أن تلك المعاهدة أخفقت في إيجاد تسوية للمسألة السودانية، فبقيت مسألة السيادة على السودان، لم تحسم في المعاهدة ومازالت محل نظر، فالمصريون يعتبرونها لهم، والإنجليز يعتبرونها لهم.[١٥٩]وكان من أهم نتائج هذه المعاهدة، أنها انتقصت من استقلال مصر وسيادتها انتقاصا خطيرا، فهي تفرض على تبعية دائمة، سياسية وعسكرية. وقد وضعت هذه المعاهدة لمواجهة ظروف معينة، فهي تحصن مصر ضد هجوم إيطاليا في حرب كانت منتظرة، وكذلك انتهت التحفظات الأربعة التي جاء بها تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م، ووضعت حداً للعقوبات المفروضة على مصر، فعادت القوات المصرية المسلحة إلى السودان،[١٦٠]أما بالنسبة للسودانيين فقد نبهت اتفاقية ١٩٣٦م الوطنيين السودانيين بكافة قطاعاتهم إلى ضرورة توحيد جهودهم، والاعتماد على أنفسهم لتحقيق أماني بلادهم الوطنية .وقد عبر السياسي السوداني المخضرم أمين النوم عن ذلك بقوله: ((شكراً لمعاهدة ١٩٣٦م فقد أيقظتنا من نوم عميق)) [١٦١].

وكذلك ظهور السودانيين كطرف مؤثر على السودان في النزاع البريطاني المصري، حيث دبت في السودان روح جديدة أعقبها بعثٌ وطني جديد، [١٦٢]حيث أدركت النخبة المثقفة في السودان، لاسيما بعد عزلها عن مفاوضات ١٩٣٦م ضرورة قيام تنظيم يتحدث بأسم السودانيين في ١٩٣٨م.

وأدى ذلك إلى مولد فكرة مؤتمر الخريجين العام، والتي وصفها الأستاذ أحمد خير في كتابة (كفاح جيل) بأنها (كانت دعوة للنضال الوطني، تهدف لإقامة الحرية بين مجموعة من البشر جثم على صدورهم وخنق أنفاسهم وتصرف في أقدارهم استعمار أجنبي هدفها الخلاص من الاستعمار الأجنبي) [١٦٣].

---

[١٥٩]منى حسين، **ومحيطة الاقليمي دراسة في المشكلات السياسية**، مرجع سابق، ص ٢٥

[١٦٠]صلاح الدين حافظ متولي، **موقف ثورة ٢٣يوليو١٩٥٢م من المسألة السودانية حتى الاستقلال**، مرجع سابق ص١١.

[١٦١] مصطفى خليل، **تجربة التكامل بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان**، جمهورية مصر العربية الهيئة العامة للاستعلامات، ص ٤٦.

[١٦٢]نوال عبد العزيز مهدي راضي، **رياح الشمال دراسة في العلاقات المصرية السودانية**، مرجع سابق، ص ٣٧.

[١٦٣]محمد حسن داود، **مصر والسودان أوراق من ملف العلاقة**، مرجع سابق، ص٢٣.

University of Malaya

حيث نتج مؤتمر الخريجين عام ١٩٣٨م، الذي لم يسلم من الانقسام، وكان لابد من ذلك بسبب وقوع السودان تحت إدارة حكم ثنائي مصري – بريطاني. عندها انقسمت الحركة الوطنية السودانية إلى قسمين رئيسين تبنى القسم الأول مطلب الاتحاد مع مصر ضد المستعمر البريطاني، وبرز منه حزب الأمة السوداني الذي كان متشددا في رفضه لمزاعم مصر بالسيادة على السودان [١٦٤].

وقد حاول قيادة النضال الوطني لتحقيق استقلال البلاد، غير أن موقف مصر استمر يطالب بضرورة الاعتراف بوحدة وادي النيل تحت التاج المصري،[١٦٥] وعندما أعلنت الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩م بعد سنوات من معاهدة ١٩٣٦م، وإرسال الاستعمار لبعض فرق الجيش السوداني إلى دول إفريقية لمحاربة الجيوش الفاشية. أما قوات الجيش المصري فإنها لم تتحرك خارج الحدود، ولم تشترك في المعارك سوى بالدفاع المضاد للطائرات، وحماية المواقع والمنشآت الحيوية.[١٦٦]وجاءت نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥م فرصة لأن تطالب الشعوب المظلومة بحقوقها وتتطلع لتحقيق حريتها، وقد اجتمعت هيئة المؤتمر العام للخريجين في إبريل ١٩٤٥م، وحددت مطالب الأمة السودانية في قيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر، على أن الإدارة البريطانية في السودان استغلت الخلاف بين السودانيين للقضاء على الحركة الجديدة، التي تطالب بانسحاب البريطانيين من السودان، فيقول السكرتير الإداري البريطاني بالسودان: "إننا لانسمح لعمل خمسين عاما أن يهدمه بعض مثيري الفتن الذين يثيرون بعض الأهالي من البسطاء"[١٦٧].

وقد شهدت هذه الفترة في السودان قيام عدد من الأحزاب، منها حزب الاتحاديين وحزب الأحرار، وحزب وحدة وادي النيل، وحزب الأمة، وحزب القوميين، وقد شعرت الحكومة المصرية من جانبها أيضا بأن الأمر يتطلب إعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦م، حيث أرسل الحزب الاخير في سبتمبر ١٩٤٥م مذكرة إلى مؤتمر وزراء

---

[١٦٤] منى حسين عبيد، **السودان ومحيطة الاقليمي دراسة في المشكلات السياسية**، مرجع سابق، ص ٢٥.

[١٦٥] مصطفى خليل، **تجربة التكامل بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان**، مرجع سابق، ص ٤٧.

[١٦٦] أحمد حمروش، **مصر والسودان كفاح مشترك**، مرجع سابق، ص٤٢.

[١٦٧] محمود عبيد، **التكامل المصري السوداني**، المجلس الاعلى للشباب والرياضة، القاهرة، ص١٤٧

University of Malaya

خارجية الدول الأربع الكبرى المنتصرة في الحرب (الولايات الامريكية وروسيا وبريطانيا وفرنسا) المنعقدة في لندن، تطالب بإعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦م لتحقيق جلاء الجنود البريطانيين عن مصر والسودان.[١٦٨]

وقد شهدت الفترة من١٩٤٦-١٩٥١م سلسلة من المفاوضات بين مصر وبريطانيا، وقد أدى فشل تلك المفاوضات إلى قرار مصر برفع النزاع مع بريطانيا إلى مجلس الأمن الدولي ١٩٤٧م ' وقد تناول مجلس الأمن القضية في جلسات امتدت من أغسطس١٩٤٧م إلى سبتمبر من نفس السنة، دون أن تصل إلى قرار عادل يحقق مطالب شعب وادي النيل في مصر والسودان[١٦٩] .

هكذا شهدت العلاقات المصرية السودانية بين عامي ١٩٥٠م . ١٩٥١م حراكا سياسيا مميزا بعد أن أعلن مصطفى النحاس رئيس الوزراء المصري في خطاب العرش الذي ألقاه في السادس من يناير١٩٥٠م، وفي إشارة تمهد لإجراء المفاوضات مع بريطانيا، أن وزارته لا تفتر في بذل أصدق الجهود وأمضاها ليتم الجلاء العاجل عن أرض الوادي بشطريه، وتصان وحدته تحت التاج المصري من كل عبث واعتداء، لإلغاء المعاهدات التي كانت مكبلةً للبلد،[١٧٠]وفي اكتوبر ١٩٥١م، أعلن النحاس باشا على البرلمان المصري مشروع قانون إلغاء معاهدة ١٩٣٦م وملحقاتها، وإنهاء العمل باتفاقية ١٨٩٩م بشأن إدارة السودان. كما طالب بتعديل الدستور وجعل لقب الملك (ملك مصر والسودان) بدلا من مصر وحدها، كما صدر مرسوم يكون بمقتضاه وضع دستور للسودان، تضعه جمعية تأسيسية تمثل شعب السودان، وتضع أيضا قانون الانتخابات. ووافق الشعب المصري على الدستور واصدره الملك فاروق عام ١٩٥١م، وتقرر أن تكون مصر والسودان دولةً واحدة،[١٧١]وفي

---

[١٦٨] محمود عبيد، المرجع نفسة، ص١٤٧.

[١٦٩] شوقي عطا الله الجمل، **العلاقات التاريخية بين مصر والسودان في القرن العشرين**، مرجع سابق، ص ١٤٨.

[١٧٠] أبو بكر حسن محمد باشا، **العلاقات السودانية المصرية بين عامي ١٩٥٠م . ١٩٥١م**، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، ص٤٤٦.

[١٧١] توفيق محمد جاب الله، **التحولات السياسية في السودان(١٩٥٨-١٩٦٩م) وانعكاساتها على العلاقات المصرية السودانية**، المكتبة المركزية جامعة القاهرة، ٢٠١٠م،رسالة دكتوراة منشورة، ص١٥.

University of Malaya

نوفمبر١٩٥١م أعلن وزير خارجية مصر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بباريس، إن مصر تحدياً منها لبريطانيا تقبل أن تسحب موظفيها وقواتها المسلحة من السودان، بشرط أن تفعل بريطانيا نفس الشي، وذلك من أجل تمكين السودانيين من الإعراب بحرية مشيئتهم في استفتاء يُهيأ له الجو الصالح والإدارة اللازمة، بمعاونة الأمم المتحدة للسودانيين، وكانت اجتهادات السياسة المصرية إزاء قضية السودان قد قُبلت، وهي حق السودان في تقرير مصيره، بشرط أن يكون حرا في ذاته، غير خاضع لأي احتلال سواء أكان هذا الاحتلال بريطانياً أم مصريا، وقد كان هذا الموقف هو آخر الاجتهادات المصرية قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م إزاء السودان[١٧٢].

وأعلن رئيس وزراء بريطانيا معارضته للإجراء الذي اتخذته الحكومة المصرية من جانب واحد، وأن بريطانيا متمسكة بحقوقها التي كفلتها المعاهدة، كما أكد مسؤولية الحاكم العام للسودان في مواصلة حكم السودان، وقد أدى هذا إلى صدام بين القوتين، وإلى تضحيات ضخمة، كما حدث في مذبحة الإسماعيلية في ٢٥ يناير حين خاض رجال الشرطة المصريين معركة غير متكافئة مع القوات البريطانية، وعجل هذا بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م.

وأثار حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢م أعمال الشغب التي تلته فقام الملك بإقالة النحاس باشا، وتعاقبت على مصر خلال الأشهر القليلة التالية عدة حكومات، ودعت حكومة نجيب الهلالي باشا زعماء أحزاب الأمة والجبهة الاستقلالية إلى الحضور للقاهرة بهدف إجراء محادثات، وبدأت المحادثات في مايو ١٩٥٢م واتضح فيها موقف مصر الذي يرتكز على النقاط التالية[١٧٣]:

١. قبول السودان للتاج المصري على أساس رمزي مؤقتا

٢. تعهدت مصر بإقرار أي دستور يضعه السودانيون، على أن يؤجل البتُّ في أمر السيادة على السودان حتى يحسم عن طريق استفتاء عام حول الرغبة في الاستقلال أو الاتحاد مع مصر.

---

[١٧٢] عبد العظيم رمضان، **أكذوبة الاستعمار المصري للسودان، رؤية تاريخية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨م، ص١٣٠، ١٢٩.

[١٧٣] شوقي عطا الله الجمل، **العلاقات التاريخية بين مصر والسودان في القرن العشرين**، مرجع سابق، ص ١٤٩

University of Malaya

٣. تحدد مصر موعدا لنيل السودان الحكم الذاتي وإجراء استفتاء وفقا لإرادة السودانيين، وتوافق في الوقت نفسه على إجراء تغيير في الوضع القائم. ورفض السيد عبد الله الفاضل ابن أخ السيد عبد الرحمن المهدي الذي كان يرأس الوفد المقترحات المصرية، والتي كانت لإيقاع الوفد في شراكها بالقبول بالسيادة المصرية، وقد أغضبت المقترحات المصرية بدورها السيد عبد الرحمن المهدي راعي حزب الأمة وزعيم الأنصار. فكانت الخطوة المصرية المفاجئة بإلغاء اتفاقية الحكم الثنائي قد جعلت الأحزاب السودانية في شغل من أمرها، واستغرقت في التباحث حول مكان السيادة على السودان ...

فبعضهم يقول بأن يكون لهيئة الأمم المتحدة اتخاذ القرار، والبعض الآخر ينادي بأن يمارس السودان حق تقرير المصير فوراً، فيما ذهب آخرون للقول باستمرار الحال على ما كان عليه. وفي هذه الأثناء يستولي العسكريون على السلطة بمصر في يوليو١٩٥٢م[١٧٤]. ترى هل أحدثت حركة يوليو انقلابا حقيقيا في الرؤية المصرية للعلاقة بالسودان؟ وهل تم إسدال الستار على الدعاوى التاريخية بالسيادة.

[١٧٤] شوقي عطا الله الجمل، **العلاقات التاريخية بين مصر والسودان في القرن العشرين** ، مرجع سابق، ص ١٤٩.

University of Malaya

الفصل الثاني :العلاقات المصرية السودانية في العهد الناصري

المبحث الأول: العلاقات المصرية السودانية الأولى ١٩٥٦م. ١٩٥٨م.

المبحث الثاني: العلاقات المصرية السودانية ١٩٥٨م. ١٩٦٨م.

المبحث الثالث: العلاقات المصرية السودانية ١٩٦٨. ١٩٧٠م.

University of Malaya

الفصل الثاني

العلاقات المصرية السودانية في العهد الناصري

التمهيد

في هذا الفصل سيتم تناول تطور المراحل التي مرت بها العلاقات المصرية السودانية عبر التاريخ المشترك بين الجانبين، مع توضيح الجوانب الإيجابية والجوانب السلبية في العلاقات، ورصد العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية لوادي النيل، وطبيعة العلاقة بينه وبين محيطه الإقليمي والدولي، وتأثير الأطراف الخارجية على مجمل العلاقات، بالإضافة إلى العوامل السياسية الداخلية المؤثرة في العلاقات الثنائية، وهل الجانب السوداني أم المصري هو الذي يتحمل العبء لتدهور في العلاقات في فترات من تاريخ البلدين، ليعطي لنا الفصل رحلة تاريخية عبر الزمن، تؤكد على استمرار العلاقات وعمقها في الجذور، وكيف أن مصر هي امتداد للعمق الإفريقي، وعليه يقوم الفصل بتحليل تاريخي وسياسي للعلاقات بين الجانبين .

University of Malaya

المبحث الأول

العلاقات المصرية السودانية الأولى ١٩٥٢م. ١٩٥٦م

في صبيحة يوم ٢٣يوليو ١٩٥٢م، استمع السودانيون إلى إذاعة القاهرة، حيث أعلن أنور السادات، أن الجيش استلم السلطة في مصر[١٧٥]، وقد أيدتها معظم فصائل الحركة الوطنية السودانية، وكان جانب من هذا التأييد يحمل في طيَّاته البعد العاطفي بحكم رئاسة محمد نجيب، وهو من أصول سودانية[١٧٦]، فقد كان له تأثير شخصي بحكم صِلاته الأسرية بالسودان، كما أنه أقام فترة في السودان، مكنته من الوقوف على طبيعة مشاعر السودانيين.

هذا الأمر الذي لم يتيسر لغيره من رجال السياسة المصريين الذين سبقوه [١٧٧]من قادة ثورة يوليو، لكنَّ محمد نجيب كان على دراية تامة بالمسألة السودانية وتطوراتها، وكان الساسة المصريون يدركون تماما أن قضية السودان كانت دائما حجر عثرة، فبعد أن استتبت الأمور في مصر، كان على الثورة مواجهة المشكلات التي ورثتها من العهد السابق مع بريطانيا، وهي مشكلة الجلاء ومشكلة السودان، وكان على الثورة أن تجد لها حلا [١٧٨]، فكانت الأولوية إيجاد حلٍّ لمشكلة السودان قبل أي مشكلة أخرى، بعد ما وصل الوضع إلى حد متدهور،

---

[١٧٥] محمد سعيد محمد الحسن، **عبد الناصر والسودان**، الطبعة الاولى، ١٩٩٢م، الخرطوم، ص٣٨.

[١٧٦] بركات موسي الحواتي، **قراءة جديدة في العلاقات السودانية**، مرجع سابق، ص١٩.

[177] Sir Gawain Bell ،**Shadow on the Sudan**, London, 1984..p.p 214 ،215.

[١٧٨] محمد بهاء الدين الغمري، **الحركة المهدية وانعكاساتها على العلاقات المصرية السودانية**، القاهرة، ١٩٩٤م، ص١٨٧.

University of Malaya

وبعد أن تأزمت العلاقات بين مصر وبريطانيا بسببها[١٧٩]. حيث رأى رجال الثورة أن حل مسألة السودان كفيل بحل مشكلة جلاء البريطانيين عن مصر[١٨٠].

إن ثورة ٢٣يوليو لم تُسقط شعار وحدة وادي النيل، الذي كان سائدا في أوساط الساسة المصريين وبعض دعاة الوحدة السودانيين، ولكنها أعطت الأولوية لمعالجة القضايا الداخلية في مصر، من احتلال وفساد سياسي وإداري، وأن المناداة بحق السودانيين في تقرير مصيرهم، والذي كان بنداً ثابتا في كافة المفاوضات المصرية البريطانية، ما هو إلا ذريعة استغلتها بريطانيا لكسب ود السودانيين، وإرجاء جلاء قواتها عن مصر، وأن على ثورة ٢٣يوليو أن تقطع خط الرجعة على بريطانيا، وتعمل على حل المسألة السودانية، بالموافقة على حق السودانيين في تقرير مصيرهم بأنفسهم، حتى تتفرغ بعد ذلك لمواجهة بريطانيا، وإرغامها على الجلاء عن مصر[١٨١].

وقد عمل نجيب عند توليه الأمر في مصر على إيجاد حلٍ للمسألة السودانية، وتمكن من أن ينال تقدير العناصر الاستقلالية السودانية، بتنازله عن دعاوى السيادة المصرية على السودان، وبموافقته على إعطاء السودانيين حق تقرير المصير كاملاً، حتى وإن عنى ذلك استقلال السودان عن مصر[١٨٢].

كان هذا الموقف من اللواء نجيب حول المسألة السودانية يختلف تماما عما ظلت تنادي به سائر القوى السياسية المصرية، باستثناء الحركة المصرية للتحرر الوطني، والتي ربما كانت الوحيدة التي تبنَّت تطبيق مبدأ تقرير المصير.

---

[١٧٩] صلاح الدين حافظ متولي، موقف **ثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢م من المسألة السودانية حتى الاستقلال** مرجع سابق ص ٤٤.

[١٨٠] شوقي عطاء الله الجمل، **تاريخ سودان النيل**، ج١، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٩م، ص ٣٤٧.

[١٨١] عبد الوهاب أحمد عبد الرحمن، **مصر والسيادة على السودان** (نهاية حقبة تاريخية)، الشارقة، ٢٠٠٣، ص٢٢٤.

. صور محمد نجيب وعبدالناصر ، أنظر الملاحق، ص٢٤٢.

[١٨٢] محمد حسن داود، **مصر والسودان أوراق من ملف العلاقة**، مرجع سابق، ص٣٧.

University of Malaya

يقول هنري كوربيل: "إن الحركة المصرية للتحرر الوطني قد تبنت مبدأ النضال المشترك ضد العدو المشترك الذي يجمع بين المصريين والسودانيين من أجل تحقيق الاستقلال الوطني، على أن يكون للسودانيين حق تقرير المصير، بالوحدة مع مصر أو الاستقلال التام، وقامت الحركة بالتطبيق العملي لمبدأ حق تقرير المصير، فتم فصل القسم السوداني عن الحركة ليكوِّنَ الحركة السودانية للتحرر الوطني (حستو)التي كانت نواة الحزب الشيوعي السوداني، وكان الموقف من السودان أول سباحة ضد التيار العام للحركة السياسية المصرية، فقد كانت جميع القوى السياسية في مصر تطالب بوحدة وادي النيل تحت التاج المصري"[١٨٣].

وقد كان اقتراب موعد الانتخابات السودانية وتعهد حكومة السودان بمنح السودان الحكم الذاتي، ومساندة بريطانيا لحكومة السودان في ذلك سببا في اتجاه حكومة الثورة في مصر لحل مشكله السودان قبل مشكله الجلاء[١٨٤]، وعليه فقد كان الطريق واضحا أمام مجلس الثورة عند مناقشة مسألة السودان في اجتماعه الذي عقد في أغسطس ١٩٥٢م، إذ رفض المجلس الخيار الاول الذي كان مطروحا آنذاك، والمتمثل في مواصلة السياسة السابقة بالاعتراض السلبي لمشروع الدستور، الذي اراد الحاكم العام تطبيقه في شهر نوفمبر ١٩٥٢م، والذي بموجبه يمنح السودان الحكم الذاتي[١٨٥].

وفضل الدستور المقترح بحيث يكفل أكبر قسط ممكن من السلطات للشعب السوداني وحكومته خلال فترة الانتقال، بدلاً عن الحاكم العام ومعاونيه، وخروج الإنجليز من السودان في أقرب فرصة ممكنة، والاعتراف بحق الشعب السوداني في تقرير مصيره بمحض اختياره[١٨٦]في أقرب وقت ممكن، على أنه كان على مصر قبل ذلك القيامُ بخطوة أولى ضروريةٍ، هي توحيد كلمة السودانيين بمختلف أحزابهم .

---

[١٨٣] محمد حسن داود، **مصر والسودان أوراق من ملف العلاقة** ،مرجع سابق، ص٣٧.

[184]Marlowe. John .op.cit. p.392

[١٨٥] تمام همام تمام، **السياسة المصرية تجاه السودان**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩م، ص٨٨١.

[١٨٦] تمام همام تمام، المرجع نفسة، ص٨٨١.

University of Malaya

كما قرر مجلس قيادة الثورة الاتصال بالأحزاب السودانية لمعرفة وُجهة نظرها في التعديلات التي تزمعُ مصرُ إدخالها على مشروع دستور الحكم الذاتي، واستشارتها وكسب تأييدها للموقف المصري الجديد خلال المفاوضات المرتقبةِ مع الحكومة البريطانية[١٨٧]

فقد دعا اللواء محمد نجيب زعماء الأحزاب السودانية إلى القاهرة، في أكتوبر ١٩٥٢م لإجراء مباحثات[١٨٨]، وتم عقد اتفاق بين الحكومة المصرية ووفد الاستقلاليين السودانيين، ورحبت مصر بديباجة الاتفاق بممارسة أهالي السودان الحكم الذاتي التام، وأن يقرروا مصيرهم بأنفسهم.

وأعقب ذلك الاتفاق الرسمي وفي نفس اليوم، اتفاق ودي أي غير رسمي، يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٢م عرف باسم "اتفاقية الجنتلمان"، وكان الهدف منه صيانة الاتفاق بين الاستقلاليين والحكومة المصرية[١٨٩]، والحفاظ على الأجواء الإيجابية التي سادت بين الجانبين آنذاك، واحتواء ما يعكر صفو العلاقات المستقبلية بين البلدين، حول المسائل المتعلقة بمياه النيل والمشروعات التي ستقام عليه، ومساعدة مصر للسودان في الحصول على نصيب من المعونة التي تدخل في نطاق برنامج النقطة الرابعة الأمريكية، والتمثيل في المؤتمرات الدولية، وكيفيه إنفاق الأموال والمساعدات المصرية في السودان [١٩٠].

وكانت أولى مؤشرات مخالفة هذه الاتفاقية، توحيد الأحزاب الاتحادية في حزب واحد في القاهرة، حيث كانت هذه الأحزاب مختلفة في آرائها [١٩١]، والأحزاب الاتحادية تشكلت من جماعة تحالف بين المثقفين

---

[١٨٧] فدوي عبد الرحمن علي طه، **كيف نال السودان استقلال**، دراسة تاريخية لاتفاقية ١٢فبراير ١٩٥٣م، شركة الخرطوم للطباعة والنشر والتوزيع، الخرطوم، ١٩٩٧م، ص٥٣.

[١٨٨] عبد العظيم رمضان، **اكذوبة الاستعمار المصري للسودان**، مرجع سابق، ص١٣٦.

[١٨٩] محسن محمد محسن، **مصر والسودان الانفصال**، دار الشروق، بيروت، ١٩٩٤م، ص٧٠.

[١٩٠] فيصل عبد الرحمن علي طه، **الحركة السياسية في السودان والصراع المصري البريطاني**، دار الامين، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ٥٩٣.

[١٩١] المعتصم أحمد علي الامين، **السودان في صحيفة الاهرام القاهرية دراسة حالة للعلاقات السودانية المصرية ١٩٨٩-١٩٩٨م**، منشورات جامعة افريقيا العالمية، السودان، ٢٠٠٩م، ص٧٧، ٧٦.

University of Malaya

والخريجين، وبين طائفة الختمية ذات الولاء السياسي لمصر، ولقد كانت تلك التحالفات سببا للشد والجذب بين قطبيه طوال فترة التاريخ السياسي للسودان، مما يدل على أن التحالف كان اضطراريا أملته ظروف المرحلة.

وكان الحزب الوطني الاتحادي يهدف إلى الاتحاد مع مصر، والنضال ضد المستعمر حول الاستقلال تحت شعار السودان للسودانيين، خلافا لما دعا له الاتحاديون بالاستقلال والوحدة مع مصر،[١٩٢]فقد آمن الاتحاديون بوحدة السودان مع مصر تحت تاج واحد، وقيام حكومة ديمقراطية حرة في اتحاد مع مصر على نظام الدمنيوم*، إلا أنه ومع الإصرار المصري على التوحيد، تم دمج هذه التيارات في حزب واحد أطلق عليه الوطني الاتحادي، وتم اختيار السيد إسماعيل الأزهري ليكون رئيسا له[١٩٣]ومحمد نور الدين نائبا، ونص دستور الحزب على جلاء الإنجليز وقيام اتحاد مع مصر بعد تقرير المصير[١٩٤].

ويذكر المؤرخون أن من عيوب هذا الحزب الجديد أنه لم يكن له برنامج واضح سوى وحدة وادي النيل، ولم يكن له دستور أو مبادئ مكتوبة، أو أهداف محددة أو خطوط عملية للوصول للوحدة، لذلك وُلد وهو يحمل ضعفا بداخله[١٩٥].

وقد استقطب محمد نجيب إلى جانبه الأحزاب الاستقلالية السودانية، والتي كانت تجد نفسها فيما مضي من وقت في موقعٍ أقرب إلى السلطات البريطانية، كرد فعل للمحاولات المصرية الرامية [١٩٦]لفرض سيادتها على السودان[١٩٧].

---

[١٩٢] رحاب عبد الرحمن الشريف، **إشكالية بناء الامة في السودان ١٩٨٩-٢٠٠٤م**، بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ١٢٨، ١٢٧/.

*وهو نظام يعني ان يشترك البلدان في رأس الدولة والدفاع، والسياسة الخارجية، ويدير كل بلد شؤونه الداخلية.

[١٩٣] المعتصم أحمد علي الامين، **السودان في صحيفة الاهرام القاهرية دراسة حالة للعلاقات السودانية المصرية**، مرجع سابق، ص٧٦.

[١٩٤] عبد العظيم رمضان، **أكذوبة الاستعمار المصري للسودان**، مرجع سابق، ص ١٣٦.

[١٩٥] المعتصم أحمد علي الامين، **السودان في صحيفة الاهرام القاهرية**، مرجع سابق، ص ٧٧.

[١٩٦] عبد العظيم رمضان، **أكذوبة الاستعمار المصري للسودان**، مرجع سابق، ص ١٣٦.

University of Malaya

وقد رأت حكومة الثورة أن تنتهج سياسة جديدة، تفضح أساليب إنجلترا وأغراضها في السودان، فقدمت حكومة الثورة للحكومة البريطانية في ٢نوفمبر ١٩٥٢م بناء على الاتفاقيات التي تمت مع الأحزاب السودانية، مذكرة للحكومة البريطانية، ربطت فيها ربطاً وثيقا بين الحكم الذاتي وحق تقرير المصير[١٩٨].

ولاشك أن هذا النهج الجديد قد حرم بريطانيا من الدور الذي تذرعت به دائما لاستمرار سيطرتها على السودان، ألا وهو زعمها بأن ذلك ضروري لحماية السودان من المطامع المصرية، وإعداده للحكم الذاتي، ولا ننسى أن الولايات المتحدة التي حاولت استقطاب جمال عبد الناصر وزملائه، وتقبل تأييدهم لحماية مصالحها الحيوية في مصر والشرق الأوسط، فقد تحينت دورا مساعدا في حث بريطانيا للوصول إلى اتفاق مع مصر حول مسألة السودان، وهكذا فقد تضافرت هذه العوامل جميعاً لعقد معاهدة فبراير بين مصر وبريطانيا التي منحت السودانيين الحكم الذاتي وحق تقرير المصير،[١٩٩]

حيث بدأت المباحثات الرسمية في٢٠نوفمبر ١٩٥٢م بين مصر وبريطانيا واستغرقت حوالي شهرين وانتهت إلى عقد اتفاقية ١٢فبراير ١٩٥٣م المشهورة بين البلدين حول الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان، وكان الوفد المصري برئاسة محمد نجيب، والبريطاني برئاسة السير ستيفنسون Ralph Stevenson، ونصت الاتفاقية على حق الشعب السوداني في تقرير مصيره بعد انتهاء فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات [٢٠٠].

ومن بين ما نصت عليه الاتفاقية:

١. حق الشعب السوداني في تقرير مصيره.

٢. تعطى فترة انتقال يتوفر للسودانيين فيها الحكم الذاتي الكامل، وهذه الفترة تكون كتمهيد لأنهاء الإدارة الثنائية.

---

[١٩٨] عبد العظيم رمضان، **أكذوبة الاستعمار المصري للسودان**، مرجع سابق، ص ١٣٦.

[١٩٩] حسن أحمد إبراهيم، **رؤية سودانية للعلاقات التاريخية المصرية السودانية**، المكتبة المركزية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨م، ص٥٠.

[٢٠٠] عبد الوهاب احمد عبد الرحمن، **مصر والسيادة على السودان**، مرجع سابق، ص٢٨.

University of Malaya

٣. يمارس الحاكم العام إبان فترة الانتقال . سلطاته بمعاونة لجنة خماسية تشكل من اثنين من السودانيين، وعضو مصري وعضو من الملكة المتحدة، وعضو باكستاني.

٤. الاحتفاظ بالسودان كإقليم واحد.

٥. تشكيل لجنة للانتخابات من سبعة أعضاء ثلاثة من السودانيين، وعضو مصري، وعضو من المملكة المتحدة، وعضو من الولايات المتحدة الأمريكية، وعضو هندي تكون له رئاسة اللجنة.

٦. تشكيل لجنة للسودان من عضو مصري، وعضو من المملكة المتحدة، وثلاثة أعضاء سودانيين، وعضو أو أكثر من لجنة الخدمات العامة.

٧. تنتهي فترة الانتقال عندما يعرب البرلمان السوداني عن رغبته في اتخاذ التدابير للشروع في تقرير المصير، وحينئذ يجب أن تنسحب القوات العسكرية المصرية والبريطانية من السودان، وتنتخب جمعية تأسيسية

٨. تحديد مهمة الجمعية التأسيسية.

٩. احترام الحكومتين المتعاقدتين لقرار الجمعية التأسيسية فيما يتعلق بمستقبل السودان، وتقوم كل منهما باتخاذ جميع الإجراءات للازمة لتنفيذ هذا القرار[٢٠١].

١٠وهذه الفترة تكون كتمهيد لأنهاء الإدارة الثنائية، وتمهد للسودانيين لكي يختاروا في جو من الحرية، رغبتهم في الانضمام إلى مصر أو الاستقلال التام، بحيث تنسحب القوات العسكرية البريطانية والمصرية من السودان قبل إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية.

يقول لطفي عبد القادر: "قام محمد نجيب بتوقيع اتفاقية السودان بهدف ترغيب السودان للانضمام إلى مصر والاستقلال عن بريطانيا"[٢٠٢].ويقول الدكتور ماهر، لقد ربطت بريطانيا الدخول مع مصر في مفاوضات الجلاء بمسألة السودان حيث أتخذت من عدم حل هذه المسألة ذريعة لتأخير الجلاء عن مصر، ولكن مصر أضاعت الفرصة على بريطانيا وقررت حكومة ثورة يوليو ١٩٥٢م هجرة السياسات التقليدية للحكومات السابقة

[٢٠١] عبد العظيم رمضان، **أكذوبة الاستعمار المصري للسودان**، مرجع سابق، ص ٣٩.

[٢٠٢] محمد نجيب، **كنت رئيسا لمصر**، مرجع سابق، ص٢٨٧

University of Malaya

وفتحت أبواب القاهرة كي يعرب السودانيين في العاصمة المصرية حق تقرير المصير والذي تم بالفعل بموجب أتفاقية فبراير ١٩٥٣م[٢٠٣].

أما سير جيمس روبرتسون فقد اعتقد أن اللواء نجيب كان قد رتب أمره مع السياسيين السودانيين، ولقد مثل ما قام به اللواء نجيب في حينه تغييرا كثيرا في الموقف المصري، تجاه السودان، إلا أن ذلك سرعان ما كان محل شك وريبة، حين ألقى اللواء نجيب في السادس عشر من فبراير خطاباً أعرب فيه عن أمله في أن يختار السودانيون عند تقرير المصير الاتحاد مع مصر، وبالرغم أنه أضاف قائلا:" بأنهم حتى لو اختاروا الاستقلال فإن ذلك لا يعني انضمامهم إلى رابطة الشعوب البريطانية "[٢٠٤].

وقد قدمت الصحافة المصرية تلك الاتفاقية باعتبارها انتصاراً للثورة على الإنجليز، كما فرحت الأحزاب السودانية وابتهجت بتلك الاتفاقية التي منحتهم الحكم الذاتي وحق تقرير المصير،[٢٠٥]وبحلول عام ١٩٥٣م كانت جميع الأحزاب السودانية مستعدة لتوقيع اتفاقية تؤيد تقرير مصير السودانيين، كخطوة أولى نحو الاستقلال[٢٠٦]، واعتبر يوم التوقيع عليها يوم عيد ويوم عطله رسمية في السودان، ووصفت الولايات المتحدة الأمريكية الاتفاقية بأنها ذات أهمية عظيمة "إذ أنهت مشكلة لطالما ظلت مصدراً لتعقيد العلاقات بين بريطانيا ومصر خلال سنوات طويله"[٢٠٧].

---

[٢٠٣] مقابلة مع الدكتور ماهر عطية، أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٢,١٠,٢٠١٥م

[٢٠٤] محمد حسن داود، **مصر والسودان أوراق من ملف العلاقة**، مرجع سابق، ص٤٠.

[٢٠٥] محمد نجيب، **كنت رئيسا لمصر**، مرجع سابق، ص٢٨٧.

[٢٠٦] جمال محمد صلع، **الازمة السياسية في السودان**، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، العدد٣ فبراير ٢٠١٠، ١٩،١٣ص.

[٢٠٧] محمد نجيب، **كنت رئيسا لمصر**، مرجع سابق، ص ٢٨٧.

University of Malaya

وفي ٢ من نوفمبر ١٩٥٣م بدأت الانتخابات البرلمانية في السودان لتنتهي في الخامس منه بفوز جبهة الحزب الوطني الاتحادي بأغلبية[٢٠٨]، وقد دشنت اتفاقية السودان هذه شرعية سياسية جديدة للعلاقات بين مصر والسودان في إطار دولي، هي الشرعية المؤسسةُ قانونياً على التخلي المصري عن السيادة في السودان[٢٠٩]، وقد كان في السودان آنذاك حزبان رئيسيان: الحزب الوطني الاتحادي، الذي ينادي بالارتباط مع مصر، وحزب الأمة الذي ينادي بالاستقلال[٢١٠]، حيث كانت هذه الانتخابات لاختيار الحكومة الانتقالية التي سوف تحكم السودان لمدة ثلاثة سنوات حكما ذاتيا، ويتم من خلالها سودنة الإدارة والشرطة وقوة الدفاع السودانية، وغير ذلك من الوظائف الحكومية، وتمهد للسودانيين لكي يختاروا في جو من الحرية رغبتهم في الانضمام إلى مصر أو الاستقلال التام، وكانت نتيجة هذه الانتخابات فوزاً كاسحا للتيار الوحدوي بقيادة السيد إسماعيل الأزهري، وقد جاء في تقارير الإنجليز حول هذا الموضوع ما يلي:

"أتت هذه الانتخابات إلى السلطة بالحزب الوطني الاتحادي، وهو تجمع غير مستقر لعناصر يفضلون الاندماج السياسي الفوري مع مصر، ويرغبون في منع عودة السلطة المؤقتة إلى أسرة المهدي".

وقد اعتبر الإنجليز فوز الاتحاديين خيبة لها، لأنها أفسدت كثيرا من المخططات التي كانت ترى أن فوز هذا الحزب بجماهيره الواسعة كفيل بفصل مصر عن السودان[٢١١].

ولم يرضَ حزب الأمة بنتيجة الانتخابات، ورأى أن فوز الاتحاديين سببه التدخل المصري، خاصة وأن هذه الفترة قد شهدت نشاطاً ملحوظاً من جانب مصر في السودان، إذ نشطت الدعاية المصرية في السودان لمساندة الاتحاديين، وكانت فترة خصبة ومواتية للدعاية المصرية[٢١٢].

---

[٢٠٨] محمد حسن داود، **مصر والسودان اوراق من ملف العلاقة(١٩٥٢-١٩٩١م)**، مكتبة الشعب، القاهرة، ١٩٩٢، ص٤٠.

[٢٠٩] أماني الطويل، **العلاقات المصرية السودانية جذور المشكلات وتحديات المصالح**، مرجع سابق، ص٨٣.

[٢١٠] محمد حسن داود، **مصر والسودان أوراق من ملف العلاقة**، مرجع سابق، ص٤٠.

[٢١١] المعتصم أحمد علي الامين، **السودان في صحيفة الاهرام القاهرية دراسة حالة للعلاقات السودانية المصرية**، مرجع سابق، ص ٧٦.

University of Malaya

ثم أصدر بيانا في ٣٠ نوفمبر ١٩٥٣م جاء فيه "أن حزب الأمة لم يقبل نتيجة هذه الانتخابات بسبب التزوير والتضليل والتدخل المصري، ولذلك فإن حزب الأمة يعلن للشعب السوداني وللعالم أجمع عدم اعترافه بنتيجة الانتخابات"، وتم تشكيل أول حكومة وطنية برئاسة الأزهري[٢١٣].

وفي فبراير يقدم اللواء محمد نجيب استقالته كاختبار لقوته الشعبية، في مواجهة أعضاء قيادة الثورة الآخرين، إذ كانت كل الأجهزة الحساسة بعيدة عن قبضته، كقيادة الجيش والداخلية ووزارة الإرشاد وهيئة التحرير، وكان اللواء نجيب يحس أيضاً أن الذين يحيطون به من الضباط إنما هم مزروعون حوله يبلغون أخباره وتحركاته، وتفجرت ردود فعل عنيفة لاستقالة نجيب، كان أبرزَها اجتماع ضباط سلاح الفرسان لممارسة ضغوط على المجلس لإعادة نجيب والحياة الديمقراطية. وقد كان مما أثاره الضباط خوفهم من تأثير إقالة نجيب على اتفاقية السودان والتطورات السياسية فيه، وهو ما ذهب إليه ابن السيد محمد نور الدين الزعيم السوداني، والضابط بسلاح الفرسان حين قال:

"إن الشعب السوداني عاطفي، عزل محمد نجيب سيؤدي إلى انتصار حزب الأمة"، وجرت ردود فعل مختلفة في مدن عديدة، وفي الخرطوم تظاهر الوحدويون هاتفين "لا وحدة بلا نجيب"، وقد كان محمد نجيب قد أصبح رمزاً للوحدة لدى قطاع من السودانيين بسبب شخصيته وعلاقته بالسودان، والتي سبقت الإشارة إليها[٢١٤].

وفي أول مارس ١٩٥٤م تم افتتاح البرلمان السوداني، غير أن الخرطوم في ذلك الوقت أصبحت مسرحاً لأعمال عنف دامية، ويعتقد سير غوين بل Gawain الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية آنذاك أن الأزهري ارتكب خطأين هما توجيه الدعوة للواء نجيب، وإعلان أول مارس عطله عامة، فعقب إعلان نتائج

---

[٢١٢] ابراهيم نصرالدين، الاندماج **الوطني في افريقيا والخيار السوداني**، جامعة البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٣م، ص١٠.

[٢١٣] أدم محمد احمد عبد الله، **العلاقات السودانية المصرية، منظور الامن القومي والمصالح الاستراتيجية**، مرجع سابق، ص ٨٧.

[٢١٤] محمد حسن، داود، **مصر والسودان أوراق من ملف العلاقة**، مرجع سابق، ص٤٤.

University of Malaya

الانتخابات مباشرة كان حزب الأمة قد أصدر بيانا عنيفا هاجم فيه مصر ولجنة الانتخابات التي وصفها بالعجز، وأعلن رفضه لنتيجة الانتخابات التي وصفها بالفساد.

ولشعور الشعب السوداني بالمرارة فقد انتهزوا مناسبة افتتاح البرلمان لحشد مؤيديهم وانصارهم، للتعبير عن رفضهم للنفوذ المصري المتزايد، ومهما تباينت الآراء حول حوادث مارس فإنه لا يسعنا في النهاية سوى الأخذ بقرار المحكمة العليا التي نظرت في الأمر، والذي ورد فيه "أن الصراع الذي أدى إلى خسائر جسيمة في الأرواح والأجسام لم يثبت أنه كان مدبراً، بل كان نتيجة لسلسلة من الحوادث المؤسفة التي بلغت ذروتها عند ميدان كتشنر، حين انطلقت عوامل الفوضى تلقائيا[٢١٥].

وفي ١١يناير ١٩٥٥م أنهت اللجنة السودانية المشكَّلة مهامَّها بناء على الاتفاق السابق، وفي نوفمبر ١٩٥٥م غادرت قوات الدولتين السودان نهائيا [٢١٦]

وفي ١٩ديسمبر ١٩٥٥م اجتمع مجلس النواب وأقرَّ البرلمان السوداني الدستور، وأصبح نافذاً من أول يناير ١٩٥٦م، وقد أجاز أربعة مقترحات كانت على النحو التالي:

١. قيام حكومة فيدرالية للمديريات الجنوبية.

٢. إعلان استقلال السودان، ومطالبة دولتي الحكم الذاتي بالاعتراف به.

٣. قيام رأس دولة سوداني من خمسة أعضاء لتمارس سلطات رأس الدولة، بموجب أحكام دستور مؤقت يقره البرلمان الحالي[٢١٧].

٤. قيام جمعية تأسيسية منتخبة لوضع وإقرار الدستور الدائم للبلاد، وقانون انتخابات البرلمان المقبل.

---

[٢١٥] محمد حسن داود، **مصر والسودان أوراق من ملف العلاقة**، مرجع سابق، ص٤٦.

[٢١٦] شوقي عطا الله الجمل، **العلاقات التاريخية بين مصر والسودان في القرن العشرين**، مرجع سابق، ص ١٤٩.

[٢١٧] شوقي الجمل، **الدور الافريقي لثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢م**، سلسلة مصر النهضة، عدد ٥٠ الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤م، ص ٢٠٠.

University of Malaya

وفي ذلك الوقت قام عبد الناصر بتوثيق الصلات الثقافية بين البلدين، فأنشأت جامعة القاهرة فرع الخرطوم بمقتضى اتفاقية ثنائية عقدت في عام ١٩٥٥م بين حكومة السودان والحكومة المصرية، ورحبت الحكومة السودانية بصفة خاصة بإنشاء فرع الخرطوم لجامعة القاهرة، حيث تمت الموافقة عليه رسميا في أكتوبر ١٩٥٥م، وكان ذلك الفرع تيسيرا للراغبين من السودانيين لإكمال دراستهم الجامعية في الآداب والتجارة والحقوق والعلوم، وقد تحملت مصر الكثير لتؤدي هذه الكليات عملها على خير وجه[٢١٨].

وتكفلت جامعة القاهرة بكافة نفقات التعليم، وجهزت المباني، وأعدَّت أعضاء هيئة التدريس والإداريين وعينت نائباً لرئيس الجامعة لإدارة الفرع، واستوعب الفرع الجديد ٢٨٦ طالبا في كليات التجارة والآداب والحقوق، والدرجات الممنوحة في الفرع للطلاب هي شهادات جامعة القاهرة، والدراسة مسائية، ويعتبر تأسيس فرع لجامعة القاهرة بالخرطوم مزيداً من المساهمة التي قدمتها مصر لتطوير التعليم في السودان[٢١٩].

وفي أول يناير ١٩٥٦م عقد مجلس الشيوخ والنواب جلسة مشتركةً تلا فيها السيد الأزهري رئيس الوزراء خطابين أحدهما من الرئيس جمال عبد الناصر، والآخر من مستر لويد Loyd وزير الدولة البريطاني حول اعتراف الدولتين باستقلال السودان، وتلا الأزهري الإعلان الذي أصدرته الحكومة المصرية، وهو يقول "استجابة للقرار الذي اتخذه البرلمان السوداني في ٢٢من ديسمبر ١٩٥٥م، والذي أعلن أن السودان سيصبح دولة مستقلة كاملة السيادة، وطلب فيه من دولتي الحكم الثنائي أن تعترفا بهذا الإعلان"[٢٢٠].

أستقلال السودان:

وبادرت حكومة الثورة إلى الاعتراف باستقلال السودان وأرسلت مندوبها عبد الفتاح حسن وزير شئون السودان لإعلان هذا الاعتراف، وقد ظل في العاصمة السودانية من ٢٠ ديسمبر ١٩٥٥ حتى ٤يناير١٩٥٦،

---

[٢١٨] شوقي الجمل، المرجع نفسة، ص ٢٠٠.

[٢١٩] محمد عمر بشير، **تطور التعليم في السودان (١٨٩٨. ١٩٥٦م)**، ترجمة هنري رياض واخرون، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٠م، ص ٢٤٢.

[٢٢٠] المعتصم أحمد علي الامين، **السودان في صحيفة الاهرام القاهرية**، مرجع سابق، ص٨٣.

University of Malaya

وقد لمس خلال تلك الفترة تغير شاملا من جانب رجال الأحزاب السياسية السودانية وأن عوامل الشك والريبة قد زالت من النفوس وعبر رجال الأحزاب السودانية عن شكرهم العميق لموقف القادة المصرية التي جعلت استقلالهم استقلالاً حقيقيا وفوتت الفرص على بريطانيا، وكان السفير المصري محمود سيف اليزل هو أول سفير معتمدا في السودان[٢٢١].

وأعلنت مصر على الفور اعترافها بالسودان دولة مستقلة ذات سيادة[٢٢٢]، حيث نشرت الصحف وثيقة الاعتراف المصري، وخطاب جمال عبد الناصر الرئيس المصري لإسماعيل الأزهري رئيس الوزراء السوداني بالتهنئة بالاستقلال[٢٢٣]، كما اعترفت إنجلترا بالوضع الجديد، وفي ١٩ يناير١٩٥٦م أصبح السودان المستقل عضوا في جامعة الدول العربية، وفي ١٢ نوفمبرأصبح عضوا في هيئة الامم المتحدة[٢٢٤]، وأعلن استقلال السودان دون استفتاء أو تقرير المصير ودون ارتباط بمعاهدة أو أحلاف أو إقامة لقواعد أجنبية، وشكل أول مجلس سيادة سوداني لرئاسة الدولة.

ويلاحظ أن هذه الاتفاقية قد أدت إلى جلاء القوات البريطانية عن السودان قبل أن تجلو نهائيا عن مصر ذاتها في يوم ١٨ يونيو ١٩٥٦م، وهكذا كان السودان أول دولة عربية أفريقية تستقل في القرن التاسع عشر بعد ثورة المهدي وأول دولة عربية أفريقية تجلو عنها قوات الاحتلال أيضا[٢٢٥].

---

[٢٢١] مقابلة مع الدكتور ماهر عطية،مرجع سابق.

[٢٢٢] محمود عبيد، التكامل **المصري السوداني**، مرجع سابق، ص١٥٠.

[٢٢٣] الفاتح الشيخ يوسف، **العلاقات السودانية المصرية (١٩٥٢-١٩٥٨م)، جامعة الجزيرة، السودان، ١٠٠٨ م**، مرجع سابق، ص ١٥٩.

[٢٢٤] عبد العزيز المهنأ، **السودان وسط اللهب، دراسة** صحفية ميدانية لموقف الحكومة السودانية من المشكلات الداخلية والازمات السياسية ١٩٨٩-١٩٩٤م، الطبعة الاولى، جامعة القاهرة، المكتبة المركزية، القاهرة، ١٩٩٤م، ص٩٤.

[٢٢٥] أحمد حمروش، **مصر والسودان كفاح مشترك، مؤسسة**، دار الهلال، القاهرة، ١٩٧٠م، ص٨٦.

University of Malaya

وبذلك أصبح السودان دولة ذات سيادة، الأمر الذي فرض على مصر ولأول مرة انتهاج أسلوب جديد للتعامل معه، يوازن بين الالتزام بالمواثيق والاتفاقيات والأعراف الدولية الداعية لاحترام سيادة الدول وعدم الاعتداء عليها، والتدخل في شئونها الداخلية، وفي نفس الوقت انتهاج اسلوب يحافظ على مصالحها الحيوية والاستراتيجية[٢٢٦].

وباستقلال السودان تبخرت أحلام الوحدة التي راودت الساسة العسكريين المصريين، وانتهى شعار وحدة مصر والسودان ووحدة وادي النيل بمعناه السياسي، وتأكد التمايز بين الوطنية والدولة المصرية من ناحية، والوطنية والدولة السودانية من ناحية أخرى[٢٢٧].

إن استقلال السودان وضع العلاقات المصرية السودانية في مرحله جديدة تقوم على المساواة بين دولتين مستقلتين متكافئتين، وانتقلت التبعية والظرفية وحل محلها التفاعل من خلال المصالح المشتركة، كما دخلت الفكرة الوحدوية التي وضعت جذورها وحدة وادي النيل في تيار الوحدة المصرية في تدعيمه بفكرها وممارساتها، ونتيجة لهذه الرؤيا الجديدة وللتناقضات التي خلفته، اتخذت العلاقات أشكالا متعددة من المصالحة والمهادنة حينا، والمواجهة حينا أخر، واتَّضح أن المجالات الرئيسية التي تتفاعل وتتناقض فيها مصالح البلدين هي: مياه النيل، الحدود، العلاقات الاقتصادية، العلاقات الثقافية، العلاقات مع الدول الأخرى[٢٢٨].

أن استقلال السودان وقيام جمهورية مستقلة ذات سيادة على أراضيه هو الحل الأمثل، لما يهيئه ذلك من قيام علاقات طبيعية سلمية بين شطري الوادي من منطلق النِديَّة في العلاقات[٢٢٩]، كذلك أقام علاقات

---

[٢٢٦] أدم محمد أحمد، **العلاقات السودانية المصرية من منظور الامن القومي ١٩٦٩-**٢٠٠١م، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، جامعة أم درمان الاسلامية، اكتوبر ٢٠٠٢م، ص٩٠.

[٢٢٧] أسامة الغزالي حرب، **العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل**، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية، جامعة الخرطوم، ١٩٩٠، ص٦٠٢.

[٢٢٨] محمد عمر بشير، **تجربة التكامل بين السودان ومصر**، مرجع سابق، ص٣٠.

[٢٢٩] محمد بهاء الدين الغمري، **الحركة المهدية وانعكاساتها على العلاقات المصرية السودانية**، مرجع سابق، ص ٢٠٥.

University of Malaya

طيبة مع الدول العربية والدول الأفريقية، وقد حدد اسماعيل الأزهري رئيس حكومة ما بعد الاستقلال أهداف سياسة السودان الخارجية تجاه العالم العربي قائلا: (إن صلتنا بالجامعة العربية ستقوم على أساس رابطة الدم التي تربطنا بشعوبها منذ القدم، لتوطيد أركان الإلفة والود والتعاون الصادق بيننا).

وصول جمال عبد الناصر للحكم في مصر:

وفي هذه الأجواء وصل جمال عبد الناصر للحكم في مصر وقد تبع سياسة مناوئة لبريطانيا وفرنسا ."جمال عبد الناصر جسين ١٥يناير ١٩١٨م . سبتمبر١٩٧٠م هو ثاني رؤساء مصر، تولي السلطة من سنة ١٩٥٦م إلي وفاتة سنة ١٩٧٠م ، وهو أحد قادة ثورة ٢٣يوليو١٩٥٢م،التي أطاحت بالملك فاروق، أخر حاكم من أسرة محمد علي، والتي شغل منصب نائب رئيس الوزراء في حكومتها الجديدة ، وصل جمال عبد الناصر إلي الحكم عن طريق وضع محمد نجيب تحت الإقامة الجبرية، وذلك بعد تنامي الخلافات بين نجيب وبين مجلس قيادة الثورة، وتولي رئاسة الوزراء ثم رئاسة الجمهورية باستفتاء شعبي يوم ٢٤يونيو١٩٥٦م".

وكامتداد لهذه العلاقات السودانية العربية فقد اوفدت الحكومة السودانية في ١٩٥٦محمد أحمد محجوب لحضور اجتماع مجلس الجامعة العربية الخاص بتأميم قناة السويس، وأكد عبد الله خليل رئيس الحكومة التي تلت حكومة الأزهري موقف السودان من القضايا العربية، ومدى اهتمامه بالشأن العربي، حيث أكد أن روابط السودان بالدول العربية على وجه العموم ومصر على وجه الخصوص روابط قوية ومتينة وستظل كذلك[٢٣٠].

وبذلك استطاعت ثورة ٢٣يوليو أن تخطوَ الخطوة الأولى نحو تحرير السودان من دنس الاستعمار، وأن تقود شعب السودان إلى الاستقلال، وأصبح السودان مَعبَرا لثورة ٢٣يوليو إلى القارة الأفريقية، ومدخلاً لتنمية وتقوية العلاقات بين مصر وأفريقيا، وفي الوقت نفسه أصبحت مصر جسرا يعبر السودان فوقه إلى الدول العربية.

---

[٢٣٠] أحمد محمد الصادق الكاروري، **العلاقات السودانية الامريكية في الفترة ما بعد الحرب الباردة ١٩٩٠–٢٠٠٣م**، الطبعة الاولى، الخرطوم، دار جامعة الخرطوم، ٢٠٠٦م، ص١٢٨.

University of Malaya

وبدأت تتوطد العلاقات المصرية السودانية وأبرم الاثنان اتفاقية مالية لأول مرة ١٩٥٧م، قبيل صك العملة السودانية، حُددت فيها الأسس التي تم بموجبها التبادل الاقتصادي والتجاري بين البلدين، وفي عام ١٩٥٨م استُبدلت العملة المصرية بالسودان بعملة سودانية جديدة[٢٣١].

ويقول الدكتور ماهر عطية أنه خلال فترة التحولات السياسية في السودان من ١٩٥٦-١٩٥٨ وهي الفترة التي أطلق عليها ديمقراطية ما بعد الاستقلال والتي أدت إلى فتور وجمود في العلاقات بين البلدين وقد وصفها البعض بأنها فجوة مفتعله وان كانت بريطانيا وراء تلك الفجوة، وتجلي ذلك في موقف إسماعيل الأزهري الذي عمق الخلافات في ذلك الوقت بين البلدين ورفض الاعتراف بالاتفاقيات والمعاهدات التي وقعت في عهد الإدارة الثنائية والتي وقعتها الإدارة نيابة عن السودان وأكد أن السودان ليس طرفا في هذه الاتفاقيات.

وكانت مسألة مياه النيل على رأس المشاكل بين البلدين، ويرجع البعض أن موقف الأزهري من مصر لاعتقاده أن مصر وراء سقوط حكومته حيث لعبت دورا في إحداث الانشقاق داخل الحزب الوطني الاتحادي من ناحية وجبهة المعارضة السودانية من ناحية أخرى.

وفي ظل وزارة عبد الله خليل الائتلافية التي شكلت في ٥ يوليو ١٩٥٦ ظلت حتى نوفمبر ١٩٥٨، انتهج السيد عبد الله خليل سياسة مناوئة لمصر متخذا سياسة مع أمريكا والغرب متمشيا مع سياسة نوري السعيد في العراق، فقام عقب توليه الوزارة بإلغاء زيارته لمصر، واستقبل مبعوث الرئيسي الأمريكي أيزنهاور، وجرى تنسيق بين عبد الله خليل والمبعوث الأمريكي، وكانت توجهات عبد الله خليل افريقية وليست عربية. ووعد بقيام جبهة الدول الإفريقية وزيارة نوري السعيد في العراق، واتبع سياسة معادية مع المعسكر الشرقي ومغايرة لسياسة مصر وطالب بإلغاء اتفاقية النيل الموقعة في ١٩٥٣، وقاطع أنشطة الدول الشرقية[٢٣٢].

---

[٢٣١] كمال سليمان محمد سليمان، **العلاقات المصرية السودانية ونظرة مستقبلية**، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، ١٩٨٧م، ص ٢١.

[٢٣٢] مقابلة مع الدكتور ماهر عطية، مرجع سابق.

University of Malaya

وهكذا شهدت الفترة ١٩٥٦-١٩٧٠م بعض التحولات السياسية التي تركت أثارها على العلاقات المصرية السودانية على مستوى الأنظمة الرئيسية في البلدين، وأدت إلى إحداث نوع من الفتور والجمود، وهذه الازمات أثرت سلبا في تطور العلاقات بين البلدين، بينما نجحت القيادات السياسية في البلدين باحتواء بعض الأزمات عبر تغليب مصالح القومية العربية، ومن خلال اعتماد درجة عالية من التنسيق والتعاون في العلاقات الثنائية، لكن هذا التباين في التعامل مع الأزمات التي واجهت العلاقات بين البلدين لم يخل من هاجس ظلل هذه العلاقات يتمثل بوجود تدخل مصري في السودان.

فالحكومة المصرية بدأت تستخدم المال للتأثير السياسي، ويرجع ذلك لعدد من الأسباب منها ميل حزب الأمة إلى الغرب وموافقته على المعونة الامريكية للسودان، ولم يقتصر على التمويل المالي بل تضاعفت مخاوف الحكومة المصرية مع إقدام حكومة حزب الأمة على إعادة الموظفين الانجليز الذين رحلوا عن السودان في الفترة الانتقالية[٢٣٣]، ومن اسباب عدم الثقة أيضا بين الجانبين المصري والسوداني استمرار اعتماد الساسة السودانيين على التمويل الخارجي لأنشطتهم الحزبية، ويعد ذلك لسببين اثنين: الأول يتعلق بتأثير الصراع الذي كان محتما بين مصر وبريطانيا على حكم السودان، والذي كان المال هو أحد أدواته، السبب الثاني ضعف هياكل الاقتصاد السوداني، وعجز الأحزاب عن تمويل انشطتها الحزبية والسعي للتمويل من أي جهة ممكنة واستخدام ذلك كورقة ضغط على مصر،[٢٣٤]وكان تباين العوامل المؤثرة في صناعة القرار في كلٍّ من القاهرة والخرطوم مؤثراً في تفاعلات العلاقة الثنائية بشكل كبير، ذلك أن طبيعة النظام السياسي المصري اتجهت نحو الشمولية، تحت مظلة نظام رئاسي وكاريزمية جمال عبد الناصر، في وقت كان النظام السياسي السوداني برلمانيا يعتمد على تعددية حزبية لم تستطع أن تحقق الإجماع السياسي في القضايا الوطنية طوال فترة الاستقلال[٢٣٥].

---

[٢٣٣] ارشيف الخارجية المصرية، ارشيف الدول، السودان (محفظة رقم١٢٦٩ /قديم/ملف رقم ٣٦١/٢/ج

[٢٣٤] ارشيف الخارجية المصرية، ارشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٤/ملف رقم ٣/٨١/٧٤٤، ج٢.سري للغاية.

[٢٣٥] توفيق محمد جاب الله، التحولات **السياسية في السودان ١٩٥٨ -١٩٩٦م، وانعكاساتها على العلاقات المصرية السودانية**، مرجع سابق، ص ١٨.

University of Malaya

يضاف إلى ذلك أن مصر انشغلت بالصراع العربي الصهيوني، وقادت تيارات القومية العربية التي اعتبرت أداتها الرئيسية ضد الاستعمار، بينما انشغل السودان بمشكلة الجنوب بما تفرضه من توازنات إقليمية في النطاق الإفريقي، وضغوط دولة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك يهتم هذا المبحث برصد التطورات السياسية بين البلدين، في ضوء العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية لوادي النيل، وطبيعة العلاقة بينه وبين محيطه الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى العوامل السياسية الداخلية المؤثرة في العلاقات الثنائية.

المبحث الثاني

العلاقات المصرية السودانية الديمقراطية الأولى ١٩٥٦-١٩٦٤م:

١. العوامل الخارجية: لاريب أن مصر كانت محور السياسة الإقليمية في كل من الشرق الأوسط وإفريقيا، لذا كان مقدراً للدولة السودانية الوليدة أن تتأثر بسياستها الداخلية والإقليمية، عربية كانت أو إفريقية بحيث نستطيع القول بأن هذه السياسات باتت عامل ضغط شديد على الحكومة السودانية، بل وحتى على علاقاتها مع بريطانيا[٢٣٦].

[٢٣٦] مروة أمين محمد مصطفي، **العلاقات السودانية البريطانية من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٩م**، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الدراسات الافريقية من قسم التاريخ (التاريخ الحديث والمعاصر)، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦م، ص١١٦.

University of Malaya

وقد شكل مشروع مصر في التحرر الوطني والتنمية الاقتصادية وعدم الانحياز أسبابا وجيهة للصراع مع الكتلة الغربية بمحطاته العديدة، من تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر، وصولا إلى عدوان يونيو ١٩٦٧م، ويمكن القول أن هذه المحطات كانت مؤثرة في العلاقات المصرية السودانية، وذلك مع الأخذ بالاعتبار سعي الغرب التقليدي إلى مناوأة مصر في السودان في وقت تفاعلت الجماهير السودانية مع مشروع مصر النهضوي في المنطقة[٢٣٧].

إذ أنه على الرغم من قوة المد المصري في هذه المرحلة، فقد حرصت بريطانيا على أن تتدخل في قضايا العلاقات المصرية السودانية بشكل لافت للنظر من ناحية، وتشجيع العناصر الموالية لها لمقاومة النفوذ المصري طوال عامين، بعد حصول السودان على الاستقلال من ناحية أخرى.

والراصد لملامح السياسة المصرية الخارجية في تلك الفترة يلاحظ مناصرتها لحركات التحرر الوطني للخلاص من الاستعمار بكافة صوره من جهة، وإعلان سياسة الحياد الإيجابي والابتعاد عن سياسة الأحلاف من جهة ثانية[٢٣٨].

وقد رصدت القاهرة الموقف السياسي في وادي النيل في نهاية الخمسينات، بالقول: إن السودان يثير اهتمام الدول الكبرى في العالم بسبب موقعه الجغرافي كباب إلى إفريقيا من جهة، وإلى المستعمرات من جهة ثانية، فالمعسكر الشرقي يريد السودان مركزاً أماميا ورأس جسر للتوغل في وسط أفريقيا للإطلال منه على حدود المستعمرات الإنجليزية والفرنسية والبلجيكية، والمعسكر الغربي يريد السودان منطقة نفوذ ويخشى من تغلغل المعسكر الشرقي فيه.

وسياسة السودان الخارجية منذ الاستقلال لا تتمتع بالثبات، فهو لايزال يتأرجح بين الشرق والغرب ويعلن من وقت لآخر أنه حيادي، وإن كانت أوضاعه الاقتصادية واتجاهات حكامه الفعلية من الموقفين تشير إلى

---

[٢٣٧] أرشيف الخارجية المصري، **محفظة رقم ١٢٦٩قديم (رقم ٧/٣٦٧/٢)** سري جدا.

[٢٣٨] مروة أمين محمد مصطفي، **العلاقات السودانية البريطانية من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٩م**، مرجع سابق، ص ١١٦.

University of Malaya

توجههم نحو الغرب"[٢٣٩] ،أن تخوف بريطانيا من وقوع السودان في براثن المعسكر الشرقي جعل محددات سياستها تجاه السودان لا تنزلق نحو الإسهام في توتر العلاقات بين مصر والسودان، حيث رأت أن وجود علاقات سيئة بين مصر والسودان من شأنه خلق موقع فريد من مواقع الاضطرابات في الشرق الأوسط، كما أنه يعطي مصر فرصا إضافية لاحتواء السودان بالكامل، بما يسهم بتوطيد علاقاتها بالاتحاد السوفياتي "فلا يجب تصدير الأفكار السوفيتية من مصر إلى السودان"[٢٤٠].

فقد استحوذ السودان على اهتمام القوى الغربية والصهاينة بهدف إبقائه بعيداً عن الصراع العربي الصهيوني، وبعيدا عن الدول العربية وعلى الأخص مصر[٢٤١].

أ. الانضمام إلى الجامعة العربية:

حدد إسماعيل الأزهري رئيس حكومة ما بعد الاستقلال، أهداف سياسة السودان الخارجية تجاه العالم العربي قائلا " إن صلتنا بالجامعة العربية ستقوم على أساس رابطة الدم التي تربطنا بشعوبها منذ القدم، وسيكون هدفنا توثيق الروابط بيننا وبين حكومات وشعوب الجامعة العربية، والعمل المتصل لتوطيد أركان الإلفة والود والتعاون الصادق بيننا. وكامتداد لهذه العلاقات السودانية العربية فقد أوفدت الحكومة السودانية في العام ١٩٥٦م محمد أحمد محجوب لحضور اجتماع مجلس الجامعة العربية الخاص بتأميم قناة السويس، وأكد عبد الله خليل رئيس الحكومة التي تلت حكومة الازهري موقف السودان من القضايا العربية، ومدى اهتمامه بالشأن

---

[٢٣٩] أرشيف الخارجية المصري، **محفظة رقم ١٢٦٩قديم (رقم ٢/٣٦٧/٧)** سري جدا.

[240] F.o 371/125409،**Telegram no.1033**،25 October 1957.

[٢٤١] محمد عبد المؤمن الغني، **السودان وحرب يونيو ١٩٦٧م**، معهد البحوث والدراسات الافريقية، بالتعاون مع المؤتمر الوطني السوداني، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ٤٤٧.

University of Malaya

العربي، حيث أكد أن روابط السودان بالدول العربية على وجه العموم ومصر على وجه الخصوص روابط قوية ومتينة وستظل كذلك[٢٤٢].

وقد شكلت قضية حسم السودان لهويته في أعقاب الاستقلال أمراً غاية في الأهمية باعتبارها من المحدِّدات المهمة في توجهاته وعلاقاته الخارجية، من هنا حازت مسألة انضمام السودان إلى الجامعة العربية رفضا بريطانيا تبلور في أن هذا الانضمام يحرمه من هوية إفريقية، وجدتها بريطانيا مناسبة له، كما اعتبر أن المادة ٦٧ من الدستور الانتقالي السوداني تَحول دون تمكين إسماعيل الأزهري رئيس الوزراء، من الوفاء بتعهداته لعبد الناصر بانضمام السودان إلى الجامعة العربية، بالإضافة إلى وجود معارضة جنوبية لاتجاهات الأزهري[٢٤٣]، حيث اعتبر الجنوبيون أنفسهم أفارقة لا علاقة لهم بالعرب، ومن هذا المنطلق رفضوا مقاطعة الصهاينة ايضا[٢٤٤].

وفي المقابل قاوم عبد الناصر هذه الاتجاهات البريطانية، بإبلاغ الأزهري أنه بمجرد وصول طلب السودان للانضمام إلى جامعة الدول العربية فإن مصر ستطلب عقد دورة طارئة للجامعة لترحب بانضمام السودان إليها، من جانب أخر كان لحزب الأمة تحفظات تجاه انضمام السودان إلى الجامعة العربية، التي "لن تخدم غرضا بل تسير وفق رغبات مصر"[٢٤٥].

فقد قام وزير خارجية مصر في اجتماع مجلس الجامعة العربية الذي عقد ١٩يناير ١٩٥٦م، بالترحيب بقوله: (إن مصر ترحب كل الترحيب بانضمام السودان الحبيب لعضوية الجامعة، فكلما زادت الإخوة في هذه الجامعة

---

[٢٤٢] أحمد محمد محمد الصادق الكاروري، **العلاقات السودانية الامريكية في الفترة ما بعد الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص128.

[243] F.o371/119615،**From Philip G.D Adams to H.B Shepherd**،African Department،5 January 1956,p45.

[٢٤٤] ارشيف الخارجية المصرية، ارشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٢/ملف رقم ٢/٨٦/٧٤٤).

[٢٤٥] ارشيف الخارجية المصرية، ارشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٣/ملف ٣/٨١/٧٤٤ج١٢) سري جدا.

University of Malaya

وزاد التآخي بين أعضائها زدنا بطبيعة الحال قوة على قوة، وأن السودان قادم إلى هذه الجامعة بحماسة وشباب)[٢٤٦].

ب . تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي:

لم يتسن لمصر الحصول على تمويل دولي لمشروع ثورة يوليو الاستراتيجي، وهو بناء السد العالي، وطبقا لهذه الحالة أُتُّخِذ قرار تأميم قناة السويس، فحظيت خطوة عبد الناصر بتأميم القناة على دعم سوداني حتى في حزب الأمة، حيث أصدر وزير الخارجية السوداني محمد أحمد محجوب بيانا بتاريخ ٣١ يوليو ١٩٥٦م، يؤيد الحق السيادي لمصر بتأميم قناة السويس، وكان هذا البيان خطوة لاحقة لتحرك مصري بدعوة عبد الرحمن المهدي لزيارة مصر في يونيو ١٩٥٦م عن طريق السيد على الميرغني[٢٤٧]، وذلك في محاولة لتأمين العمق الاستراتيجي المصري، في وقت بدأت القاهرة تخطط لتأميم قناة السويس، بعد رحيل أخر فصائل القوات البريطانية في يونيو ١٩٥٦م[٢٤٨].

وفي هذا السياق تم توقيع ميثاق تآخي بين مصر وحزب الأمة في منتصف يونيو ١٩٥٦م، في محاولة لتأسيس علاقات إيجابية بين الحزب ومصر[٢٤٩]، وأثمر هذا الميثاق بإعلان عبد الرحمن المهدي تأييده لعبد الناصر في تأميم قناة السويس، وقامت القاهرة بتوظيف مرحلة العلاقات الجيدة مع المهدي، من خلال تمديد تأمين عمقها الاستراتيجي حتى أثيوبيا، ونجحت في إبرام اتفاقية الكتلة الأفريقية مع أثيوبيا، بمواجهة التحديات الغربية، بخلق

---

[٢٤٦] جريدة الأهرام، **خطاب وزير الخارجية المصري في مجلس الجامعة العربية١٩** يناير ١٩٥٦م، العدد (٥٢).

. صور جمال عبد الناصر وإسماعيل الازهري ،ص٢٤٣.

[٢٤٧] telegram NO.10/7.6 june 1956. ،F.o371/119613

[٢٤٨] محمد حسنين هيكل، **ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، مركز** الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٦م، ص٤٤٦.

[248] EL-Bagir .Ahmad Abdullah،the Sudan in Anglo-Egyptian Relation .1950-1958- University of Exeter,1992, p19.

University of Malaya

مشروع الحزام الإفريقي، وذلك بعد جهود سياسية قام بها عبد الرحمن المهدي في هذا المجال، إلا أن هذه الجهود لم تسفر عن نجاح حقيقي بعد الصدام الكبير بين مصر والغرب[٢٥٠].

ولكنَّ الوفاق مع حزب الأمة لم يستمر طويلاً، وذلك أنَّ تعرُّضَ مصر للعدوان الثلاثي أفرز اختلافات في تقدير الموقف السياسي إزاء الدول المعتدية، بين مصر عبد الناصر وحكومة السودان التي يشارك بها حزب الأمة، صاحب العلاقات التقليدية بالبريطانيين الذي فتح أيضا قنوات اتصال مالية مع فرنسا قبيل العدوان[٢٥١]، وقد كان هناك قنوات تنسيق سرية بين عبد الله خليل رئيس الوزراء والسفارة البريطانية في الخرطوم تجعل من مسألة دعم مصر مسألة صورية تستجيب فقط للضغوط الشعبية، حيث كتب السفير البريطاني في الخرطوم، تشابمان اندروز Chopman Andrews إلى حكومته بعد لقاء مع خليل" أنه طالما بقي في السلطة خليل يمكننا أن نثق بأن الحكومة السودانية لن تقدم لعبد الناصر غير الشعارات "[٢٥٢].

يمكن القول أن الموقف المصري سعى إلى تأمين حدوده الجنوبية في وقت العدوان والسعي إلى مساندة قوية على المستوى السياسي من السودان، لكن الاخير لم يقدم الدعم المطلوب بقطع العلاقات مع الدول المعتدية أسوة بباقي الدول العربية، وعقد اجتماع بين السفير المصري ورئيس الوزراء السوداني عبد الله خليل ٥نوفمبر ١٩٥٦م، طالب فيه السفير بمنع الطائرات البريطانية والفرنسية من الهبوط في المطارات السودانية، وكذلك عدم السماح بدخول سفنها إلى الموانئ، وأشار السفير المصري في اجتماعه مع خليل إلى ضرورة ابلاغ سفراء هذه

---

[٢٥٠] جريدة الاهرام المصري، ١٩٥٦/١٠/٢٢م.

[٢٥١] ارشيف الخارجية المصرية، ارشيف الدول السودان (محفظة رقم١٣ /افادة ٧١٧/٠١٠١).

[252] F.o371/119615،**Received in A archives** ،10316/4،21 September 1956.

University of Malaya

الدول بموقف السودان[٢٥٣]،وبالفعل عقد اعضاء البرلمان جلسة طارئة، وطالبوا بقطع العلاقات مع بريطانيا[٢٥٤].حيث قرر فيها:.

١. منع الطائرات الحربية الفرنسية من استخدام مطارات السودان.

٢. فتح باب التطوع إلى مصر.

٣. فتح مركز التجنيد في كل مدن السودان الكبرى.

٤. وضع القوات السودانية في حاله الاستعداد القصوى.

٥. وضع جميع امكانات السودان الاقتصادية تحت تصرف مصر.

٦. إعلان التعبئة الداخلية.

٧. تقديم تسهيلات للصحف السودانية لإرسال مندوبين للقاهرة والجبهة لتغطية أنباء الحرب أولاً بأول.

وفي خضم هذه الأحداث أخذت وزارة الخارجية برئاسة السيد محمد أحمد محجوب في إدانة الاعتداءات الحربية على مصر، وقد أعقب ذلك سفر وفد من الوزارة برئاسة الوزير إلى نيويورك لمخاطبة الجمعية العامة للأمم المتحدة وأجهزة الإعلام الدولي، والتوضيح بأن هذا العدوان ينتهك كافة مبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي[٢٥٥].

وقد أعلنت حكومة السودان رسميا في بيان أصدره مجلس الوزراء السوداني استنكارها للعدوان على مصر، وقد أذيعت هذه القرارات على الفور من الإذاعة المسموعة[٢٥٦]، كما شاهد السودان خروج طوفان من

---

[٢٥٣] ارشيف الخارجية المصرية، ارشيف الدول السودان (محفظة رقم١٣، افادة ٦٨٩/١٠٢) سري جدا

[٢٥٤] نوال عبد العزيز راضي، رياح **الشمال، دراسة في العلاقات المصرية السودانية في التاريخ الحديث والمعاصر** جامعة القاهرة، الخرطوم، المطبعة التجارية الحديثة، ١٩٨٥م، ص ص٧٣، ٧٢.

[٢٥٥] المعتصم أحمد علي الامين، **السودان في صحيفة الاهرام القاهرية دراسة حالة للعلاقات السودانية المصرية**، مرجع سابق،ص٨٣.

[٢٥٦] محمد سعيد محمد الحسن، **عبد الناصر والسودان**، لندن ١٩٩٢م، ص٣١٢.

University of Malaya

مظاهرات صاخبة في الخرطوم، مؤيدةً لمصر وعبد الناصر ومعاديةً لبريطانيا[٢٥٧]، كما شهد السودان أول مرة خلال معركة السويس ظاهرة جديدة هي خروج المظاهرات النسائية وتبرعن في السودان بحُليهن لصالح المعركة[٢٥٨] من جانبه نفذ حزب الأمة وعوده للبريطانيين بأن يكون دعمه لمصر صوريا إذ رفض عبد الرحمن المهدي الإقدام على قطع علاقات السودان ببريطانيا، أسوة بباقي الدول العربية، واستند موقفة إلى اعتبارات تتعلق بمخاوفه من إقدام بريطانيا على احتلال جنوب السودان. وأن المهدي أكد بأن الاتصالات مع الإنجليز قد أوضحت أن بريطانيا سوف لا تكون راضية إذا أقدم السودانيون على قطع العلاقات معها. لذا كان الحزب من منهجه أنه لا يريد العداء مع بريطانيا بل يسعي لصداقة متينة، لاسيما وأن دائرة المهدي ومصالحها الاقتصادية عدم قطع العلاقات، لذلك لم يكن من السهل على حزب الأمة أن يقطع أصدقائه القدامى أو أصدقائه الفرنسيين[٢٥٩].

واعتبرت مصر أن حزب الأمة خانها في اصعب مواقفها في وقت كانت لدوائر صناعة القرار المصري مشروع كامل ضد الغرب في المنطقة، وتقود مشروعا ثوريا تملك إرادة سياسية لإقراره، ولعل أهم نقاط هذا الحصاد المر هي شكوى عبد الله خليل ضد السفير المصري، في اجتماعه مع عبد الناصر ١٩٥٦م بشان الموقف من مسألة إغلاق قناة السويس في أعقاب العدوان الثلاثي، واقتراح عبد الناصر لعقد لقاءات دورية بين رئيسي الحكومتين في وادي حلفا لتجاوز مثل هذه الخلافات، إلا أن عبد الله خليل قال أنه يحتاج إلى التشاور مع زملائه في هذا الأمر، ثم ما لبث أن كشف تفاصيل اجتماعه بعبد الناصر إلى السفير البريطاني في الخرطوم[٢٦٠]، ونفى السفير المصري اتهامات عبد الله المرتبطة بتقديم مساعدات مالية للصحف، قائلا "اننا لا ننفي طلبنا للجرائد بهدف

---

[٢٥٧] توفيق محمد جاب الله، التحولات **السياسية في السودان ١٩٥٨-١٩٦٩م**، مرجع سابق، ص١٢٩.

[٢٥٨] احمد سليمان، **الطبقة العاملة والكفاح المصري السوداني المشترك**، دار الجماهير، السودان، ١٩٥٦م، ص١٦.

[٢٥٩] مروة أمين محمد مصطفي، **العلاقات السودانية البريطانية من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٩م**، مرجع سابق، ص ١٢٣.

[260] F.o3371/119615، **Telegram No 758**, 22 December 1956.

University of Malaya

القضاء على النفوذ البريطاني، لكننا لاندفع الأموال لأحد لأن هذه السياسات التحررية للصحف الموالية للقومية العربية أكسبتها رواجا، فوزعت صحيفة الرأي العام ١٦الف نسخة بعد أن كانت توزع عشرة الاف نسخة[٢٦١]. وقد كان من أهم نقاط هذا الاجتماع مسألة إغلاق قناة السويس، حيث أعتبرها خليل أنها سكين على رقبة السودان، لكن تقدير خليل أن عبد الناصر لم يكن مهتما بمسألة فتح القناة وذلك لاعتبارات تتعلق بأن المسألة أصبحت في يد الامم المتحدة، حيث توقع عبد الناصر تدهورا عاما في العلاقات بين مصر والغرب، وذلك وفق تقديرات ترصد سعي الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة إلى فرض رقابة دولية على قناة السويس[٢٦٢]، وتبلور الموقف السوداني الرسمي بمسألة القناة رغبة أن تكون الامم المتحدة هي المسيطرة على تشغيل قناة السويس، وذلك بغض النظر عن السيادة الإقليمية أو نظام الإيرادات[٢٦٣].

ج. مبدا أيزنهاور وموقف الغرب منها:

كانت السودان قد انشغلت بالصراعات السياسية والتي تمثلت في خلافات بين الأحزاب، وسقوط الحكومات، كما اشتدت الأزمة الاقتصادية، والتي كادت أن تؤدي إلى انهيار في اقتصاديات البلاد، ومما ساعد على اشتداد الأزمة الاقتصادية قِلةُ محصول القطن في ذلك العام، والذي ترتب عليه قلةُ رصيد البلاد من العملات الاجنبية، وبالتالي انعدام السلع الضرورية التي كانت تستورد من الخارج، مما أدى إلى سخط عام بين جماهير الشعب السوداني التي كانت تتطلع إلى التغيير حتى ولو عن طريق القوة.

---

[٢٦١] ارشيف الخارجية المصرية، ارشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٣/افادة ٠١٠٢/٦٩٤) .

. صور عبد الناصر يؤمم قناة السويس ٢٦يوليو ١٩٥٦م، أنظر الملاحق، ص٢٤٤.

[٢٦٢] ارشيف الخارجية المصرية، ارشيف الدول، السودان (محفظة رقم ٢٤٦/١/٧/ج٢)

[263] F.o 371/ 119615،**Received Archives**،No1031672،11 December 1956.

University of Malaya

هذه الأزمة السياسية وما ترتب عليها من أزمات اقتصادية لم يكن منشؤها أسباب داخلية بحتة، وإنما كانت ترجع إلى أسباب خارجية أيضا، ويقصد بهذا الخطر الخارجي تحديداً الخطر الأمريكي والمصري، فقد ذكر رئيس مجلس النواب الأسبق محمد صالح الشنقيطي أن الأزمة السياسية بدأت بالمعونة الأمريكية[٢٦٤].

فقد قررت الولايات المتحدة الأمريكية ملء الفراغ الناجم عن أفول الإمبراطورية البريطانية، وانسحاب نفوذها في مناطق مختلفة من العالم، وذلك لمواجهة نفوذ الاتحاد السوفيتي في بلدان العالم الثالث، ومن هنا قدمت الولايات المتحدة في يناير١٩٥٧م، مبدأ أيزنهاور لدول العالم، فعقد اجتماع لجنة وزارية حضره ريتشارد نيكسون مدير المشروع الأمريكي، وأوضح رتشارد أن المشروع ذو شقين: حربي ضد الشيوعيين، واقتصادي هدفه مساعدة السودان[265]. إذن كان يَعِد بتقديم معونات اقتصادية للعالم الثالث مقابل الابتعاد عن خطر الشيوعية، وتمثلت الخطوة الأولى في هذا السياق بزيارة لنائب الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون Richard Nixon إلى السودان ١٣مارس١٩٥٧م، حيث عقد مؤتمراً صحفيا كشف فيه عن سبب اهتمام بلاده بالسودان، مشيراً إلى موقعها الاستراتيجي الذي يشكل جسرا بين شمال إفريقيا ووسطها، "وهو المؤدي إلى تلك الأراضي العظيمة بهذه القارة الواسعة بكل ما تحمل من إمكانات للمستقبل[266].

حظي مبدأ أيزنهاور ومسألة المعونة الأمريكية بجدل سياسي واسع في السودان بين الحكومة والمعارضة، أسفرت عن استقطاب حاد بين قوى اليمين الممثلة بحزب الأمة من جانب، وباقي القوى السياسية السودانية من جانب آخر، إذ ارتفع ستار المسرح السياسي عن معركة شرسة انتهت بتسليم حزب الأمة السلطة إلى الجيش، وذلك بمزاعم تدخل مصري مرتقب يهدف إلى إعلان اتحاد مع السودان، ينطلق من البرلمان السوداني.

انطلقت هذه المعركة مع قبول حزب الأمة خطاب أيزنهاور، الرامي إلى فرض سيطرة على دول العالم وحمايتها من الشيوعية، ذلك أن حزب الأمة وعبد الله خليل دعما بشدة الطرح الامريكي إلى حد يُبلِّغ عبد الله خليل

---

264 - EL-Bagir Ahmad Abdullah; op.cit ،p98

٢٦٥ أحمد محمد محمد الصادق الكاروري، **العلاقات السودانية الامريكية في الفترة ما بعد الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص ١٣٠.

266 EL-Bagir Ahmad Abdullah. op.cit op.98.

University of Malaya

مجلس وزارته في يناير ١٩٥٧م، أن الولايات المتحدة الامريكية على استعداد لتزويد الجيش بأحدث الأسلحة، كما أنها مستعدة لإنشاء سلاح جوي سوداني يعتد به في أفريقيا ويساند اثيوبيا، ويكون سنداً للسياسات الامريكية والبريطانية[٢٦٧].

كما أعلنت الحكومة الائتلافية في منتصف يونيو ١٩٥٨م أنها تنوي قبول المعونة الامريكية فتصاعد رفض القوى المعارضة لهذا الاتجاه، حيث عقد الحزب الاتحادي والجبهة المناهضة للاستعمار، وحزب الأحرار اجتماعا حضرة المزارعون والطلبة وأعضاء النقابات المهنية، وذلك لإعلان رفضهم لموقف الحكومة، ودعا المشاركون في الاجتماع إلى الجهاد ضد المستعمرين الجدد، ونبذ مبدأ أيزنهاور والشروط الاستعمارية المصاحبة، كما قرر المجتمعون محاولة إقناع حزب الشعب المتحالف مع حزب الأمة في البرلمان بفض هذا التحالف، وإعلان ميثاق وطني معهم.

كما تبلور الموقف إزاء مصر فيما أعلنته الجبهة المعادية للاستعمار، أن المقياس الوحيد للحكم على وطنية أي حكومة في المنطقة وعدائها للاستعمار هو موقفها من مصر ومن رئيسها.[٢٦٨] .

لم تنعكس هذه الضغوط الشعبية على موقف الميرغني، حيث ساهم بتمرير الموافقة على الشق الاقتصادي من المعونة الأمريكية من البرلمان السوداني بأغلبية، وتمرير اتفاقية المعونة في البرلمان لم يمنع القوى الوطنية من إعلان إضراب عام ٧يوليو١٩٥٨م، الذي أدخل حكومة عبد الله خليل في نفق الأزمة بشقيها السياسي والاقتصادي، حيث أمسكت أزمة اقتصادية خانقة بالحكومة السودانية، مع تراجع مبيعات القطن، التي زاد من حدتها عدم قدرة خليل على مقاومة الضغوط الامريكية، ورفضه لعرض روسي باستبدال الأقطان السودانية بمنتجات سوفيتية.[٢٦٩]

---

[٢٦٧] ارشيف الخارجية المصرية، ارشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٣/افادة ٣٣/٢٩٩).

[٢٦٨] محمد سليمان، **اليسار السوداني في عشرة أعوام (١٩٥٤–١٩٦٣م)**، مكتبة الفجر، السودان، ١٩٧١م، ص ٣٢٦، ٣٢٩.

[٢٦٩] ارشيف الخارجية المصرية، ارشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٤/ملف رقم ٨١/٧٤٤/ج٢ سري للغاية).

University of Malaya

لم يجد خليل مخرجاً من هذه الآزمة إلا بالتضخيم والمبالغة في الدور المصري في السودان، والقول بوجود تخطيط مصري لإعلان اتحاد مع السودان انطلاقا من البرلمان، موظِّفا في ذلك أزمة البلدين حول مسألة حلايب، كما أقدمت صحيفتا حزب الأمة، النيل والأمة، على اتهام مصر بأنها وراء تحركات المعارضين السودانيين ضد الحكومة، والحملة ضد المعونة الأمريكية وراءها أياد مصرية[٢٧٠].

السياسات السودانية المصرية في المجال الافريقي:

أرتبط العالم العربي بأفريقيا بروابط روحية وفكرية وثقافية وتاريخية وجغرافية وسياسية منذ آماد بعيدة، وتعزز هذه الروابط جميعها في وقتنا المعاصر مصالح مشتركة بين العرب والأفارقة[٢٧١].

مصر والسودان دولتان إفريقيتان، حيث يمثلان مع دول عربية أخرى الجزء الإفريقي من الوطن العربي، وهما بمثابة المدخل العربي لأفريقيا السوداء، كما أنهما يمثلان معبرَ إفريقيا للوطن العربي، وجسراً يربط الحضارة العربية والإسلامية بالحضارة الأفريقية، ويربط البَلَدان مصر والسودان بإفريقيا مصالح حيوية في مختلف المجالات، ومن ثم فقد انضم البلدان مبكرا إلى منظمة الوحدة الأفريقية، تلك المنظمة التي أسهمت إسهاماً كبيرًا في صياغة مصالح دول القارة، وتوحيدها في مواجهة المستعمر، ودعم حركات التحرر الوطني الأفريقية[٢٧٢].

فمن المعروف أن دول أفريقيا غير العربية تمثل ظهر الوطن العربي، فهي تواجه شبة الجزيرة العربية على طول الساحل الشرقي لأفريقيا وتمتد على طول الحدود الجنوبية للدول العربية الأفريقية، وهذا يعطي هذه الدول مركزا استراتيجيا خطيرا إذا كانت على عداء مع الدول العربية أو تمكن أحد أعداء القضايا العربية والثورة العربية أن يتخذها مناطق هجوم أو وثوب ضد الوطن العربي[٢٧٣].

---

[٢٧٠] حاج موسي، **التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان**، ص ص٢٠٠، ١٩٥.

[٢٧١] مشعان بن محمد الدعيج، **التغلغل الالكيان الصهيونيي في القارة الافريقية ومدي تأثير التعاون العربي الافريقي**، مجلة البحوث والدراسات العربية، العددان١٧/١٨، ١٩٩٠م، ص ٧٤.

[٢٧٢] ادم محمد أحمد عبد الله، **العلاقات السودانية المصرية" منظور الامن القومي والمصالح الاستراتيجية"**، مرجع سابق، ص٥٣.

[٢٧٣] محبات إمام الشرابي، **الوجود الالكيان الصهيونيي والعربي في أفريقيا**، دراسة اقتصادية سياسية، المكتبة الافريقية، القاهرة، ص١٤.

University of Malaya

ولقد اتخذت العلاقات العربية الأفريقية شكلها الحديث في عقد الخمسينات، وقد تجسد ذلك في إطار التنسيق والتضامن من أجل مقاومة الاستعمار، والتخلص من الاحتلال، والكفاح من أجل الحرية والاستقلال، كما تجسد أيضا في الدعم السياسي لحركات الاستقلال في أفريقيا داخل أروقة الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز[٢٧٤].

تزامن الدور المصري في أفريقيا مع قدم الدولة المصرية، وتواصل بشكل متقطع، أو متفاوت في القوة، حتى وقتنا الراهن، وكان دور مصر ينحسر أو يتقلص على الجانب الأفريقي، بفعل العامل الأجنبي، حيث قامت القوى الأجنبية على مر التاريخ بمهمة تقليص هذا الدور، فكان أخرها الاستعمار الأوربي الذي أجهز على دور مصر في القارة، وقلصه إلى أدنى حد يمكن تصوره.

لكن الحكومات المصرية حرصت على أن تستأنف مصر دورها المتميز على الساحة الأفريقية، وأن تضطلع بمسئوليات تتناسب مع روابط مصر الطبيعية بقارتنا الأفريقية، والمبنية على اعتبارات جغرافية ومصالح وروابط عديدة، يأتي نهر النيل على رأسها[٢٧٥].

ولذلك بدأ الاهتمام العربي بأفريقيا منذ نهاية الخمسينات، وذلك عندما أعطى الرئيس المصري جمال عبد الناصر، اهتماما كبيرا لحركات التحرر بعامة، وفي أفريقيا بصفة خاصة[٢٧٦].

لقد بنت مصر دورها وتأثيرها في أفريقيا في العصر الحديث، وبخاصة منذ يوليو ١٩٥٢م، على أساس العداء للاستعمار والعنصرية، ودعم حركات التحرر الوطني في أفريقيا من أجل استقلال للقارة، تنعم فيه باستثمار

---

[٢٧٤] سامية بيبرس، **نحو تنشيط التعاون العربي الافريقي، مجلة السياسة الدولية**، السنة السابعة والثلاثون، العدد(١٤٥)، يوليو ٢٠٠م، ص١٢٥.

[٢٧٥] محمود أبو العينين، **التقرير الاستراتيجي الافريقي ٢٠٠١. ٢٠٠٢م**، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٢، ص٢٣٥.

[٢٧٦] أسماعيل سرور شلش، **العلاقات العربية الافريقية المعاصرة في ظل الوجود الالكيان الصهيوني في القارة الافريقية**، شؤون عربية، العدد ٣٢، أكتوبر ١٩٨٣م، ص ٥٥.

University of Malaya

مواردها، وإحداث تنمية مستقله لخدمة شعوبها، ووضع أساس عملي لقيام تعاون مصري عربي أفريقي في إطار المصالح المشتركة[٢٧٧].

لقد كان عبد الناصر الرئيس المصري الذي عمل في الخمسينات في أفريقيا لجعل القادة الأفارقة في أفريقيا والمنفى يشعرون بالقضية الفلسطينية، وقد سمح للقادة في المنفى بإنشاء مكاتب في القاهرة، وكانت الإذاعات من القاهرة باللغات الأفريقية تدين الغرب وتدين الصهاينة بقوة أيضا، وبرزت القضيةُ الفلسطينية فيها بوضوح. وقد وجهت هذه الإذاعات اهتماما خاصا للمسلمين في أفريقيا في محاولة لإدراج التضامن الأفريقي الإسلامي مع فلسطين ضد الصهاينة، وطالما البلدان الأفريقية لا تحكم نفسها، فإن إمكانيات ناصر في العمل في أفريقيا كانت محدودة ومقيدة، وكان النفوذ الفعلي لمصر في أفريقيا في حده الأدنى[٢٧٨].

أما السودان فقد وقفت مع الدول الأفريقية، وعملت على تقوية علاقتها بهم، لقناعتها بأن حركتهم حركة ثورية تقف ضد الاستعمار بنوعيه القديم والحديث، وكذلك إيمانها بضرورة إيصال الثقافة العربية عبر السودان إلى عمق أفريقيا [٢٧٩]

ولما نالت غالبية بلدان أفريقيا استقلالها، كثفت مصر نشاطها ضد الكيان الصهيوني، بهدف دفع الدول الجديدة إلى تبني الخط العربي من مسائل الشرق الأوسط، بما فيها القضية الفلسطينية، وكانت نشاطات مصر خلال الستينات في أفريقيا إقامة بعثات دبلوماسية في البلدان التي تحوز استقلالها، وأرسال الخبراء من معلمين وقادة دينيين، وتعاون اقتصادي وتقني، وكان الهدف الرئيسي ضرب الموقف الصهيوني في القارة[٢٨٠].

---

[٢٧٧] محمد فائق، **مصر والعرب وأفريقيا ...إلى أين؟**، دار المستقبل العربي، العدد الاول، أكتوبر ١٩٨٦، ص ٩.

[278] Arye Oded, The P.L.O.IN Africa, **The Centre For Political Research**, Ministry **of Foreign Affairs**, Jerusalem, Israel .1991,p6.

[٢٧٩] ادم محمد أحمد عبد الله، **العلاقات السودانية المصرية، "منظور الامن القومي والمصالح الاستراتيجية"**، مرجع سابق، ص٥٥.

[280] Arye oded. op.cit. p6.

University of Malaya

والتنسيق في السياسات الأفريقية لكل من مصر والسودان، سمة تاريخية، وملمح هام من ملامح علاقتهما منذ القدم، وترتبط ملامحه الحديثة في التبلور، بقيام ثورة ٢٣ يوليو في مصر، وحصول السودان على استقلاله.

وقد ساعد عليه وحدة المنطلقات الفكرية للحركة الوطنية في البلدين، وتبنيهم مبادئ واحدة في سياستهما الخارجية، تمثلت بالالتزام بمبادئ الحياد الإيجابي وعدم الانحياز، ومناصرة ثورات التحرر الوطني، وهو ما انطبع بالذات وبشكل واضح على القارة الأفريقية التي شهدت أوج كفاحها، وقمة انتصاراتها الوطنية في تلك الفترة، والتي تشمل أؤخر الخمسينات، وأول الستينات.

ومن ناحية أخرى ضرورة قومية، تفرض اعتبارات جغرافية واقتصادية وأمنية، تتمثل أوضح صورها في اشتراكهما في استمداد الحياة من مياه النيل، وضرورة تنسيق الانتفاع بها، سواء فيما بينهما، أو بينهما من ناحية، وبين باقي الدول الأفريقية التي ينبع منها ويمر بها ذلك النهر، وما يفرضه ذلك من ضرورة ضمان أمن تلك المنطقة بأسرها، وحمايتها من التدخل أو السيطرة الأجنبية، وكذلك من الصراعات الداخلية وعدم الاستقرار.

كذلك يفرض هذا التنسيق، الأهمية الاستراتيجية للبحر الاحمر لكل منهما، باعتباره المنفذ البحري الوحيد للسودان، والطريق الرئيسي لقناة السويس بالنسبة لمصر، وكذلك بالنظر لأهميته القصوى بالنسبة للصهاينة، وما ينتج عن ذلك من صراع حوله، ظهر جليا فيما تعانيه سواحله الأفريقية من صراعات واضطرابات وتدخل[٢٨١].

ولذلك يمكن القول أن إدراك مصر والسودان لأهمية التنسيق في المجال الأفريقي، كان مبكرا وسابقا لغيره، ويمتد كمًّا إلى ما بعد الاستقلال مباشرة، وقد تمثل ذلك واضحا في عديد من المناسبات، منها مساندة الثورة الجزائرية منذ قيامها، ومساعدة نيجيريا على مقاومة الحركة الانفصالية، واستضافة وتدعيم حركات التحرير

[٢٨١] أمل الشاذلي، **السياسات السودانية المصرية في المجال الافريقي**، مرجع سابق، ص٦١.

University of Malaya

المسلحة في دول أفريقيا الخاضعة للاستعمار، ثم جهود الدولتين في إقامة وتدعيم منظمة الوحدة الأفريقية، ومواصلة العمل المنظم داخلها، من أجل وحدة القارة[٢٨٢].

ولقد أسهمت الدول العربية الأفريقية كذلك في تسوية بعض المنازعات الدولية الأفريقية، فقد قامت مصر بدور الوسيط في عديد من النزاعات الأفريقية، كالنزاع بين أثيوبيا والصومال، والنزاع بين كينيا والصومال، وغانا وغينيا، وأثيوبيا والسودان، كذلك قام السودان بدور للتسوية السلمية للمنازعات بين أثيوبيا والصومال وكينيا عام ١٩٦٤م، وتوصلت الجهود السودانية مع زامبيا من إيقاف التوتر بين الأطراف المتنازعة، وعلى الجانب الآخر فإن أهم القضايا العربية البارزة على السطح في تلك الفترة كانت قضية فلسطين، والتي كانت تتحاشاها الدول الأفريقية، وتثير كثيرا من التحفظات ضد إدراجها في جدول أعمال المنظمة، باعتبارها قضية عربية وليست أفريقية، ولعل الرئيس جمال عبد الناصر أراد الحديث عن النزاع العربي الصهيوني بصورة حذرة دون إشعال الحساسيات الأفريقية، فقال في خطابة أمام المؤتمر التأسيسي لمنظمة الوحدة الأفريقية بأديس أبابا في مايو ١٩٦٣م: "إن الجمهورية العربية المتحدة أتت إلى هنا بقلب مفتوح وعقل مفتوح وتقدير للمسئولية مفعم بالنية الصادقة، وهي مستعدة أن تتحمل إلى كل الحدود مسؤولياتها التاريخية تجاه قارتنا الأفريقية .." [٢٨٣].

ولقد برز وأكد الرئيس جمال عبد الناصر التصور العربي للنزاع العربي الصهيوني أمام المنظمة الأفريقية، في أول مؤتمر لرؤساء الدول والحكومات الأفريقية في القاهرة ١٩٦٤م، حيث ورد في كلمته أمام المؤتمر[٢٨٤]:

" هناك أيضا قضية تشغل بالنا .. نعتبرها قضية مصير.. نعني بها هذا الجزء من الوطن العربي الذي اقتطع منه لتقوم عليه بالعدوان قاعدة للاستعمار في الصهاينة ..لا نريدكم في هذا الامر أن تأخذوا الموضوع كما طرحنا عليكم، لكننا نريدكم أن تولوه المزيد من توفيقكم ومن بحثكم الأمين".

---

[٢٨٢] رءوف عباس حامد، **العرب في أفريقيا الجذور التاريخية والواقع المعاصر**، كلية الآداب والعلوم، جامعة القاهرة، دار الثقافة العربية، ١٩٨٧م، ص ١١١.

[٢٨٣] رءوف عباس حامد، **العرب في أفريقيا الجذور التاريخية والواقع المعاصر**، مرجع سابق، ص ١١١، ١١٢.

[٢٨٤] أماني الطويل، **العلاقات المصرية السودانية جذور المشكلات وتحديات المصالح**، مرجع سابق، ص١٣٥.

University of Malaya

تأثير الاداء المصري في السودان:

تعرض مسار العلاقات المصرية السودانية بعد عام ١٩٥٦م إلى مجموعة من الأزمات، التي أثر بعضها سلبا في تطور العلاقات بين البلدين، بينما نجحت القيادات السياسية في البلدين باحتواء بعض الأزمات عبر تغليب مصالح القومية العربية، ومن خلال اعتماد درجة عالية من التنسيق والتعاون في العلاقات الثنائية، لكن هذا التباين في التعامل مع الأزمات التي واجهت العلاقات بين البلدين لم يخلُ من هاجس ظلل هذه العلاقات، ويتمثل بوجود تدخل مصري في السودان، ولعله الهاجس الممتد حتى اللحظة الراهنة[٢٨٥].

إن إعلان استقلال السودان في يناير ١٩٥٦م أدى إلى وجود أزمة ثقة في العلاقات المصرية السودانية، وحدث تحول تدريجي من الجانب المصري، إذ بدأ المصريون يستخدمون المال للتأثير السياسي، ويرجع ذلك لعدد من الأسباب منها ميل حزب الأمة إلى الغرب، وموافقته على المعونة الأمريكية للسودان، حيث ثبت لدى المصرين وجود قنوات تمويل مالي بين بريطانيا وعبد الرحمن المهدي، فعلى سبيل المثال لا الحصر رصد السفير المصري تحويل مبلغ نصف مليون جنية استرليني من بنك باركليز وحملت أسماء مستعارة[٢٨٦].

ولم يقتصر الأمر على التمويل المالي، بل تضاعفت مخاوف الحكومة المصرية، مع إقدام حكومة حزب الأمة على إعادة الموظفين الإنجليز الذين رحلوا عن السودان في الفترة الانتقالية بموجب اجراءات السودنة، بالإضافة إلى إعادة تعيين المستشار المالي البريطاني للحكومة السودانية، ويمكن القول أن مخاوف مصر من حزب الأمة تضاعفت مع سعي حزب الأمة إلى تنصيب عبد الرحمن المهدي ملكا على السودان، وتورط نجله صديق المهدي في علاقات مع الصهاينة،في وأوردت المصادر المصرية عن وجود تقارير عن اجتماعات سرية يجريها حزب الأمة مع الكيان الصهيوني لم يحدد اسمه لإقراض حزب الأمة مليون جنيه.

ومن أسباب عدم الثقة بين الجانبين المصري والسوداني، استمرار اعتماد الساسة السودانيين على التمويل الخارجي لأنشطتهم الحزبية، ويعد ذلك لسببين: الأول يتعلق بتأثير الصراع الذي كان محتدما بين مصر وبريطانيا

---

[٢٨٥] أماني الطويل، المرجع نفسة، ص١٣٥.

[٢٨٦] ارشيف الخارجية المصرية، ارشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٢٦٩قديم /ملف رقم ٢/٣٦١/ج١).

University of Malaya

على حكم السودان، والذي كان المال هو أحد أدواته، والسبب الثاني ضعف هياكل الاقتصاد السوداني، وعجز الأحزاب عن تمويل أنشطتها الحزبية، والسعي للتمويل من أي جهة ممكنة، واستخدام ذلك كورقة ضغط على مصر[٢٨٧].

أيضا من أسباب عدم الثقة عجز الإدارة المصرية عن تأمين المصالح السياسية لمصر، في ظل الانقسامات السودانية، فقد انشغل السودانيون في صراعاتهم الحزبية عن تحديد أولوياتهم الاستراتيجية سواء مع مصر أو الدول الأخرى، والخارجية المصرية كانت ترى أن السودان قد بنى علاقة مع مصر على قاعدة الانتفاع، لا على أساس تبادل المنافع، وإن المشاعر التي تبدوا في التصريحات السياسية لا علاقة لها بالواقع، بالإضافة إلى أن "المساعدات التقليدية التي تقدمها مصر للسودان لا تقدر حق قدرها، وتفسر تفسيرا خاطئا بأنها تستهدف غرضا"[٢٨٨].

هذا هو المشهد من ١٩٥٦-١٩٥٨م، صراعات داخلية وخارجية، فقد وصلت إلى السفير المصري محمود سيف منشورات تهديد، ووصلت آخرين كذلك بالمعنى نفسه، وشرعت صحف حزب الأمة بمهاجمة جمال عبد الناصر، واتهامه بتدبير مؤامرات في السودان، تستهدف اغتيال الأنصار وإمامهم عبد الرحمن المهدي ونجله الصديق، ثم تلقى المستشار في السفارة المصرية أمراً من الخارجية السودانية بمغادرة السودان باعتباره شخصا غير مرغوب فيه، كما أتُّهم الملحق العسكري بتدبير المؤامرات والان بتدبير انقلاب عسكري ضد الحكم[٢٨٩].

السياسات المصرية في عهد عبود ١٩٥٨.١٩٦٤م :

---

[٢٨٧] ارشيف الخارجية المصرية، ارشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٤/ملف رقم ٨/٧٤٤/ج٢/) سري للغاية.

[٢٨٨] ارشيف الخارجية المصرية، ارشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٤ المرجع نفسه.

[٢٨٩] يوسف كرم الله عبد الصمد، **تطور الحركة السياسية السودانية ١٩٥٦-١٩٥٨م**' رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٥م، ص ٩٥، ٩٠.

University of Malaya

تحول نظام الحكم في السودان إلى العسكر وتولى الفريق إبراهيم عبود السلطة في الخرطوم في ١٧نوفمبر ١٩٥٨م، ولا غرابة إن اتهم خصوم حزب الأمة عبد الله خليل بأنه كان على علم بالانقلاب، بل إنه تم بتدبير منه، وبرروا عملية نقل السلطة التي لجأ إليها الأنصار بتدهور مركزهم، بسبب سياسة العداء التي أعلنوها ضد مصر من جانب آخر، وذلك قبل أن تكون للقوى الوطنية المعارضة لحزب الأمة سياسته الموالية لقوى الاستعمار في هذه المرحلة كلمتُها في التغيير.

إذ كانت تطالب بوجوب سلوك سياسة مناوئة للاستعمار الإنجليزي والأمريكي في السياسة الخارجية لجمهورية السودان، إلى جانب صياغة برنامج اقتصادي واضح مبني على تحرير السودان من احتكار السوق الاستعمارية، الأمر الذي كان له مردوده لدى الجماهير الساخطة على المعونة الأمريكية، وقد بلغ الشغب للنظام الاقطاعي وممثلية من قادة حزب الأمة حدا بعيدا، بسبب تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية، حتى أعتبر انهيار حكومة خليل بداية لفتح الطريق لتصفية الطبقة الإقطاعيةالسودانية، وبالتالي تصفيه الجبهة الداخلية التي يعتمد عليها الاستعمار الأجنبي[٢٩٠].

فعندما نجح الجيش في الإطاحة بحكومة عبد الله خليل، قام النظام الجديد بحل البرلمان وتعطيل الدستور، وحل الاحزاب السياسية وجميع المؤسسات الديمقراطية الأخرى، وأوقف إصدار الصحف، وشكل مجلسا للقوات المسلحة آلت إليه جميع السلطات الدستورية، وتولى اللواء إبراهيم عبود المسؤولية عن جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، بالإضافة إلى توليه منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وبرر العسكريون انقلابهم هذا بأنه حدث اضطرارا بسبب تفشي الفساد والفوضى الاقتصادية وعدم الاستقرار في البلاد[٢٩١]. ولقد أكد النظام الجديد أنه سيعمل على ازاله الجفوة مع مصر.

---

[٢٩٠] يونان لبيب رزق، **قيام وسقوط المهدية في السودان المعاصر**، مجلة السياسة الدولية، السنة السادسة، العدد ١٢١، ١٩٧٠م، ص٥.

[٢٩١] جمال محمد السيد ضلع، **الأزمة السياسية في السودان بين طموح السياسات وواقع الممارسات**، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، فبراير ٢٠١٠م، ص١٦.

University of Malaya

فقد أعلن في البيان الأول: (أما شقيقتنا الجمهورية العربية المتحدة فسنعمل جاهدين لتحسين العلاقة، وحل جميع المشاكل المعلقة، وإزالة الجفوة ، التي كانت تسود بين البلدين الشقيقين)[٢٩٢]، وبذلك ردت القاهرة بالاعتراف بنظام الحكم الجديد في السودان.

وقد حدد الفريق عبود في تصريح له ١٢/٩/ ١٩٥٨م إلى الصحفي الهندي بركاش جندرا prakash gandraمراسل صحيفة نيودلهي، عن مدي رغبته في تحسين العلاقات مع مصر، وحل القضايا المعلقة بين البلدين (إنني متفائل كثيرا بإمكانية التواصل إلى اتفاق ودي مع مصر حول أية قضية ومعضله قائمة، ومن ضمنها مياه النيل، وعلينا أن تحديد رغبتنا بالتوصل إلى اتفاق من خلال مناقشة احتمالات غير صحيحة، وأنني سوف لا اتردد للحظة واحدة لمقابلة الرئيس جمال عبد الناصر اذا ما اقتضت الضرورة، تماما لحل المعضلات القائمة بين البلدين. كذلك أكد اللواء أحمد عبد الوهاب وزير داخلية السودان في ذلك الوقت هذا التوجه بقوله "إن السودان يحمل مشاعر طيبة تجاه الجمهورية العربية المتحدة وسيعمل بكل إمكاناته لحل القضايا القائمة بين البلدين، وذلك لتحقيق حسن النية المتبادلة"[٢٩٣].

وقد رحبت مصر بهذا التحول من قبل الحكومة العسكرية في السودان، وأعلنت اعترافها على الفور بهذا النظام الجديد في السودان، وطلب اللواء محمود سيف سفير مصر في الخرطوم لقاء عاجلا مع الفريق عبود، حيث سلَّم إليه رسالة من الرئيس جمال عبد الناصر، بتأييد مصر للنظام الجديد واستعدادها لتقديم أية مساعدات يطلبها السودان، وإنها مستعدة للنظر في المسائل المعلقة بين البلدين، وقد أكد هذا المضمون الرئيس جمال عبد الناصر، في خطابه الذي ألقاه في المؤتمر التعاوني سنة ١٩٥٨م، والأسباب التي دعت مصر لسرعة الاعتراف بنظام الحكم العسكري في السودان، حيث كنا قد أيدنا هذه الثورة لعدة أسباب[٢٩٤]:

---

[٢٩٢] بشير محمد سعيد، **الزعيم الازهري وعصره، الدار الحديثة للطباعة**، السودان، ١٩٩٠م، ص٣٤٨.

[٢٩٣] وليد محمد سعيد الاعظمي، **السودان في الوثائق البريطانية (انقلاب عبود)**، بغداد، ١٩٩١م، ص ١٠٢. ١٠٤.

[٢٩٤] **نص خطاب الرئيس جمال عبد الناصر**، في مؤتمر التعاون في ٢٦نوفمبر سنة ١٩٥٨م، جريدة الاخبار القاهرية في ٢٧/ ١١/ ١٩٥٨م، ص١. ٢.

University of Malaya

(نحن نعلم أن الجيش السوداني هو جيش وطني، كلنا نعرف من هو قائد الثورة ونعرف أنه رجل وطني صميم، وإذا كان قام بثورة فللسودان ولمصلحة السودان، ومن اجل المحافظة على بقاء السودان خارج مناطق النفوذ، التي كان بدأ يتسرب إليها في أشكال مختلفة، لكننا نعرف الضباط وباقي الضباط في السودان، ونعرف أنهم رجال وطنيون لا يهدفون إلا خدمة وطنهم، لهذا أعلنا أننا نؤيد ونساعد الثورة الوطنية في السودان، وشكرناهم على إشارتهم إلى أن الخلاف بين بلدينا خلاف مفتعل، وعلى إشارتهم بأنهم سيعملون بالتضامن مع الدول العربية والجمهورية العربية المتحدة، وأن حكومة السودان أعلنت البارحة أنها فتحت باب الاستيراد من مصر والذي كان موقوفا من قبل، وبهذا فعلاً كما قال قائد الثورة الفريق عبود الجفوة المفتعلة، لتحل بكلمة سهلة وأزالوا الوضع المفتعل، فأصدرنا اليوم قراراً بإعادة فتح الاستيراد مع السودان. يجب أن نكون على حذر وعلى بينة من دسائس الاستعمار، الذي يريد إحداث الوقيعة بيننا وبين جميع الدول العربية، إنه يتطلع إلى خصام بين مصر والسودان، ويقف ويشاهد مبتهجا، وسيحاول الاستعمار أن يتبع سياسة التفرقة ببسط نفوذه في هذه المنطقة)[٢٩٥].

وقد اختلفت الآراء حول الدوافع التي أملت على مصر الاعتراف بالنظام الجديد في السودان، وأيضا الدوافع وراء رسالة عبد الناصر إلى الفريق عبود، ويرى البعض في هذا الصدد، أن هذا الاعتراف جاء من منطلق أن مصر لا تتدخل في شئون السودان الداخلية، فهذا شأن سوداني بحت، كما أن مصر تضع مصالحها ومصالح السودان في كفة واحدة، وإنها من هذا المنطلق تتعامل مع السودان، وأن اعترافها بالنظام الجديد قد أملته هذه الاعتبارات، بينما يرى البعض الآخر أن عبد الناصر قد ضاق ذرعا بحكومة عبد الله خليل، التي تعمدت عدم الوصول إلى اتفاق بشأن مياه النيل، وبالتالي تأخر تنفيذ مشروعه الكبير في إقامة السد العالي، وبالتالي فضَّل التعامل مع العسكر للوصول إلى حلول عاجلة للقضايا المعلقة، كمياه النيل والتجارة والسد العالي[٢٩٦].

---

[٢٩٥] **نص خطاب الرئيس جمال عبد الناصر**، مرجع سابق، ص١. ٢.

[٢٩٦] محمد سعيد محمد، **عبد الناصر والسودان**، مرجع سابق، ص ٤٩. ٥٠.

University of Malaya

إن العلاقة بين مصر والسودان في عهد عبود انقسمت إلى فترتين: الأولى حرصت فيها مصر على تمرير اتفاق المياه، وضمان ترحيل سكان حلفا لبناء السد العالي، أما الفترة الثانية فحاولت مصر فيها ضم السودان إلى معسكر قوى التحرر الوطني في أفريقيا، عبر محاولة توصيل دعم مصر إلى الكونغو عبر الاراضي السودانية، وأثارت هذه المحاولة مقاومة من عبود بدعم غربي، وكان عبد الناصر قد بعث برسالة شفوية إلى عبود، يعلن فيها كامل استعداده "لعمل أي شيء لتنمية الروابط بيننا حكومة وشعبا"[٢٩٧].

أما عن أسباب تقرب حكومة الفريق عبود العسكرية إلى مصر، فيرى البعض أن ذلك يرجع إلى مدى تخوف الفريق عبود من توعد حزب الأمة له، ومحاولة تأمين جانب عبد الله خليل، وذلك بالتقرب إلى مصر وكسب تأييدها ضد حزب الأمة، مستغلا في ذلك عدم الوفاق بين مصر وحزب الأمة، ذلك بعد ان أستأثر بالحكم ونفذ اتفاقه ووعده مع عبد الله خليل بتسليم سلطة الحكم بعد أحداث عملية نقل السلطة[٢٩٨].

وعلى الجانب الآخر فقد روجت الدعاية الغربية في ذلك الوقت، أن هذا التحول في نظام الحكم قد قام لمنع التقارب بين الجمهورية العربية المتحدة والسودان، قياسا على ما أشيع من قبل فتح البرلمان من أن هناك تحالف بين حزبي الشعب الديمقراطي بزعامة علي عبد الرحمن الأمين، والحزب الاتحادي بزعامة إسماعيل الأزهري، ومباركة ورعاية جمال عبد الناصر، لكن الفريق إبراهيم عبود أكد في حديث له بعد توليه السلطة، بأنه ليس

---

[٢٩٧] جريدة الاهرام، ١٩٥٨/١١/٢٣م.

[٢٩٨] مصطفي كمال عبد العزيز تاج الدين، **مصر في البرلمان السوداني (١٩٥٦ . ١٩٦٩م)**، السودان، ١٩٨٩م، ص ١٠٢.

[298] Niblock, Tim; **CLOSS and Power in Sudan the Dynamics of Sudanese politics 1898– 1958**, U.S.A, 1958, p.231.

University of Malaya

معقولا أن تتم ثورة في بلد لمجرد تقارب بين الجمهورية العربية المتحدة والسودان، خصوصا أن هناك رغبة كبيرة من أفراد الشعب السوداني لحل المشاكل مع الجمهورية العربية المتحدة[٢٩٩].

وتميزت المرحلة الأولى من حكم عبود بهدوء نسبي في العلاقات المصرية السودانية، حيث اعتبر جمال عبد الناصر أن انقلاب عبود ثورة، متمثلا في تجربته الشخصية، ووصف رئيس المجلس العسكري السوداني بأنه وطني، من هنا جرى فتح باب الاستيراد والتصدير بين البلدين بعد أن كان مغلقا، وبدأ التطرق إلى أعقد المشكلات بين البلدين: مياه النيل، وأعلن وزير الري السوداني أحمد عبد الله حامد تقيد بلاده باتفاقية النيل لعام ١٩٢٩م وتقدم بمشروع إلى مجلس الوزراء بهذا الصدد.

أوجبت المصالح السياسية والاقتصادية للدول في مصر، ضرورة مراقبة الأوضاع في السودان، فقد ظل الرئيس جمال عبد الناصر يتابع هذه الأوضاع، واضعا في حسبان السياسة المصرية الدور البريطاني والأمريكي في السودان بعد تحويل سلطة الحكم من حزب الأمة إلى الجيش، وقد كان تركيز الرئيس جمال عبد الناصر على ضرورة مراقبة الموقف الأمريكي البريطاني بشكل خاص حيث كان موقفها يسبب عقبة في محاولة تحقيق حلم عبد الناصر في بناء السد العالي وذلك بإتباع الاتي:

١ ـ محاولة منع البنك الدولي من تمويل مشروع السد العالي، وهذا ما حدث بالفعل.

٢ ـ محاولة جذب السودان إليهما وعدم التقارب بينه وبين مصر، بل والعمل على بث الخلافات التي من شأنها وضع العراقيل، في محاولة الوصول إلى اتفاق بشأن مياه النيل، وإمكانية تسوية الأمور الناجمة بين البلدين من جراء بناء السد العالي[٣٠٠].

لذلك لم تكن عين عبد الناصر على الخرطوم فحسب بل أيضا على السودان، حيث أن السد العالي يعني اتفاقية اقتسام مياه النيل بين السودان ومصر، كما أن الوصول إلى الاتفاقية يعني وجود نظام غير معاد لمصر في السودان، لذلك كرس عبد الناصر جهودا عديدة لاستمالة حكام السودان العسكريين، وبالفعل تهيأت

---

[٣٠٠] محجوب عمر باشيري، **معالم تاريخ السودان، الدار السودانية**، الخرطوم، ٢٠٠٠، ص ١٥٠.

University of Malaya

إمكانيات مشجعة، أما عبد الناصر حين قاد الضابطان (عبد الرحيم محمد خير شنان، ومحي الدين عبد الله) انقلابهما الجريء في ٤/ ٣/ ١٩٥٩م، وهو الانقلاب الذي انتهى بطرد اللواء محمد عبد الوهاب رجل الأنصار القوي في المجلس الأعلى[٣٠١].

ولم يقف الأمر عند حد العسكريين لمقاومة عبود، إنما امتد للمدنيين، فقبل نهاية عام ١٩٥٩م تقدم الصديق المهدي زعيم الأنصار بخطاب لعبود يطالبه فيه بإنهاء مهمة الحكم العسكري، كما تقدم إسماعيل الازهري بخطاب مماثل، لكن الحكومة لم تلتفت لمطلبهما الأمر الذي دفع هذين السياسيين للتعاون سرا مع الحزب الشيوعي، وشكلوا الجبهة الوطنية في أول عام ١٩٦٠م، وظلت جبهة أحزاب المعارضة تتلاحق مطالبتهم لعبود، الذي لم يجد غير أسلوب الاعتقالات كحل لتنامي المعارضة[٣٠٢].

لكن مهما كان من أمر الغليان السياسي في السودان في تلك الفترة، إلا أن تدفق القروض الأجنبية أدى إلى قيام مشاريع عديدة زراعية وصناعية، وحصلت الولايات المتحدة وبريطانيا على امتيازات لاستخراج البترول، وتطوير الخطط لوضع الاقتصاد على أسس أرحب، كما عادت مبيعات القطن السوداني إلى سابق وضعها وتبعها طرق تسويق جديدة عادت بالخير على السودان[٣٠٣].

لقد حظيت باهتمام خاص، ولعل من المهم إثبات أن مصر والسودان يعتبران أكبر المستهلكين لمياه النيل، وأن الدارسات العلمية اثبتت بما لا يدع مجالا للشك، أن السودان وليس أثيوبيا هو الأكثر استراتيجية في دول حوض النيل، والأكثر تأثيرا في مسالة تدفق المياه شمالا، كما أن السودان بالنظر لتنوعه المناخي لا يعتمد بصورة أساسية على مياه النيل بالمقارنة مع مصر، حيث أن مصر تعتمد على مياه النيل في ري أراضيها الزراعية بنسبة

---

[٣٠١] محجوب عمر باشيري، المرجع نفسة، ص ١٥٠.

[٣٠٢] زكي البحيري، **الحركة الديمقراطية في السودان (١٩٤٣. ١٩٨٥م)**، مرجع سابق، ص ٢٣١. ١٣٢.

[302] F.o.37, **Nots for a Meeting with the Sudan Foreign Minister**.

University of Malaya

١٠٠%، في حين أن السودان يعتمد عليه بنسبة١٥%، وان كليهما يعتبران أكبر دولتين تعتمدان على النيل في الري بالمقارنة بدول حوض النيل[٣٠٤].

لذلك أوجبت هذه الأهمية لنهر النيل في البلدين، ضرورة انتهاج سياسة مائية تقوم على مبدأ التعاون والمصلحة المشتركة، بحكم أنهما دولتا مصب من ناحية، وفي إطار السياسة المائية لحوض النيل، وخاصة بعد أن صارت دول المنبع تطالب بنصيب محدود من مياه النيل للري الزراعي والإنتاج الكهربائي، مما يوجب على البلدين إلى جانب تعاونهما المائي ضرورة الاستجابة العادلة لمطالب دول المنبع، وكل دول حوض النيل لديها مصادر المياه البديلة الأخرى، ولكنها في توافر مياه النيل العذبة تتفاوت من حيث البدائل المائية . دولة المصب[٣٠٥].

ومصر هي الأقل حظا من حيث البدائل للنيل كما أن حظ السودان وسط بين دول المنابع ودول المصب، وهذه الحقائق ضمن مجموعة عوامل أخرى، تفسر درجة الاعتماد على النيل وتفسر أيضا مدى استغناء دول المنابع عن مياه النيل، من فرط ما لديها من مصادر مياه بديلة، وإن كانت بعض الكثافة السكانية قد ازدادت في الآونة الأخيرة، وضرب الجفاف بعض مناطقها فباتت تبحث عن مياه النيل كمصدر لري أراضيها، مما أوجب مطالبتها بحصص في مياه النيل.

لذلك تباينت مصالح وأهداف دول حوض النيل، ما بين تمسك طرفين هي مصر والسودان بحقوقها التاريخية في مياه النيل، والتي أقرتها اتفاقية المياه سنة ١٩٢٩م وتم تدعيمها وتنقيحها سنة ١٩٥٩م من ناحية، كما سيأتي توضيحه، وأهداف ومصالح الدول الأخرى وعلى رأسها أثيوبيا التي تطالب بنصيبها في مياه النيل وبخاصة أن ٨٥% من منابع النيل تقع في أراضيها من ناحية أخرى، حيث تمثل كمية المياه المتدفقة إلى مصر والسودان حوالي ٨٤ مليار م٣[٣٠٦].

---

[٣٠٤] التقرير الاستراتيجي العربي، **مركز الدراسات الاستراتيجية باهرا مع القاهرة، ١٩٨٧م، ص ٢٣٨.**

[٣٠٥] مغاوري علي هاشم، **الابعاد السياسية والاقتصادية والقانونية لازمة المياه**، السياسة الدولية، العدد ١٠٤أبريل ١٩٩١م، ص١٥٠.

[٣٠٦] ياسر علي هاشم، **الابعاد السياسية والاقتصادية والقانونية لازمة المياه**، السياسة الدولية، العدد ١٠٤ أبريل ١٩٩١م، ص ١٥٠.

University of Malaya

ولما كانت مصر طبقا لهذه المعطيات في حاجة إلى استراتيجية مائية طويلة الأمد، نظرا لأن مشاكلها مستعصية ومواردها المائية محدودة، ونهر النيل هو المورد الرئيسي وباقي الموارد محدودة، كما وأن حصتها من مياه النيل ثابتة وتقدر بحوالي ٥٥،٥ مليار متر مكعب طبقا لاتفاقية تقسيم المياه سنة ١٩٥٩م، وهذه الحصة تمثل حوالي ٩٩%من موارد مصر المائية[٣٠٧]، كانت اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٢٩م هي العقبة الرئيسية في سبيل الوصول إلى صيغة جديدة لتقسيم مياه النيل بعد استقلال السودان، وقد انهارت بسبب هذه الاتفاقية كل الجولات والمفاوضات التي تمت في عهد حكومات الأحزاب السياسية في السودان[٣٠٨]، بالإضافة إلى تدخل الدول الخارجية مثل بريطانيا، التي حاولت أن تنصب نفسها كطرف رئيسي مع السودان قبل اتفاقية سنة ١٩٥٩م عن طريق عبود، باعتبار أن بريطانيا في هذه الفترة كانت مسئولة مسئولية مباشرة عن إدارة عدد من المستعمرات المجاورة للسودان، فارتدت قميص الدفاع عنها للتأثير على أي موقف مضاد لمصالحها.

ولما كانت السياسة السودانية بعد انقلاب عبود قد اتجهت نحو التعاون مع الكتلتين الغربية والشرقية على حد سواء بما يلاءم المصالح السودانية فلا غرابة إن تم توقيع اتفاق بين السودان وشركة إنجلس إليكتريك الإنجليزية وشركة سيمنز الألمانية، لتنفيذ مشروع كهربة خزان سنار، وفي الوقت نفسه جرت محادثات مع السوفييت لحصول على قرض لتمويل مشروع خزان الروصيرص، الذي قدمت شركة ألكسندر جيب البريطاني بيانات فنية وخرائط من قبل الوزارة السودانية السابقة (حكومة عبد الله خليل)[٣٠٩].

وفي الواقع أن هذه الخطوات من جانب الخرطوم تناقض تماما اتفاقية ١٩٢٩م، التي اشترطت عدم قيام السودان بأي مشروع يقصد منه الانتفاع أو زيادة استغلال مياه النيل، قبل الاتفاق على ذلك مع مصر، وثمة

---

[٣٠٧] محمود أبو زيد، **مياه النيل وصور التعاون الحالي مع دول الحوض وأفاق المستقبل**،مجلة النيل،العدد ٨١، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ٦.

[٣٠٨] فيصل عبد الرحمن طه، **عقبات في مسيرة العلاقات السودانية المصرية**، جريدة الخليج في ١٩٨٥/٦/٢م.

[٣٠٩] محفظة ١٢٦٩ ملف ١٧/٣٦٧/٢ ح٤ قيد ١٧٥/٢/٥٩/١ من رائد الملحق العسكري بالنيابة محمود سليم إلى سفير مصر بالخرطوم في ١٩٥٩/٣/٢٦م.

University of Malaya

دلالات على أن الاتحاد السوفيتي أراد الاقتراب أكثر مع السودان، فمستشار السفارة السوفيتية بالخرطوم، أوصى السفارة المصرية انتهاز فرصة التعديل الجديد في المجلس الأعلى للسودان للدخول في مفاوضات حول مياه النيل، فالسوفييت يرون أنه طالما كانت علاقات الجمهورية العربية المتحدة بالسودان علاقة حسنة، فإن الفائدة تعود أيضا على الاتحاد السوفيتي، ولكن الحكومة السودانية رفضت السماح لأية دولة أجنبية التدخل في مفاوضات مياه النيل، لأن المفاوضات تجري بين دولتين مستقلتين[٣١٠].

وتصورت حكومة عبود أن الفرصة مواتية للضغط على الجمهورية العربية المتحدة من أجل تسوية خاصة لمياه النيل، وذلك في ظل نشوء خلافات سياسية بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق والاتحاد السوفيتي الذي كان يناصر الأخيرة، فبالتالي يمكن للسودان ممارسة الضغط على المفاوض الرسمي للجمهورية العربية المتحدة، أما بريطانيا فقد أوصت كلا من السودان والجمهورية العربية المتحدة بعقد اتفاقية فيما بينهما، وإن لم تكن طرفا فيها[٣١١].

وبالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية ساهمت في ازدياد أزمة مياه النيل، بعدم الوصول إلى اتفاق بين البلدين من قبل، إلا أنها وافقت على اتفاقية مياه النيل سنة ١٩٥٩م بين مصر والسودان، ويرى البعض أن جمال عبد الناصر كان يعرف أن الولايات المتحدة لن توافق على اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان إلا اذا كانت تحت رعايتها، لذلك أستغل الرئيس جمال عبد الناصر النزاع الذي حدث بينه وبين الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٥٩م، وسحب الطلبة المثقفين المصريين الدراسين في الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٥٩م، وطلب من الولايات

---

[٣١٠] حسن علي محمد أحمد، **دراسة تاريخية لسياسة مصر المائية (١٩٢٩. ١٩٥٩م)**، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠ ع ص ٢٥٨.

[310] F.O.37,From(J.M. Edes)**Foreign officeto p.r Forsyth Thompson colonial office**,2 October, 1961.

University of Malaya

المتحدة استضافتهم وتقديم منح لهم. ووافقت الولايات المتحدة على الطلب خلال أربع وعشرين ساعة وتدخل الرئيس الأمريكي شخصيا لدى الجامعات لتذليل العقبات القانونية والإدارية، ولهذا أستغل الرئيس جمال عبد الناصر فرصة وجود علاقات طيبة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، وقام بمخاطبة الفريق عبود لإجراء مفاوضات مياه النيل، بعد أن حيَّد دور الولايات المتحدة في الأزمة بالتأثير الإيجابي، والموافقة على الاتفاقية بدلاً من التأثير السلبي والاعتراض على الاتفاقية، وعدم تفعيل خصم الولايات المتحدة في القيام بأي دور في الاتفاقية سلبا أو أيجابا، ونعني به الاتحاد السوفيتي[٣١٢].

ورغم أن مصر قد حافظت على علاقات طيبة مع حكومة الفريق عبود، إلا أنه أدى إلى عزلة السودان، وعدم قدرته على مواكبة السياسة التقدمية التي كان ينتهجها الرئيس عبد الناصر، بل كان نظام الفريق عبود يجد نفسة في كثير من الأوقات داخل الفلك الغربي، وفي موقف المعارض والمعادي للسياسة التي اتبعها عبد الناصر، وعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أنه بينما كان عبد الناصر يدعم الثورة من أجل الاستقلال في الجزائر، نجد اللواء طلعت فريد يقول في مؤتمر صحفي في فبراير١٩٥٩م: "لامعنى لأن تهاجم صحافتنا فرنسا ...فكما تقتل فرنسا الجزائريين، فإن الجزائريين يقتلون الفرنسيين"[٣١٣].

كما قامت حكومة الفريق عبود بمنع الطائرات العربية من النزول في بور تسودان، في طريقها لمساعدة الثورة اليمنية، في الوقت الذي فتحت فيه الميناء لقطع الأسطول البريطاني، وسمحت للطائرات البريطانية بالتزود بالوقود والتموين، وهي في طريقها لضرب الثوار في اليمن.

ورفضت أيضا مرور القوات المصرية إلى الكونغو، لمساعدة باتريس لومبا، كما رفضت امداده بالأغذية، ورفضت أيضا السماح بحق الطيران فوق سماء السودان، أو الهبوط في أرضه لشحنات الأسلحة السوفيتية[٣١٤].

---

[٣١٢] عبد العظيم رمضان، **الوثائق السرية لثورة يوليو**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج١، القاهرة ١٩٧٧م، ص ٢٢.

[٣١٣] محمد حسن دواد، **مصر والسودان أوراق من ملف العلاقة**، مرجع سابق، ص

[٣١٤] محمد حسن دواد، المرجع نفسة، ص ٦٥.

University of Malaya

وحتي أتفاقية مياه النيل عام ١٩٥٩م، التي منحت بموجبها الجمهورية العربية المتحدة إقامة السد العالي، أتضح للسودانيين بعد التوقيع على الاتفاقية أن مفاوضات مياه النيل الاخيرة لم تبن على حسب المعلومات الفنية المتاحة، كما لم تقم على الاستراتيجية السياسية والاقتصادية التي كان يعول عليها المفاوض السوداني، ولكنها في الواقع كانت قرارا سياسيا استرضائيا، قصد به إبعاد مصر عن أي محاوله لتحريك عسكري سياسي ضد السودان" [٣١٥].

ورأت مصر أن الوقت ملائم لإنهاء عقد مياه النيل، والحصول على موافقة السودان لإنشاء السد العالي، وبذلك فقد التقت مصالح الدولتين وتوحدت النوايا، ودون أن ينظر الجانب السوداني في أسباب الخلاف السابق، سارع إلى التوقيع على اتفاقية مياه النيل ١٩٥٩م، وقد وجدت الاتفاقية معارضة في الاوساط السودانية من ناحية انقسام المياه ومن ناحية ترحيل أهالي حلفا، وبعد العديد من المشاورات تم التوقيع على اتفاقية مياه النيل في ٨نوفمبر ١٩٥٩م جاء فيها[٣١٦]:

١. أن السودان حصل على نحو ثلثي المياه التي يوفرها السد العالي.

٢. أن مصر قد دفعت تعويضات لحكومة السودان عن الاضرار التي لحقت بممتلكاتها.

٣. أن مصر قد استغنت عن التخزين في جبل الأولياء وتركته للسودان دون مقابل.

٤. أن مصر تحملت التكلفة المالية لبناء السد العالي كاملا[٣١٧].

كما أكدت الاتفاقية على التزام مصر بمشورة السودان في حالة القيام بعمل ما على منطقة النيل الواقعة ضمن الأراضي السودانية، وضرورة الحصول على موافقة مصر المسبقة في حالة قيام السودان بأية أعمال على النهر، فضلا عن إشراف مصر على النيل الازرق[٣١٨].

---

[٣١٥] عايدة العلي سري الدين، **السودان والنيل**، منشورات دار الافاق الجديدة، بيروت، ١٩٩٨م، ص ٢٨

[٣١٦] وزارة الاعلام، **العلاقات المالية بين دول حوض النيل**، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، دراسات دولية معاصرة، (رقم ١٠٧)، نوفمبر ١٩٩٧م، ص ص٦٣، ٥٣. اتفاق الانتفاع الكامل بمياه النيل بين مصر والسودان عام ١٩٥٩م، أنظر الملاحق(١) ص (٢٦٣).

[٣١٧] محمد سعيد محمد الحسن، **عبد الناصر والسودان**، مرجع سابق، ص ٦٦، ٦٢.

University of Malaya

إن اتفاقية مياه النيل اتفاقية غريبة وقعت في ظروف استثنائية (حكم عسكري) بعد فشل المفاوضات في ظل حكم ديمقراطي منتخب، وهي تماما كاتفاقية الحكم الثنائي، لم يحدد لها أجل تنتهي أو تراجع فيه، ومع ذلك لم تخلق تلك الاتفاقية مشكله حقيقية بين البلدين[٣١٩].

وقد منحت هذه الاتفاقية الجمهورية العربية المتحدة الحق في إقامة السد العالي، وجاء فيها (لأن النيل في حاجة إلى مشروعات لضبطه ضبطا كاملا ولزيادة إيراده للانتفاع التام بمياهه لصالح جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة، ونظرا لأن هذه الأعمال تحتاج في إنشائها وإدارتها إلى اتفاق وتعاون كاملين بين الجمهوريتين لتنظيم الإفادة منها، واستخدام مياه النيل ومطالبها الحاضرة والمستقبلية، وأن تنشئ الجمهورية المتحدة خزان السد العالي عند اسوان[٣٢٠] *كأول حلقة من سلسلة مشروعات التخزين المستمر في النيل، كما تعهدت حكومة السودان بأن تتخذ إجراءات ترحيل سكان حلفاء وغيرها من السكان السودانيين قبل ١٩٦٣م.

---

[٣١٨] مني حسين عبيد، **السودان ومحيطة الاقليمي**، مرجع سابق، ص ٢٧، ٢٦.

[٣١٩] الامين عبد اللطيف، **العلاقات السودانية المصرية ورؤية مستقبلية**، ام درمان، السودان، ٢٠٠٦م، ص١٦٤.

[٣٢٠] (*) يعد هذا المشروع من أكبر وأهم المشروعات الخاصة بالتخزين والري وتوليد الكهرباء وليس له نظير او شبيه في المنشآت الموجودة في الوقت الحاضر علي مجري نهر النيل وقد أستهدف بناء السد تطبيق سياسة التخزين لأعوام متتالية لتعويض إيراد السنوات الضعيفة والقضاء علي الذبذبة المفاجئة لإيراد النيل الطبيعي كلة في السنة بحوالي ٥ مليار متر مكعب ع بدا العمل في بناء السد العالي في يناير ١٩٦٠م وانتهى في ١٩٧٠م وأفتتح رسميا في يناير ١٩٧١م، وهو صرح يبلغ عرضة عند قاعدته ٩٨٠ متر ويبلغ ارتفاعه ١٩٦ وشكلت خلف السد بحيرة ناصر الصناعية بمسطح قدرة ٦٥٠٠كم٢ مربع، وتقسم المياه المخزونة في بحيرة السد(بحيرة ناصر) بين مصر والسودان حيث تحصل مصر علي ٧، ٥ مليار م٣ سنويا، بينما تحصل السودان علي ١٤، ٥ مليار متر ٣سنويا، كما تنتج محطة توليد الكهرباء طاقة كهربائية تقدر بحوالي ١٠ مليار كيلووات/ساعة، لمزيد من التفاصيل أنظر، علاء الدين الحديدي، السياسة الخارجية المصرية تجاه مياه النيل، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٤، ١٩٩١، ص ١٢٣.

University of Malaya

هذا وقد حررت هذه الاتفاقية بالقاهرة وتم التصديق عليها في ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٩م ووقعها زكريا محي الدين عن الجمهورية العربية المتحدة وطلعت فريد عن جمهورية السودان[٣٢١]، وإلى جانب اتفاقية مياه النيل تم توقيع ثلاث اتفاقيات أخرى بين البلدين كانت كما يلي[٣٢٢]:

١. اتفاق تنظيم المصالح المائية المشتركة في مياه النيل، وتعويضات حلفا والسلفة المائية التي قدرها الاتفاق للجمهورية العربية المتحدة.

٢. اتفاق التجارة والدفع وتحديد حجم الاستيراد، والعمل على رفعه بين البلدين.

٣. اتفاق تنظيم الجمارك بين البلدين وإعفاء بعض السلع المنتجة في الجمهوريتين من الرسوم الجمركية ورسوم الترانزيت على النحو الذي نصت عليه الاتفاقية.

وبعد توقيع الاتفاقية١٩٥٩م أعلنت الحكومة الأثيوبية عن عدم اعترافها باتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان بحجة أن هذه الاتفاقية غير عادلة، وأعلنت أن القانون الدولي لا يقبل كلمة الحقوق المكتسبة، وأن الحقوق الثابتة لدولة ما مشتركة في نهر دولي، وأعلنت أن مصر والسودان لم تأخذ رأي الحكومة الأثيوبية التي أعلنت تنصلها صراحة من اتفاقية سنة ١٩٥٩م، كما أرسلت أثيوبيا احتجاجا على بناء السد العالي، الذي اتخذ قرار بنائه بدون إجراء مشاورات كبيرة مع أثيوبيا، والمعروف أن اثيوبيا مرتبطة بالمشروعات الأمريكية عن طريق المعونات الفنية[٣٢٣].

لكنه في الوقت الذي تم فيه توقيع الاتفاقية، أعلن أيضا مجلس الوزراء قبوله المعونة الأمريكية ببيان شرح فيه الموقف الاقتصادي السوداني، وحاجته إلى ١٢٠ مليون جنية على مدي خمس سنوات لمشروعات التعمير، وقام عبد الناصر بزيارة السودان في نوفمبر ١٩٦٠م تلبية لدعوة الفريق عبود الذي كان يرمي إلى توطيد دعائم

---

[٣٢١] طاهرمحمد، **الجمهورية العربية المتحدة في عامي ٥٩/١٩٦٠م**،أدارة الشئون المعنوية للقوات المسلحة، القاهرة، ١٩٦٠م، ص ١٦٢.

[٣٢٢] يوسف نجم، **نهر النيل والامن القومي المصري**، مجلة السياسة الدولية العدد ١٩٨٥، ٧٩، ص ٥١.

[٣٢٣] حسن علي محمد احمد، **دراسة تاريخية لسياسة مصر المائية**، مرجع سابق، ص ٢٥٧. ٢٥٩.

University of Malaya

حكمه، بعد فترة من الاهتزاز، وذلك باستضافة البطل القومي للعرب في السودان، واستقبلت الخرطوم وسائر المدن التي قام الرئيس المصري بزيارتها في مختلف أرجاء السودان الضيف استقبالا حاراً، وكان موضع التكريم والاحترام أينما حل على المستويين الرسمي والشعبي، وقد أقام له زعيما الطائفتين الدينيتين (الختمية والأنصار) استقبالا طيباً [٣٢٤]، رغم أن الشعب لم يكن يخفي ضيقه بالوضع العسكري القائم، وهو ما عبر عنه بوسائل مختلفة، كإضرابات الطلاب لاسيما طلاب جامعة الخرطوم، والنشاط المعادي للنقابات العمالية، خاصة نقابة عمال السكة الحديد، والأحزاب واتحادات الزارعيين، ليس فقط للمواقف التي اتخذها الحكم العسكري وأدت إلى عزلة السودان، بل وللانهيار الاقتصادي المُريع [٣٢٥].

إن التناقض في التوجهات الخارجية لكل من مصر والسودان، وموالاة عبود للغرب، سرعان ما انعكس بالسلب على العلاقات الثنائية، وبخاصة بعد أن تحفظت مصر على مد يد العون العسكري لنظام عبود، ضد حزب سانو الجنوبي وذلك حفاظا على علاقات مصر الأفريقية، فشهدت العلاقات المصرية السودانية تدهورا مذهلا مع مطلع عام ١٩٦٤م طبقا للتقديرات الامريكية[٣٢٦]،وبدأ عبود يختلق المشاكل، فبدأ يلوح بمسالة الديون المصرية للسودان، والبالغة ١٣مليون جنيه استرليني، كما عمد المجلس العسكري إلى إحراج مصر، حيث أعلن في ٢٩يونيو ١٩٦٤م عن اتفاقية التبادل التجاري بين مصر والسودان التي تنقضي في اليوم التالي، وأن السودان لن يمدد صلاحيتها إلا اذا قدمت مصر تأكيداتٍ مُرضية بدفع مديونيتها[٣٢٧]. إن اتفاقية ١٩٥٩م مازال السودان يعاني من تبعاتها المالية حتى اليوم، فهي اتفاقية ليست لحماية أمن السودان بقدر ما هي لحماية أمن

---

[٣٢٤] أماني الطويل، **العلاقات المصرية السودانية جذور المشكلات وتحديات المصالح**، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، قطر، ٢٠١٢م، ص١٧٣.

[٣٢٥] محمد حسن دواد، **مصر والسودان أوراق من ملف العلاقة**، مرجع سابق، ص ٩٦.

[326] F.O371/178592،**Received in Archives**،**No 3150/5**،14 September 1964

[٣٢٧] بشير محمد سعيد، **الزعيم الازهري وعصره**، مرجع سابق، ص ٣٨٨، ٣٧٨.

University of Malaya

مصر من الجنوب[٣٢٨]، على كل حال لقد ضاق الشعب السوداني بأساليب القمع الديكتاتورية للمجلس العسكري، ومستوى البطش والتعالي التي تمت ممارستها على الشعب السوداني، بالإضافة إلى فشل نظام عبود في تلبية تطلعات جماهير الشعب الاقتصادية والاجتماعية[٣٢٩].

ومع تصاعد نمو قوي للأحزاب الرئيسية والقوى الجديدة، وفي مقدمتها الشيوعيون والإخوان المسلمون، بالإضافة إلى تصاعد الحركة الاحتجاجية ضد نظام عبود، بعد فشل سياساته القمعية في جنوب السودان، أسفرت عن استقرار رصاصة في صدر الطالب احمد القرشي بجامعة الخرطوم، وهي الرصاصة التي انهت نظام عبود كله، حين انطلقت الثورة الشعبية في أرجاء الخرطوم ضد الحكم العسكري، لتعم كل السودان للمطالبة بعودة الديمقراطيه [٣٣٠]. وتكونت جبهة عريضة للمعارضة ضمت الأحزاب والهيئات السياسية السودانية، استمرت في المقاومة[٣٣١]ولم تهدا الاحتجاجات الشعبية إلا مع سقوط حكومة عبود في أكتوبر ١٩٦٤م والانتقال إلى حكومة انتقالية وإجراء أول انتخابات عامة في موعد أقصاه مارس ١٩٦٥م، كما تضمن الميثاق المتفق عليه تضييق الحكم العسكري وإطلاق الحريات العامة[٣٣٢].

ولم تجد حكومة عبود أي دعم وسند من مصر، والتي أدركت شعبية الثورة، ولم تشأ أن تغامر بالوقوف مع نظام يفتقر إلى القاعدة الشعبية، إضافة إلى أن النظام قد نفذ لمصر كل ما أرادت من السودان، وليس من المتوقع منه أن يعطي أكثر من ذلك، فقد أعطت حكومة عبود كل ما ملكت وما لم تملك لمصر[٣٣٣].

---

[٣٢٨] الامين عبد اللطيف،**العلاقات السودانية المصرية ورؤية مستقبلية**،الطبعة الاولى،جامعة ام درمان الاهلية، السودان،٢٠٠٦م، ٦٨.

[٣٢٩] بشير محمد سعيد، **الزعيم الازهري وعصره**، مرجع سابق، ص ٣٨٨، ٣٧٨

[٣٣٠] بشير محمد سعيد، المرجع نفسة، ص ٣٨٨، ٣٧٨.

[٣٣١] أدم محمد أحمد عبد الله، **العلاقات السودانية المصرية" منظور الامن القومي والمصالح الاستراتيجية"**، مرجع سابق، ص٩١.

[٣٣٢]أماني الطويل، **العلاقات المصرية السودانية جذور المشكلات وتحديات المصالح**، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، قطر، ٢٠١٢م، ص١٧٣.

[٣٣٣] أدم محمد أحمد عبد الله، **العلاقات السودانية المصرية" منظور الامن القومي والمصالح الاستراتيجية"**، مرجع سابق، ص٩١.

University of Malaya

ومما سبق يمكن ان نستخلص بعض المحاور الرئيسية التي حددت اطار العلاقات المصرية السودانية في عهد الفريق إبراهيم عبود في السودان وناصر في مصر والتي تقوم على الحفاظ على المصالح المائية المصرية في السودان ومصر معا، وقد تجسد هذا المحور في إمكانية عقد اتفاق الانتفاع الكامل لمياه النيل بين الحكومتين المصرية والسودانية في نوفمبر ١٩٥٩م كما سبق واوضحنا، وبغض النظر عن الاعتراضات السودانية على الاتفاقية، فيلاحظ أن الاتفاقية المذكورة كانت أول اتفاقية تعقد بعد ثلاثين عاما من اتفاقية مياه النيل السابقة عليها١٩٢٩م.

ويرى الكتاب والسياسيون أن نظام الحكم العسكري الأول في السودان (١٩٥٨. ١٩٦٤م) والذي اختلفت فيه الآراء وتعددت، فقد رأى الكثير من الذين عايشوا فترة هذا النظام، أنها من الفترات التاريخية التي اتسمت بالاستقرار والانتعاش الاقتصادي، وتحقيق الإنجازات الكبرى، وأن الحكم العسكري الذي جاء ١٩٥٨م، قد حل اشكالية الصراع السياسي والتكالب على السلطة أو التكالب على المصالح المادية المباشرة[٣٣٤].

[٣٣٤] زكي البحيري، **الحركة الديمقراطية في السودان (١٩٤٣. ١٩٨٥م)**، دار نهضة الشرق، الخرطوم، ١٩٩٦م، ص ٢٢٦.

University of Malaya

المبحث الثالث

العلاقات المصرية السودانية في الديمقراطية الثانية ١٩٦٤-١٩٧٠.

في منتصف الستينات من القرن العشرين شهدت السودان نضجا سياسيا بظهور قوى اجتماعية ممثلة في الطبقة الوسطى من المهنيين والتجار حيث اسقطت حكومة الفريق ابراهيم عبود إثر ثورة شعبية في اكتوبر ١٩٦٤م،[٣٣٥] وكانت هذه الثورة تمثل تأكيداً جديداً لعبد الناصر على وعي ونضوج الشعب السوداني، وأنه منفرد بخصائصه، ولذلك كان شديد الحرص على الإبقاء على مكانته معه، وعلى معرفة ما يريده ويتطلع إليه[٣٣٦].

وقد اتسمت ثورة اكتوبر بالقوة والصرامة والصمود، والتصميم على مواجهة السلطة العسكرية الحاكمة، الأمر الذي لفتَ أجهزة الاعلام العالمية، والتي تابعت احداث الثورة بتفاصيلها، فقد ذكرت بعض الصحف الفرنسية "أن الشعب السوداني قد أعاد للتاريخ الثورة الفرنسية واقتحام الباستيل"[٣٣٧].

وقد كانت الثورة مفاجأة لمصر إذ لم تضع لها أي حساب، فعجزت عن مساندة ودعم وإنقاذ حكومة عبود عن السقوط، رغم العلاقات الحميمة التي كانت تربط بين البلدين، والدليل على غفلة مصر أن إعلامها عجز عن معرفة هوية هذه الثورة وطبيعتها وتوجهاتها، وأخطأت في تفسير دوافعها وأهدافها، فحاولت تصوير ثورة أكتوبر وكأنها تمت بدعم ومساندة مصر، ومن ثم فهي موالية للحكومة المصرية، حيث ذهب بعض الكتاب إلى أن هذه الثورة هي امتداد طبيعي لثورة ٢٣ يوليو المصرية، ومتجاوبة مع أهداف القومية العربية.

---

[٣٣٥] محمد سعيد محمد الحسن، **عبد الناصر والسودان**، مرجع سابق، ص ٧٦

[٣٣٦] محمد سعيد محمد الحسن، المرجع نفسة، ص ٧٦.

[٣٣٧] المعتصم أحمد علي الامين، **السودان في صحيفة الاهرام القاهرية دراسة حالة للعلاقات السودانية المصرية**، مرجع سابق، ص٨٣

University of Malaya

من جانب أخر تناولت جريدة الأهرام القاهرية أخبار الثورة السودانية بصورة تفتقر إلى المصداقية، حيث ذكرت أن الشعب السوداني خلال وأثناء ثورة أكتوبر كانت تحمل صورة عبد الناصر وتهتف باسمه، والحقيقة أن الذين فعلوا ذلك هم شرائح محدودة من الطلاب الناصريين، والقوميين العرب بجامعة القاهرة فرع الخرطوم.

تلك كانت محاولات مصرية رسمية وغير رسمية لاحتواء الثورة السودانية، أو على الأقل تخفيف حدة التوتر التي قد يسود علاقات البلدين، بسبب الدعم والسند المصري لحكومة عبود. وقد أثار الموقف المصري دهشة الشعب السوداني، فمن جانب تجاهلٌ تامٌ لمساندة ثورة١٩٦٤م يعتز بها السودان، رغم وقوف الإعلام العالمي كله بجانب تلك الثورة، وبطولات الشعب السوداني، من جانب آخر سعيُ الاعلام المصري إلى احتواء الثورة السودانية، وتصويرها وكأنها تابعة لمصر[٣٣٨].

وبعودة الحكم الديمقراطي مرة أخرى في ١٩٦٥م واجهت البلدان صعوبات نابعة من اختلاف أنظمة الحكم، حيث ساد في مصر نظام الحزب الواحد وهو الاتحاد الاشتراكي، كما سادت النظرية الاشتراكية في الاقتصاد، من تأميم وسيادة القطاع العام، وبيروقراطية المكتب ومركزية التخطيط، بينما ساد في السودان النظام الديمقراطي بآرائه المتعددة ونظامه الرأسمالي وسيادة القطاع الخاص.

وكانت أول أزمة تواجه البلدين في ظل النظام الديمقراطي الجديد في السودان في ١٩٦٥م، النقد المكثف في الصحافة السودانية، لاعتقال وتعذيب قادة الإخوان المسلمين، وتنفيذ أحكام الإعدام فيهم فيما بعد، وقد قاد حمله التنديد هذه جبهة الميثاق الإسلامي، وعديد من المثقفين المستقلين، وبحكم الخلفية الدينية للأحزاب الحاكمة في السودان، فقد وجدت نفسها تلقائيا متعاطفة مع حركة الاخوان المسلمين المصرية، واستمر الوضع إلى العدوان على مصر ١٩٦٧م [٣٣٩].

---

[٣٣٨] المعتصم أحمد علي الامين، **السودان في صحيفة الاهرام القاهرية دراسة حالة للعلاقات السودانية المصرية** ،مرجع سابق، ص٨٢.

[٣٣٩] المعتصم أحمد علي الامين، المرجع نفسة، ص٨٣.

University of Malaya

بالإضافة إلى ظهور حسن الترابي أستاذ القانون العائد من باريس، الذي قاد جماعة الاخوان المسلمين فيما سمي بجبهة الميثاق، إلى أن أسس تنظيمَه الإسلامي الخاص، وبدأ يظهر أجواء لتصالح سياسي أثَّر على تأليف الحكومة الانتقالية، في كل التيارات السياسية الفاعلة في الساحة السودانية.

لكن مع منح الأغلبية لممثلي هيئة النقابات والهيئات، كان المطلوب لهذه الحكومة رئيس وزراء محايد، ومن هنا وقع الاختيار على سر الختم الخليفة، على رأس حكومة تضم أغلبية لهيئة النقابات والهيئات، ممثلة بمثابة وزراء، بالإضافة إلى خمسة ممثلين عن الأحزاب السياسية، وكان هناك وزيران من الجنوبيين. وبدلا من العمل المشترك باتجاه الوصول إلى دستور جديد للبلاد، بدأت خلافات هذه القوى العديدة تطل برأسها بعد ظهور معسكرين داخل مجلس الوزراء هما جبهة الأحزاب وجبهة الهيئات الممثلة لتحالف اليسار والقوى الحديثة[٣٤٠].

تميزت هذه الفترة بصراع سياسي وطبقي بين فريقين، الأول القوى التقدمية التي كانت تسعى إلى السيطرة على وسائل الإنتاج (تأميم مزارع القطن)، وتنحية القوى التقليدية عن المؤسسة التشريعية من خلال تخصيص ٥٠ في المائة (للعمال والفلاحين)، فضلا عن إعطاء المرأة حقوقها السياسية، وفي مقدمتها حق التصويت، أما الفريق الثاني فالأحزاب التقليدية والإخوان وهي قوى يمينية محافظة تسعى إلى الحفاظ على ممتلكاتها الاقتصادية، كما يحول خطابها الأيدلوجي الذي يعتمد على شرعية سياسية مستندة إلى الإسلام، من دون الانحياز إلى مضامين تقدمية مثل تحرير المرأة[٣٤١].

وكانت نتيجة الانتخابات التي جرت في الشمال فقط، نظراً إلى الاضطرابات في الجنوب عن فوز حزب الأمة ب ٧٦مقعدا، والوطن الاتحادي ب٥٤ مقعدا، وجبهة الميثاق الاسلامي بخمسة مقاعد، وتحالف اليسار ١١مقعدا، وهذا المشهد أوضح هزيمة القوى الحديثة في معركتها مع القوي التقليدية، في فترة لم تكن لدى القاهرة سياسة محددة تجاه السودان[٣٤٢].

---

[٣٤٠] أماني الطويل، **العلاقات المصرية السودانية جذور المشكلات وتحديات المصالح**، مرجع سابق، ص١٨٦.

[٣٤١] محمد حسن دواد، **مصر والسودان أوراق من ملف العلاقة**، مرجع سابق، ص ١٠٥.

[٣٤٢] محمد حسن دواد، المرجع نفسة، ص ١٠٥.

University of Malaya

وفي ذلك الوقت ثارت جماهير السودان بسبب مقالين أوردتهما الصحف المصرية، كان أحدهما للكاتب الصحفي/محمد حسنين هيكل رئيس تحرير جريدة الأهرام في ذلك الوقت، والثاني كتبه/ موسى صبري وأرسله إلى الخرطوم، وقد أدخل عليه بعض من المحررين كلمات تقول بأن الجماهير في السودان كانت تهتف لمصر وجمال عبد الناصر، في محاولة لتصوير الثورة على أنها من صنع مصر[٣٤٣]، فكان مقاله تحت عنوان "الاحداث" حيث هاجمت مجموعة من المتظاهرين فجأة سفارة الجمهورية العربية المتحدة في الخرطوم، ومزقت العلم المصري.

لكن مصر الدولة ومصر الثورة رأت أن المسألة لا تتعدى الانفعال الجماهيري المشروع، وأعلن الرئيس جمال عبد الناصر أنه يعتبر الامر وكأنه لم يكن، وطلب من سفير مصر في السودان عدم تحميل الموقف أكثر مما يحتمل، حيث أصدر إليه الأوامر التالية: عدم تقديم أي احتجاج مصري لدى السودان في هذا الشأن، ورفع العلم المصري على السفارة المصرية بهدوء[٣٤٤].

بالرغم من اختلاف وجهات النظر السودانية حول موقف مصر من ثورة ١٩٦٤م، المستند على أقوال الصحافة المصرية، إلا أن الصلات السياسية قد تتوطد بين البلدين، فمنذ أن أصبح الأزهري رئيسا رحب بالتعاون السياسي مع مصر، حيث بنى تعاونه هذا على السمات والخصائص التي رآها في عبد الناصر، حيث قال الازهري عنه: " أنه واضح في رؤيته مباشر في قوله وتعامله، وأنه يؤمن بأهمية العلاقات المصرية السودانية للشعبيين ولمصالحهما المشتركة، وأنه كان في ذلك صادقاً إلى أقصى مدى"[٣٤٥].

وعلى الجانب الآخر وجهت الحكومة المصرية الدعوة إلى رئيس الوزراء السوداني سر الختم خليفة، لحضور احتفالات السد العالي في مطلع يناير سنة ١٩٦٥م، حيث حضر إلى القاهرة وبصحبة محمد أحمد محجوب وزير الخارجية، وأحمد سليمان وزير الزراعة، واستقبل عبد الناصر الوفد السوداني، وعلى حد قول سر الختم

---

[٣٤٣] محمد سعيد محمد الحسن، **عبد الناصر والسودان**، مرجع سابق، ص ٧١، ٧٢.

[٣٤٤] أحمد حمروش، **ثورة ٢٣ يوليو عبد الناصر والعرب**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٨٤م، ص ٣٥٢.

[٣٤٥] توفيق محمد جاب الله، **التحولات السياسية في السودان ١٩٥٨. ١٩٩٦م، وانعكاساتها على العلاقات المصرية السودانية**، مرجع سابق، ص ١٦٣.

University of Malaya

خليفة، كان عبد الناصر راغبا في معرفة كل التفاصيل المتعلقة بثورة أكتوبر، وكذلك الاتفاق الذي تم بين القيادات السياسية، والقيادة العامة للجيش السوداني وجبهة الميثاق الوطني.[٣٤٦]

وسعت مصر إلى ترك المشكلات المطروحة على الساحة الثنائية، ومن ذلك تسوية مسالة العلاقات التجارية والديون المصرية، فعقدت اتفاقية تجارية جديدة، تتيح تبادلاً سلعيا وهي الاتفاقية التي اتجه الميزان التجاري فيها لصالح السودان حتى عام ١٩٧٣م، وتنص على الدفع النقدي إذا تجاوز حد المديونية ٥ ملايين دولار[٣٤٧].

وعلى الصعيد الخارجي قامت الحكومة الانتقالية بانتهاج سياسة خارجية راديكالية، حيث أعلنت وقوفها إلى جانب القوى الموالية للناصرية في اليمن، وأكدت اهتمامها بالدول الأفريقية عن طريق دعم الثورة الأريتيرية والكونغولية، الأمر الذي أسهم في دعم أثيوبيا والكونغو لحركة التمرد في جنوب السودان، لكن هذه التطورات تأثرت بالأزمة المحتدمة في مصر بين عبد الناصر والإخوان المسلمين حيث قاد إخوان السودان حملة إعلامية ضد مصر[٣٤٨].

أما القضايا العربية فقد سلكت معها خطاً منحازا، فقد شاركت الحكومة الديمقراطية الجديدة في وضع ميثاق التضامن العربي، الذي تم التوقيع عليه في المملكة المغربية في ١٩٦٥م، والذي تركزت بنوده في تحقيق تضامن القضايا الإقليمية والدولية، وكذلك ناصرَ السودان قضية العرب الأولى قضية فلسطين[٣٤٩].

---

[٣٤٦] محمد سعيد محمد الحسن، **عبد الناصر والسودان**، مرجع سابق، ص ٧٣.

[٣٤٧] عمر المبارك، **التجارة بين مصر والسودان**، ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٩٠م، ص٣٨١.

[٣٤٨] حسن مكي حسن، **حركة الاخوان المسلمين في السودان ١٩٤٤-١٩٦٩م**، دار الفكر للطباعة والنشر، الخرطوم، ١٩٧٠م، ٧٦.

[٣٤٩] أحمد محمد محمد الصادق الكاروري، **العلاقات السودانية الامريكية في الفترة ما بعد الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص ١٣١.

University of Malaya

ومع نهاية ١٩٦٥م انعكس المشهد السياسي السوداني على العلاقات الثنائية بشكل حاد، ذلك أن التنسيق الذي تم بقيادة جبهة الميثاق مع حزب الأمة والاتحادي، لحل الحزب الشيوعي أسفر عن مخاوف مصرية جديدة إزاء حزب الأمة، مضافا إليه الإرث التاريخي، وذلك في ضوء الخلافات بين نظام الحكم في مصر وجماعة الإخوان المسلمين، كما أضاف الصراع الداخلي في حزب الأمة بين الإمام الهادي المهدي ومحمد أحمد محجوب من جانب، والصادق المهدي من جانب آخر، عاملا إضافيا لأسباب توتر العلاقات بين مصر و الصادق المهدي، وبدأت اتهامات بالجملة ضد عبد الناصر بأنه يقوم بهذه الحملة إكراما للاتحاد السوفيتي [٣٥٠]. وفي ظل وزارة الصادق المهدي ١٩٦٦م، انتهجت سياسته سياسة مناوئة لمصر، ومؤيدة للولايات المتحدة الأمريكية، ساعية إلى التباعد عن مصر وسياستها العربية المتحررة وكان من أسباب الجفوة بين البلدين في زمن الصادق المهدي، قيام الحكومة السودانية بالعمل الإيجابي في منطقة حلايب، حيث قامت بإنشاء نقطة شرطة وتم رفع العلم السوداني هناك في ١٩٦٦م، وقد أوضح أن مرحلة استقلال السودان خلقت نوعاً من الجفاء بين حزب الأمة ومصر.[٣٥١].

موقف السودان من الصراع العربي . الصهيوني:

ومع تولي محمد أحمد محجوب مقاليد الحكومة السودانية في مايو ١٩٦٧م، بائتلاف جديد مع الحزب الاتحادي، قفزت العلاقات المصرية السودانية استجابة لتحديات الصراع العربي الصهيوني ١٩٦٧م، حيث حدثت خلال تلك الفترة تطورات أخرى على الساحة العربية، ساهمت في تحسن العلاقات بين البلدين، تمثلت تلك التطورات في تزايد حدة الصراع العربي الصهيوني.

---

[٣٥٠] محمد بهاء الدين الغمري، **الحركة المهدية وانعكاساتها على العلاقات المصرية السودانية**، مرجع سابق، ص٢٠٨.

[٣٥١] أحمد رمضان عبد اللطيف، أوضاع **السودان خلال وزارة الصادق المهدي الاولي ١٩٦٦-١٩٦٧م**، معهد البحوث والدراسات الافريقية، قسم التاريخ، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ٨٩.

University of Malaya

وقد أعلن السودان حكومة وشعبا وقوفه بجانب مصر منذ اللحظة الأولى، وتم إعلان التعبئة العامة في جميع أنحاء القطر استعداداً للحرب، حيث أعلن رئيس الوزراء الحرب على الكيان الصهيوني.[٣٥٢]وكذلك قامت السودان بقطع علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية لدورها في هذا العدوان، واعتبار السودان في حالة حرب، وكذلك دورها في عقد مؤتمر القمة العربي بالخرطوم في نفس العام لتقديم المساندة والدعم المالي، وقيامها بدور الوسيط في إزالة الخلافات بين مصر والسعودية فيما يتعلق بمشكله اليمن،[٣٥٣]حين طلب عبد الناصر من الأمين العام للأمم المتحدة، سحب قوات الطوارئ الدولية من خط الهدنة مع الصهاينة، أرسلت الحكومة السودانية وفدا يرأسه وزير الداخلية حسن عوض الله، للتنسيق مع القاهرة في المتطلبات التي تحتاجها[٣٥٤]فقد أدى السودان على المستوى الشعبي والحكومي، دورا هاما في قضية الصراع العربي الصهيوني، تجاوز التعاطف، ووضع السودان في قلب الصراع مادياً ومعنويا[٣٥٥].

وقد حرصت مصر على أن يبقى السودان عمقا استراتيجيا لمصر، وهو الأمر الذي بدا بشكل واضح بعد حرب يونيو ١٩٦٧م، وقد تأكدت هذه الحقيقة أكثر بنقل بعض قوات الجيش المصري وبخاصة من الطيران إلى السودان، لتكون بعيدة عن متناول القصف الجوي الصهيوني، ويرى البعض أن قبول السودان قوات مصرية على أراضيها في ذلك الوقت هو تضحية كبيرة، إذ أن السودان كان بذلك قد أصبح طرفا في الحرب، وهدفا مباشراً للتدخل الصهيوني من أجل ضرب القوات المصرية في السودان، وقد تدخلت الصهاينة في السودان بالفعل، ولكن ليس لصرب القوات المصرية العسكرية في أراضيه، وإنما بهدف مساعدة حركة التمرد في الجنوب

---

[٣٥٢] أدم محمد احمد عبد الله، **العلاقات السودانية المصرية من منظور الامن القومي**، مرجع سابق، ص١٠١.

[٣٥٣] محمد بهاء الدين الغمري، **الحركة المهدية وانعكاساتها على العلاقات المصرية السودانية**، مرجع سابق، ص ٢٠٨

[٣٥٤] محمد سعيد محمد الحسن، **عبد الناصر والسودان**، مرجع سابق، ص ٧٩.

[٣٥٥] محمد عبد المؤمن محمد عبد الغني، **السودان وحرب يونيو ١٩٦٧م**، معهد البحوث والدراسات الافريقية بالتعاون مع المؤتمر الوطني السوداني، القاهرة ٢٠٠٩م، ص٤٤٧.

University of Malaya

بهدف فصل جنوبه عن شماله، ولم تجد القيادة المصرية أفضل من الأراضي السودانية ليتم نقل بعض المعاهد والأفرع العسكرية إليها تهيُئاً للمعركة الفاصلة مع الكيان الصهيوني[٣٥٦].

لقد أسفرت هزيمة يونيو ١٩٦٧م عن اتخاذ مجلس الوزراء السوداني قراراً بقطع العلاقات مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، في أعقاب اتهامات عبد الناصر لهما بالقيام بمساعدة الصهاينة، كما قدم محجوب بيانا أمام الجمعية التأسيسية، أكد فيه التزام حكومة السودان بالحرب المعلنة ضد الصهاينة، وتلبية احتياجات الحكومة المصرية على الفور، وكذلك اغلاق المطارات أمام طائرات الولايات المتحدة وبريطانيا وسفنها، مع قطع العلاقات مع أي دولة تساعد الكيان الصهيوني[٣٥٧].

في ظل حاجة مصر إلى إعادة تسليح قواتها بعد يونيو ١٩٦٧م، لجأ عبد الناصر إلى إسماعيل الأزهري، حيث طلب منه باتصال هاتفي الاتصال بالملوك والرؤساء العرب لتمويل الاحتياجات المصرية من السلاح، واستجاب الازهري للطلب المصري على الفور، إذ اتصل بالسعودية والكويت، ثم توجه إلى القاهرة التي وصلها قبل الرئيس الجزائري هواري بومدين، وبحثت هذه الاجتماعات في القاهرة مسألة عربية في الخرطوم لتقديم الدعم العربي إلى مصر، بعد الهزيمة.

وكذلك دورها في عقد مؤتمر القمة العربي بالخرطوم، الذي عقد في أغسطس ١٩٦٧م، حيث أعلنت لا تفاوض ولا اعتراف ولا صلح مع الكيان الصهيوني، كما استطاعت القمة استخلاص أموال مقدرة لمساعدة دول المواجهة مثل سوريا والأردن ومصر على الصمود، ويذكر أنه بعد هذه القمة وبعد التضامن العربي، وافق الاتحاد السوفيتي على مد مصر بالسلاح بشروط ميسرة وقد ساعدت هذه المساعدات العسكرية فعليا، حتى أن الجيش المصري استطاع أن يستعيد قواه بعد سنوات قليلة[٣٥٨].

---

[٣٥٦] يونان لبيب رزق، **ثورة ٢٣ يوليو والسودان**، مقال منشور ضمن ندوة ثورة ٢٣ يوليو والعالم العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣م، ص ١٠٦.

[357] F. o371/1090/2 ، **From Khartoum Embassy to Foreign office**, 8June,1967.

[٣٥٨] المعتصم احمد علي الامين، **السودان في صحيفة الاهرام القاهرية**، مرجع سابق ص ٨٨.

University of Malaya

وقد اشتمل أيضا على تنسيق الجهود العربية لإزالة آثار العدوان، بالعمل العسكري والاقتصادي والسياسي ودراسة جوانب الضعف العربية، التي أدت إلى الهزيمة وتصفية القواعد العسكرية في البلاد العربية، كما دعوا السودان إلى إعادة ضخ البترول لمعاونة دول المواجهة (مصر وسوريا والاردن) على الصمود[٣٥٩]،وكذلك قيامها بدور الوسيط في إزالة الخلافات بين مصر والسعودية فيما يتعلق بمشكلة اليمن[٣٦٠]، وذكر عبد الناصر في الخرطوم أغسطس ١٩٦٧م "إنني عندما وصلت عاصمتكم المجيدة، رأيت شعب السودان البطل في الطرق، حتى وصلت لمقر المؤتمر، وكان الشعب كله ينادي بالتصميم على القتال والنضال والوقوف حتى النصر، إن هذا الشعب لم ينهزم وقد عبَّر عن إرادة أمة"، وبعد مؤتمر القمة انشغلت مصر بأعداد جيشها، وبقيت العلاقات المشتركة على نفس وتيرتها، ويمكن القول: إن القمة العربية في الخرطوم من المحطات المهمة في تاريخ العلاقات المصرية السودانية، إذ أنها استجابت للتحدي المطروح على الأمة العربية بأداء قومي عربي، أعاد وحدة الصف والتضامن، وأكد أهمية دور السودان العربي، وهو ما ساعد عليه انتماءات محجوب السياسية وقربه من عبد الناصر من ناحية، ودعم الشارع السوداني بعد الاستقلال لقضايا التحرر الوطني من ناحية أخرى[٣٦١].

وبعد مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الخرطوم ١٩٦٧م انشغلت مصر بإعداد جيشها لمعركة أخرى فاصلة، كما ارتفعت شعارات لا صوت يعلو على صوت المعركة، لذلك بقيت العلاقات المشتركة في حالها، إلا أن انحياز السيد إسماعيل الأزهري للتيار الديني الذي مثلته جبهة الميثاق الاسلامي، وازدياد نشاط هذا التيار بشكل واسع في السودان في أعقاب هزيمة ١٩٦٧م التي عجلت بفناء المشروع الناصري، وإبعاد ممثلي الحزب الشيوعي السوداني من البرلمان، وحل الحزب فيما بعد شكل قلقا متزايدا للحكومة المصرية، وذلك لعدة أسباب من أهمها [٣٦٢].

---

[٣٥٩] محمد سعيد محمد الحسن، **عبد الناصر والسودان**، مرجع سابق، ص ٩٥.

[٣٦٠] محمد بهاء الدين الغمري، **الحركة المهدية وانعكاساتها على العلاقات المصرية السودانية**، مرجع سابق، ص ٢٠٨.

[٣٦١] بركات موسي الحواتي، **قراءة جديدة في العلاقات السودانية المصرية**، مرجع سابق، ص ٢٣٥.

[٣٦٢] المعتصم احمد علي الامين، **السودان في صحيفة الاهرام القاهرية**، مرجع سابق ص ٨٨.

University of Malaya

١. أن جبهة الميثاق الإسلامي تعتبر الحزب الموازي لحركة الإخوان المسلمين في مصر.

٢. بعد هزيمة ١٩٦٧م أصبح النموذج الذي يجد تعاطفا وتأييدا مستمرا هو حركة التيار الديني.

٣. أغلق عبد الناصر كافة طرق المصالحة مع هذا التيار في أعقاب الإعدامات المتتالية والتعذيب والسجن لقادته.

٤. كان عبد الناصر يعتمد في التسليح بشكل أساسي على الاتحاد السوفيتي، وكان يريد أن يثبت كفاءته وأهميته في المنطقة من خلال تحجيم التيار الذي إذا ما نهض كان كفيلا بأن يقضي على الأحزاب الشيوعية والاشتراكية في المنطقة.

٥. أراد عبد الناصر أن يثبت أيضا للغرب أهميته من خلال محاربته لهذا التيار، والتوصل فيما بعد إلى اتفاقية ما مع الكيان الصهيوني، وقد كانت مبادرة روجرز* والموافقة عليها مؤشرا مبكرا لذلك[٣٦٣].

لقد كانت هزيمة يونيو ١٩٦٧م الهزيمة الام من بين كل الهزائم التي تعرض لها العرب في القرن العشرين، والتي مازال العرب يحملون أعباءها الثقال، ولم يتخلصوا بعد من أثارها المضنية[٣٦٤].

ويقول الدكتور ماهر عطية عن العدوان: عندما جاء عدوان ١٩٦٧ على مصر بمؤامرة أمريكية لتطويق عبد الناصر ونهجه العربي الرافض لقيام أحلاف من أي نوع من الغرب، ومهاجمته لحلف بغداد، ولجأت مصر إلى المعسكر الشرقي وحصلت صفقة الأسلحة التشيكية فأدى ذلك لمزيد من التباعد بين مصر والولايات المتحدة لاسيما بعد تأميم قناة السويس ١٩٥٦ وبناء السد العالي بعد أن سحبت أمريكا تمويلها له.

---

[٣٦٣] المعتصم احمد علي الامين، **السودان في صحيفة الاهرام القاهرية**، مرجع سابق ص ٨٨.

*مبادرة روجرز " في ٩ديسمبر ١٩٦٩م" قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية على لسان وليام روجرز وزير الخارجية الأمريكي في عهد ريتشارد نيكسون، وقد جاءت لعمل فترة وقف إطلاق النار بين القوات كيان الصهيوني والقوات المصرية .

[٣٦٤] محمد جابر الانصاري، **الناصرية بمنظور نقدي، تجربة فكر عبر نصف قرن، بيروت**، الطبعة الاولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٢م، ص١٥١.

University of Malaya

وحين وقع عدوان ١٩٦٧ كانت السودان حاضرة وفي مقدمة الصفوف رسميا وشعبيا حيث أعلنت السودان رفضها للعدوان واندفع الشعب السوداني في مظاهرات عارمة، وتوحدت كل الأحزاب السودانية لتقديم المساعدة لمصر وطالبت بقطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا كما نددت الصحف السودانية بالعدوان، لقد كان الموقف الشعبي هو المعَبِّر الحقيقي عن طبيعة العلاقات المصرية السودانية ،إن هذا الموقف جعل عبد الله خليل يعلن التعبئة العامة ويمنع الطائرات البريطانية والفرنسية من الهبوط في مطار الخرطوم، ووضع القوات السودانية في حالة تأهب قصوى، واستنكرت حكومة عبد الله خليل ببيان رسمي العدوان[٣٦٥].

لقد مثلت حرب ١٩٦٧م تطورا مهما في تاريخ التنافس العربي الصهيوني في إفريقيا، حيث نظر الأفارقة إلى الكيان الصهيوني باعتبارها قوة احتلال تحتل أراضي دولة إفريقية. صحيح أن موقف منظمة الوحدة الأفريقية لم يكن حاسما بدرجة كافية، ولكنه أكد على تأييد قرار الأمم المتحدة ٢٤٢والقاضي بعدم شرعية احتلال الكيان الصهيوني للأراضي العربية[٣٦٦].

ثم كان موقف الخرطوم الايجابي بالدعوة إلى القمة العربية في الخرطوم وقد لعب السيد إسماعيل الأزهري رئيس مجلس السيادة السوداني، والسيد محمد احمد محجوب رئيس الوزراء دورا كبيرا في تصفية الأجواء العربية لاسيما بين مصر والمملكة العربية السعودية[٣٦٧].

أما السودان في هذه الفترة فعاشت مرحله من الاضطرابات، وعدم استقراراً مع حكومة محجوب الثانية، وعلى ذلك قررت الهيئتان البرلمانيتان لحزبي الحكومة، حل الجمعية التأسيسية في نوفمبر ١٩٦٧م، والدعوة إلى انتخابات جديدة. في فبراير ١٩٦٨م دشنت الانتخابات سلطة الأحزاب التقليدية وتحالفاتها مع

---

[٣٦٥] مقابلة مع الدكتور ماهر عطية، مرجع سابق.

[٣٦٦] حمدي عبد الرحمن، **الكيان الصهيوني وأفريقيا في عالم متغير من التغلغل إلى الهيمنة**، سلسلة دراسات مصرية إفريقية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠٠١م، ص٤.

[٣٦٧] مقابلة مع الدكتور ماهر عطية، مرجع سابق.

University of Malaya

الجناح الاسلامي ممثلا بجبهة الميثاق، وهكذا أصبحت الحالة السياسية في السودان تعبر عن أحزاب تقليدية عاجزة عن إقناع الجماهير، وجماهير متطلعة إلى التغيير[٣٦٨].

لكل هذه الأسباب وغيرها كان التوتر في العلاقات المشتركة سائدا قبيل انقلاب مايو ١٩٦٩م، وربما لهذه الأسباب اتهمت بعض الجهات الحكومية المصرية بتدبير انقلاب مايو، وذلك من خلال عدة مؤشرات منها:

١. أن الذين قادوا هذا الانقلاب هم الضباط الأحرار، أي التنظيم الذي يستمد فكرته من النموذج الناصري بقيادة القوميين العرب، متحالفا مع بعض الأجنحة الشيوعية.

٢. عرف السيد بابكر عوض الله بصلتة الوثيقة بمصر وهو الرجل الذي تولى التخطيط لهذا الانقلاب، وهو الذي أصبح فيما بعد أول رئيس وزراء للحكومة الجديدة.

٣. تمت إجازة الدستور الإسلامي في البرلمان السوداني في مرحلة القراءة الأولى والثانية، لذلك لم يكن غريبا أن تسبق إجازتها النهائية ضربة إجهاضية من جهات مناوئة.٤. وفي ٢٥مايو ١٩٦٩م وقع انقلاب مايو في السودان بتحالف قومي عربي شيوعي حيث قام هذا التحالف بحل الأحزاب[٣٦٩].

لقد أدَّت حرب ١٩٦٧م إلى تحسن مؤقت في العلاقات الثنائية، ثمَّ سرعان ما توترت العلاقات بعد انقشاع سحابة الحرب، فقد بدأت المكايد الحزبية في السودان لعبة الائتلافات والاختلافات، ومساعي مصر لتقوية الاتحاديين على حساب الأحزاب الأخرى، وبدأ الحديث يتردد مرة أخرى عن دعم مصر لتنظيم الضباط الأحرار دون تقدير أو مراعاة لموقف الحكومة السودانية بجانبها إبان النكسة، وقد تأكد الدعم المصري للضباط الاحرار بالمحاولة الانقلابية.

---

[٣٦٨] محمد بهاء الدين الغمري، **نظام الحكم في السودان في الفترة من ١٩٦٩–١٩٨٥م، وأثرة علي العلاقات المصرية السودانية**، رسالة دكتوراه، غير منشورة كلية تجارة الاسماعلية، قسم القانون والسياسة، جامعة قناة السويس، ١٩٩٣، ص ١٧٦.

[٣٦٩] المعتصم احمد علي الامين، **السودان في صحيفة الاهرام القاهرية**، مرجع سابق ص ٨٩.

University of Malaya

وقد ساعدت ظروف كثيرة على التمهيد لانقلاب مايو، الذي أطاح بالنظام الحزبي، وقد كان دور مصر في تلك الظروف واضحا، إذ لم تكن الحكومة الحزبية ترضى بها وتحقق مصالحها رغم موقفها بجانبها في حرب يونيو ١٩٦٧م. وتتمثل أبرز الظروف في:

التطاحن الحزبي والصراع حول السلطة، والذي أدي إلى نسف الاستقرار بالبلاد، أبرز مثال لذلك أنه في الفترة من أكتوبر ١٩٦٤م مايو ١٩٦٩م تم تشكيل خمس حكومات، أي بمتوسط حكومة كل أحد عشرة شهرا. وقد أدى ذلك إلى فوضى أغضبت الشعب السوداني من الديمقراطية الليبرالية، فقد انشغلت الأحزاب بالصراع حول السلطة وتجاهلت هموم المواطن المعيشية في ظل أزمة اقتصادية طاحنة تمر بها البلاد، بلغت ذروتها في عامي ١٩٦٨مو ١٩٦٩م.

و**قرار الأحزاب القاضي بإقصاء الحزب الشيوعي** السوداني من المسرح السياسي وطرد نوابه من البرلمان، فقد دفع هذا القرار الحزب الشيوعي إلى اتباع طريق آخر للسلطة أقرب من طريق المنازلة الديمقراطية، وهو طريق الانقلاب.

وحرب يونيو ١٩٦٧م وما خلفت من وعي قومي، وإحياء لمعاني النضال العربي وتجاوز الإطار القطري الضيق إلى التفاعل مع قضايا الأمة ضد العدو المشترك، فبرزت بذلك التنظيمات التي تمجد القومية العربية وبطولاتها المتجسدة في شخص قائدها عبد الناصر، وقد تأثر السودان بذلك أيضا، فبرزت تنظيمات على ذات المنوال، أهمها التنظيمات الناصرية، كما ازداد نشاط تنظيم الضباط الاحرار والذي يضم طليعة ثورية من الضباط الموالين لمصر[٣٧٠].

التحسن الذي طرأ على علاقات الحزب الشيوعي بمصر، بعد صفقة الأسلحة التشيكية، وتقرب عبد الناصر من المعسكر الاشتراكي، وابتعاده بالتالي عن المعسكر الرأسمالي، وقد صادف هذا التحسن طرد نواب

[٣٧٠] أدم محمد احمد عبد الله، **العلاقات السودانية المصرية من منظور الامن القومي**، مرجع سابق، ص٩٧، ٩٨

University of Malaya

الحزب الشيوعي من البرلمان، بعد تكتل حزبي ضم الاتحاديين وحزب الأمة وجبهة الميثاق الإسلامي، أما عن مصر فقد صادف تلك الفترة مشاكل الحكومة المصرية مع الإخوان المسلمين.

محاوله الحكومة السودانية ومساعيها لوضع دستور إسلامي، الذي تمت إجازته في البرلمان السوداني في مرحله القراءة الثانية، مما ينذر بحكومة إسلامية في الخرطوم قد تقوي من شوكة المعارضة الإسلامية في مصر ولو معنويا.

كل هذه الظروف ساهمت في التمهيد لانقلاب مايو المدعوم من الحزب الشيوعي السوداني والمجموعات الناصرية والبعثية[٣٧١].

العلاقات المصرية السودانية إبان ثورة مايو ١٩٦٩م.

كانت النتيجة الحتمية لما وصلت إليه الأمور في السودان، من تردٍ في النواحي السياسية والاقتصادية والإدارية أن قام صغار ضباط الجيش بالاشتراك مع بعض المدنيين بثورة[٣٧٢]في ٢٥ مايو ١٩٦٩م حيث نفذ تنظيم الضباط الأحرار انقلابا عسكريا وتم تشكيل ما يسمي بمجلس قيادة الثورة الذي ترأسه جعفر النميري.

وقد تذبذبت السياسة السودانية ما بين الشرق والغرب حسب توجهات الحكومة، والتي كانت غير ثابتة ففي بداية حكم مايو سيطر الشيوعيون والاشتراكيون على مقاليد الحكم وسياسة الدولة الخارجية، ولذلك كان اتجاه الحكومة شرقيا. وقد أظهرت هذه الحكومة موقفا مساندا ومؤيدا لحركات التحرر الوطني وخاصة العربية، وذلك بسبب كراهية النظام الحاكم للأنظمة الاستعمارية.

وقد جاء في البيان الأول الصادر فجر الانقلاب ما يلي: "لقد أظهرت الأحزاب أنها لا تريد أن ترى السودان يحتل المكان الصحيح بين قوى الثورة العربية والأفريقية، مرتبطا ارتباطا وثيقا بالأمة العربية، مساندا

---

[٣٧١] أدم محمد احمد عبد الله، **العلاقات السودانية المصرية من منظور الامن القومي**، مرجع سابق، ص٩٧، ٩٨.

[٣٧٢] محمد بهاء الدين الغمري، **الحركة المهدية وانعكاساتها على العلاقات المصرية السودانية**، مرجع سابق، ص ٢٠٩.

. صور جعفر النميري، أنظر الملاحق، ص٢٤٥.

University of Malaya

ومؤيدا لحقوق الشعب الفلسطيني السليبة، ورفضتها لأنها عجزت عن مناهضة الدول الاستعمارية الواقعة وراء الصهاينة، وعلى الوقوف ضد التسلسل الصهيوني في أفريقيا".

وضع السودان نفسه من خلال البيان السابق لحكومة مايو ضمن الدول العربية الثورية المؤمنة بالوحدة العربية الشاملة سبيلا لحل القضايا العربية المصيرية ومحاربة الصهيونية والاستعمار الحديث بشتى صوره. فقد وقفت حكومة مايو منذ قيامها مع القضية الفلسطينية، وحدد السودان علاقاته الخارجية وفقا لموقف أي دولة من قضية العرب الأولى "فلسطين"[٣٧٣].

وحتى وإن كانت ثورة مايو وليدة ظروف داخلية كما يقول البعض، فإنها لم تكن بعيدة في أي وقت عن تأثيرات ثورة ٢٣ يوليو، سواء على المستوى النظري أو التنظيمي، فقد اعتبرت فترة مايو أكثر الفترات ازدهارا في تاريخ العلاقات السودانية المصرية وقد انعكس ذلك على السياسات التي تبنتها والممارسات التي سارت عليها منذ البداية، خاصة في المجالات السياسية والاقتصادية وفي العلاقات مع البلدان الأخرى[٣٧٤]. والذي يدرس وثائق ٢٥ مايو وممارساتها في مختلف المراحل يدرك مدى التأثر بالتجربة المصرية.

وفي مجال العلاقات الثنائية مع مصر نقلت الثورة هذه العلاقات من منطلق الوحدة المبهمة، والتبعية عند بعض الجماعات، والعداء لمصر عند جماعات أخرى، إلى منطلق جديد هو منطلق التعاون الذي تفرضه الحقائق الموضوعية في كلا البلدين، وظروف المنطقة وتجاربها في الوحدة والظروف الدولية[٣٧٥]. واستمراراً لتدعيم العلاقات كانت مصر أول من أيد ثورة ٢٥ مايو في السودان عام ١٩٦٩ وقال عنها عبد الناصر أنها عوضاً عن هزيمة يونيو ١٩٦٧ وعطاء جديد للأمة العربية، وحينما تم توقيع اتفاق طرابلس (ميثاق طرابلس) بين مصر وليبيا والسودان بارك الشعب السوداني هذا الميثاق ما عدا الحزب الشيوعي[٣٧٦].

---

[٣٧٣] أحمد محمد محمد الصادق الكاروري، **العلاقات السودانية الامريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص ١٣١.

[٣٧٤] محمد حسن دواد، **مصر والسودان أوراق من ملف العلاقة**، مرجع سابق، ص١٢٠.

[٣٧٥] محمد عمر بشير، **الجذور التاريخية والواقع المعاصر لتجربة التكامل**، مجلة السياسة الدولية، مرجع سابق، ص ٢١.

[٣٧٦] مقابلة مع الدكتور ماهر عطية، مرجع سابق.

University of Malaya

وعلى الرغم من الظروف الموضوعية التي حكمت التغيير، إلا أن مصر قدمت دعما غير محدود لحكم نميري، خاصة مع بداية الثورة، وفي خلال الفترة التي عاشها الزعيم جمال عبد الناصر ومن أبرز مظاهر هذا الدعم[٣٧٧]:

١. الرحلات الدورية التي كان يقوم بها الرئيس نميري للقاهرة، خاصة وأن ثورة مايو قامت في اعقاب الجو العام الذي كان سائدا في الدول العربية بما فيها الأفريقية[٣٧٨]،حيث شهدت ١٩٦٧،١٩٦٨،١٩٦٩م، تقاربا سودانيا مصريا عفويا وطبيعيا، فقد جاء في أعقاب حرب يونيو عشرات ومئات الشباب المصريين، وأيضا من الكتاب والصحفيين الذين اصابهم الإحباط الشديد في أعقاب وقوع الهزيمة إثر نكسة يونيو١٩٦٧م[٣٧٩]، وقد استغل نميري هذه الفرصة بأفضل الصور الممكنة، وعلى أساس أن الشعب السوداني كغيره من الشعوب العربية، لا يمكن أن يتجاوب إلا مع الحكم الوطني، واعتبار القوات المسلحة في مثل تلك الظروف طليعة هذا الحكم .

٢. قيام عبد الناصر بتقديم المعونات للسودان رغم ظروف النكسة.

٣. تركيز النميري على البعد العربي في ممارسته السياسية، بعد أن كان التركيز يتجه إلى علاقات السودان مع دول الجوار، ويحركه الإطار الافريقي.

٤. التأييد السياسي الذي حصل عليه من مصر، والذي وصف بأن مصر والسودان في خندق واحد، حيث اعترفت القاهرة كأول عاصمة عربية بالنظام الجديد، وكان موقف النظام الجديد تحركه ثقافة النخبة السياسية، التي رأت في مصر تأكيداً لتوجهاتها، ولذلك عملت على الاندفاع نحو الفكر القومي العربي من المنظور الناصري[٣٨٠]، وفي سبيل ذلك تبنى النميري المبدأ الناصري الصالح منه وغير الصالح، وسعى إلى استبدال التعددية

---

[٣٧٧] محمد بهاء الدين الغمري، **نظام الحكم في السودان في الفترة ١٩٦٩–١٩٨٥م، وأثرها على العلاقات المصرية السودانية**، مرجع سابق، ص ١٧٦.

[٣٧٨] تيم تبوك، **صراع السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال وحتى الانتفاضة**، مرجع سابق، ص٢٣٣.

[٣٧٩] محمد سعيد محمد الحسن، **عبد الناصر والسودان**، مرجع سابق، ص١٠٢.

[٣٨٠] الوليد سيد محمد علي بشير، **مدركات النخبة السودانية والعلاقات السودانية والمصرية ١٩٦٩–١٩٩٩م**، مكتبة مدبولي، ٢٠١٢، ص٨١، ٨٠.

University of Malaya

الحزبية بنظام الحزب الواحد الحاكم (الاتحاد الاشتراكي) حيث أنشئ الاتحاد الاشتراكي السوداني، على غرار الاتحاد الاشتراكي المصري للاقتراب من التكامل والوحدة، فالتنظيم واحد والارتباط التاريخي والحضاري والشعبي واحد[٣٨١] وتقوية العلاقات مع الكتلة الشرقية الاشتراكية خاصة في مجالات التنمية وتقوية العلاقات مع الدول العربية (التقدمية)إلى حد الوحدة النظرية.[٣٨٢]

وأعقبه بالمصادرة والتأميم لعدد من الشركات الخاصة والأجنبية والبنوك في مايو ١٩٧٠(في الذكري الأولى لثورة مايو) باعتبار أن المصائب الاقتصادية والمالية التي كانت تواجهها السودان، إنما ترجع للانتهاج الحكومات السابقة خطط تنمية رأسمالية تعتمد على النفوذ الخارجي، أخذاً في الاعتبار تجربة مصر في بداية الستينات، حول التأميم بالرغم من اختلاف الظروف بين الدولتين والأسباب الحقيقية التي دفعت عبد الناصر إلى التأميم[٣٨٣].

ولم يكن توجه نميري إلى المبادئ الناصرية والتحول إلى نظام الحزب الواحد عن قناعة بهذا النظام، أو دراسة النظم السياسية المعاصرة، ولكن اعتقادا منه أن مثل هذا التوجه الناصري سيعطي نظام حكمه الشرعية التي تحقق له الاستمرار في حكم السودان، وذلك كما هو الحال في معظم الانقلابات العسكرية التي في العالم الثالث الأفريقية[٣٨٤].

وقد شهدت فترة الرئيس نميري علاقات سودانية مصرية أوثق من ذي قبل، وقد تم تدعيم هذه الأسس وتطويرها، حيث قام نظام النميري باتخاذ عدد من الخطوات، لتوفير الحماية الداخلية عن طريق محاولة تصفية

---

[٣٨١] محمد حسن دواد، **مصر والسودان أوراق من ملف العلاقة**، مرجع سابق، ص١٢٠.

[٣٨٢] محمد بهاء الدين الغمري، **الحركة المهدية وانعكاساتها على العلاقات المصرية السودانية**، مرجع سابق، ص ٢٠٩.

[٣٨٣] تيم تبوك، **صراع السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال وحتى الانتفاضة**، مرجع سابق، ص ٢٣٣.

[٣٨٤] محمد بهاء الدين الغمري، **الحركة المهدية وانعكاساتها على العلاقات المصرية السودانية**، مرجع سابق، ص ٢١٠.

University of Malaya

نفوذ الأحزاب التقليدية، سواء عن طريق حرمانها من أسسها المادية عبر مصادرة ممتلكاتها، أو عن طريق استخدام القوة المسلحة ضدها[٣٨٥].

وقد تميزت هذه الفترة من تاريخ العلاقات بين البلدين بأنها أكثر الفترات ازدهارا، إذ لم تجد القاهرة أي عناء في احتواء حكومة السودان التي ساندتها للوصول إلى السلطة، وقد زاد من تقارب النظامين عدة عوامل أهمها التوجه الاشتراكي للنظامين، ومعاداتهما المطلقة للاستعمار والقوى الإمبريالية والصهيونية العالمية، ووقوفهما بجانب القومية العربية، وحركات التحرر الوطني الأفريقية. وقد أكدت ثورة مايو في بيانها الأول ذلك المنحنى الثوري المقرب من مصر، كما أكد النميري ذلك في تصريحات صحفية حيث قال: " ...سنعمل على تقوية علاقات السودان مع الشقيقة مصر قلعة النضال العربي الأفريقي ضد الإمبريالية والصهيونية العالمية..".

كما برز التوجه الأيدلوجي في البيان المشترك الصادر عن المباحثات الثنائية بالقاهرة في يوليو ١٩٦٩م، إذ جاء فيه"...إن تقارب منهج البلدين الثوري والسياسي حافظ على إحداث مزيد من نمو هذه العلاقات.." [٣٨٦].

وقد شهدت السياسة الخارجية تغييرا جذريا، كان له ارتباط بالتغير الذي حدث في السياسة الاقتصادية، فعندما بدأ النظام في انتهاج سياسة تنمية موجهة نحو الاكتفاء الذاتي، والتوزيع العادل للثروة فإن الأمر استدعى تقوية العلاقات مع دول الجوار والأقطار الشيوعية التي يمكن أن تقف إلى جوار النظام، وتسانده لإبعاده عن دوائر النفوذ والتبعية للعالم الغربي من الناحية الاقتصادية.

ورغم الترحيب الذي حظي به النظام من الكتلة الشرقية، إلا أن السودان كان مهتما بالقاهرة في المقام الأول، وكذلك بليبيا بعد سقوط النظام الملكي فيها. وفي أعقاب زيارة وفد سوداني للقاهرة في ٣٠يوليو ١٩٦٩م أعلن عن تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة للنظر في تطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين، وتم التوصل

---

[٣٨٥] محمد حسن دواد، **مصر والسودان أوراق من ملف العلاقة**، مرجع سابق، ص ١٢١.

[٣٨٦] أدم محمد احمد عبد الله، **العلاقات السودانية المصرية من منظور الامن القومي**، مرجع سابق، ص١٠٧

إلى اتفاق تكامل اقتصادي في ٢سبتمبر من نفس العام نص على التدرج في رفع القيود الجمركية وحرية تنقل الأفراد ورأس المال.

وإزاء هذا التقارب السوداني إلى مصر في الفترة الأخيرة من حكم عبد الناصر، فقد اقترح القذافي انضمام ليبيا لأتفاق التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان، وبدأ التعاون يتخذ شكلا سياسيا، ففي ٢٨ديسمبر ١٩٦٩م تم التوقيع على ميثاق طرابلس بين مصر والسودان وليبيا، شمل إلى جانب التعاون الاقتصادي مجالات الدفاع والسياسة الخارجية، كما تم الاتفاق على حتمية الوحدة وضرورة التحرك في سبيل تحقيقها[٣٨٧].

وضع السودان نفسه من خلال البيان، حكومته ضمن الدول العربية الثورية المؤمنة بالوحدة العربية الشاملة سبيلا لحل القضايا العربية، ومحاربة الصهيونية والاستعمار الحديث بشتى صوره، فقد وقفت حكومة مايو منذ قيامها مع القضية الفلسطينية، وحدد السودان علاقاته الخارجية وفقا لموقف أي دولة من قضية العرب الأولى فلسطين [٣٨٨].

وبعد شهور قلائل من هذا الانقلاب في يناير ١٩٧٠م زار عبد الناصر السودان للمشاركة في احتفالات البلاد بالذكرى الرابعة لأعياد الاستقلال، وقد خاطب الشعب السوداني في إستاد الخرطوم، مشيدا بثورة مايو مؤكدا الاتجاه الثوري الأيدلوجى الذي يجمع البلدين[٣٨٩]قائلا: "نحن قبل ثورة مايو كنا نواجه العدو على قناة السويس، ونقول لقد قارب السودان أن يسقط في قبضة الاستعمار، ولم تمض أيام قليلة حتى أعلن قادة السودان ثورة ٢٥ مايو، لقد استطاعت القوات المسلحة في السودان أن تقوم بدورها، وتخرج لتحمي شعب السودان، فأين الآن الاستعمار وأعوان الاستعمار"[٣٩٠]. وقال أيضا في خطابه "إنكم مع إخوتكم في مصر

---

[٣٨٧] تيم تبوك، **صراع السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال وحتى الانتفاضة**، مرجع سابق، ص٢٣٣.

[٣٨٨] أحمد محمد محمد الصادق الكاروري، **العلاقات السودانية الامريكية فترة ما بعد الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص ١٢٣[٣٨٨]

[٣٨٩]حلمي شعراوي، **ثورة يوليو وافريقيا**، مع إشارة خاصة للعلاقات المصرية السودانية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠١م، ص ٧٨.

[٣٩٠] المعتصم احمد علي الامين، **السودان في صحيفة الاهرام القاهرية**، مرجع سابق ص ٨٩.

University of Malaya

الجيش جيش واحد، والشعب شعب واحد، وهذا هو المعنى الكبير الذي يعبر عن وحدة وادي النيل، عن وحدة مصر والسودان، وأن الوحدة التي كانت في الماضي، والتي كانوا ينادون بها في الماضي كانت وحدة بين الإقطاع، ولا يمكن لأي شعب بأي حال من الأحوال أن يقبل وحدة بين إقطاع، إنها في هذه الأحوال عمل توسعي، أما الوحدة التي ننادي بها اليوم فهي وحدة الأحرار، وبرز التنسيق الثلاثي السوداني المصري الليبي، ومن ثم فقد لعبت المصالح الفكرية والأيدولوجية المشتركة دورا بارزا في توطيد علاقات البلدين، خلال تلك الفترة التي اعقبت انقلاب مايو وعمل السودان بجانب ليبيا ومصر في سبيل خدمة تلك المصالح، فكان السودان ضمن دول المواجهة مشاركاً بفاعلية في اجتماعاتها وملتزما بقراراتها، وقد كانت أبرز تلك القرارات آنذاك قرار مقاطعة المصالح الغربية.

ومن جانب آخر وقفت مصر بجانب السودان في أحداث الجزيرة أبا وود نوباوى الدامية في مارس ١٩٧٠م، وقد كانت ثورة الأنصار ضد التوجه الاشتراكي الشيوعي لنظام مايو، الأمر الذي يناقض توجه مصر وليبيا معا فكان الدعم والسند المصري الليبي لحكومتي مايو من أجل ضرب معاقل الرجعية وأذيال الاستعمار حسب تصريحات عبد الناصر نفسه[٣٩١].

وفي سبتمبر ١٩٧٠م انفجرت أزمة دامية في الأردن، بين قوات المقاومة الفلسطينية والقوات الأردنية وقطع عبد الناصر فترة الاستشفاء الضرورية له آنذاك، وعاد إلى القاهرة وجاء اللواء نميري من السودان، والعقيد معمر القذافي من ليبيا، حيث وجه ثلاثتهم رسالتين أحداهما إلى الملك حسين والأخرى إلى ياسر عرفات، وكلفوا الفريق محمد صادق بحملها إليهما.

وكان الهدف من حمل الرسالتين، هو وقف الاشتباكات فورا وبغير ابطاء بين الجانبين، وتوقف اطلاق النار، ولكن سرعان ما تجدد مرة أخرى وبعنف، واقترحت تونس عقد مؤتمر قمة عربي عاجل في القاهرة، وسرعان ما جاء الملوك والرؤساء إلى القاهرة، وقد اقلقهم تردي الاوضاع والصدام الدامي بين القوات العربية في الأردن،

[٣٩١] أدم محمد أحمد عبد الله، **العلاقات السودانية المصرية من منظور الامن القومي**، مرجع سابق، ص١٠٨

University of Malaya

وعقد أول اجتماع يوم ٢٢سبتمبر ١٩٧٠م، واوفد الرؤساء العرب إلى عمان وفدا برئاسة اللواء جعفر نميري مرتين، واستطاع الوفد برئاسة نميري في المرة الثانية احضار ياسر عرفات معه مساء يوم ٢٧سبتمبر، وتم التوصل إلى اتفاق بإنهاء العمليات العسكرية من قبل الجانبين، ووقع الاتفاق الملك حسين وياسر عرفات والملوك والرؤساء الذين اشتركوا في القمة العربية الطارئة، ومنح هذا الدور الذي قام به اللواء جعفر في الأردن، أي الوصول إلى عمان وسط معارك ضارية، واللقاء بالملك حسين وإحضار ياسر عرفات، شعبية جديدة في السودان وفي العالم العربي[٣٩٢].

وقد سجل عبد الناصر آخر زيارة له للسودان، لحضور أعياد مايو بجانب القذافي في عام ١٩٧٠م، واستمرت تلك الحماسة وذلك الاندفاع حتى وفاة عبد الناصر ٢٨سبتمبر ١٩٧٠م[٣٩٣]، وقد شارك السودان حكومة وشعبا مصر أحزانها بفقد عبد الناصر، والذي بوفاته انطوت صفحة مهمة من صفحات العلاقات السودانية المصرية، لعبت شخصية عبد الناصر الدور الرئيسي فيها[٣٩٤].

لقد كان عبد الناصر يهتم بقضايا السياسة الخارجية أكثر من اهتمامه بقضايا السياسة الداخلية المصرية، فالنظام العقيدي الناصري العام كان نظاما مركبا، ومتعدد المستويات، بمعنى أنه يتعامل مع عديد من القضايا الداخلية (التنمية، الثورة الاجتماعية، الدستور...الخ)، والقضايا الخارجية (الوحدة العربية، والصراع العربي الصهيوني والعالم الثالث...الخ) مستخدما مستويات متفاوتة، وإن كانت مترابطة من حيث العقائد والاستراتيجيات[٣٩٥].

---

[٣٩٢] محمد سعيد محمد الحسن، **عبد الناصر والسودان**، مرجع سابق، ص١٣٢.

[٣٩٣] الوليد سيد محمد علي بشير، **مدركات النخبة السودانية والعلاقات السودانية والمصرية ١٩٦٩-١٩٩٩م**، مرجع سابق، ص١٣٧.

[٣٩٤] أدم محمد أحمد عبد الله، **العلاقات السودانية المصرية من منظور الامن القومي**، مرجع سابق، ص١٠٨

[٣٩٥] مركز دراسات الوحدة العربية، **مصر والعروبة وثورة يوليو**، بيروت، الطبعة الاولى، نوفمبر ١٩٨٢م، ص١٧٥.

University of Malaya

وبوفاة الرئيس جمال عبد الناصر في سبتمبر ١٩٧٠م دخلت العلاقات طورا جديدا بين البلدين، حين جاء الرئيس محمد أنور السادات وهو يضمر في نفسه تغيير سياسات عبد الناصر، والاتجاه نحو المعسكر الرأسمالى [٣٩٦].

لقد كان لتباين العوامل المؤثرة في صناعة القرار في كل من القاهرة والخرطوم، أثرا أيضا في تفاعلات العلاقة الثنائية بشكل كبير، وذلك أن طبيعة النظام السياسي المصري اتجهت نحو الشمولية، تحت مظلة نظام رئاسي وشخصية عبدالناصر، في وقت كان النظام السياسي السوداني برلمانيا، يعتمد على تعددية حزبية، لم تستطع أن تحقق الإجماع السياسي في القضايا الوطنية، طوال فترة الاستقلال، وربما حتى اللحظة الراهنة، يضاف إلى ذلك أن مصر انشغلت بالصراع العربي الصهيوني، وقادت تيار القومية العربية الذي اعتبرته أداتها الرئيسية ضد الاستعمار، بينما انشغل السودان بمشكلة الجنوب، بما تفرضه من توازنات إقليمية في النطاق الأفريقي، وضغوط دولية من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية اللتين حافظ السودان على قنوات اتصال ساخنة معها مقارنة بالقاهرة .

وبطبيعة الحال لا تلغي هذه التباينات مساحة المشترك في علاقة البلدين، خصوصا فيما يتعلق بقضايا وادي النيل والقضايا العربية إجمالا[٣٩٧].

وترى الباحثة أن نميري قد تأثر بدرجة كبيرة بشخصية الزعيم الراحل عبد الناصر، فالظروف الاجتماعية لنشأتهما تكاد تقترب من بعضها، فكلاهما جاء من أسرة متوسطة الحال، وشعرا أن الحكم الاستعماري لبلديهما قد أدى للعديد من المشاكل، فالاستعمار أينما وجد فإنه يمارس ضغوطه على الشعوب المستعمرة ويستغل ثرواتها، ويفرق بين المواطنين ويؤلب القوى الوطنية على بعضها[٣٩٨].

---

[٣٩٦] المعتصم احمد علي الامين، **السودان في صحيفة الاهرام القاهرية**، مرجع سابق، ص ٨٩.

[٣٩٧] أماني الطويل، العلاقات **المصرية السودانية جذور المشكلات وتحديات المصالح**، مرجع سابق، ١٣٥.

[٣٩٨] محمد فوزي، مرجع سابق. ص٤٥.

University of Malaya

كما وأن انخراط عبد الناصر في تنظيم الضباط الأحرار، احتذى به نميري في انضمامه للتنظيم السوداني للضباط الأحرار، وعندما تقلد السلطة أخذ عن مصر التنظيم السياسي الوحيد (الاتحاد الاشتراكي) وطبقة داخل المجتمع السوداني. ويقول جعفر النميري" أنشأت الاتحاد الاشتراكي السوداني على غرار الاتحاد الاشتراكي المصري، للاقتراب من التكامل والوحدة، فالتنظيم واحد والارتباط التاريخي والحضاري والشعبي واحد، وعلى الرغم من أن الفترة التي عاشها جمال عبد الناصر خلال فترة حكم نميري لم تكن طويلة، إلا أن الواقع يشير إلى أن شخصية عبد الناصر الكاريزمية قد أثرت بصورة مباشرة في نميري، وتوجهاته السياسية الداخلية والخارجية طوال مدة حكمه.

على أن المحصلة الطبيعية لهذا النضال الطويل لشعبي مصر والسودان، تبلورت في إدراك الشعبين أن الارتباط بينهما أمر فرضته الطبيعة والمصالح المشتركة، فالتحرير لا يتحقق في الشمال إلا اذا كانت جذوره سليمة في الجنوب، والتقدم والنهضة ومواجهة المشكلات السياسية والاقتصادية، لا تتم إلا إذا تضافرت الجهود الخالصة بين سكان الوادي من الشمال إلى الجنوب، فالتحديات التي تواجهها شعوب وادي النيل في الشمال والجنوب، لا تقوى على مواجهتها الكيانات الصغيرة أو المجزأة التي فرق بينها الاستعمار، وفرض عليها أوضاعا تتعارض مع حكم التاريخ والحقائق الطبيعية والمشاعر الوجدانية، وتتضامن مع المصالح الحقيقية للجماهير، فكان حتما أن يحطم شعب وادي النيل هذه القيود، ويرفع تلك الحواجز وأن يواصل الجهاد على طريق الوحدة بلا توقف ولا تردد، ولذا كانت الجهود المبذولة موجهةً لتحقيق التكامل والترابط بين مصر والسودان[٣٩٩].

ويرى الدكتور ماهر عطية المتخصص في الدراسات الأفريقية أن المد الثوري والرباط المقدس الذي يربط مصر بالسودان وخاصة في عهد جمال عبد الناصر رباطاً أبدياً تحكمه طبيعة العلاقات بين البلدين وهي علاقات مميزة عبر عصور التاريخ، وان واجهت هذه العلاقات بعض العراقيل ولكنها لم تضعف أمال الشعبين فلا مشكلة

[٣٩٩] شوقي عطا الله الجمل، **العلاقات التاريخية بين مصر والسودان في القرن العشرين**، مرجع سابق، ص ١٥٠.

University of Malaya

النيل، ولا مشاكل حلايب وشلاتين فرقت البلدين والشعبين، إن هناك علاقة خاصة ربطت بين مصر والسودان في عهد عبد الناصر أعترف بها العالم الغربي والعربي والإسلامي والإفريقي[٤٠٠].

والرسم البياني التالي يوضح تذبذب العلاقات بين البلدين خلال عصر عبد الناصر.

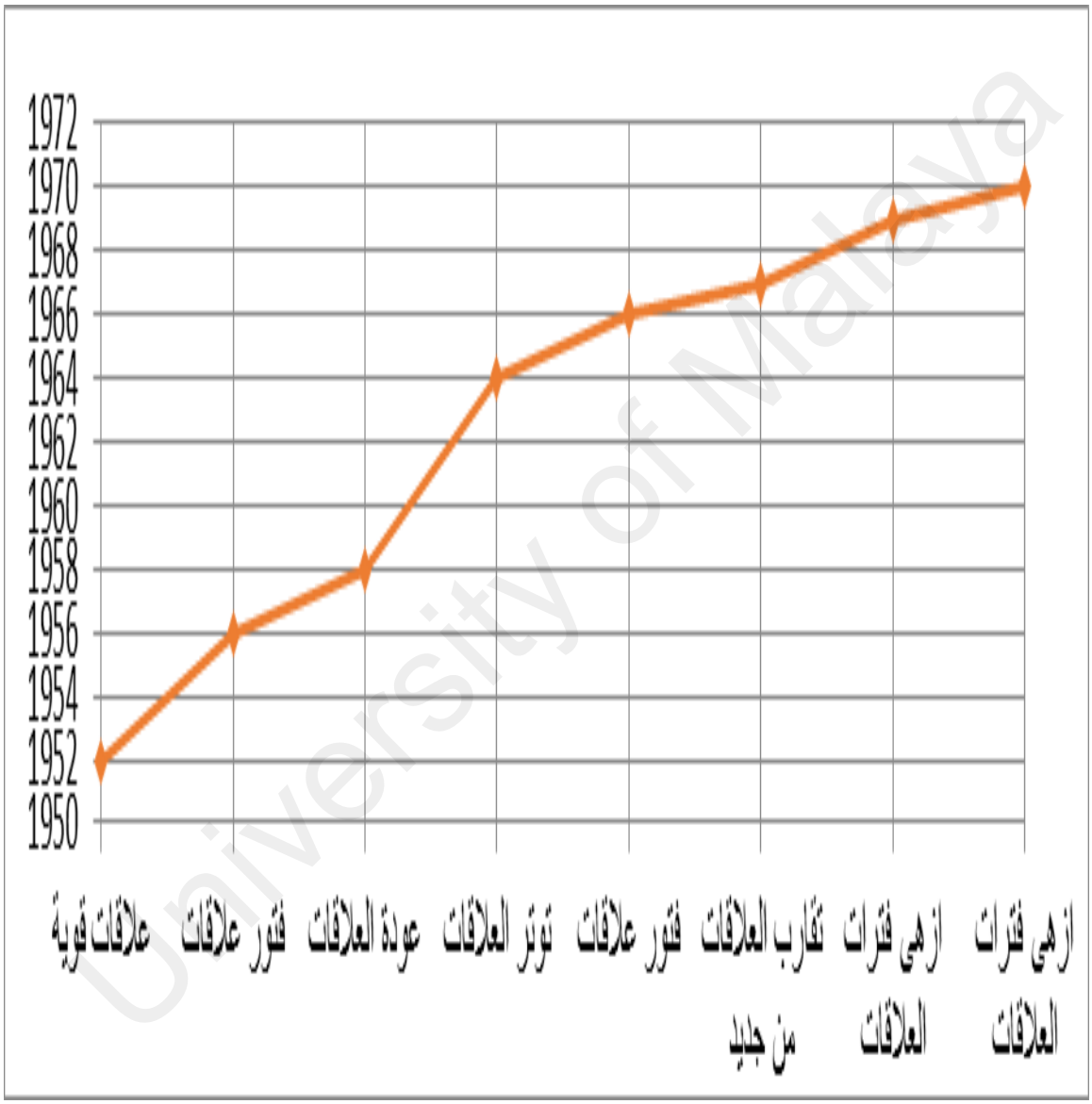

[٤٠٠] مقابلة مع الدكتور ماهر عطية، مرجع سابق.

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على المعلومات السابقة

الفصل الثالث: المشاكل التي واجهت العلاقات المصرية السودانية

المبحث الأول: مشكلة الحدود بين مصر والسودان ومشكلة حلايب.

المبحث الثاني: مشكلة جنوب السودان.

المبحث الثالث: الأدوار الاستعمارية في جنوب السودان.

University of Malaya

الفصل الثالث

المشاكل التي واجهت العلاقات المصرية السودانية

التمهيد

إن العلاقات المصرية السودانية لم تخرج من نفق الوضع المتأزم طوال تاريخها، فقدمت لنا نموذجاً فريداً من المد والجزر في حركة دائرية تأبى أن تتقدم إلى الأمام، وهذا الفصل يتتبع بالدراسة والتحليل هذه العلاقة، بالتأكيد مصر والسودان لاعتبارات متعلقة بالتاريخ والجغرافيا وثوابت الأمن القومي والمصالح المشتركة لكل منهما، قطرا النموذج لأي تكامل عربي يضع باعتباره تحقيق طفرة اقتصادية لصالح رفاهية أبناء المجتمعين وتقدمهم، ويكون أحد أركان النظام العربي، وعلى الرغم من هذه الغايات الأساسية لم تستطع كل من مصر والسودان التوافق حول حالة من الاستقرار في العلاقات الثنائية، ولا التوافق لصفة الثبات على الرغم من تعدد المحاولات.

يهتم هذا الفصل بدراسة مشكلات العلاقات المصرية السودانية ممثلة بملفات المصالح بين البلدين ومتطلبات الأمن القومي لكل منهما تجاه الأخرى، فالعلاقات المصرية السودانية على الرغم من مظاهرها الخارجية، من أكثر علاقات الدول المجاورة تعقيداً، إذ من المعتاد أن تتميز علاقات الدول المتجاورة بقدر من التعقيد، ولكن ما يميز علاقات مصر والسودان من مشكلات، يجعل الأمر يحتاج إلى كثير من التأمل والتحليل وإلى أحكام وتقديرات جديدة باستمرار، فهذه العلاقات مثقلة بعبء تاريخ ليس كله إيجابياً، مما أنتج عقدا تاريخية يفضل الجانب المصري تسميتها بالحساسيات، وعجز المصريون والسودانيون عن التعامل مع تاريخهم المشترك كمصدر فقط للدروس والعبر الماضية والمفيدة في تشكيل مستقبل أفضل.

University of Malaya

فالجانبان يصران على حمل أخطاء التاريخ على ظهورهم، واستدعائها في التعامل مع الحاضر وتحديد المستقبل، لذلك اتسمت العلاقات بالهشاشة ولا تصمد أمام أي خلافات تصادف المسيرة المشتركة بين البلدين، إذ يمكن لحدَث شديدِ التفاهة أن يترك أثاراً خطيرة في العلاقات، وهذا يعنى أن النتيجة ليست محصلة السبب المباشر، ولكن التاريخ والعقد الماضية هي التي تحدد النتيجة.

لقد أغلقت المصالح الاستعمارية كل الطرق التي تقضي على التعاون بين تلك الدول بزرع الشقاق وفقدان الثقة بين تلك الأطراف حتى بعد زوال تلك السيطرة البغيضة وذلك من خلال مؤلفات هؤلاء المستعمرين التي لازال مؤرخونا يعتمدونها مصدرا، وهي ان فكرة الاستعمار الأوربي أصلا تقوم على أساس أن مصر كانت شريكا في استعمار السودان في كِلا الفترتين، وأطلق على فترة الحكم الإنجليزي في السودان اسم الحكم المصري، إن العلاقة بين مصر والسودان ظلت تتمدد وفقاً للمصالح المبنية علي ذلك الإرث البغيض مع العلم بأن مصر نفسها كانت مستعمرة في كلا الفترتين فكيف تكون شريكا لمستعمرها [٤٠١].

وتعد العلاقات التاريخية التي تطورت بين مصر والسودان تكريساً لوحدة الهدف والمصير المشترك وخدمة المصالح بين الدولتين التي هي حقائق ثابتة ينبغي تثبيتها وتأكيدها، وهذه الروابط التاريخية بين مصر والسودان لن تتم بمعزل عن مواجهة مختلف العراقيل والتحديات التي تكونت منذ فترة طويلة [٤٠٢].

---

[٤٠١] عبد الغفار محمد علي، **مستقبل العلاقات المصرية السودانية**، مؤتمر ثورة ٢٥ يناير ومستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل، جامعة الزعيم الأزهري، السودان، ص٣٧.

[٤٠٢] شمسة بشناقة، **عراقيل وتحديات العلاقات المصرية السودانية**، معهد البحوث والدارسات الأفريقية، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص٥٨٩.

University of Malaya

المبحث الأول

مشكلة الحدود بين مصر والسودان

تعتبر الحدود المصرية السودانية من أقدم الحدود التي ظهرت في العالم، فمنذ مصر الفرعونية كانت الحدود الجنوبية لها تقف عند الشلالات والجداول في الجزء الجنوبي منها، وفى بعض الأحيان كان النفوذ المصري يتوسع جنوبا في بلاد كوش، وقد يمتد إلى ما وراء ذلك. وكانت الحدود في تلك الفترة تعرف باسم التخوم لأنها لم تكن خطا واضحا ولكنها منطقة حدودية بين قوتين تسيطر كل منهما على منطقة معينة[٤٠٣].

بالرغم من أن تاريخ جزء كبير من أراضي السودان الحالية يمكن الرجوع به إلى عهد المملكة الوسطى إلا أن حدود السودان الحالية تمت تسويتها بصفة أساسية بعد قيام نظام الحكم الانجليزي المصري في ١٨٩٩م،ولقد ظل تاريخ السودان على مدى العصور مرتبطاً أو متصلاً بشكل أو بأخر مع تاريخ مصر[٤٠٤]،فقد بدأ اهتمام مصر بالجنوب في العصر الحديث بعد تولي محمد علي السلطة في عام ١٨٠٥، وتوسعت في الجنوب لكشف منابع النيل، وكانت رحلاته في عام ١٨٢٢ وتأسيس مدينة الخرطوم بداية مرحلة من اهتمام والي مصر بجنوب وادي النيل وظلت هذه السياسة تتوسع تدريجياً، وتنتقل من إقليم لآخر حتى نجح إسماعيل باشا في تأسيس إمبراطورية كبرى في قلب أفريقيا وسيطر على أوغندة، كما توسع شرقا حتى وصل إلى مقديشو بالصومال، وكان هذا التوسع المصري من العوامل التي أزعجت بريطانيا التي رسمت سياستها من أوائل القرن

---

[٤٠٣] السعيد إبراهيم البدوي، **السودان دراسة في العلاقات المكانية**، الطبعة الأولى، القاهرة، إبريل ٢٠١٢م، ص٦٥.

[٤٠٤] البخاري عبد الله الجفلي، **نزاع الحدود بين السودان ومصر**، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة الخرطوم، الطبعة الأولى ع ١٩٩٠م، ص٤٨٩.

University of Malaya

التاسع عشر على التوسع في أعالي النيل ومنع أية دولة من الاقتراب من هذه المناطق حتى يتسنى لها مد خط السكك الحديدية من شمال القارة إلى جنوبها فيما أطلق علية خط حديد الكيب_ القاهرة[٤٠٥].

لم يكن للسودان قبل فتحه في عهد محمد علي مقومات الدولة الحديثة، حيث أن تلك المنطقة كانت تضم عددا من الممالك المتحاربة والمنقسمة على نفسها، إلى أن ضُمت إلى الأراضي المصرية، حيث أصبح السودان بملحقاته الأفريقية التي تسيطر عليها القوات المصرية يُكون مع مصر دولة كبرى تحت حكم أسرة محمد على خلال الفترة من ١٨٢٠م إلى ١٨٨٠م وحتى قيام الدولة المهدية ١٨٨١م، والتي أعقبها صدور القرار البريطاني عام ١٨٨٤م بإخلاء السودان من الجيوش المصرية، وبعد الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢م، أعادت القوات البريطانية والمصرية فتح السودان عام ١٨٩٨م وتم توقيع اتفاقية الحكم الثنائي سنة ١٨٩٩م حيث تضمنت تعيين الحدود الشمالية للسودان مع مصر والتي لم تكن محددة خلال فترة حكم أسرة محمد علي الممتدة من عام ١٨٢٠م وحتى عام ١٨٨٠م[٤٠٦].

ولقد ظلت هذه الحدود بين مصر والسودان هادئة لفترة طويلة من الزمن، ولكن في بعض الأحيان كانت تظهر على سطح العلاقات بين البلدين مظاهر التوتر بشأن هذه الحدود، ولكنها سرعان ما تهدأ بعد أن تزول الأسباب الحقيقية الدافعة لهذا التوتر، وغالبا ما كانت لأسباب داخلية بعيدة عن الحدود، وقد ظهر هذا جليا في فترة ما بعد استقلال السودان ١٩٥٤م على وجه الخصوص[٤٠٧].

أصل وتطور المشكلة:

---

[٤٠٥] عبد الله عبد الرازق إبراهيم، **الجذور التاريخية للحدود السياسية**، إعمال ندوة مثلث حلايب رؤية تنموية متكاملة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨، ص١٣٦.

[٤٠٦] السعيد إبراهيم البدوي، **السودان دراسة في العلاقات المكانية**، مرجع سابق، ص٦٥.

[٤٠٧] السعيد إبراهيم البدوي، المرجع نفسة، ص٦٥.

University of Malaya

قبل الاستعمار البريطاني لم يكن هناك فاصل بين مصر والسودان، إلا بعد ما حدد اتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩م بين مصر وبريطانيا الحدود السياسية بين مصر والسودان[٤٠٨]، بخط عرض ٢٢ بحيث أصبح الحد السياسي بين البلدين، وعلى أساس هذا الاتفاق تم تحديد خطٍ مستقيم يتبع خطاً فلكيا وهميا ويقطع طبيعيا وبشريا بين الشمال والجنوب، وكان إبرام هذا الاتفاق على أن يطلق لفظ السودان في هذا الوفاق على جميع الأراضي الكائنة جنوبي الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهي[٤٠٩]:

أولا: الأراضي التي لم تخلها قط القوات المصرية منذ عام ١٨٨٢.

ثانيا: الأراضي التي كانت تحت حكم الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتها ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملك والحكومة المصرية بالاتحاد.

ثالثا: الأراضي التي قد تفتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان، وبعد شهرين من توقيع الاتفاق أي في ٦ مارس ١٨٩٩ تم استثناء سواكن التي لم تدخلها القوات المصرية قط إبان الثورة المهدية من الخضوع للإدارة الثنائية.

وقد أصدر وزير الداخلية المصري بين عامي ١٩٠٢م، ١٩٠٧م قرارات إدارية بوضع بعض المناطق تحت الإدارة السودانية دون أن يؤثر ذلك على سيادة مصر عليها حيث اتخذت هذه القرارات تسهيلات للخدمة الإدارية بالنسبة للقبائل التي تعيش في مناطق الحدود[٤١٠]، وبالتالي خضعت منطقة حلايب وبعض المناطق شمال خط عرض ٢٢درجة شمالا منذ ذلك الحين للإدارة السودانية وليس للسيادة السودانية، والجدير بالذكر أن السودان كان يقع آنذاك تحت الحكم المصري وقد أقر الدستور المؤقت الذي صدر عام ١٩٥٣م في السودان هذا الوضع.

---

[٤٠٨] أحمد حمروش، **كفاح مشترك**، مرجع سابق، ص٢٣٦.

[٤٠٩] سمير المنقباوي، **التطور المركزي الدولي للسودان**، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٤-١٩.

[٤١٠] محمود متولي ومحمد ابو العلا، **الجغرافيا السياسية**، القاهرة، د.ت، ص ١٥٣-١٥٤.

University of Malaya

وهكذا يمكن أن نحدد ملامح الخط بين مصر والسودان على النحو التالي[٤١١]:

أولا: أن خط الحدود عبارة عن خط فلكي وهمي أي خط عرض ٢٢ درجة شمالا ويمتد من الغرب عند التقاء الحدود المصرية الليبية السودانية في منطقة جبل العوينات أي عند تقاطع خط عرض ٢٢ درجة شمالا مع خط طول ٢٥ درجة شرقا، ثم يسير باستقامة كاملة في اتجاه الشرق حتى يصل إلى ساحل البحر الأحمر أي عند تقاطع خط العرض المذكور مع خط طول ٦٦,٥٥ درجة شرقا، ولا يستثنى من هذا الخط إلا لسان وادي حلفا حيث يمتد خط الحدود إلى الشمال بنحو ٢٥ كيلو مترا علي جانبي النيل وحتى يصل إلى قرية ادندان المصرية، وذلك حتى لا تحرم حلفا من امتدادها الزراعي شمالا في مصر.

ثانيا: يلاحظ على هذا الخط والأراضي التي تمر على جانبيه أنه يمر بثلاث مناطق رئيسية، هي مرتفعات جبلية، ومنطقة وادي النيل التي امتدت في الأراضي المصرية لكنها انغمرت بمياه السد العالي، والمنطقة الواقعة غرب النيل وحتى الحدود الليبية عند جبل العوينات وهي مناطق نادرة السكان.

ثالثا: أن هذا الخط يمتد إلى مسافة١٢٨٠ كيلو مترا ويبعد عن القاهرة نحو ٩١٧ كيلو مترا، والملاحظ لهذا الخط لا يلاحظ أي اختلاف في المعطيات الجغرافية والأنثروغرافية عند انتقاله عبر هذه الحدود، وحيث لا توجد أية اختلافات تذكر في مظاهر السطح أو في معالم السكان[٤١٢].

رابعاً: أن العرف في تخطيط الحدود يعتمد على وضع علامات وأسلاك شائكة لكن مع الحدود التي تسير مع خطوط الطول والعرض فيكتفي بالاتفاقيات أو عن طريق اللجوء إلى التحكيم والقضاء الدولي مع تسجيل الحدود على خرائط معتمدة.

خامساً: يعتبر هذا الخط الحدودي بين مصر والبلدان أقدم الحدود البرية حيث أن خط حدود مصر الشرقية قد تم بموجب معاهدة ١٩٠٦ بين مصر وبريطانيا والدولة العثمانية، وحدود مصر مع ليبيا لم تحد إلا في عام

---

[٤١١] محمود متولي ومحمد ابو العلا، **الجغرافيا السياسية**، مرجع سابق، ص ١٥٣-١٥٤.

[٤١٢] جمال حمدان، **شخصية مصر دراسة في عبقرية المكان**، القاهرة، ١٩٨٧، ص٤٩٠

University of Malaya

١٩٢٥ حسب الاتفاق البريطاني الايطالي[٤١٣]، ويصل الخط بين مصر والسودان إلى حوالي ٤٩,٣% من أجمالي أجمالي حدود مصر، ولكن تميزت حدود مصر مع السودان بما تسمية بالتعديلات ذات الصبغة الإدارية، والتي أدخلت بعد ذلك عقب توقيع اتفاقية الحكم الثنائي ١٨٩٩.

ولعل أسباب إدخال تعديلات على حدود مصر الجنوبية، تكمن في الرغبة نحو جمع القبائل الرعوية التي تعيش علي جانبي الخط تحت نظام إداري واحد بقدر الإمكان وحيث أن القبائل الموجودة والمنتشرة علي جانبي الحدود في المنطقة الواقعة شرق النيل تنقسم إلى مجموعتين أساسيتين هما مجموعة القبائل البشارية ومجموعة قبائل العبابدة، ونظرا لان الجزء الأكبر من قبائل البشارية تعيش على الجانب السوداني في حين أن الجانب الأكبر من العبابدة تعيش على الجانب المصري، وقد تقرر توحيد إدارة شئون البشارية المصرية مع جماعتهم في السودان، مقابل توحيد إدارة العبابدة مع بقيتهم في مصر[٤١٤].

وواقع الأمر أن بريطانيا وقد فرضت سيطرتها على المناطق شمالي وجنوبي الخط بعد فرض الحكم الثنائي، وحاولت اقتطاع أي جزء من مصر وضمه إلى السودان، فضلاً عن رغبة بريطانيا في الاستفادة من ثروات الإقليم شمال الخط، وأخذت تضغط على الحكومة المصرية لفرض هذه الحدود الإدارية، ومن المعروف أن كل اتفاقيات الحدود الخاصة بالسودان كان الذي يوقع عليها من جانب حكومة لندن ممثل بريطانيا في القاهرة سواء كان معتمداً مثل اللورد كرومر عام ١٨٩٩ أو مندوباً سامياً مثل السير مايلز لامسون عام ١٩٣٦ أو سفيراً مثل رالف ستيفنسون١٩٥٣[٤١٥].

إذا التعديلات التي أجريت على خط الحدود تنقسم إلى شقين: يتضمن **الشق الأول** :تعديل ٢٦ مارس ١٨٩٩ وتعديل ١٠ يوليو ١٨٩٩، **إما الشق الثاني** من التعديلات: فيشمل التعديل في٤ نوفمبر ١٩٠٢ والذي نص على إخضاع المنطقة الواقعة في الركن الجنوبي الشرقي لمصر المتاخمة للبحر الأحمر والتي

---

[٤١٣] جمال حمدان، **شخصية مصر دراسة في عبقرية المكان** ،مرجع سابق، ص٤٩٠

[٤١٤] عبد الله عبد الرازق إبراهيم، **الجذور التاريخية للحدود السياسية**، مرجع سابق، ص١٤١.

[٤١٥] عبد الله عبد الرازق إبراهيم، المرجع نفسة، ص١٤١.

University of Malaya

عرفت بمثلث أو قطاع حلايب للإدارة السودانية حتى تتوحد قبائل البشارية شمال الخط وجنوبه، وأيضا قرار وزير الداخلية في نفس التاريخ بشان منطقة أخرى تقع إلى الجنوب من خط عرض ٢٢ درجة شمالا وتعرف بمثلث جبل بارتازوجا ويمثل منطقة صحراوية جافة وتنحصر بين النهر وخط مستقيم يمتد من جبل بارتازوجا في الجنوب إلى بلدة كوريكو الواقعة علي نهر النيل إلى الشمال من خط العرض ٢٢ والغرض الأساسي هو إخضاع قبائل العبابدة السودانية للإدارة المصرية[٤١٦].

بعد استقلال السودان عام ١٩٥٦م وانتهاء الإدارة الثنائية رأت مصر إرجاء بحث المسائل المعلقة بينهما إلى فرص أخرى مواتية بعد أن يستقر الوضع السياسي في السودان وتهدأ الظروف التي صاحبت عملية الاستقلال بانعكاساتها على علاقات البلدين، إلا أن الحكومة السودانية دأبت على اتخاذ إجراءات تعني سعيها إلى نقل هذه المناطق من سيطرتها الإدارية إلى سيادتها السياسية الإقليمية رغم الوضع المستقر عليه ورغم تنبيه مصر المستمر لها في ذلك[٤١٧].

موقف كل من السودان ومصر تجاه مشكلة الحدود:

وتتمثل وجهات النظر القانونية للبلدين وأسانيد كل منهما في القضية بالتالي:

وجهة النظر السودانية:

تشمل أسانيد السودان في إنهاء سيادته على المناطق المتنازع عليها فيما يلي:

- أن اتفاقية سنة ١٨٩٩م الموقعة بين مصر وبريطانيا التي حددت حدود البلدين لا تلزم السودان باعتباره لم يكن طرفا فيها.

---

[٤١٦] احمد الرشيدي، **الحدود الجنوبية لمصر**، مركز الدراسات السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ١٩٩٣، ص٤٦٦.

[٤١٧] حسام سويلم وفاروق عبد السلام، **حول مشكلة الحدود بين مصر والسودان**، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الخرطوم، الطبعة الأولى ١٩٩٠م، ص ٤٦٠- ٤٦١

University of Malaya

- أن القرارات الوزارية التي صدرت عن وزير الداخلية المصري عامي ١٩٠٢م، ١٩٠٧م قد عدلت اتفاقية عام ١٨٩٩م.
- أن الحدود الإدارية هي في واقع الأمر ذات الأهمية الأولى في تحديد حدود الدولتين وأن خط عرض ٢٢درجة ما هو إلا تحديد عام للحدود[٤١٨].
- أنه باستثناء تعديلات بسيطة فإن هذه الحدود ظلت على ما هي عليه منذ قرارات سنة ١٩٠٢م، ١٩٠٧م.
- أن الحدود الحالية للسودان والتي ظلت تحت إدارة حكومة السودان المستمرة قد تؤيد نفس الاتفاقية المصرية الانجليزية التي عقدت في فبراير عام ١٩٥٣م، ودستور فترة الانتقال التي أعقبتها والذي نص على أن أرض السودان تُضم لها الأراضي التي كانت تعرف باسم السودان المصري الانجليزي قبل العمل بهذا الدستور.
- أنه وقت الانتخابات المصرية بما في ذلك استفتاء عام ١٩٥٦م قامت رئاسة الجمهورية باستبعاد هذه المناطق على أساس أنها من السودان، في الوقت الذي أدخلت هذه المناطق في انتخابات السودان بما في ذلك انتخابات الحكم الذاتي التي أجريت تحت إشراف لجنة دولية كانت مصر ممثلة فيها[٤١٩].
- أن رئيس وزراء السودان قد أوضح لدولتي الحكم الثنائي يوم استقلال السودان في أول يناير ١٩٥٦م أن السودان يحتفظ بحقه في عدم التقيد بأي معاهدة أو اتفاقية أبرمت نيابة عنه قبل الاستقلال إلا إذا صدقت عليها حكومة السودان بعد الاستقلال.

وجهة النظر المصرية:

تتمثل وجهة النظر المصرية فيما يلي:

---

[٤١٨] حسام سويلم وفاروق عبد السلام، **حول مشكلة الحدود بين مصر والسودان** ،مرجع سابق، ص ٤٦٠- ٤٦١

[٤١٩] حسام سويلم وفاروق عبد السلام، المرجع نفسة، ص٤٦٢

University of Malaya

- أن الحدود السياسية بين البلدين قد رسمتها اتفاقية عام ١٨٩٩م، وهي اتفاقية دولية واجبة الاحترام على السودان ولا يغير من الوضع ذلك التصريح الذي أصدرته حكومته في مستهل الاستقلال "بعدم تقيدها بمعاهدات سابقة لإبرامها على استقلاله إلا إذا أقرها "، فهو تصريح من جانب واحد وغير ملزم دوليا.
- أن هذا الحد هو خط ٢٢درجة وأن أي تعديل في هذه الحدود يجب أن يتم باتفاق دولي صريح بين الحكومتين.
- أن الذي تم عام ١٨٩٩م بالنسبة للتنظيم الإداري لبعض المناطق المتنازع عليها لا يزيد عن مجرد قرار أصدره وزير الداخلية وهو لا يملك أن يتحدث عن الحكومة المصرية في الشئون الدولية أو أن يقيد الحكومة المصرية في شانها، وإنما قصد بهذا القرار أن يكون تنظيما إداريا صرفا.
- أن ابلغ دليل على ذلك ما سمى باتفاق سنة ١٩٠٢م وهو أيضا قرار من وزير الداخلية يتحدث عن مناطق عربان السودان ومصر، ويعنى بوضع ترتيبات تنظيم عملية الإشراف الإداري من الدولتين.
- الرأي السوداني بأنه أكتسب السيادة على هذه المناطق بمباشرة سيادته عليها منذ ٨٦سنة مرفوض لأنه لم يكن يتمتع بسيادة فعلية قبل استقلاله في أول يناير ١٩٥٦م، وكانت السيادة من قبل الحكومة المصرية وينوب عنها في الإدارة حكومة السودان الثنائية بالاشتراك مع بريطانيا[٤٢٠].

المشكلة الثانية: أزمة حلايب:

[٤٢٠] حسام سويلم وفاروق عبد السلام، مرجع سابق، ص ٤٦٥.

University of Malaya

تشغل منطقة " مثلث حلايب" موقعاً استراتيجياً هاماً بالنسبة للدولة المصرية فهي تمثل بوابة مصر الجنوبية مع شرق السودان ومدخلا طبيعيا إلى الجنوب، كما تمتد المنطقة على ساحل البحر الأحمر- قبالة المملكة العربية السعودية وإقليم الحجاز- كما توضح الخريطة التالية.

وتتميز المنطقة بأنها منطقة صحراوية جافة نادرة المطر، ويؤدي الجفاف وندرة المطر إلى خلو السطح من النبات مما يؤدي بدوره إلى شدة الحرارة وزيادتها بالنهار وفقدانها السريع بالليل، وتتميز بتواجد العديد من الحيوانات البرية المصرية ومنها أنواع نادرة مثل الماعز الجبلي، والغزال المصري والعقارب الشارية، وتتميز المنطقة بالتنوع الشديد في محتواها الصخري وتراكيبها الجيولوجية وثرواتها المعدنية[٤٢١].

وقد ظل الوضع الإداري لهذه المنطقة المصرية لا يمثل مشكلة لمصر، ناهيك عن السودان في ظل الوضع الخاص والعلاقات الخاصة التي كانت تربط بين البلدين وتطلعاتهما للوحدة، غير أن هذا الوضع صار مشكلة تطل برأسها بين الحين والأخر لتعكر صفو العلاقات المتميزة، أو لتزيد في أحيان أخرى من معدل التدهور في العلاقات.

وقد ساعد على بروز المشكلة إلى حيز التأثير في مجرى العلاقات المصرية السودانية عدة عوامل، كانت بدايتها استقلال السودان عام ١٩٥٦، وتغير أسس العلاقة بين البلدين فضلا عن تنامي نزعات غير ودية لبعض حكومات السودان إزاء مصر، وارتباطاتها الدولية غير النزيهة، الأمر الذي جعل لبعض الأطراف الخارجية دور في إثارة النزاع حول حلايب بين السودان ومصر، خاصة في فترات فتور العلاقات أو تدهورها، إلى الحد الذي أصبح الخلاف بين البلدين حول حلايب يمثل " ترمومترا" للعلاقات المصرية السودانية بوجه عام[٤٢٢].

---

[٤٢١] شيم حامد عبد الحميد الجرف، **مشكلة الحدود الجنوبية الشرقية لمصر دراسة قانونية دولية**، رسالة ماجستير في القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨، ص٤.

. موقع منطقة حلايب، أنظر الملاحق، ص٢٤٦.

[٤٢٢] وزارة الخارجية المصرية، **محفظة رقم ١٤ تقرير ١١ بعنوان الموقف السياسي في السودان** حتى ١٩٥٧/٤/١.

University of Malaya

فقد أمِلت الخارجية المصرية وإدارة الشئون الأفريقية بصفة خاصة في مارس ١٩٥٧م، في أن تعود حلايب إلى مصر بما فيها معادن وبمن عليها من مواطنين ولاؤهم لمصر[٤٢٣]، ومما أسهم في إثارة الأزمة ما تردد عن شائعات حول إنشاء قاعدة أمريكية في منطقة حلايب المصرية أو جنوبها ليكون للولايات المتحدة بذلك ثلاث قواعد متحكمة(الظهران- مصوع- حلايب) وتكهنت إدارة الشئون الأفريقية بالخارجية المصرية بأن حكومة السودان تمشياً مع الرأي العام قد تلجأ إلى القول بأن إنشاء مطار في هذه المنطقة هو لأغراض البحث والتنقيب، وأنها أنما قصدت بذلك تحقيق مصلحة السودان الاقتصادية، على غرار ما فعلته المملكة العربية السعودية، حين قبلت إنشاء قاعدة الظهران وتأجيرها للولايات المتحدة الأمريكية، لذلك رأت إدارة الشئون الأفريقية المصرية ضرورة دراسة مسألة الحدود بين مصر والسودان، حتى لا تقام على ارضٍ مصرية قاعدة أمريكية، وحتى لا تدفع مصر تعويضاً عند إنشاء السد العالي على ارض مصرية بوصفها غير مصرية[٤٢٤].

وقد نشأ مثلث حلايب موضع النزاع بمقتضى قرار وزير الداخلية المصري الصادر ١٩٠٢/١١/٤ أي بعد ما يقرب من أربع سنوات على اتفاقية الحكم الثنائي طبقا لهذا القرار تم وضع المنطقة الواقعة في الركن الجنوبي الشرقي لمصر والمحاذية لساحل البحر الأحمر، والمثلث الذي يشكل منطقة حلايب يبلغ وفق التحديد نحو ١٨ إلف كم^{٢} ويقدر عدد سكانه عام ١٩٩٧ بنحو ١٣١١٨ نسمة ينتمون إلى قبائل البشارين والعبابدة وأعداد قليلة من قبائل اخرى، والبشاريون يشملون أغلبية السكان في الإقليم (٧٠%)، وهم ينتمون عرقياً إلى الكتلة البشاريه التي تضرب في مناطق شرق السودان، ومن نهر عطيرة حتى الحدود المصرية[٤٢٥]،وهم بدورهم جزء من جماعات البجة التي تسكن في مناطق تمتد من جنوب مصر حتى اريتريا، وتعمل قبائل البشاريه

---

[٤٢٣] مروة أمين محمد مصطفي، **العلاقات السودانية البريطانية من ١٩٥٦. ١٩٦٩م**، مرجع سابق، ١٢٨.

[٤٢٤] وزارة الخارجية المصرية، **محفظة رقم ١٤ تقرير ١١ بعنوان الموقف السياسي في السودان**، مرجع سابق.

[٤٢٥] يوسف ابو قرون، **لمحات عن حياة وعادات قبائل السودان الكبرى**، الخرطوم، ١٩٦٩، ص ص٥٩-٦٥.

University of Malaya

بالصيد والرعي، كذلك تجارة الإبل، كما يعمل بعضهم في مناطق الذهب بوادي العلاقي، ورغم فقرهم عموما فقد كانوا ايسر حالا نسبيا من غيرهم وخاصة قبائل العبابده[٤٢٦].

إن الملابسات التي أحاطت بعملية تقرير المصير في السودان، وما صاحبها من هجمات إعلامية متبادلة بين البلدين، وما أسفرت عنه من تصميم السودان على اختيار بند الاستقلال وتخلي الاتحاديين عن مبدأهم الرئيسي وهو الاتحاد مع مصر، كل هذه الأوضاع الجديدة ساهمت في تبديد أحلام الوحدة "وحدة وادي النيل" ووضعت كل بلد على طريق مختلف. والواقع أن حكومة الثورة المصرية مع هذا سلمت بنتائج الوضع الجديد لأنه سواء الاتحاد مع مصر أو الاستقلال، كلاهما يؤدي إلى إخراج بريطانيا، وكان هذا الهدف بمثابة الهدف الرئيسي للثورة المصرية في ذلك الوقت[٤٢٧].

وقامت حكومة الثورة في مصر بجهد كبير من أجل إتاحة الفرصة كاملة للشعب السوداني لكي يقرر مصيره، وحرصت مصر على أن تتضمن وثيقة الاستقلال استمرار حكومة السودان في احترام المعاهدات التي عقدت في ظل دولتي الإدارة الثنائية، وفي ذلك الوقت اشتكى مدير شركة التعدين بعد زيارته إلى منطقة علبة في الأراضي المصرية التابعة إداريا للإدارة السودانية، إذ قال بأن الأهالي رفضوا تداول العملة المصرية مما يسبب حرجا إزاء التزامات الشركة، هذا على الرغم من أن العملة المعدنية الفضية المصرية هي التي يقبلونها لاسيما وإنها لا تزال متداولة في السودان وأنهم اضطروا إلى التعاقد مع مائة وثلاثين عاملا مصريا تلافيا لمتاعب تداول العملة[٤٢٨].

---

[426] John Boll, **The Geography and Geology of South Eastern Egypt**, Cairo, 1912. pp.37-38.

[٤٢٧] محمد محمد احمد كرار، **الأحزاب السودانية والتجربة الديمقراطية**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الخرطوم، ١٩٨٦، ص٨.

[٤٢٨] سعيد سيد أمام، **العلاقات الدولية بين مصر والسودان ١٩٦٤**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة ١٩٦٧، ص٣١٥.

University of Malaya

وفي مطلع عام ١٩٥٨م وفي ذروة المعركة الانتخابية تلقت الحكومة السودانية في ٢٩ يناير مذكرة من الحكومة المصرية، لحكومة عبد الله خليل في السودان، تفيد وتطالب بتسليم منطقتي حلفا وحلايب إلى الإدارة المصرية، وقد أرسلت الحكومة المصرية مذكرة إلى الحكومة السودانية بعد صدور قانون تقسيم الدوائر الانتخابية السودانية، وأبانت المذكرة المصرية أن التقسيم في هذه المنطقة يشمل أراضٍ تقع تحت السيادة المصرية، وإن هذا الإجراء يعتبر اعتداء على السيادة المصرية[٤٢٩].

إلا أن الحكومة السودانية لم ترد على هذه المذكرة، فأرسلت الحكومة المصرية مذكرة أخرى تؤكد فيها على حقوق مصر في مثلث حلايب، وتُعلم السودان بأن الحكومة المصرية بموجب سلطاتها السيادية ستشرع في دعوة السكان المصريين بحلايب للمشاركة في الاستفتاء على قيام الجمهورية العربية المتحدة وعلى رئاسة الجمهورية الجديدة، ومن هنا احتدّت الأزمة بين البلدين، وتم تبادل الاتهامات والتهديدات ووصل الأمر إلى حد تحريك السودان لقواته تجاه المنطقة، حيث أكد وزير خارجية السودان محمد أحمد محجوب حينما جاء في زيارة سريعة للقاهرة بهذا الخصوص وسأله الرئيس عبد الناصر عن مدى صحة تحريك القوات السودانية فقال[٤٣٠]:

"نعم قواتنا تحمل تعليمات أكيدة بإطلاق النار على كل من يجاوز الحدود.... إننا مصممون على عدم التخلي عن شبر واحد من تلك الصحراء القاحلة الرملية والصخرية السوداء إلا بعد إراقة الدم بمقدار ١٠ مرات وزنها"، وهنا رد زكريا محي الدين نائب رئيس الجمهورية الذي حضر الجلسة" إننا لم نبن جيشنا من أجل مقاتلة السودان"[٤٣١].

---

[٤٢٩] معاذ احمد تنقو، **نزاع الحدود بين السودان ومصر مثلث حلايب ونتوء وادي حلفا في ضوء القانون الدولي**، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم، ٢٠٠٥، ص٧٥.

[٤٣٠] محمد احمد محجوب، **الديمقراطية في الميزان – تأملات في السياسات العربية و الأفريقية**، دار جامعه الخرطوم للنشر، الخرطوم، ١٩٨٩، ص ١٩٢-١٩٣

[٤٣١] محمد احمد محجوب، **الديمقراطية في الميزان –** مرجع سابق، ص ١٩٢-١٩٣

University of Malaya

وفي تلك الأثناء كانت الأزمة قد تطورت على نحو سريع، فقامت الحكومة المصرية بإرسال لجنة لاستفتاء المنطقة وبرفقتها وحدة صغيرة من حرس الحدود لتمكينها من القيام بعملها، غير أنها واجهت تعنت السلطات السودانية، وأكثر من ذلك قامت حكومة عبد الله خليل بتصعيد الأزمة بعرض النزاع على المنظمات الدولية[٤٣٢].

وطلبت السودان من أمين الجامعة العربية بذل المساعي الحميدة لحل النزاع، وعقدت الجامعة اجتماعا طارئا لمناقشة هذا الوضع، كما قام مجلس الأمن بعقد اجتماع طارئ لبحث الأزمة، وظل النزاع مدرجا على جدول أعمال مجلس الأمن حتى عام ١٩٧٢، حيث طلبت وزارة الخارجية السودانية شطبه من جدول أعمالها، إلا أنه في بيان الأمين العام للأمم المتحدة في ١٩٨٦ حول الموضوعات المدرجة في جدول أعمال المجلس تبين أن الشكوى لا تزال مدرجة، ومما يؤكد ذلك إبلاغ السيد عبد السميع زين الدين – مدير إدارة السودان بالخارجية المصرية– لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشعب المصري في ٢٤ فبراير ١٩٩٢ أن شكوى السودان لم يتم سحبها وأن السودان يقوم بتجديدها سنويا[٤٣٣].

على أي حال تبع هذا الإجراء في عهد عبد الناصر إرسال الحكومة المصرية لجان الاستفتاء بين مصر وسوريا إلى المناطق المتنازع عليها، فقامت السلطات السودانية باحتجازهم، وحينما أهملت الحكومة السودانية الرد على هذه المذكرة، تقدمت الحكومة المصرية بمذكرة تفيد بموعد تحرك لجان الاستفتاء بصحبة شرطة من بوليس الحدود، كما أوضحت إن أي ادعاء بأن المناطق شمال خط ٢٢ شمالا ضمن الحدود ليس له سند، إذ إن الحدود بموجب اتفاقية ١٨٩٩م خط ٢٢ شمالا، وقد نص دستور السودان المؤقت على أن حدود السودان المستقل هي حدود السودان الإنجليزي المصري[٤٣٤].

---

[٤٣٢] فيصل عبد الرحمن، **حلايب وحنيش مقالات في القانون الدولي العام**، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، الخرطوم، ٢٠٠٠، ص٧٨.

[٤٣٣] فيصل عبد الرحمن، المرجع نفسة، ص٧٨.

[٤٣٤] الفاتح الشيخ يوسف، **العلاقات السودانية المصرية من ١٩٥٢. ١٩٥٨م**، مرجع سابق، ص١٨٨.

University of Malaya

إن الود المفقود بين حزب الأمة وقيادته في ذلك الوقت وبين مصر، كانت بحق أهم الأسباب في إشعال الأزمة والضجيج الذي صاحبها، ولعل حكومة حزب الأمة برئاسة عبد الله خليل سعت إلى هذا التصعيد لجذب أنظار الشعب السوداني لأزمة خارجية، لصرف انتباهه عن الأزمات الداخلية التي برزت في إعقاب الاستقلال، كما هدف حزب الأمة إلى استخدام الأزمة مع مصر كورقة لكسب مزيد من الأصوات في الانتخابات البرلمانية السودانية، كما كان دور الأطراف الخارجية واضحا، وقد زادت المسالة توهجا وزادت العلاقات توترا حينما قام بعض الصحفيين من جريدة الأيام السودانية، بعمل تحقيق ميداني عن المنطقة، ابرزوا فيه أخباراً تفيد بأن المصريين احتلوا المنطقة السودانية" منطقة أبو رماد" وأن العلم المصري يرفرف عليها [٤٣٥].

هنا أعلن حزب الأمة حالة الحرب والتعبئة المعنوية وحاول إيهام الصحافة العالمية بأن مصر قادمة لغزو السودان، كما صدرت أوامر باعتقال الجنود المصريين الذين كانوا يحرسون صناديق الانتخابات في وادي حلفا، حيث كان قد تم إرسال لجان انتخابية أيضا إلى هذه المنطقة لإثبات أن حولها نزاعا، وأن مصر ترى أنها تابعة لها، غير أن الرئيس عبد الناصر قد أمر بسحب الجنود، كما اتفق مع وزير خارجية السودان محمد محجوب في القاهرة علي تهدئة الأزمة، وتأجيلها إلى ما بعد الانتخابات على أن تحل بعد ذلك، إما في إطار المفاوضات المباشرة بين الطرفين أو عن طريق التحكيم[٤٣٦].

وقد أحرز حزب الأمة نصرا مؤزرا في الانتخابات استفادة من الأزمة، بل أن الحكومة السودانية قامت بعمل استفزازي في أعقاب انتهاء الأزمة الحدودية، حيث احتجزت باخرة نيلية وعوامتين تابعتين لمصر شمال مدينة حلفا، مع العلم أن نقطة الجمارك السودانية تقع في وادي حلفا، ولم يكن هناك رد فعل مصري تجاه الحادث، وورد كخبر عادي في الصحف المصرية[٤٣٧].

---

[٤٣٥]- محمد محمد احمد كرار، **الأحزاب السودانية والتجربة الديمقراطية**، مرجع سابق، ص ٨٠-٨١.

[٤٣٦] محمد محمد احمد كرار، المرجع نفسة، ص ٨٠-٨١.

[٤٣٧] غادة خضر حسين زايد، **التسوية السياسية للنزاع المصري السوداني بشأن مثلث حلايب**، رسالة ماجستير غير منشورة، كليه الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٤٨.

University of Malaya

وعلى أي حال فقد استقرت الأمور وهدأت المشكلة بين الجانبين على هذا النحو، خاصة بعد أن تم إقصاء حكومة عبد الله خليل علي يد الجيش في انقلاب١٧/١١/٥٨، إذ استلمت حكومة الفريق عبود السلطة في الخرطوم، وبدأت المياه تعود إلى مجاريها في العلاقات المصرية السودانية، وفي ظل هذه الأجواء الودية تم التوصل إلى الاتفاقية المصرية السودانية الخاصة بالانتفاع بمياه النيل في ٨ نوفمبر ١٩٥٩[٤٣٨].

ظلت الحالة قائمة على ما هي عليه منذ عام ١٩٥٨ حتى أوائل التسعينات، حتى تجدد النزاع مرة أخرى، وظل التواجد المصري مستمراً في الإقليم بمظاهره المختلفة الدالة على حقوق السيادة، من قبيل إصدار التراخيص للشركات والأفراد المصريين وغير المصريين، بل والسودانيين للعمل في مجالات التعدين والتنقيب في المنطقة، والنشاط التعديني المستند إلى تراخيص البحث عن المعادن واستغلال المناجم بالشركات والأفراد المصريين والأجانب (٨٢ ترخيصا وعقودا حتى عام ١٩٨٠).

وقد أصدرت السلطات السودانية بعض التراخيص منذ عام ١٩٥٨ وعرقلت وحددت نشاط بعض الشركات المصرية عام ١٩٧٢، كشركة النصر للفوسفات المصرية وهي إحدى الشركات التي تعتبر استمراراً لشركة علبة المصرية للتعدين (التي مارست نشاطها في المنطقة منذ عام ١٩٥٤)، ومع هذا ظلت شركة النصر تعمل حتى تم إيقاف تصدير إنتاجها من المنجنيز ١٩٨٥، بالإضافة إلى إنشاء معسكرات ونقط مراقبة في المنطقة ١٢ نقطة عام ١٩٧٤، وتم اصدر بطاقات تموين لعدد كبير من سكان المنطقة (٥٠٠٠ بطاقة) فضلا عن البطاقات الشخصية المصرية[٤٣٩].

إما الجانب السوداني فقد دأب علي ممارسة اختصاصات ونشاطات في الإقليم تفوق الاختصاصات الإدارية مثل ممارسة العملية الانتخابية في الإقليم خاصة الانتخابات التي جرت في الفترة الانتقالية (٥٣-١٩٥٦) حيث لم تعترض عليها مصر ربما للطبيعة الإدارية لهذه الانتخابات، أو لظروف العلاقات بين البلدين

---

[٤٣٨] محمود ابو العينين، **أزمة حلايب والعلاقات المصرية السودانية رؤية سياسية**، إعمال ندوة مثلث حلايب رؤية تنموية متكاملة، القاهرة، ١٩٩٧، ص٢٥٤.

[٤٣٩] حسام سويلم، **مشكله الحدود بين مصر والسودان**، مرجع سابق، ص ٩-١٠.

University of Malaya

في هذه الفترة الحرجة، وإصدار بعض التراخيص لشركات سودانية وأجنبية للتنقيب عن البترول والمعادن كشركة كاليفورنيا عام٧٤ وشركة تكساس ايسترن ٨١، بالإضافة إلى طبع خرائط سودانية تجعل من الخط الإداري هو الخط السياسي، ورفع وضع المنطقة في التنظيم الإداري المحلي حيث تم تحويل نقطة شرطة حلايب ورفعها إلى مركز شرطة وتعيين رئيس لمجلس المدينة أو مساعد لمحافظة البحر الأحمر السودانية منذ١٩٧٢[٤٤٠].

وهكذا في ظل مرحلة الاستقلال فإن بوسع من يتتبع مراحل تطور النزاع المصري السوداني حول حلايب، أن يتوصل إلى عدة عوامل محددة هامها:

١. ينشب النزاع ويتصاعد في حالة وصول حكومات مناوئة لمصر إلى سدة الحكم في الخرطوم، أو على الأقل لا تحمل ودا ولا تسعى لتعاون مع القاهرة، تلك هي البداية عادة وغالبا ما تكون الإجراءات التي تتخذها الحكومة السودانية، هي الشرارة التي تشعل النزاع وتفجره ولعل أمثلة ذلك: حكومة عبد الله خليل وحزب الأمة خلال أزمة ١٩٥٨.
٢. يستقر النزاع حول الحدود في حلايب ويهدأ في فترات استقرار العلاقات بين كلا الدولتين، وخاصة حينما يكون ثمة قدر مشترك من التفاهم والتعاون بين حكومتي البلدين، فنلاحظ أن أحدا لم يسمع عن النزاع أثناء حكومة الفريق عبود ١٩٥٨-١٩٦٤ ولا أثناء حكم جعفر نميري١٩٦٩-١٩٨٥.
٣. في كل الحالات تسعى مصر، وهي تدير النزاع حول حلايب إلى عدم تدويل النزاع، والسيطرة عليه وضبطه في الإطار الثنائي حفاظا على خصوصية العلاقات بين البلدين من جهة، وتحديدا لدور الأطراف الخارجية، التي قد ترى النزاع فرصة لإثارة الخلافات بين البلدين وإشعالها من جهة أخرى.

وحاول كل من الطرفين عرض وجهة نظره في هذا المثلث وهو ما نستعرضه على النحو التالي:

---

[٤٤٠] حسام سويلم، المرجع نفسة، ص ٩-١٠.

University of Malaya

وجهة النظر السودانية:

- الحيازة الفعلية لهذه المناطق منذ اتفاق الحكم الثنائي وتعديلاته التالية واعتبار عامل التقادم وحكم المنطقة طوال هذه الفترة كافيا بأحقية السودان للمنطقة[٤٤١].
- يرى السودان أن هذه التعديلات قد أقرتها ووافقت عليها، وقبل المصريون باستمرار الإدارة السودانية لهذه المناطق طوال هذه الفترة، وهو دليل قوي حسب وجهة نظرهم في أحقيتهم التاريخية في حلايب، وعدم معارضة المصريين لهذا الوضع التاريخي.
- يرى السودان أن قدسية الحدود ميراث استعماري أقرته الدول الأفريقية في مؤتمر القاهرة ١٩٦٤ بشأن الحفاظ على الحدود التي ورثتها الدول الأفريقية من العهد الاستعماري ولم تتحفظ مصر على حدودها مثلما فعلت المغرب والصومال.
- يرى السودان أن التعديلات الإدارية التي تمت بعد اتفاق الحكم الثنائي كان الهدف منها الحفاظ على وحدة القبائل وعدم تقسيمها، وأن هذا الوضع لايزال قائما، ومن ثم لابد من استمرار الحدود بشكلها الحالي وضم حلايب إلى السودان.

أما الجانب المصري فله هو الآخر وجهة نظر تؤيد حقه في المنطقة، ويمكن أن نلخصها على الوجه التالي[٤٤٢]:

- يرى المصريون أن التعديلات الإدارية التي أصدرها وزير الداخلية كانت من اجل التيسير على القبائل التي تعيش على جانبي الحدود، وبالتالي فهي قرارات إدارية عادية صدرت استجابة لرغبات المسئولين المحليين في المناطق المتنازع عليها، ولم يزد أثرها أكثر من ذلك.

---

[441] Jan Brownlie: **African Boundaries A Legal and Diplomatic Encyclopaedia**, London,1979 ،pp.110-115

[442] Jan Brownlie .op .cit. pp.110-115.

University of Malaya

- يرى المصريون أنه لم يحدث توقيع اتفاق دولي لإضفاء الشرعية الدولية على هذه التعديلات لان الخطوط الدولية لا تتم إلا بموجب اعتراف من خلال معاهدات دولية.
- ترى مصر إنها لم تتنازل عن سيادتها على هذه المناطق لان مصر كانت خاضعة للباب العالي الذي منعها من حق التنازل أو البيع أو الرهن لأي جزء من أراضيها إلا بموافقة السلطان، ولم يحدث أن تنازلت مصر عن هذه الأجزاء[٤٤٣].
- إن ادعاء السودانيين أن حكم السودان لهذه المناطق طوال نصف قرن يعطيه حق السيادة على حلايب لا أساس له من الصحة، لان فكرة التقادم مرفوضة من جانب مصر، كما أن قيام دولة بإدارة إقليم نيابة عن دولة أخرى تنازلت لها عنه بمقابل أو بدونه، فإن مثل هذه النيابة لا تجيز لها ادعاء السيادة على هذا الإقليم مهما طال الأمر.

إنه على امتداد الفترة الزمنية كان الوجود المصري أكثر فاعلية وأكثر استفادة من المنطقة حيث توجد شركة استخراج المعادن في ١٩٥٤، وظلت حتى أدمجت مع شركة النصر للفوسفات ، بالإضافة إلى أن مصر كانت تصدر التراخيص وتبرم العقود من أجل استغلال الثروة المعدنية.

بالنسبة لدور **الأطراف الخارجية** خاصة بريطانيا في مشكلة حلايب تحديدا ظهر بوضوح الدعم البريطاني للسودان في أزمة عام ١٩٥٨ فعقب إرسال مصر لمذكرات للجانب السوداني أعلن متحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية بإن حكومة السودان علي اتصال بالحكومة البريطانية بشان النزاع القائم بينها وبين مصر علي مناطق الحدود، وقدمت الحكومة البريطانية نصائح للسودان فيما يتعلق بالإجراءات التي يجب إتباعها، ونصوص ميثاق الأمم المتحدة التي يمكن الاستناد إليها، لكن الموقف لم يستمر في الأزمات التي حدثت بعد

[٤٤٣] غادة خضر حسين زايد، **التسوية السياسية للنزاع المصري السوداني**، مرجع سابق، ص١٩٩.

University of Malaya

ذلك في التسعينات، حيث لم تقم بأي دور مساند للسودان، ويرجع ذلك إلى طبيعة العلاقات المصرية البريطانية في الخمسينات إبان حكم جمال عبد الناصر[٤٤٤].

ويمكن القول أن القوى الدولية بما فيها بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية اتخذت موقف مناوئ لمصر في أزمة حلايب ١٩٥٨، بسبب طبيعة علاقات هذه القوى بالنظام المصري وقتئذ تحت قيادة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وما يرتبط بذلك من سياسته الخارجية العربية، وأيضا مواقفه المعروفة من القوى الغربية خاصة بريطانيا والولايات المتحدة[٤٤٥].

وواضح أن كل فريق حاول في ذلك الوقت إثبات حقوقه التاريخية في منطقته الحدودية، وكل فريق يعتقد أنه على صواب أو قاربه، بل وحتى في الاجتماعات التي عقدها الطرفان أكثر من مرة لحل مشكلة حلايب يحاول كل فريق أن يدعم موقفه، ويرفض التنازل عن هذا المثلث باعتباره أرضا تابعة لسيادته، وهو ما يصعد الأمور، بل ويصل بها إلى طريق المواجهة العسكرية الأمر الذي يعقّد الموقف، ويزيد من خطورة الوضع على الحدود بين الدولتين، في وقت يتطلب حل القضية في إطار توخي المصلحة المشتركة بين بلدين شقيقين يعيشان على ضفاف وادي النيل منذ آلاف السنين.

وهكذا ظهر في التاريخ ولأول مرة بين مصر والسودان" الحد" كخط فلكي من خطوط العرض الوضعية إملاءً أجنبياً، ولم يؤخذ فيه رأي مصري ولا سوداني، ولم يكتفوا بذلك، بل أضافوا معه حدا إدارياً، ولأول مرة في التاريخ يوجد حدان في منطقة واحدة والمعروف أن سيادة إي دولة لا يحدها إلا حد واحد[٤٤٦].

المبحث الثاني

مشكلة جنوب السودان

---

[٤٤٤] غادة خضر حسين زايد، **التسوية السياسية للنزاع المصري السوداني**، مرجع سابق، ص١٩٩.

[٤٤٥] فيليب رفله، **العلاقات التاريخية والاقتصادية بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان**، القاهرة، ١٩٦٥، ص١٥٥

[٤٤٦] فيليب رفله، **العلاقات التاريخية والاقتصادية بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان** ، مرجع سابق، ص١٥٥.

University of Malaya

يمتد جنوب السودان من دائرة عرض ١٠ شمالا حتى خط دائرة٣,٥ شمال الدائرة الاستوائية ويضم إقليمين هما إقليم الهضاب الجنوبية الغربية، والأقاليم الاستوائية الشرقية والأقاليم الغربية ثم بدأت حدود السودان تأخذ شكلها في أواخر ١٩١٣ وأوائل عام ١٩١٤ بعد أن ضم أجزاء من جنوب السودان إلى أوطان الماندي واللوجباري إلى أوغندا، بينما ضمت أراضي الباري واللاتوكا إلى السودان لان الضفة اليمني لنهر النيل خط العرض خمسة كانت تدار من أوغندا بمركزها في غندكرو، إما الحدود الغربية للسودان مع تشاد وإفريقيا الوسطى فقد جرى ترسيمها بالاتفاق بين بريطانيا وفرنسا في اتفاقية١٨٩٩ [٤٤٧].

ويمتاز الإقليم الجنوبي بالعديد من الثروات المعدنية الطبيعية، كالنحاس والذهب والحديد وأخيرا تبشر الحفائر بجود البترول في جنوب السودان، ونظرا لتخلف الاقتصاد السوداني وصعوبة المواصلات بين الشمال والجنوب فقد حدث تباين في الوضع الاقتصادي، وبينما انطلق السودان الشمالي في تطوير اقتصادياته الزراعية نسبياً، بقي الجنوب على حاله، مما زرع في نفوس الجنوبيين الحقد تجاه الشماليين وكان أحد الأسباب الرئيسية في الصراع الدائر بين الجنوب والشمال[٤٤٨].

إما بالنسبة للثروة الحيوانية فيعتمد السكان في الإقليم الجنوبي على حرفة الرعي، وتقوم الصناعة في الجنوب على الصناعات الصغيرة، ومعظمها زراعي في مظهره مثل النسيج والغزل اليدوي ودباغة جلود الأغنام والماعز وصناعة الفخار البدائي ومعظمها صناعات يدوية، إما بالنسبة للزراعة فتعتبر الأراضي في جنوب السودان من أميز وأجود الراضي خصوبة لكثرة مياه الري، حيث روافد نهر النيل والأمطار والأيدي العاملة، ويساعد على عدم استفادة السودان من مساحته ضَعف وسائل النقل والمواصلات، إذ لابد من وجود رابط قوي بين المركز

---

[٤٤٧] محمد عوض محمد، **السودان سكانه وقبائله**، القاهرة، ١٩٥١، ص٦٢.

[٤٤٨] عبد القادر إسماعيل، **جنوب السودان صراعات الحرب وصراعات السلام دور الأحزاب السياسية ١٩٤٧-١٩٧٢**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠١١، ص٨.

University of Malaya

والنواة وبين الأطراف، وإلا كانت هذه الأطراف عرضة للاختطاف من الدول المجاورة أو على الأقل ضعف اتصال السكان بعضهم ببعض، مما يخلق فجوة أو فجوات وهذا ما حدث بالنسبة لجنوب السودان وشماله[٤٤٩].

وينقسم الجنوب السوداني إداريا إلى عشر ولايات وهي: أعالي النيل، الوحدة، شمال بحر الغزال، غرب بحر الغزال، غرب الاستوائية، واراب، البحيرات، شرق الاستوائية، جونقلي، بحر الجبل، وتبلغ مساحة هذه الولايات حوالي ٧٠٠ ألف كيلو متر مربع، أي ما يعادل قرابة ربع مساحة السودان، ومن هنا جاءت أهمية المشكلة التي مثلت شوكة في خصر الحكومات السودانية المتلاحقة، وعائقا في طريق التطور والإصلاح بمختلف مجالاته[٤٥٠].

ويعد الجزء الجنوبي من السودان مفتاحاً إلى القارة الإفريقية كلها ولذلك سعى الاستعمار للسيطرة على السودان وخاصة الجزء الجنوبي منه وكان له في ذلك عدة طرق منها الذهاب هناك بحجة الكشف الجغرافي، ومرة بحجة البحث عن المناجم والمعادن، وغير ذلك من الطرق والأساليب التي تهدف في النهاية إلى السيطرة على السودان، ولقد كان "غوردن" الحاكم البريطاني للمديرية الاستوائية الذي جاء خلفاً لبيكر أول من جاهر بفصل جنوب السودان عن شماله، وذلك في مذكرة رسمية بعث بها إلى الخديوي إسماعيل في ذلك الوقت[٤٥١].

وكانت أول بذور لنشر التفرقة بين الشمال والجنوب عند إلغاء تجارة الرقيق أنهم أشاعوا أن العرب هم الذين أوجدوا هذه التجارة، وذلك حتى يخلقوا جواً من النفور بين السودانيين من أبناء القبائل في جنوب السودان وإخوانهم العرب في الشمال، متناسين أن منشأ هذه التجارة ورواجها كان على يد القراصنة الأجانب والمستعمرين الأوربيين، ولقد أراد الاستعمار أن يفصل الجنوب عن الشمال، وأن يضم جنوب السودان

---

[٤٤٩] نيفين محمود احمد شعبان، **موقف أثيوبيا من مشكله جنوب السودان ١٩٥٥-١٩٨٦**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٣، ص٣.

[٤٥٠] هبة سمير الحسيني، **القيادة السياسية السودانية ومشكله جنوب السودان(دراسة لفترة حكم الرئيس البشير من١٩٨٩-٢٠٠٥)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كليه الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠، ص٣٧.

[٤٥١] محمد المعتصم، **جنوب السودان في مائة عام**، القاهرة ١٩٧٢، ص٣٤.

University of Malaya

للمستعمرات البريطانية في وسط إفريقيا وشرقها، وأن يسيطر على وادي النيل من منبعه إلى مصبه، وأن يتحكم في موارده لصالح الاقتصاد البريطاني، ولقد رأت الإدارة البريطانية أن تفصل جنوب السودان عن شماله حتى لا تنقل إليه عدوى الانتفاضات الوطنية، وبالتالي تنتقل هذه العدوى إلى المستعمرات البريطانية في وسط وشرق إفريقيا[٤٥٢].

إن مشكلة جنوب السودان من المشاكل المزمنة، وهي ترجع لعوامل تاريخية وعرقية وثقافية، وقد ساعد على تعميقها قوى أجنبية، ولذلك يخطئ من يتصور إن المشكلة وليدة اليوم أو الأمس، ففي الفترة التي سبقت الفتح المصري التركي للسودان، كانت منطقة الجنوب في السودان تعيش في حالة تسيطر عليها الفوضى والحروب القبلية، إذ كانت القبائل القوية مثل الازائدي والدنكا تسيطر على القبائل الضعيفة وتقهرها.

ومع دخول السودان في ظل الحكم المصري التركي منذ عام ١٨٢٠م، فإن هذه الأوضاع سرعان ما انتهت، ذلك أن هذا الحكم قد أقام سلطة مركزية في السودان ككل لأول مرة، مع استتباب الأمن في ربوع البلاد[٤٥٣]، وقد اتسمت هذه الفترة بعدة سمات ساهمت في زيادة التوتر والتنافر مع سكان الجنوب، أهمها انتشار تجارة الرقيق الذي كان محدودا في البداية ثم اتسع نطاقه بعد دخول التجار الأوربيين ومساعديهم من العرب إلى إقليم الجنوب[٤٥٤].

كما تميزت أيضا ببدء تحركات بعثات التبشير في مناطق السودان والتي كانت موجهة خصيصا لسكان الجنوب وغيرهم في الأقاليم البعيدة عرقيا عن الوسط والشمال السوداني حيث كان الدين الإسلامي والثقافة العربية لهما السيادة، وهدفت سياسة التبشير هذه إلى تحويل الجنوب لموقع رئيسي لمواجهة الإسلام

---

[٤٥٢] محمد المعتصم، المرجع نفسة، ص٣٤.

[٤٥٣] إبراهيم نصر الدين، الاندماج **الوطني في أفريقية والخيار السوداني**، معهد البحوث والدارسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٣م، ص١٦.

[٤٥٤] عبد الملك عودة، **مستقبل جنوب السودان بين وحدة الدولة او الانفصال**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٩، القاهرة، يوليو ١٩٩٢، ص١٩٢.

University of Malaya

ونقطة لفتح الطريق إلى وسط وشرق أفريقيا، حتى يمكن التمركز داخل القارة لمواجهة المد الإسلامي القادم عبر المحيط الهندي ومن سواحل أفريقيا الشرقية إلى وسط أفريقيا[٤٥٥].

ولكن العوامل الأكثر تأثيرا جاءت خلال الحكم الثنائي حين خطط حكام السودان من الانجليز في الفترة ما بين ١٨٩٩.١٩٥٦م لخلق كيان جنوب، مختلف عن الشمال[٤٥٦]، إنها لم تكن في واقع الأمر سوى تركة مثقلة ألقاها عن قصد الاستعمار البريطاني على كاهل الشعب السوداني بعد أن جثم على صدر البلاد ما يزيد على نصف قرن مخلفا وراءه التخلف والحرمان وفقدان الثقة. لقد خلق الاستعمار هذه المشكلة ورعاها ومازالت القوى الإمبريالية تغذيها وتنميها لتفتيت وحدة شعب السودان وتمزيقه وتمزيق تراث البلاد، ولتصعيدها لتجعل منها مشكلة سياسية في الوقت الذي لا تعدو أن تكون أكثر من مسألة حضارية[٤٥٧].

الجنوب في السياسة المصرية:

لقد سبق وذكرنا أن مصر منذ اللحظة الأولى تحركت لطرد الاستعمار من وادي النيل وإعطاء السودان حق تقرير المصير، وعندما بدأ محمد نجيب مشاوراته مع الأحزاب السودانية الشمالية في نوفمبر ١٩٥٢ بالقاهرة، في هذه المشاورات أهملت مصر ومعها الشماليون السودانيون ممثلي جنوب السودان، الأمر الذي يلوم فيه مثقفو ونخبة الجنوب مصر، إذ لم تأخذ بالاعتبار مخاوفهم التي افضحوا عنها في مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧ إزاء الشمال ومصر حول عدم الحفاظ على هويته الأفريقية والمشكلات الناتجة عن الفروق في التنمية بين الشمال والجنوب[٤٥٨].

---

[٤٥٥] عبد الملك عودة،المرجع نفسة، ص١٩٢.

[٤٥٦] زكي البحيري، **مشكلة جنوب السودان بين الميراث التاريخي والتطورات السياسية ١٩٥٥.٢٠١١م**، ركائز المعرفة للدراسات والبحوث، القاهرة الخرطوم ٢٠١٠م، ص٣.

[٤٥٧] على حسن عبد الله، **الحكم والإدارة في السودان**، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٦م، ص ١٨٥.

[٤٥٨] ابيل ألبير، **جنوب السودان التمادي في نقض المواثيق والعهود**، ترجمة بشير محمد، لندن، ١٩٩٢، ص١٧.

University of Malaya

وتأثرت القاهرة بعوامل الجهل بأحوال الجنوب بعد عزلة خمسين عاما عن الشمال، وكذلك بانحياز الجنوبيين وراء موقف سياسي يرفض الاستقلال، وهو الموقف الذي عبر عنه بنيامين لوكي Benjamin Loki في الجمعية التشريعية عام ١٩٥١، الذي طلب أيضا وصاية بريطانية لتفادي تسليم الجنوب المتخلف الضعيف إلى هيمنة الشمال القوي المتطور، هذا الموقف السياسي تناقض مع الموقف السياسي لمصر في عهد عبد الناصر المناقض للاستعمار[٤٥٩].

إن عدم الإدراك المصري لطبيعة التفاعلات السياسية في الجنوب شكَّل سبباً رئيسياً في أن تجد بريطانيا موطئ قدم لها داخل النخبة السياسية الجنوبية التي استطاعت توظيفها لصالح الأغراض البريطانية، وقبيل إعلان الاستقلال في أغسطس ١٩٥٥م انفجرت حرب جنوب السودان، حيث تمردت إحدى الكتائب الجنوبية، ثم ما لبث أن عم العنف في الجنوب، وقد أدت الأحداث الدموية إلى تغيير القوى الشمالية لوجهة نظرهم تجاه الجنوب، ولذلك وعدوا بوضع موضوع الفيدرالية موضع الاعتبار بعد إعلان الاستقلال، ونتيجة لذلك الإعلان وافق الممثلون الجنوبيون في الجمعية التأسيسية على إعلان استقلال السودان في ١ يناير ١٩٥٦[٤٦٠].

وقتل في هذه الحوادث العديد من الشماليين، وترجع بعض الدراسات إلى أن من أسباب تفجرها عدم توزيع المناصب بصورة عادلة بين أبناء الوطن الواحد، أضف إلى ذلك أن الاستعمار البريطاني عمل على تقسيم السودان طوال السنوات التي مكثها في السودان، وبدأ التمرد عندما قامت إدارة مشروع " أنزار" بفصل ٣٠٠ عامل جنوبي لتعسر الأحوال المالية للمشروع، مما أدى إلى قيام المظاهرات التي استغلها الانجليز أحسن استغلال في تحريك الجنوبيين وأيضا بسبب البرقية التي روج لها أحد الكتبة الجنوبيين في جوبا والتي قيل أنها تحوي أوامر

---

[٤٥٩] أمير حسن إدريس، **النظام الفيدرالي والاستقرار السياسي في السودان**، أبحاث ندوة الديمقراطية في السودان البعد التاريخي والوضع الراهن وأفاق المستقبل، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، ١٩٩٣، ص٤٣٨.

[٤٦٠] أمير حسن إدريس، **النظام الفيدرالي** ، مرجع سابق، ص٤٣٨.

University of Malaya

من رئيس الوزراء بالخرطوم للإداريين العرب الشماليين بالجنوب يطلب فيها منهم" إلا يلتفتوا لشكاوي الجنوبيين الصبيانية"[٤٦١].

ومهما كانت نتيجة التحقيق الذي اجري بخصوص هذا التمرد والذي ترأسه المستر Tawfik cartron المولود بالهند فإن الشمال قد تجاهل مشاعر ومصالح الجنوب عند الاستقلال فقد كان نصيب الجنوبيين من الوظائف السودانية اثنين فقط من ٨٠٠ وظيفة ذهبت للشماليين، وتطورت أحداث التمرد حيث أعلنت القوات الجنوبية في فرقة الجيش السوداني بالجنوب تمردها، وكان عدد هؤلاء الجنوبيين ١٣٧٠ جنديا من أفراد الفرقة البالغ عددها ١٧٧٠ أي أن معظمها من الجنوبيين ما عدا قادتها وضباطها الذين كانوا من الشماليين، وخلال ذلك الصدام الذي وقع بين الجنوبيين والشماليين ١٩٥٥ قتل ٢٦١ مواطنا من الشمال،و٧٥ مواطنا جنوبيا، ولقد أظهرت التحقيقات ان مسلك البوليس الجنوبي كان سيئا للغاية[٤٦٢].

وقامت حكومة الخرطوم بإرسال قوات من الشمال تصدت للتمرد الجنوبي وهرب بعض المتمردين إلى الدول الأفريقية المجاورة، وقد تمت محاكمة قادة التمرد، وحكم على بعضهم بالسجن والبعض الأخر بالإعدام، وكان من أسباب تأجج حركة التمرد أيضا محاكمة عضو مجلس النواب" ايليا كوزي"، وتذكر دراسات أخرى أن موظفي الري المصري في الجنوب عملوا على أثارة القلاقل، للإيحاء للزعامات السودانية بأن الوجود المصري في السودان ضروري لتحقيق الأمن[٤٦٣]،وكان أول رد فعل حكومي إزاء مصر بعد التمرد هو الاستيلاء على عربات الري المصري في جوبا يوم٢٠ أغسطس ١٩٥٥، وصدور أوامر أيضا للأطباء المصريين الموجودين في الجنوب بالمغادرة والقيام بتفتيش دقيق لمنزل مهندس الري المصري، القي القبض على العاملين في المنزل، وأعيد اثنان من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السودانية إلى القاهرة[٤٦٤].

---

[٤٦١] زكى البحيري، **مشكلة جنوب السودان بين التراث التاريخي والتطورات السياسة**، مرجع سابق، ص١٠٠.

[٤٦٢] **تقرير لجنة التحقيق الإداري في حوادث الجنوب**، مطبعة ماكور كوديل، الخرطوم ١٩٥٦، ص١٠٦-١١٣.

[٤٦٣] المعتصم أحمد على الأمين، **السودان في صحيفة الأهرام القاهرية**، مرجع سابق، ص٨٢.

[٤٦٤] نيفين محمود احمد، **موقف أثيوبيا من مشكلة جنوب السودان**، مرجع سابق، ص٢١.

University of Malaya

علي أي حال كان هذا التمرد السبب في ظهور جماعات ذات ميول انفصالية فقد ولد تنظيم سياسي وانفصالي، إذ تكونت في المنفى (الجمعية المسيحية السودانية) التي تزعمها جوزيف ادوهو Joseph Idohou والأب ساترينو Satrino ووليم دنيق William Dnic متخذة من الدين شعارا لها لكسب اكبر عدد من أبناء الجنوب، إلا أنه لم تمض بضعة شهور إلا وأعلنت عن جوهرها السياسي، فتوقفت عن نشاطها وكونت منظمة جديدة باسم(الاتحاد الوطني السوداني الأفريقي للمناطق المغلقة)، وأعلنت أن هدفها الرئيسي هو تكوين حكومة في المنفى(اوغندة)، تسعى لفصل الشمال عن الجنوب[٤٦٥].

إن مشهد الصراع المفتوح في جنوب السودان بين مصر المتطلعة إلى الحفاظ على مصالحها الحيوية وبريطانيا التي تسعى إلى الوجود الاستخباراتي في الجنوب حفاظا على مصالحها المتبقية في شرق أفريقيا وممارسة الضغوط علي القاهرة، هذه المعادلة اختلفت معطياتها مع صعود الفريق إبراهيم عبود إلى السلطة في عام ١٩٥٨، إذ على الرغم من وجود معلومات لدي القاهرة بتدبير حزب الأمة لانقلاب عسكري، إلا أن هذا الانقلاب قوبل بارتياح من القاهرة، فطبقا لحديث علي صبري إلى السفير الكندي، جاء قرار القاهرة بالاعتراف الفوري بالنظام الجديد في ضوء تقدير سياسي، أن سياسة عبود سوف تقوم على المصالح الوطنية، ولن تقوم علي أي دعم خارجي[٤٦٦].

وقد عمل عبود على إعلان حالة الطوارئ في أنحاء السودان بما فيه الجنوب، فوقعت حوادث تمرد مسلحة أخرى في المديريات الجنوبية، هاجم فيها المتمردون المدن والقرى، فاستخدمت الحكومة سياسة القوة والقمع مما دفع الجنوبيين إلى الهرب إلى الكنغو وأوغندا وكينيا وأفريقيا الوسطى، ولقد وجد الجنوبيون تشجيعاً من تلك الدول ومن الدول الأجنبية كبريطانيا، والولايات المتحدة، وألمانيا الغربية، والفاتيكان، وحتى الصهاينة التي

---

[٤٦٥] نهاد احمد مكرم، **أزمة التكامل السياسي وانعكاساتها على الحياة السياسية السودانية**، مرجع سابق، ص١٩٢.

[466] F.o.371/131718,**From High Commissioner For Canada to J.H Washington Head Of African Department**, 2 December 1958 .

University of Malaya

أمدتهم بالسلاح ومنحتهم فرصة التدريب واتصل الجنوبيون بهيئات دولية وإقليمية كالأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية للمطالبة بسلطة مستقلة لجنوب السودان[٤٦٧].

وقد ازدادت منذ عهد عبود التدخلات الخارجية في حرب الجنوب، وبدأت الحرب تأخذ إبعادا دولية مما قد يؤثر علي الأمن القومي المصري، لعل هذا التقدير المصري دفع القاهرة إلى التخلي تدريجياً عن الحفاظ علي قنوات اتصال لها في الجنوب خصوصا بعد عقد اتفاقية المياه عام ١٩٥٩ كما أصبحت أكثر تحفظا إزاء التدخل في المسألة الجنوبية مع دخول أطراف افريقية فيها، واسهم في بلورة هذا الموقف المصري اعتبارات تتعلق بالتوجهات الانفصالية للحركات السياسية الجنوبية، التي مثَّلها جوزيف ادوهو، كما كانت هناك شبهات بدعم الصهاينة للحركات السياسية الجنوبية، وهي الشبهات التي تدعمها المعلومات الخاصة باستعداد الصهاينة والكونغو للاعتراف بدولة ازانيا الانفصالية بزعامة جوزيف لاغو في حالة قيامها بالسودان[٤٦٨].

بالإضافة إلى رفض الجنوبيين دعم مصر في إعقاب حرب يونيو حيث رفض النائب الجنوبي بونا ملوال Bona Malwal اتجاه رئيس الوزراء محمد احمد محجوب لإعلان السودان الحرب الصهاينة، واعتبر ملوال أن هذه الحرب إنما هي حرب عنصرية.

الجنوب في السياسة السودانية:

تركت حرب الجنوب أثاراً بالغة على جدار الأمن القومي في السودان، في مختلف مجالاته حيث كان السب الرئيسي في تخلف البلاد وإقعاده عن اللحاق بركب الأمم المتقدمة، رغم توفر الإمكانات لذلك، فقد أسهمت حرب الجنوب في عدم الاستقرار السياسي الذي يعاني منه أنظمة الحكم في السودان منذ الاستقلال، حيث كان لهذه الحرب دورها الرئيسي في سقوط الحكومات السودانية المتعاقبة، كما أسهمت في تعثر عملية

---

[٤٦٧] زكى البحيري، **مشكله جنوب السودان**، مرجع سابق، ص١٠١.

[٤٦٨] يونان لبيب رزق، **الثورة والصراع الحزبي في السودان(١٩٦٤,١٩٦٩)**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨، القاهرة، ١٩٦٩، ص٧٥.

University of Malaya

الوحدة الوطنية والانصهار القومي، حيث احتدم الصراع عنيفا بين التيارات السياسية والعرقية والدينية بصورة لم يسبق لها مثيل على الصعيد الداخلي.

أما على الصعيد الخارجي، فقد أسهمت الحرب كثيرا في عرقلة مصالح السودان الخارجية، وأسهمت في خلق جو من العداء والتدهور سواء مع المعسكر الشرقي أو الغربي، حيث تزعمت الولايات المتحدة الحملة الدولية ضد حكومة السودان باتهامها بخرق حقوق الإنسان، وممارسة العنصرية، والتفرقة الدينية، والرق والاضطهاد الديني ضد العناصر الزنجية في الجنوب، وأصبحت فرصة للتداخلات الأجنبية في السودان للنيل من سيادة البلاد وأمنه[٤٦٩].

وفي ضوء ما لعبته سياسات بريطانيا في التركيز على التعليم واللغة إلى جانب الدين كوسائل لفصل الجنوب عن الشمال، تجدر الإشارة إلى الطابع الديني للمجتمع السوداني خصوصا في الجنوب والذي كانت له انعكاسات كبيرة على الوضع السياسي في البلاد من ناحية، وعلى تطور مشكلة جنوب السودان من ناحية أخرى، فقد ظل الخلاف بين الختمية والأنصار مسيطرا على الحياة السياسية في الشمال، في الوقت الذي كان فيه الاتجاه الغالب للطائفتين هو أسلمة المجتمع السوداني، وهو ما انعكس سلبا على الاهتمام بمطالب الجنوبيين وخصوصا مع وجود واقع ملموس من الاختلاف الديني واللغوي[٤٧٠].

لقد سبق وذكرنا أن العلاقات المصرية السودانية في عهد الفريق عبود تميزت بنوع من الاستقرار والتقارب، لكن هذه الحالة الايجابية في العلاقات الثنائية على الجانب السوداني الجنوبي كانت سلبية، على اعتبار أن السمة الرئيسية التي تميز بها عهد عبود فيما يخص مسألة الجنوب هي تصاعد القمع الحكومي للجنوب، وبطبيعة الحالة فهم الموقف المصري انه داعم لعبود في هذا الاتجاه، في هذا الوقت بدأ الجنوبيون بتشكيل منظماتهم وأحزابهم السياسية التي طالبت بعضها بانفصال الجنوب عن الشمال.

---

[٤٦٩] ادم محمد احمد عبد الله(سوني)، مرجع سابق، ص٢٤٨.

[٤٧٠] صباح احمد فرج خليل، **إثر توزيع الموارد الاقتصادية علي الاستقرار السياسي في السودان١٩٨٩-٢٠٠٥**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١١، ص١٣.

University of Malaya

ولم يختلف الأمر كثيرا مع تولي حكومة عبود الحكم، حيث نظرت هي الأخرى للغة والدين على أنهما الطريقة المثلى لتحقيق الاندماج، ولكن البداية كانت من داخل القوات المسلحة وهي مؤسسة تقوم على الانضباط، فقد تم فرض سياسات تعريب قوية، كما تمت أسلمة غير المسلمين في الجيش من الجنوبيين وغير العرب، وخارج الجيش استمرت الحكومة في تولي المسئولية في مدارس الإرساليات وادمجتها في منظومة التعليم الوطنية، كما تم تطبيق برامج التعريب بجعل اللغة العربية هي اللغة الرسمية[٤٧١].

في ذلك الوقت اعتبرت السياسة السودانية أن سياسات الدمج القسري سوف يكون لها تأثير في تطويق محاولات التمرد على الحكومة المركزية من الجنوب فلجأت إلى محاولة القضاء على الفروقات الثقافية، ولجأت الحكومة العسكرية إلى فرض سياسات الدمج والتذويب بالقوة، فقامت بتشجيع انتشار الدعوة الإسلامية في الجنوب، حيث أنشئت ست مدارس إسلامية لتحفيظ القران الكريم في كل من جوبا وكاروك دوار ومريدي وياي وراجا، كما فتحت مدرسة إعدادية إسلامية في جوبا[٤٧٢].

مع نشر اللغة العربية في الدواوين الحكومية تم إعفاء الجنوبيين الذين يجهلونها من وظائفهم، كما تمت ممارسة ضغوط على السلاطين والمتعلمين في الجنوب ليعتنقوا الإسلام دينا لهم، إضافة إلى نقل الموظفين والمعلمين الجنوبيين بصورة جماعية إلى الشمال لأنهم كانوا يشكلون خطرا على الأمن، بينما جري تقليص تجنيد أبناء الجنوب في قوات الشرطة والسجون واحتل وظائف الأمن في الجنوب مواطنون من الشمال، كما تم في عام ١٩٦٠ اعتبار العطلة الأسبوعية في الجنوب الجمعة بدلا من الأحد[٤٧٣].

في عام ١٩٦١ حرم عقد أي اجتماع ديني خارج الكنائس وفي ٢٧ فبراير ١٩٦٤ أعلنت وزارة الداخلية السودانية عن طرد جميع المبشرين المسيحيين العاملين في السودان وكان عددهم حينذاك ٦١٧ مبشرا، بعد أن اطلع حسن بشير نصر نائب رئيس القوات المسلحة السفيرين الأمريكي والبريطاني على أنشطة مشبوهة

---

[٤٧١] محمد عمر بشير، **تاريخ الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠-١٩٦٩**، ترجمة هنري رياض، بيروت، ١٩٨٧، ص١٣٧

[٤٧٢] محمد عمر بشير، **تاريخ الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠-١٩٦٩** مرجع سابق، ص١٣٧.

[٤٧٣] قوادو جوزيف ادهو، **غدا تشرق الشمس، جنوب السودان بين الماضي والحاضر المستقبل**، القاهرة ١٩٩٣، ص٢٦.

University of Malaya

لقساوسة الإرساليات، وجاء في بيان وزير الداخلية السوداني المقدم إلى المجلس العسكري أن المبشرين يقومون أعمال تهدد السيادة السودانية، وإنهم تجاوزوا حدود العمل في إطار الدين[٤٧٤].

في خارج السودان أثار هذا القرار موجة من الاحتجاجات والسخط لدى الدوائر الأجنبية المعادية لوحدة السودان ولكن حكومة السودان لم تلتفت لهذه التهديدات والاحتجاجات. وبعد يومين من إعلان قرار الإبعاد أعلنت الحكومة عن بعض المشروعات الإصلاحية في الجنوب، في مقابل هذه السياسات القمعية لحكومة عبود لجأ الجنوبيون إلى الهروب من جنوب السودان إلى الدول المجاورة، وفي طبيعة الحال تشكلت في المنفى أحزاب سياسية جنوبية كان أهمها (حركة الاتحاد القومي الأفريقي للمناطق المقفولة) SACD التي تشكلت عام ١٩٦٢، وفي عام ١٩٦٣ غيرت اسمها ليصبح الاتحاد القومي الأفريقي السوداني- سانو Sano ولكن الانقسامات بدأت داخل الاتحاد وتفجرت الصراعات والنزعات داخلية.

وأقام بعض الجنوبيين في المنفى إضافة إلى حزب سانو منظمة عسكرية هي منظمة" انيانيا ومعناها ثعبان الكوبرا السام الأسود وهذه المنظمة كونها الجنود الجنوبيون الذين كانوا يتبعون الفرقة العسكرية من الجيش السوداني بالاستوائية والتي بدأت بإعلان التمرد ١٩٥٥ وانضم إليهم بعض من الجنوبيين المعارضين لحكم إبراهيم عبود[٤٧٥]، وكان هدف منظمة" الانيانيا" إقامة مملكة افريقية تضم جنوب السودان إلى جانب أجزاء من شرق أفريقيا، ولقد أصدرت تلك المنظمة بيانا عن نفسها قالت فيه" نحن مقتنعون أن استخدام القوة فقط هو الذي يحدد المصير، ومن اليوم وفيما بعد سوف نعمل ونتخذ اجراءاتنا..... ونحن لا نريد إحسانا من أحد....."[٤٧٦].

وفي ذلك الوقت مارس المطالبون بانفصال الجنوب ضغطا عسكريا واسع المدى على الحكومة في الخرطوم، إذ أقدموا على احتلال مدينة واو لفترة قصيرة يناير ١٩٦٤ في أعقاب الإقدام على أعمال ترويع وإرهاب في

---

[٤٧٤] أماني الطويل، مرجع سابق، **العلاقات المصرية السودانية جذور المشكلات وتحديات المصالح**، ص ص٢٨٣-٢٨٤.

[٤٧٥] محمود شاكر، **السودان**، مرجع سابق، ص٩٩.

[٤٧٦] إبراهيم محمد حاج موسي، **التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان**، مرجع سابق، ص٥٩٦.

University of Malaya

الجنوب من هدم الجسور وإغلاق الطرق وإطلاق الرصاص على الجنود وعلى الشماليين والجنوبيين المشتبه بتعاونهم مع الحكومة، وفي المقابل قامت الحكومة بحملة عسكرية مضادة على الجنوبيين اتسمت بالبطش والقمع[٤٧٧].

مع التطورات الناشئة عن استمرار الصراع بين الشمال والجنوب واستنزاف خزينة الدولة إلى حد إصابة الوضع الاقتصادي بالشلل التام، كانت الحكومة السودانية مضطرة إلى تقديم مبادرة سلمية وهو ما حدث بالفعل فأصدرت الحكومة في سبتمبر ١٩٦٤ قرارا بتشكيل لجنة تحقيق لدراسة أسباب الخلاف بين الشمال والجنوب وذلك رئاسة أحمد محمد يس، وحدد قرار تشكيل اللجنة عدد الأعضاء بثلاث عشر عضوا من الشمال وتسعة عشر عضوا من الجنوب، ورغم أن اختيار الجنوبيين تجاوز الشماليين في عضوية اللجنة إلا أنه اعتمد على شبه الأميين أو الأميين، كما حرم على اللجنة أن تقدم أي اقتراح يتعارض مع النظام الدستوري الذي يقر وحدة السودان[٤٧٨].

وعلى الرغم من التحجيم المسبق لتوجهات اللجنة، إلا أنها أثارت جدلا واسعا وحوارا علنيا حول سياسات الحكومة، انتقل إلى أروقة الجامعات وساحاتها، وتسبب بقيام مظاهرات ضد سياسات الحكومة القمعية في الشمال والجنوب[٤٧٩]، يمكن القول أن النظام العسكري لفريق عبود فشل في النهاية في فرض الأمر الواقع، بل إن هذه السياسات ساعدت على إخراج مشكلة الجنوب السوداني من إطارها المحلي إلى الإطار الإقليمي، ثم إلى الإطار العالمي في المحافل الدولية.

بالإضافة إلى أنها تعد من الأسباب المباشرة لثورة اكتوبر١٩٦٤، فقد تمت مناقشة تلك المشكلة داخل المجلس المركزي الذي أنشأه الحكم العسكري، وانتهت المناقشات بتشكيل لجنة تحقيق مشتركة في مشكلة

---

[٤٧٧] محمد عمر البشير، **تاريخ الحركة الوطنية**، مرجع سابق، ص١٤٧.

[٤٧٨] أماني الطويل، **العلاقات المصرية السودانية جذور المشكلات وتحديات المصالح** ،مرجع سابق، ص٢٨٦.

[٤٧٩] احمد رمضان عبد اللطيف، **أوضاع السودان خلال وزارة الصادق المهدي الاولى ١٩٦٦-١٩٧٦**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠٩، ص٦٨.

University of Malaya

الجنوب[٤٨٠]، إلا أن اتحاد طلاب جامعة الخرطوم انتهزوا تلك الفرصة وعقدوا ندوة لبحث المشكلة فما كان من الحكم العسكري إلا أنه منع الندوات، وقام باعتقال الطلاب، وإزاء فتح الشرطة نيرانها على الطلبة ومقتل أحدهم، انفتح الباب أمام العصيان المدني، وقامت ثورة أكتوبر لتضع نهاية حاسمة لنظام عبود[٤٨١].

ولقد التزمت حكومة ثورة ١٩٦٤ بإطلاق الحريات العامة وأوجدت مناخا اتسم بالليبرالية في جنوب السودان كما كان في شماله، وقدمت المساعدات لحركات التحرر، في الكنغو مما أثار حفيظة" تشومبي" الذي شجع ثوار جنوب السودان كنوع من الانتقام، وغلت الحكومة يد قوات الأمن ومنعتها من استخدام القوة ضد المتمردين وملأت وظائف الجنوب الحكومية بأهل الجنوب الذين ظهر أن معظمهم كان من غلاة الانفصالية مما دعم حركة التمرد بشكل اكبر فيما بعد حيث أن المتمردين الجنوبيين أقاموا حكومة في الغابات، وقد احتضنتهم الدول الأفريقية المجاورة، وساعدتهم الدول الكبرى بالأسلحة والأموال[٤٨٢].

وخلال تلك الفترة من أعمال العنف أبدى زعماء حزب سانو في أوغندا الاستعداد للعودة إلى السودان بشرط إصدار عفو عام عن جميع المتمردين في الخارج، وتحقيق الاتحاد الفيدرالي، بتشكيل حكومة مركزية تتولى السياسة الخارجية والدفاع، على أن تتولى حكومتان منفصلتان بقية السلطات أحداهما للشمال وثانيهما للجنوب لكي يقل دور" التجار الشماليين في الجنوب"[٤٨٣]، وذلك في الواقع نوعا من الاعتراف بان الشمال والجنوب ورثا علاقات تاريخية سيئة يجب مراعاتها، ورأت الفرص المتكافئة والثقة المتبادلة هي السبيل الوحيد للسودان الموحد.

---

[٤٨٠] رغدة محمود احمد، **دور الطرف الثالث في تسوية المنازعات دراسة حالة الدور الأمريكي في مشكلة جنوب السودان**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كليه الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨، ص٥٤.

[٤٨١] نهاد احمد مكرم، مرجع سابق، ص١٩٧.

[٤٨٢] محمد عمر البشير، **جنوب السودان**، ص ص٢٥٠-٢٥١.

[٤٨٣] صلاح عبد اللطيف، **عشرة أيام هزت السودان**، دار الهلال، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٦٠٢.

University of Malaya

هو من قبيل المغالطة، وأن أنسبَ الأساليب لحل مشكلة الجنوب هو التفاوض مع الجنوبيين، وبالتالي تميزت الفترة من ١٩٦٤-١٩٦٨ وهي فترة الديمقراطية الثانية باستدعاء الجوار الإقليم الإفريقي والعربي لمتابعة مشكلة الجنوب إما بالاشتراك في الهيئات التفاوضية بصفتهم مراقبين، كما حدث في مؤتمر المائدة المستديرة عام ١٩٦٥ الذي انعقد بمشاركة مصر ودول الجوار الإفريقي لجنوب السودان، والتدخل لدى الأطراف لحثهم علي بذل جهود سلمية كحل سياسي لمشكلة الجنوب، وهو الدور الذي قامت به أوغندا قبيل عقد مؤتمر المائدة المستديرة بإعلان وزير داخليتها عن دعم بلاده للجهود الرامية إلى السلام، منتقدا القوى الجنوبية التي تقف ضد هذا المسعى[٤٨٤].

ولقد بحث الجانبان في هذا المؤتمر الجنوبي والشمالي كل الخيارات، مثل حق تقرير المصير والفيدرالية والحكم المحلي، ورفضت القوي الشمالية فكرة حق تقرير المصير، واعتبرت الفيدرالية خيارا غير عملي لقلة الموارد الإنسانية والطبيعية، وافقوا على الحكم الإقليمي، بينما انقسم الجنوبيون بين مؤيدين للحكم الذاتي ومطالبين للوحدة[٤٨٥].

كما شهدت هذه الفترة أيضا انقسامات حادة بين الجنوبيين حول مستقبل الجنوب من حيث إمكانية فصله عن الشمال، أو المحافظة على وحدة الوطن في إطار فيدرالي، إذ أن نداء السلام الذي أصدره حزب "سانو" وجبهة الجنوب لحكومة سر الختم الخليفة الانتقالية، أسفر عن انشقاق قادة مثل جوزيف اودوهو الذي دعم فكرة الانفصال مقابل موقف دينق الداعي إلى الفيدرالية، وفي ١٠ نوفمبر ١٩٦٤ أعلن رئيس الحكومة سر الختم في خطاب موجه إلى الشعب أن حكومته تولي الجنوب اهتماما، ودعا إلى السلام والتفاوض لان القوة لن تحل شيئا[٤٨٦].

---

[٤٨٤] محمد عمر البشير، **جنوب السودان دراسة لأسباب النزاع**، ترجمة اسعد حليم، القاهرة، ١٩٧١، ص ص١٥٥-١٥٧.

[٤٨٥] أمير حسن إدريس، **النظام الفيدرالي** مرجع سابق، ص٤٣٩.

[٤٨٦] هاني رسلان، "**حق تقرير المصير لجنوب السودان جدلية المسار والتداعيات**"، كراسات استراتيجية، العدد ١٣٨، ابريل ٢٠٠٤، ص٧.

University of Malaya

على أي حال تم الاتفاق على عقد مؤتمر في الخرطوم يوم ١٦ مارس ١٩٦٥ وبالفعل انعقد المؤتمر لمدة ثلاثة عشر يوما وبوجود ممثلين لجميع الأطراف، لكن لم يصلوا إلى حل للعلاقة الدستورية بين الشمال والجنوب بعد أن طفحت الخلافات السياسية بين الجانبين، وعلى الرغم من عدم توصل المؤتمر إلى حل فيما يخص الوصول إلى حسم العلاقة الدستورية بين الشمال والجنوب إلا أنه كشف للشماليين عن مخاطر تعرض السودان لفصل الجنوب.

ونتيجة لفشل مؤتمر المائدة المستديرة تم تكوين اللجنة التي عرفت ب" لجنة الاثني عشر"، ومراعاة لأهمية وخصوصية مشكلة الجنوب تم تشكيل تلك اللجنة من عدد متساو من الشماليين والجنوبيين، وقد استبعد تقرير اللجنة خياري الانفصال والكونفدرالية، وأوصى بالأخذ بمبدأ الحكم الإقليمي، بعد نهاية حكومة سر الختم خليفة الانتقالية تشكلت حكوماتٌ ائتلافية تارة برئاسة محمد أحمد محجوب، وتارة برئاسة الصادق المهدي، ولم تر تلك الحكومات في مشكلة الجنوب أكثر مما رأى الفريق عبود وفشلت جميعها في حل مشكلة جنوب السودان[٤٨٧].

فمع تولي محمد احمد محجوب الحكم أعلن في جلسة البرلمان أن حكومته سوف تتخلى عن أسلوب الملاينة وأطلق يد الجيش والأمن في إعادة النظام والقانون بعد أن شهدت فترة حكومة سر الختم الخليفة تهدئة أسفرت عن تصاعد منظمة انيانيا وتدهور الأمن في الجنوب، فأسفرت سياسة محجوب في الجنوب عن مذابح حيث قتل أكثر من ألف شخص وأحرق ثلاثة ألاف كوخ من منازل الجنوبيين، وعندما تولى الصادق المهدي رئاسة الوزراء ١٩٦٦، حاول أن يهدئ من الفشل العسكري الذي أصيبت به حكومة محجوب في الجنوب بحل مشكلة الجنوب بالطرق السلمية[٤٨٨].

لقد أصبحت مشكلة الجنوب بالنسبة إلى الدول المجاورة من الثوابت الأساسية للسياسة السودانية، حتى أنه تم نوع من التعاون بين كل من السودان وأوغندا في مرحلة من المراحل ضد المتمردين، إلا أن ذلك

---

[٤٨٧] هاني رسلان، **حق تقرير المصير لجنوب السودان جدلية المسار والتداعيات** مرجع سابق ، ص٧.

[٤٨٨] أماني الطويل، **العلاقات المصرية السودانية جذور المشكلات وتحديات المصالح** ، مرجع سابق، ص٢٩٤.

University of Malaya

الوضع لم يستمر طويلا نتيجة الضغوط الخارجية التي تعرضت لها أوغندا من قبل مجلس الكنائس العالمي وبعض الوزراء الأوغنديين وبعض الضباط الأوغنديين المعروفين بتعاطفهم مع حركة انانيا إما بالنسبة إلى إثيوبيا فقد استمر التوجه السياسي السوداني في تحسين العلاقات من خلال الزيارات الدبلوماسية[٤٨٩].

فقد قام وزير خارجية إثيوبيا بزيارة السودان في ديسمبر ١٩٦٦ ورد وزير خارجية السودان الزيارة في يناير ١٩٦٧، إلا انه لم يستقبل استقبالا جيدا من قبل القوى السياسية السودانية خصوصاً من الإخوان المسلمين والشيوعيين وحزب الشعب الديمقراطي والاشتراكيين السودانيين، حتى أن الأمر بلغ حد التظاهر ضد الزيارة ولم يستوعبوا هدفها الرامي إلى أوضاع وتحجيم الحركة السياسية والعسكرية بجنوب السودان مما كان له اثر غير حميد[٤٩٠].

يمكن القول أن الفوضى السياسية عمت شمالا وجنوبا في الفترة بين عامي ١٩٦٧-١٩٦٩ حيث انعكس الصراع السياسي في حزب الأمة على المناخ السياسي خصوصا مع عقد انتخابات جديدة للجمعية التأسيسية في عام ١٩٦٨ طبقا لإحكام الدستور وقرار مجلس الوزراء في فبراير١٩٦٨ وهو الصراع الذي وصل إلى تنافس الحزب الواحد في الدائرة الانتخابية الواحدة، أما على الساحة الجنوبية فإنه على الرغم من إقدام الجنوبيين مرتين على محاولة لتوحيد فصائلهم في عامي١٩٦٧و١٩٦٩ إلا أن هذه الجهود تحطمت على صخرة الولاءات القبلية[٤٩١].

ولهذا لم يكن ممكنا تمتع السودان بالاستقرار في ضوء ضغط مشكلة الجنوب على الحكومة في الخرطوم بالإضافة إلى وصول فترة الديمقراطية الثانية إلى نطاق الأزمة المستحكمة، فصعد جعفر النميري إلى السلطة، وأعلن أن حكومات الأحزاب السياسية خلال إدارتها لشئون السودان فشلت في حل مشكلة جنوب السودان،

---

[٤٨٩] عبد القادر إسماعيل، جنوب السودان، مرجع سابق ، ص٢٧٦.

[٤٩٠] عبد القادر إسماعيل، **جنوب السودان**، مرجع سابق ، ص٢٧٦.

[٤٩١] عبد الماجد أبو حسبو، **مذكرات عبد الماجد أبو حسبو جانب من تاريخ الحركة الوطنية في السودان**، الخرطوم، ١٩٨٧، ص١٨٧.

University of Malaya

وانشغلت باستغلال سلطاتها لتكوين الثروات على حساب الجنوب والشمال على السواء، وأكد نميري علي أن وحدة البلاد يجب بناؤها على أسس موضوعية، وأضاف بأن مجلس الوزراء قرر بعد اجتماعات عديدة ضرورة قيام الحكم الذاتي الإقليمي لجنوب السودان في إطار السودان الموحد بعد إعلان العفو العام[٤٩٢].

بدأت حكومة النميري العمل مع مشكلة الجنوب في موقف عصيب، فقد كان عدد اللاجئين الجنوبيين في البلاد المجاورة كان قد بلغ مداه نتيجة للقنال المستمر، وقد قدر عددهم بحوالي ١٧٦,٩٠٠ مهاجر موزعين علي أربع دول مجاورة هي وسط افريقيا٢٢,٩٠٠ اثيوبيا٢٠,٠٠٠، اوغندا٧٤,٠٠٠، الكونغو زائير٦٠,٠٠٠ وكان غالبيتهم يتمركزون في ميوكي في وسط أفريقيا وفي جامبيلا في اثيوبيا وفي انيدي وكيبو في زائير وفي انبجوا كولبي واجوجو في أوغندا، ونتيجة لذلك رصدت الأمم المتحدة ميزانية خاصة مبلغ٨٥٠٣٠٠٠ دولار لإغاثة اللاجئين لتوفير الخدمات الأساسية في هذه التجمعات[٤٩٣]

وقد جاء بيان ٩ يونيو ليعكس مدي إدراك ثورة مايو بقيادة جعفر النميري للأبعاد الحقيقية للمشكلة والاعتراف بواقع الفوارق التاريخية والاقتصادية والاجتماعية بين الشمال والجنوب، ويؤكد على أن أزمة الجنوب هي أزمة حريات سياسية لا يمكن علاجها جذريا إلا بروح اشتراكية قادرة علي تصحيح التناقضات الأساسية التي يعاني منها الجنوب، وفتح الباب أمام الشمال والجنوب ليسهموا معا في إدارة شئون السودان، وتكمن القيمة الفعلية لبيان ٩ يونيو أنه لم يكن مجرد تعهد حكومي، ولكنه أُلحق ببرنامج تنفيذي، مما كان له أبلغ الأثر في نفوس الجنوبيين من دعم للثقة بينه بين الشمال[٤٩٤].

وقد تم بالفعل إنشاء وزارة خاصة بشئون الجنوب ضمن وزارات حكومة السودان تولى إداراتها " جوزيف جرانج"Joseph Grange الذي أعدم عقب انقلاب هاشم العطا ١٩٧١ وكان لإعدامه اثر سيئ علي أبناء الجنوب خاصة بسبب انتمائه للدنكا، وهي من اكبر القبائل الجنوبية، فاشتدت حركة الكفاح

---

[٤٩٢] عبد القادر إسماعيل، **جنوب السودان**، مرجع سابق، ص٣٠٤

[٤٩٣] عبد القادر إسماعيل، **جنوب السودان** ، مرجع سابق، ص٣٠٤.

[٤٩٤] زكى البحيري، **مشكلة الجنوب**، مرجع سابق، ص١٠٦

University of Malaya

المسلح كرد فعل لذلك الحدث، وقد عملت القوى السياسية المختلفة في الجنوب في الوقت ذاته علي توحيد صفوفها والتغلب على الصراعات والانقسامات التي عانت منها لفترة طويلة، وعلى اثر ذلك دعا نميري لعقد مؤتمر جوبا لمناقشة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الجنوب وقد تم عقد المؤتمر ١٩٧١ وأوصى بأن يصبح مكتب شئون الجنوب وزارة يرأسها وزير، وان تهتم الحكومة بقضايا الإسكان وإعادة الإعمار، كما أوصى المؤتمر بجعل اللغة العربية اللغة القومية في الجنوب، وأعلن الجنوب في المؤتمر عن توجهاته نحو الحصول على حق تقرير المصير، فإما أن يظل ضمن سودان موحد أو يستقل.

ولم يختلف الحكم العسكري بقيادة النميري عن سابقه في وجود محاولات للانقلاب على النظام والإطاحة به، فقد شهد عام ١٩٧١ انقلابا استطاع النميري بمساعدة مصر القضاء عليه، لتشهد بعده توجهات النميري تغيرا كبيرا مبتعدا بذلك عن الشيوعيين الذي أطاح بهم وانفرد بالحكم، كما توجه بصورة واضحة نحو الغرب، وبنهاية عام ١٩٧١ تم عقد لقاء بين المتمردين في الجنوب وممثلين عن الحكومة، وذلك عقب محاولات عديدة لإقناع الجنوبيين بالتفاوض، شملت مشاورات سرية جرت في لندن بين الطرفين ولقاء أخر مع إمبراطور إثيوبيا هيلاسلاسي[٤٩٥].

ورغم الصعوبات التي واجهت عملية التفاوض والإعداد لها، خصوصا فيما يتعلق بعدم ثقة الجنوبيين على اختلاف مستوياتهم في نوايا الحكومة، فقد انتهت المفاوضات بعقد مؤتمر أديس ابابا ١٩٧٢ التي منحت السودان فترة من الاستقرار لم تستمر طويلاً [٤٩٦]، وتبع ذلك إصدار قانون الحكم الذاتي في السودان في مارس ١٩٧٢، متضمناً لوقف إطلاق النار، ومسودة لتنظيم الحكم الذاتي الإقليمي، وبروتوكلات تختص بتنظيمات

[٤٩٥] زكى البحيري، **مشكلة الجنوب**، مرجع سابق، ص١٠٦.

[٤٩٦] زكى البحيري، المرجع نفسة، ص١٠٦.

University of Malaya

مؤقتة لإدارة الشئون القضائية والعسكرية والتوطين وإعادة اللاجئين، وكانت تلك فرصة ذهبية أمام الحكومة المركزية في عهد نميري لإلحاق الإقليم الجنوبي برصيفه في الشمال في الاستقرار والتنمية[٤٩٧].

وإجمالا فقد أدت سياسات التهميش الاقتصادي علي مدار الحكومات السودانية المختلفة إلى توسيع الفجوة التي خلقها الاحتلال البريطاني بسياساته المماثلة، والتي شكلت نقطة انطلاق لهذه المشكلة، وقد شملت تلك الفجوة الدخول والمنافع الاقتصادية المترتبة على إدارة الموارد، وكذلك الخدمات العامة، وهو ما أسهم بصورة كبيرة في تطور مشكلة جنوب السودان، وتزايد حدتها بالشكل الذي جعلها تنتقل من مجرد المطالبة بتنمية اقتصادية متوازنة، ونصيب عادل من الموارد والخدمات والمنافع إلى دعاوى الانفصال، في ضوء تزايد عدم الثقة من قبل الجنوبيين تجاه الشماليين، ومن ثم فقد الأمل في إحداث تغييرات هيكلية في السياسات الاقتصادية للحكومات تجاه الجنوب[٤٩٨].

وعند مقارنة الأوضاع في الجنوب بنظيرتها في الشمال نجد أن متوسط الدخول فيه يقع ضمن الحد الأدنى لمتوسط الدخل في شمال السودان، حيث أنه ورغم وجود تفاوت في الدخل بين الريف والحضر في مختلف أنحاء السودان بما في ذلك الجنوب لصالح الحضر على حساب الريف، فإن أفقر سكان السودان يقعون في الجنوب حيث يقترب متوسط الدخل من بداية الحد الأدنى، حيث يبلغ متوسط الدخل في الجنوب ٩٣ جنيها سودانيا، فيما يتراوح متوسط الدخل في الريف السوداني بدون الجنوب بين ٨٨٨-١٤٧٨ جنيها[٤٩٩].

هكذا عانى السودان منذ استقلاله ١٩٥٦م صراعات سياسية وانقلابات عسكرية وحروباً أهلية في الشرق والغرب والجنوب، أثرت على استقرار الدولة وعلى مشاريع التنمية في مختلف المجالات وأعاقته من القيام

---

[٤٩٧] عبد القادر إسماعيل السيد الشربيني، **جنوب السودان في ظل اتفاق أديس ابابا ١٩٧٢**، رسالة دكتوراه منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٠٢.

[٤٩٨] فرج عبد الفتاح، **الاقتصادي السياسي لجنوب السودان ومستقبل التسوية السلمية**، ندوة مستقبل السودان في ضوء المتغيرات الأخيرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٣٦.

[٤٩٩] صباح احمد فرج خليل، **مرجع سابق**، ص٤١.

University of Malaya

بدوره عربيا وأفريقيا ودوليا[٥٠٠]، ولا يمكن النظر إلى مشكلة الحرب الأهلية المندلعة في السودان والمستمرة منذ نصف قرن إلا باعتبارها انعكاسا لصراع الرؤى والهويات في السودان، والذي حال دون إتمام عملية الاندماج الوطني المعقدة أصلا في أفريقيا.

لقد ظلت مشكلة جنوب السودان تمثل التحدي الأكبر للأنظمة الوطنية المتعاقبة علي الحكم في السودان، إذ كانت التطورات الداخلية بعد الاستقلال تشير إلى عدم وجود استقرار سياسي متكامل، حيث شهد السودان ستة انقلابات ما بين أنظمة حكم عسكرية وأخرى ديمقراطية، حيث تميزت فتراتها بالتوتر الشديد والاضطرابات، وفقدان الثقة بين أبناء الشمال والجنوب، فقد كانت الوظائف التي يتولاها الجنوبيون قليلة جداً مقارنة بما كان يتولاه أبناء الشمال [٥٠١].

وتري الباحثة أن مصر بهويتها العربية والإسلامية، وليس بأدوارها السياسية، كانت أحد أسباب الصراع في الجنوب السوداني، باعتبار أنها عامل مهم في تمسك السودان الشمالي بهويته العربية والإسلامية، بل يمكن القول إنها عامل مارس أدواراً للضغط والتأثير، بطبيعة دورها القائد للأمة العربية وتبنيها فكرة القومية العربية في فترة حكم عبد الناصر، وبطبيعة الحال شكلت هذه الضغوط أسبابا للمخاوف الجنوبية من مصر، التي تدفع في تقدير الجنوبيين السودان الشمالي إلى الاستعراب ودفن المكون الأفريقي من هويته، فالملاحظ أنه كلما تقارب الشمال مع مصر ثار الجنوب.

ولقد ظلت مصر على الدوام سنداً للسودان في مختلف القضايا، وكافة المحافل الدولية والإقليمية ويتجلى هذا الموقف بما فيه الكفاية من أن مصر هي التي ربطت جنوب السودان بشماله في القرن التاسع عشر، وبعد

---

[٥٠٠] خالد محمد بهيج، **الاحتجاجات الشعبية في السودان منذ انفصال الجنوب وموقف النظام منها**، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠١٤م، ص٧٩.

[٥٠١] حسان عبد الله علي غلاب، **صدام الحضارات، دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق: حالة السودان ١٩٩٣م . ٢٠٠٦م**، مرجع سابق، ص٨٠.

University of Malaya

الاستقلال وبروز قضية جنوب السودان ظلت مصر تدعم وحدة السودان من منطلق استراتيجي باعتبار مصالحها المرتبطة بمياه النيل والأمن القومي المصري إضافة إلى العلاقات الازلية بين البلدين[٥٠٢].

المبحث الثالث

الأدوار الاستعمارية في جنوب السودان:

حرصت السياسة البريطانية على إشعال روح التباعد ليس فقط بين السودان ومصر بل بإبعاد السودان تدريجيا عن عروبته، والميل به أكثر نحو علاقاته مع الدول الأفريقية، وكانت تأمل من وراء ذلك إلى تطوير درجة هذا التوجه الجدير بالاعتماد على كيفية تطور علاقات السودان مع حكومات شرق أفريقيا الواقعة تحت الهيمنة البريطانية[٥٠٣].

فمنذ توليها سلطة الحكم الثنائي خططت لفصل الشمال عن الجنوب، مع تشجيع رجال الإرساليات علي نشر المسيحية، والحد من النفوذ الإسلامي وكان هذا بداية تفرقة في السياسة التعليمية حتى يصبح الجنوب حقلا خصبا للثقافة الأجنبية بينما يظل الشمال بتقاليده الإسلامية وسياسته التعليمية القاصرة على تخرج الكتبة للعمل في الوظائف الإدارية.

لقد قامت بريطانيا بأول خطوة لوضع الإدارة في أيدي الجنوبيين في عام ١٩١٧م عندما أنشأت قوة عسكرية محلية باسم القوات الاستوائية، وكان قد صدر قرار بإنشاء جيش سوداني جنوبي في عام ١٩١٠م، وعندما قامت ثورة ١٩١٩م في مصر، وأشتد ساعد الحركة الوطنية، وألهبت هذه الثورة مشاعر السودانيين، قامت

---

[٥٠٢] محمد فاضل العص، **موقف مصر من قضية جنوب السودان، مؤتمر ثورة ٢٥ يناير** ٢٠١١م، ومستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل، معهد البحوث والدارسات الأفريقية، القاهرة، ص ١١.

[٥٠٣] مروة أمين محمد مصطفي، **العلاقات السودانية البريطانية من ١٩٥٦م. ١٩٦٩م**، مرجع سابق، ص ٢٤٨.

University of Malaya

بريطانيا بانتهاج خط سياسي جديد تجاه الجنوب، وطبقت نظام الحكم غير المباشر والذي كان اللورد لوجارد قد نجح في تطبيقه في مناطق أخرى من القارة خاصة في شمال نيجيريا، وهو النظام الذي يعتمد علي القدرة الوطنية، واشتراك الحكام المحليين في إدارة وطنية تحت إشراف البريطانيين[٥٠٤].

قامت بريطانيا بدور رئيسي في تعقيد مشكلة الجنوب، إذ بالإضافة إلى واقع السودان التعددي عرقيا ودينيا، أسهمت سياسة بريطانيا الانفصالية في جنوب السودان بإعاقة الاندماج الوطني على نحو سلمي، فمثلا تضمن تقرير لجنة ملنر١٩٢١م توصية بضرورة اعتماد حكومة السودان على أهل الجنوب في إدارة الجنوب، ومن ثم لم يعد ضروريا حضور مديري المديريات الجنوبية الاجتماع السنوي لمديري مديريات السودان الذي يعقد بالخرطوم، وقد ذادت سياسة العزل هذه بصدور قانون الرخص والجوازات عام ١٩٢٢، الذي منع السفر والتجول والهجرة بين الشمال والجنوب .

وبناء علي المادة ٢٢ من قانون الرخص والجوازات صدر قانون المناطق المغلقة في عام ١٩٢٢م الذي فرض قيوداً صارمة علي حرية التنقل والذي أصبحت كل من مديرية دارفور الاستوائية وأعالي النيل وبعض أجزاء من المديريات الشمالية كردفان والجزيرة وكسلا مناطق مغلقة، بمعنى أنه يحرم على غير المواطنين السودانيين الدخول أو البقاء في هذه المناطق إلا بإذن من السكرتير الإداري أو مديرية المديرية التي يتبعها ذلك الجزء الممنوع دخوله[٥٠٥]، وبقرار استبعاد استخدام اللغة العربية أيضا الذي صدر في عام ١٩٢٨م، حين نظمت الجمعية التبشيرية في المديرية "الاستوائية "مؤتمرا قرر استخدم اللغة الانجليزية و ٧ لغات جنوبية رئيسية وسيلة للتعليم في الجنوب[٥٠٦].

---

[٥٠٤] عبد الله عبد الرازق، **دور بريطانيا في انفصال جنوب السودان**، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص١٤٣.

[505] Handerson ،K.D.D ،**Sudan Republic** ،London1965 ،p.39

[٥٠٦] حاتم الصديق محمد، **الدور المصري في حل مشكلة دارفور**، مؤتمر ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، ٢٠١١م، ص ٢٢.

University of Malaya

إن الباحثين السودانيين الجنوبيين يرون أن أسباب لجوء بريطانيا إلى سياسة الفصل هذه تتعلق بمخاوف الإدارة من ثورة في الجنوب ضد بريطانيا في ضوء اغتيال السير لي ستاك، على يد حركة اللواء الأبيض التي ينتمي بعض قادتها إلى الجنوب، إضافة إلى المخاوف المتعلقة بإمكانية تغلغل النفوذ الديني للسيدين عبد الرحمن المهدي وعلي الميرغني في الجنوب عن طريق التجار، إلا أن الثابت أن قانون المناطق جاء قبل قيام حركة اللواء الأبيض١٩٢٤.

واستكمالا لسياسة فصل الجنوب عن الشمال، قدم السكرتير الإداري لحكومة السودان عام ١٩٣٠ مذكرته التي قدمها إلى مدير المديريات الجنوبية[٥٠٧]، وتتلخص في أن تقوم سياسة الحكومة في جنوب السودان على إنشاء مجموعة من الوحدات القبلية والعنصرية، يكون لكل منها اكتفاؤه الذاتي، ويقوم كيان كل منها وتنظيمه على أساس المحافظة على العادات والتقاليد الموروثة والعرف والمعتقدات السائدة، ويتطلب ذلك أن يقوم بالوظائف الإدارية والكتابية والفنية غير الناطقين باللغة العربية وأن توقف هجرة التجار الشماليين إلى الجنوب، وبناء على ما تقدم أدت سياسة العزل إلى تعميق المتناقضات التي أثرت على تحقيق التكامل الوطني بين أبناء الوطن الواحد[٥٠٨].

كما أن هناك شبه اتفاق عام على وجود توجهات بريطانية للإلحاق الجنوب السوداني بمستعمرات شرق أفريقيا حتى منتصف الأربعينيات، حيث قال دوغلاس نيوبولد Douglas Newbold السكرتير الإداري عام ١٩٤٤ :(إن السياسة المقررة لدى الحكومة هي أن تعمل على أساس أن أهل الجنوب هم حقيقة أفارقة وزنوج، وواجبنا نحوهم هو أن نسرع عندهم التنمية، ليرتبط مصيرهم مستقبلا مع شمال السودان، أو شرق أفريقيا، أو يرتبط جزئيا هنا وجزئيا هناك)[٥٠٩].

---

[٥٠٧] نهاد احمد مكرم، **ازمة التكامل السياسي وانعكاساتها على الحياة السياسية السودانية في الفترة ١٩٥٦-٢٠٠٢**، رسالة ماجستير غير منشورة كليه التجارة ببورسعيد، جامعة قناة السويس، ٢٠٠٦، ص١٨٤.

[٥٠٨] نهاد احمد مكرم، **ازمة التكامل السياسي وانعكاساتها على الحياة السياسية السودانية ، مرجع سابق**، ص١٨٤.

[٥٠٩] أماني الطويل، **العلاقات المصرية السودانية جذور المشكلات وتحديات المصالح**، مرجع سابق، ص٢٥٩.

University of Malaya

وعلى الرغم من ذلك أهملت الإدارة البريطانية الجنوب، وتأخرت في تدشين تنمية اقتصادية واجتماعية به تلاحق مستوى التطور في الشمال، فلم تنشئ إلا مدرسة ثانوية واحدة في رمبيك عام ١٩٤٨، كما أنشأت مشروع زراعي ١٩٥٠ لإنتاج القطن، ومن هنا كان لسياسات الفصل العنصري وضعف التنمية تأثير سلبي للغاية على عملية الاندماج الوطني السوداني[٥١٠].

في عام ١٩٤٧ حدث انقلاب في التوجهات البريطانية إزاء جنوب السودان، حيث اتخذ قرار بان يبقى السودان موحدا ولا يلحق بأوغندا، وفي هذا السياق رتبت بريطانيا عقد مؤتمر جوبا في يونيو ١٩٤٧ الذي حشدت له الإدارة البريطانية كل إمكاناتها لإقناع الجنوبيين بتأييد فكرة إنشاء مجلس استشاري للجنوب، حيث حقق هذا المؤتمر ايجابيات عدة منها اعتراف أغلبية زعماء الجنوب بمبدأ الوحدة بين شطري السودان ونبذ فكرة ضمه إلى أوغندا[٥١١].

كانت أسباب الضغط البريطاني على الجنوبيين في جوبا من خلال ربط مصيرهم السياسي بالشمال، تتعلق بمسار الحركة الوطنية السودانية في الشمال التي تبلورت في اتجاهين: **الأول**: حزب الأمة والأنصار داخل الجمعية التشريعية، اللذان رفضا تمديد فترة الحكم الذاتي والضغط باتجاه الاستقلال الفوري، **أما الاتجاه الثاني** فكان يقوده الاتحاديون والختمية الذين كانوا يريدون الاستقلال ضمن علاقة وحدوية مع مصر، ورفضت بريطانيا الاتجاهين واستغلت مشكلة الجنوب داخل الجمعية التشريعية لتأجيل الاستقلال[٥١٢].

لقد قامت الجمعية التشريعية وبها ١٣ عضوا يمثلون المديريات الجنوبية الثلاث، منتخبين بواسطة مجالس المديريات، فحاولت بريطانيا تصحيح سياسة العزل لسياسة أخرى، تقوم على ربط الشمال بالجنوب، وبدء مشاريع التنمية التي قد تأخرت في الجنوب، إلا أنه من الملاحظ نتيجة طول العزلة التي عانى منها الجنوب في

---

[٥١٠] محمد المعتصم سيد، **جنوب السودان في مائة عام**، مرجع سابق، ص١١٣.

[٥١١] محمد المعتصم سيد، **جنوب السودان في مائة عام** ، مرجع سابق، ص١١٣.

[٥١٢] محجوب محمد صالح، **أزمة الجنوب السوداني الخلفية والتطورات**، مركز الدراسات السودانية، العدد ٢٩، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ص١٣-١٥.

University of Malaya

السودان، أنه بدا وكأنه متخوف من تطور تلك العلاقة بينه وبين الشمال، ونتيجة لغياب الجنوب عن الإحداث السياسية بصفة عامة فيما يختص المستقبل السياسي في السودان، بالإضافة إلى أن تلك الصفوة التي شاركت في الجمعية التشريعية تعلمت وتربت في مدارس الإرساليات التبشيرية، فكان هناك تخوف من قبل الجنوبيين تجاه الاستقلال والحكم الذاتي[٥١٣].

وقامت بريطانيا بالتلاعب بورقة هوية جنوب السودان في المفاوضات المصرية البريطانية حول الاستقلال، حيث ورد في ملحق مذكرة قدمها السفير البريطاني إلى الجانب المصري في يوليو ١٩٥١:(أنه بالنظر إلى الفروق الواسعة بين السودانيين في الثقافة والجنس والتطور السياسي، يقضي إجراء الوصول إلى الحكم الذاتي بالكامل دون مصر والمملكة المتحدة مع السودانيين)، وردت مصر على هذه المذكرة بالقول إن هذه الفروقات لا تستند على أساس، لكنها نتيجة سياسات بريطانيا في السودان التي تهدف إلى فصل جنوبه عن شماله[٥١٤].

وقد شرع الإداريون البريطانيون في تأليب الجنوبيين في أعقاب التوقيع على اتفاقية الحكم الذاتي مباشرة في ٤ فبراير ١٩٥٤، حيث صرح الحاكم العام روبرت هاو في نداء وجهه إلى أبناء الجنوب أن تلك الاتفاقية أغفلت حقوقهم التي يجب أن يطالبوا بها متبعين في ذلك الطرق الدستورية[٥١٥]، ولم يكتف البريطانيون بذلك بل كثفوا حرب الدعاية ضد المصريين، بإثارة نقاط المخاوف التاريخية وذلك بالتركيز علي عناصر الاسترقاق والمطامع المصرية في المياه حيث أشاعوا أنه سيتم استعبادهم وتصديرهم في حال نجاح الحزب الاتحادي ووحدته مع مصر، وان محمد نجيب سوف يغزو السودان ويحرمهم من زراعة القطن لصالح المصريين[٥١٦].

---

[٥١٣] محجوب محمد صالح، **أزمة الجنوب السوداني الخلفية والتطورات** ، مرجع سابق، ص١٣-١٥.

[٥١٤] **محاضر جلسات مجلس الوزراء المصري**، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٥٣، ص ص٢٥٨-٢٥٩.

[515] Harold Alfred ،**The Sudan** ،**Nations of the Modern World** ،London ،1954 ،p.220

[٥١٦] **أرشيف الخارجية المصرية**، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ٢، ملف رقم ١٩٥٢/٧/سري).

University of Malaya

على العموم الحصاد النهائي لتلك التحركات ما عبر عنه جمال عبد الناصر للسفير البريطاني في القاهرة، رالف ستيفنسون Ralph Stevenson بوجود نشاط مخابراتي بريطاني يستهدف فصل الجنوب بالتعاون مع الجنوبيين، لكن السفير البريطاني نفى ذلك، فأقدمت صحافة القاهرة علي شرح سيناريو المؤامرة وتحدثت بكل تفاصيله، ويمكن القول أن النتائج النهائية لهذه المعركة في ضوء قول الحاكم العام البريطاني توكس هالمTux Halm لرئيس الوزراء السوداني إسماعيل الازهري١٩٥٥(أن أفضل الأوضاع هو الإسراع في تقرير المصير حتى لا تتحمل بريطانيا أعباء عسكرية وماليه جديدة، وبخاصة بعد التأكد من أن مصر لن تفوز بالاتحاد مع السودان الذي كانت تنشده الحكومات المصرية في ظل اضطرابات منتشرة في الجنوب ضدها)[٥١٧].

وقد انتهت حقبة الاستعمار البريطاني مع إدراك متأخر من قبل بريطانيا لما لحق بالجنوب من تدهور في مختلف نواحي الحياة وبخاصة الاقتصادية منها، وهو ما تم التعبير عنه في تقرير اللجنة الإدارية التي تم تشكيلها بهدف تقديم المشورة فيما يتعلق بمستقبل الحكم في السودان، وموقف جنوب السودان الذي أدرك الاحتلال انه ليس لدية ما يفعله به في حال إذا ما استقل الشمال، حيث أشار تقرير اللجنة إلى أن السودان يجب أن يظل واحدا، وان مستقبل تنمية الجنوب مرتبط ارتباطا لا تنفصم عراه بالسودان الشمالي الشرق أوسطي والمعرب، ومن ثم تتأكد الحاجة إلى تطوير التعليم والتنمية الاقتصادية، حتى يصبح الجنوبيون قادرين علي تولي شئونهم في المستقبل اجتماعيا واقتصاديا كشركاء متساوين مع نظرائهم في شمال السودان وسودان المستقبل"[٥١٨] .

ولم ينته الدور البريطاني ضد مصر في الجنوب بإعلان استقلال السودان، إذ أن النهج البريطاني تحول من توظيف الجنوب في المعادلة السياسية الداخلية في السودان إلى توظيفه ضد أي تقارب مصري مع الشماليين، ومارست السفارة البريطانية أنشطة دعائية في المديرية الاستوائية في نوفمبر ١٩٥٦ فوزعت فيها

---

[517] F.o.371/109332,**From Khartoum Embassy to Foreign Office**, 28 August1955..

[٥١٨] صباح احمد فرج خليل، مرجع سابق، ص٣٦.

University of Malaya

منشورات تتهم عبد الناصر بالشيوعية، وأنه يملك مخططات تهدف إلى قلب نظم الحكم في الدول العربية وتحويلها إلى نظم شيوعية[٥١٩].

كما مارس موظفو بنك باركليز في جوبا دعاية ضد مصر، منطلقين من الكنائس ضد العلاقات مع مصر باعتبارها دولة مسلمة تقف ضد المسيحية، كما رصدت تقارير المخابرات الحربية نشاطا دعائيا يقوم به أجانب أوروبيون يتدفقون على الجنوب ضد مصر والتجار الشماليين الموجودين في الجنوب[٥٢٠]، وظهرت السياسة البريطانية في الفترة بين عامي١٩٥٦-١٩٥٨ في موقفها من النفوذ المصري في الجنوب عبر قنوات الاتصال بالنواب الجنوبيين والتأثير عليهم ليكون لهم تأثير في أن يكونوا عقبة كأداء ضدَّ قيام اتحاد بين مصر والسودان[٥٢١].

وخلال حكم عبود تصاعدت حركات التمرد من قبل الجنوبيين وأعلنوا تكوين قوات انيانيا الجنوبية المسلحة فبراير ١٩٦٢، ومع تصاعد العمليات العسكرية تكونت مؤشرات لدى السودان حول ضلوع البريطانيين في دعم الحركات المتمردة على الحكم المركزي، حيث تلقى البريطانيون استفسارا من حسن بشير نصر نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة السودانية عن تحركات ونشاط البريطانيين في الغابات الجنوبية حيث عثرت القوات المسلحة السودانية علي أمر تنفيذي متعلق بالعمليات العسكرية اعتبره أنه من مصدر بريطاني[٥٢٢].

ولم يكن التحرك البريطاني في الجنوب عن طريق رجال الإدارة وعملاء السفارة فقط بل عن طريق الجمعيات التبشيرية سواء كانت بريطانية أم أمريكية حيث تحدث الرئيس السوداني حسن بشير مع السفير البريطاني عن أن مروحيتين تعملان لبعثة تبشيرية أمريكية شوهدتا وهما تحملان صناديق شبيهة بصناديق البنادق،

---

[٥١٩] **أرشيف الخارجية المصرية**، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم١٤/ ملف رقم ١/٧/٢٤٦ ج٢/ سري جدا)

[٥٢٠] **أرشيف الخارجية المصرية**، تقارير المخابرات الحربية (محفظة رقم ١٨٩، تقرير٥٧/٥٢١/١٨).

[٥٢١] أماني الطويل، **العلاقات المصرية السودانية جذور المشكلات وتحديات المصالح**، مرجع سابق، ص٢٦٤.

[522] F.o.371/173230 ،**Telegram** No.1010 ،5 October1963.

University of Malaya

ونقل اللواء حسن بشير مع السفير البريطاني شكوكا داخل حكومته تتعلق بالموقف البريطاني من الجنوب، وقال(أن هناك شكا في أن الاضطرابات الحالية تضرب بجذورها في السياسة البريطانية في الماضي)، لكن السفير البريطاني أكد لبشير بشكل قاطع قائلا:(أن السياسة البريطانية اليوم تهدف إلى سودان متحد، وأننا لا نؤيد الحركات الانشقاقية المسلحة)[٥٢٣].

ونفس الموقف أعرب عنه حسن بشير للسفير الأمريكي رونتري عن اعتقاده أن بعض المبشرين يدعمون المتمردين في الجنوب من دون أن يحدد هوية هؤلاء المبشرين ولا جنسياتهم، ويبدو أن هذه المؤشرات كانت كافية لدفع الحكومة السودانية إلى طرد المبشرين الأجانب في مارس١٩٦٤[٥٢٤].

على العموم يمكن القول أن الدور البريطاني في نهاية الستينات اقتصر علي متابعة الموقف في جنوب السودان من دون التدخل المباشر حيث رفض القيادي في حركة انيانيا الحصول على دعم سياسي ومادي من بريطانيا، وكان ذلك في أعقاب بلورة بريطانيا موقفها السياسي إزاء الجنوب، بأنها لا تستطيع التضحية بإفريقيا السمراء مقابل أفريقيا السوداء[٥٢٥].

ويمكن القول إن مشكلة جنوب السودان تُعدُّ من أخطر المشكلات الإقليمية تعقيدا على مستوى القارة الأفريقية والوطن العربي، إذ تدخلت فيها عوامل كثيرة منها ما هو خارجي إقليمي ودولي، ومنها ما هو داخلي سياسي، اقتصادي، ثقافي، ديمقراطي، وجغرافي، بالإضافة إلى سلسلة من الأخطاء التي وقعت فيها الحكومات الوطنية المتعاقبة، ناهيك عن الدور السلبي لبعض قيادات المعارضة الجنوبية، التي جعلت من الجنوب مدخلا للابتزاز والمساومات، وبوابة للتدخل الأجنبي في شئون السودان الداخلية بهدف عرقلة الوحدة الوطنية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإحداث شرخ في العلاقات الأفريقية العربية، من أجل تحقيق أهداف ومصالح دول إقليميه على حساب تنمية وتطور السودان.

---

[523]F.o.371/1732230,**Received in Archives**, 10 October1963

[٥٢٤] فرانسيس دينق، **دينامية الهوية، أساس التكامل الوطني في السودان**، ترجمة محمد علي جادين، القاهرة، ١٩٩٩، ص٥١.

[٥٢٥] مجدي حماد حسين، **مصر والسودان**، مرجع سابق، ص١٣

University of Malaya

والواقع أن ما يجري في السودان خطر داهم على شماله وعلى مصر وعلى الإسلام والعروبة، إنها خطة استعمارية مركزة لوقف المد الإسلامي ومنع توحد العرب والأفارقة، فكان الجنوب له نصيب الأسد في هذا المخطط المجرم فهو الحاجز الأساسي أمام تمدد الحضارة العربية الإسلامية من أخطر معاقلها من مصر ومن وادي النيل الذي شكل قطبا حضاريا مصريا سودانيا قبل أن تعرف أوربا لنفسها أسما أو مكاناً على الخريطة[٥٢٦].

وباعتبار أن السودان يقع في قلب القارة الأفريقية، ويمثل أكبر الدول الأفريقية مساحة وثروة طبيعية وسكانا، وحدودا تتصل بتسع دول أفريقية، ما يجعل علاقاته تتأثر بأوضاعه الداخلية وتبعا لهذا نجد أمن مشكلة جنوب السودان كانت ومازالت تلقي بظلالها على العلاقات السودانية الأفريقية حتى وقتنا الحالي بعد انفصال الجنوب، فتداعيات هذه المشكلة حالت دائما دون تأكيد السودان لانتمائه للقارة الأفريقية فقد نشبت في أوقات مختلفة نزاعات وصراعات عبر الأنظمة المتعاقبة في السودان مع عدد من الدول الأفريقية بسبب دعم بعض تلك الدول ومساندتها لحركات التمرد الجنوبية المتعاقبة، ولعل ضعف الاهتمام بالعلاقات مع عدد كبير من الدول الأفريقية البعيدة يرتبط بضعف تأثيرها على مشكلة جنوب السودان، وتبع ذلك التمثيل الدبلوماسي في عدد من الدول الأفريقية[٥٢٧].

مشكلة دارفور والدور المصري

إن الصراع في إقليم دارفور ليس طارئا جديدا على الإقليم، فهو ظاهرة ملازمة للإقليم منذ القِدم، إلا أن الصراع في هذه الفترة ارتقى إلى مستوى الأزمة لعدة أسباب، منها جغرافي وسياسي، وآخر اقتصادي، وهذه

---

[٥٢٦] مجدي حماد حسين، **مصر والسودان**، مرجع سابق، ص١٣.

[٥٢٧] عمر صديق بشير، **سياسة السودان الخارجية**، مرجع سابق، ص ١٦٥.

University of Malaya

الأسباب متداخلة مع بعضها، وقد أسهمت في إيجاد البيئة المواتية لنشوء الصراعات إلى أن خرجت المشكلة عن نطاق السيطرة[٥٢٨].

تعد مشكلة دارفور واحدة من المشاكل التي تواجه مصر والسودان، ومن المعروف أن هذا الإقليم يُعد من الأقاليم المهمة، حيث يرتبط أمن مصر بتطورات الأحداث فيه، ويمكن لمصر العربية أن تلعب دورا مهما في حل مشاكل الإقليم من خلال الدبلوماسية المصرية، ومتانة علاقاتها الخارجية ومكانتها في المحيط العربي والإفريقي والعالمي[٥٢٩].

ويمثل دارفور خمس مساحة السودان وهي تعادل مساحة فرنسا، ويمتد الإقليم تاريخياً من خط عرض ١٠ْ شمالاً إلى خط العرض ١٦ْ شمالاً، ومن خط الطول ٢٢ْ شرقاً إلى خط الطول ٢٧ْ شرقاً مشكلا مثلثا تمتد مساحته على ٤٥٠ ميلاً طولاً و٣٥٠ ميلاً عرضاً في أوسع حدودها السياسية، وتقع ولاية دارفور غرب السودان في مساحة تقدر بنحو ١٩٦,٤٠٤ ميلاً مربعًا، وتجاورها من ناحية الشرق الولاية الشمالية وولاية كردفان ومن الجنوب ولاية شمال بحر الغزال وغرب بحر الغزال ومن الشمال الغربي تحدها ليبيا ومن جهة الغرب جمهورية تشاد ومن الجنوب الغربي جمهورية إفريقيا الوسطى، هذا الوضع جعل من منطقة دارفور منطقة مفتوحة على ثلاث أقطار متداخلة إثنياً وثقافياً[٥٣٠].

---

[٥٢٨] حسان عبد الله علي غلاب، **صدام الحضارات " دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق: حالة السودان ١٩٩٣م.٢٠٠٦م "**، مرجع سابق، ص ١٣٦

[٥٢٩] حاتم الصديق محمد، **الدور المصري في حل مشكلة دارفور**، مؤتمر ثورة ٢٥يناير ٢٠١١م، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، ٢٠١١م، ص٢٢.

[٥٣٠] مصطفى عثمان إسماعيل، **كيف ترى الخرطوم أزمة دارفور**، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠٤٦٩، ص١٩.

University of Malaya

يبلغ عدد السكان في دارفور ستة ملايين نسمة ينتمون إلى قبائل عدة يبلغ عددها ٨٠ قبيلة منقسمين لعرب وأفارقة، يضم القسم الأول القبائل الجنوبية وهم يقومون بالزراعة ومنهم قبائل الغور والمساليت والزعاوة والبرصق والتاما، وقبائل عربية رعوية في الشمال مثل التعايشة والرزيقات وبنو هابة ولمسرية[٥٣١].

النزاع في دارفور قديم بسبب مشكلات المياه والرغبة في إيجاد مناطق للرعي، مما أدى إلى نشوب النزاعات منذ أيام سلطنة الفور بين قبائل الفور الزراعية وبين القبائل الرعوية مثل الرزيقات، ومن المعلوم أن حياة الرعاة الخشنة تعتمد على الترحال في الفصول الجافة فكانت تلك القبائل تنتقل بحاشيتها نحو الجنوب في جهات بحر العرب ويعودون في فصل المطر للشمال، وكان سلاطين الفور يرون أن الأرض التي ينزل فيها الرزيقات ملك لهم وبالتالي فإن عليهم أن يدفعوا الضرائب عن فترة إقامتهم، وكان الرزيقات يتهربون من دفع الضرائب، فأدى هذا إلى حدوث صراع مرير بين الرزيقات وغيرهم من الرعاة الذين يجوبون الإقليم بحثًا عن الماء والكلأ وبين الزارعين الذين تتعرض مزارعهم لانتهاكات الرعاة[٥٣٢].

وقد اعتادت حكومات دارفور عبر التاريخ أن ترسم للرعاة مسارات بحيث لا يعتدوا على أراضي المزارعين، ومع ذلك كثيرًا ما يحدث التعدي من جانب الرعاة، مما يستوجب عقد المجالس العرفية والمؤتمرات القبلية التي يحكم فيها شيوخ القبائل والأجاويد، وقد اعتاد رجال القبائل فرض دية يدفعها المعتدي أو المعتدون على المحاصيل الزراعية أو على أصحابها المزارعين، خاصة في حالة وقوع حوادث قتل، وقد اشتد الخلاف بين القبائل، وبدأ من القبائل الشمالية بعد ما كانت الأمطار تسقط بشكل طبيعي وكانت مناطق الشمال تسقط فيها أمطار كثيرة تغير المناخ، وبدأت نسبة الأمطار تقل في الوقت الذي كانت فيه قبائل الجنوب مساحات الزراعة بها محدودة وتسمح بسير القطعان في المراحيل بشكل سهل ثم ازداد الأمر صعوبة مع قلة الأمطار

---

[٥٣١] شوقي عطا الله الجمل، **تاريخ سودان وادي النيل، حضارته وعلاقاته بمصر من أقدم العصور إلى الوقت الحاضر**، مكتبة الأنجلو المصرية، ط١، القاهرة ٢٠٠٨م، ص٨٩٤.

[٥٣٢] السيد فليفل، **مشكلة دارفور بين التدخل الدول والأزمة الداخلية**، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ديسمبر ٢٠٠٧م، ص١٦٠.

University of Malaya

والجفاف اضطر المزارعون لزراعة هذه، المسارات ومع الجفاف في الشمال اضطر الرعاة النزول للجنوب والمرور من المناطق الضيقة، ومن هنا بدأ يحدث التعدي على الأراضي الزراعية مما أوجد خلافًا بين القبائل[٥٣٣].

تعمق الخلاف بين قبائل الفور أو الدنكا ملوال الجنوبية التي كانت تنشأ على أراضي المراعي والصيد، و أثناء الحكم الثنائي تم إصدار قانون المناطق المغلقة ١٩٢٢م والذي نص على منع نزول القبائل العربية الشمالية إلى خط ١٠هـ شمال خط الاستواء أو صعود القبائل الجنوبية الزنجية إلى شمال هذا الخط إلا بأمر هذا الحاكم العام أو ممثله، فخلق هذا القانون فاصلاً جغرافيا وبشريا ونفسياً بين القبائل الشمالية العربية والجنوبية غير العربية، وفي ١٩٢٤م تم ترسم الحدود بين الفور أو الدنكا ملوال والرزيقات بموجب اتفاقية اعترفت بحق الرزيقات التاريخي في التواجد في البقعة من الأرض الممتدة جنوب بحر العرب بـ ١٤ ميلاً وقد أعطت الاتفاقية في ذات الوقت الدنكا الحق في الورود إلى بحر الغزال، بإعادة النظر في الاتفاقية لاعتبارات سياسية[٥٣٤] .

يضاف إلى ما سبق حدوث مجموعة من الأخطاء في إدارة شئون السودان من قبل الإدارة السودانية بعد الاستقلال، تمثلت في إلغاء المسألة المتعلقة بالإدارة الأهلية التي كانت وسيلة الإنجليز لضبط شئون السودان[٥٣٥]، بمعنى ترك الأمر لحكام من القبائل، ومن خلال تلك الإدارة كان الحاكم البريطاني يدير الحكم وكانوا يصفون هذه الإدارة بأنها أقل تكلفة إدارية يمكن أن يتعامل معها أي نظام حاكم، ولكن هذه الإدارة تقلصت إلى أن ألغيت أيام الرئيس جعفر نميري، ومعنى هذا أن المجتمع الدارفوري لم يعد يمتلك الآلية الأهلية البسيطة للتصرف في مواجهة حالات نهب الماشية[٥٣٦].

ومن الأمور التي فاقمت مشكلة دارفور أن حكومات السودان المتعاقبة منذ الاستقلال ١٩٥٦م قامت بتوقيف بعض مشروعات التنمية مثل مشروع جبل مرة، ومشروع سابق النعام ومشروع الغزالة وهيئة تنمية

---

[٥٣٣] زكي البحيري، **مشكلة دارفور**، مكتبة مدبولي، ط١، ٢٠٠٦م، ص٥١.

[٥٣٤] شارل فؤاد المصري، **حوار مع زكي البحيري حول أزمة دارفور**، جريدة المصري اليوم، العدد ١٧٢٥، ٤ مارس ٢٠٠٩م، ص١١.

[٥٣٥] عبده مختار موسي، **دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٠٩، ص١٢٣.

[٥٣٦] صلاح فضل، **مشكلة دارفور في السودان**، كتاب الجمهورية، القاهرة ٢٠٠٤م، ص٢٣.

University of Malaya

غرب السفانا وكبكابيه، كل هذه المشروعات توقفت رغم قلتها، وأصبحت دارفور خالية من مشروعات التنمية في ظل التزايد السكاني في العقدين الأخيرين، واستمرار القوانين القبلية الموروثة والتي أعطت كل قبيلة حاكوره أو إقطاعية لاستغلالها دون مراجعة لنظام الحواكير أو الإقطاعيات القائمة منذ أيام سلاطين الفور بشكل يتناسب مع التعددات الاقتصادية في مجال الزراعة والرعي[٥٣٧].

كذلك نشوب الحرب الأهلية في جنوب السودان، واستمرارها من ١٩٥٥م حتى انعقاد مؤتمر أديس أبابا ١٩٧٢م حيث أصد قانون وضع حداً للحرب الأهلية ومنح المديريات الجنوبية الثلاثة الحكم الذاتي، وبموجب هذا القانون تم إنشاء الهيئات التشريعية الخاصة بالإقليم الجنوبي، وإنشاء المجلس التنفيذي العالي الانتقالي الذي شمل بالإضافة إلى رئيسه احد عشر وزيراً إقليميا[٥٣٨]، وحتي عام ١٩٨٣م قتل ما يزيد عن مليون شخص وهجرة مايقرب من ٢مليون شخص لشمال السودان وأنفاق أكثر من مليون دولار يوميا على الجانبين مما أنعكس على مشروعات التنمية[٥٣٩].

وهنا تنبع أهمية تناول قضية دارفور في الوقت الراهن من حقيقة أساسية وثابتة وهي أن الاهتمام بالأمن القومي المصري يوجب علينا الاهتمام بالأمن جنوب مصر وليس فقط الأمن الشرقي، وعلى هذا الأساس دخل السودان دوماً دائرة اهتمام المعنيين بالأمن القومي لمصر، فمع بداية عملية المفاوضات في قضية جنوب السودان، ومع تركز الأضواء على ما يحدث في غرب السودان أصبح من الجلي أن الأمن القومي المصري يستوجب النظر إلى ما يأتي من الجنوب في هذه الآونة من لحظات تطور الأمن القومي العربي كلياً والأمن القومي المصري في جوهره.

---

[٥٣٧] زكي البحيري، **مشكلة دارفور**، مرجع سابق، ص ٨٧-٨٨.

[٥٣٨] التيجاني سيسي محمد، **الحكم الإقليمي بالسودان تجربة إقليم دارفور**، أبحاث ندوة تقييم التجارب الديمقراطية في السودان، القاهرة، ١٩٩٣، ص٣٥٤.

[٥٣٩] صلاح فضل، **مشكلة دارفور في السودان، مرجع سابق، ٢٤.**

University of Malaya

ترى مصر أن دارفور جزء من السودان، وتنظر لأبناء الإقليم جميعا سواء، من ينتمي منهم إلى جذور عربية أو إلى جذور افريقية، باعتبارهم مواطنين سودانيين، وليس وفقا للتصنيفات التي قسمت سكان الإقليم إلى عرب وأفارقة، وصورت الصراع على أنه عربي – أفريقي[٥٤٠]، ولا تنظر مصر على أنه صراع قبلي أو عرقي، بل تنظر إليه على أنه مجموعة من الظروف التقت مع طبيعة الإقليم القاسية.

تمثلت الجهود التي قامت بها مصر اتجاه السودان في قضية دارفور في العديد من الأبعاد، منها البعد الأمني والسياسي والإنساني[٥٤١]:

١. **البعد الأمني**: تمثل فيما قدمته مصر من مساعدات للأجهزة الأمنية السودانية لرفع كفاءتها، ومحاولة إقناع المليشيات المسلحة بالتخلي عن العمل المسلح، ومحاولة الدخول في مفاوضات.

٢. **البعد السياسي**: إجراء العديد من الاتصالات والمشاورات مع العديد من الدول الإقليمية أو الدول الأجنبية أو الحكومة السودانية، ومحاولة تقريب وجهات النظر، أملا في التوصل في حل سلمي.

٣. **البعد الإنساني**: قدمت مصر العديد من المساعدات للاجئين، من قبيل المساعدات الطبية والغذائية من أجل التخفيف عن معاناتهم، فإنها لم تدخر جهداً من أجل حل الصراع سواء على المستوى الأمني أو السياسي أو الإنساني، ولكن ذلك في نظر السودان لم يرقى إلى المستوى المطلوب[٥٤٢]

---

[٥٤٠] السيد فليفل، **أزمة دارفور الأصول والمواقف**، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٨.

[٥٤١] احمد خميس كامل، **دارفور بين الضغوط الخارجية والاستجابة الداخلية**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٧، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٢١.

[٥٤٢] عبد الله الأشعل، **السودان، المحكمة الجنائية الدولية**، القاهرة، بدون ناشر، ط١، ٢٠٠٩، ص١٢.

University of Malaya

ولذا فمن الطبيعي أن يأتي الموقف المصري داعماً ومسانداً للسودان في كل ما يحفظ له أمنه وسلامته واستقراره ووحدة أراضيه، وبالتالي فإن دور مصر فيما يتعلق بأزمة دارفور تدور حول الوقوف ضد أي سعي لتدويل أزمة دارفور، وضرورة التزام الجهود الدولية كافة خطىً ثابتة يحترم سيادة السودان ووحدة أراضيه وكذلك الحرص على معالجة الأزمة في إطار أفريقي عربي وعدم اللجوء إلى استخدام القوة ورفض الالتجاء إلى تطبيق عقوبات دولية على الحكومة السودانية كآلية لحل الأزمة، أو تحسين الأوضاع الإنسانية للمتضررين من السكان[٥٤٣].

وكذلك عملت مصر على ضرورة التوصل إلى اتفاق سلام شامل وعادل بين الحكومة السودانية وحركات التمرد التي تحمل السلاح في دارفور، من أجل تحقيق السلام في كافة أنحاء الإقليم. وما فتئت الحكومة المصرية تجسد هذا الدور في مختلف المحافل الإقليمية والدولية، وفي القمم الأفريقية العامة والمصغرة، وفي الوفود الزائرة لإقليم دارفور والمشاركة في أعمال الإغاثة، وعمل كل ما من شأنه تجنيب السودان أية مخاطر تضر بمصالحه السياسية والاقتصادية، والواقع أن الحفاظ على وحدة السودان هي في الحقيقة، الحفاظ على كيان مصر ذاتها وعلى بُعدها الاستراتيجي خاصة وأن مؤسسات ومشروعات التكامل بين مصر والسودان تسير سيراً سريعاً نحو تحقيق أهداف اقتصادية مشتركة بين البلدين[٥٤٤].

وانطلاقاً من موقف مصر الرافض لأي تدخل أجنبي في شؤون السودان داخلياً، لأن ذلك يمس أمن السودان ومصر بالدرجة الأولى، وقد صرحت مصر بشأن وضع دارفور بالقول "إن القيادة المصرية ورجال الدبلوماسية في مصر عملوا كل ما في وسعهم لتجنيب السودان أية مخاطر"، وكذلك رعت مصر المحادثات بين الحكومة السودانية والتجمع السوداني المعارض في القاهرة، إلى أن تم التوصل إلى اتفاق نهائي، والذي تضمن

---

[٥٤٣] عبد الله الأشعل، **السودان المحكمة الجنائية الدولية** ، مرجع سابق،ص١٣.

[٥٤٤] جمال عنقرة، ست البنات حسن، **مصر ومعركة السودان الدولية**، القاهرة، بدون ناشر، ط١، ٢٠٠٨، ص٣٤.

University of Malaya

ضرورة حل جميع قضايا السودان برؤية قومية واحدة، ونص على مشاركة جميع ممثلي التجمع في وضع دستور السودان المؤقت، والاشتراك في الحكومة الانتقالية[٥٤٥] .

واتساقاً مع هذه الحقائق يذكر أحد الباحثين أنه سأل أحد الهولنديين الذين يعملون في مجال الإغاثة عن سبب أزمة دارفور في السودان، فرد علية قائلا: "إن سبب هذه الأزمة والحروب المترتبة عليها هو سبب إعلامي في المقام الأول، فالإعلام الغربي قد ضخم المشكلة وعرضها بالصورة التي تخدم مصالحة وتبرر تدخله، في غياب الإعلام الوطني والعربي خاصة التليفزيون السوداني عن كثير من مناطق هذا البلد الكبير، خاصة القاطنين في أطرافه الذين ينظرون إلى أحوالهم السيئة ولا يعرفون شيئا عن إخوانهم الآخرين مما يجعلهم يعتقدون أنهم الوحيدون المحرومون من التنمية"[٥٤٦].

وفي الحوار الذي أجراه الصحفي محمد أمين المصري مع وزير الخارجية السوداني مصطفى عثمان إسماعيل المنشور بجريدة الأهرام، أكد الوزير على أنه إذا كان المستفيد الأول من قيام الحروب والصراع في دارفور هي القوى الأجنبية وفي مقدمتها الولايات المتحدة، فإن المستفيد الأول من وقف الحرب الأهلية في دارفور هم الأهالي في دارفور أنفسهم أولا وشعب السودان ثانياً، بل إن أمر استقرار هذه المنطقة سوف ينعكس إيجابيا على الدول الأفريقية المجاورة للسودان مثل مصر وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وأريتريا وأثيوبيا وأوغندا وعلى المنطقة العربية بكاملها[٥٤٧].

دور الصهاينة في إثارة المشاكل:

---

[٥٤٥] الأهرام، ٤ أغسطس ٢٠٠٤م.

[٥٤٦] المعتصم احمد علي الأمين، **مرجع سابق**، ص٢٩.

[٥٤٧] زكي البحيري، **مشكلة دارفور**، مرجع سابق، ص١٠٦.

University of Malaya

إن التقديرات الصهيونية من بداية استقلال السودان أشارت إلى أنه يجب أن لا يسمح لهذا البلد على الرغم من بعده عن الصهاينة، أن يصبح قوة مضاعفة إلى قوة العالم العربي، لأن موارده إن استثمرت في ظل أوضاع مستقرة ستجعل منة قوةً يحسب لها ألف حساب، وفي ضوء هذه التقديرات كان على الكيان الصهيوني أو الجهات ذات العلاقة أو الاختصاص أن تتجه إلى هذه الساحة وتعمل على تفاقم الأزمات وإنتاج أزمات جديدة، حتى يكون حاصل هذه الأزمات معضلات يصعب معالجتها فيما بعد، وتهدف الصهاينة من ذلك إلى السيطرة على السودان بصورة مباشرة أو غير مباشرة، والتحكم بموارده الطبيعية وزيادة ضغطها علي مصر وحرمانها من عمق استراتيجي مهم لها[٥٤٨].

إن العلاقات المصرية السودانية قضية واسعة ومتعددة المجالات، لذا تتعدد إليها السبل بغية الوصول إلى الهدف الأساسي منها وهو التعاون بين الدولتين على كافة المستويات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من المصلحة للطرفين، فبرغم الأزمات التي شابت العلاقات المصرية السودانية ظل الارتباط المباشر بين أمنهما حقيقة، بل أكثر من ذلك برز عمق العلاقات الإنسانية بين الشعبين نسبا وثقافة وتاريخا، حيث استقبلت مصر بكل ترحاب أعدادا غفيرة من الأخوة السودانيين من جميع المشارب والاتجاهات الفكرية بعائلاتهم وأموالهم واستثماراتهم وكذلك استقبلت السودان الهجرات المصرية المتجهة اليها في كل الأوقات، من ثم يحدد هذا الواقع الخاص للشعبين منهجاً تناولَ موضوع العلاقات المصرية السودانية[٥٤٩]، بحيث يصبح التركيز على تحليل العلاقات بين الحكومات فقط قاصرا عن تبيان حقيقة هذه القضية الحيوية، فيتحتم إذا أن نوسع من رؤيتنا ونتناول العلاقة بين القوى السياسية والشعبية في الدولتين وطبيعة نشأتها، ثم نستنتج من هذه الجذور نقاط القوة والضعف في هذه العلاقات، ثم نختم بتصور ثوابت موضوعية يمكن أن تقوم

---

[٥٤٨] عامر خليل أحمد عامر، **السياسة الخارجية الأسرائيلية الصهيونيية تجاه أفريقيا**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١١م، ص ١٣٣.

[٥٤٩] عامر خليل أحمد عامر، المرجع نفسة، ص ١٣٣.

University of Malaya

عليها علاقة دائمة ومستقرة بين القطرين الشقيقين في إطار مؤسسي لا يتأثر بتغير الحكام وأمزجتهم الشخصية[٥٥٠].

وترى الباحثة أن المشكلات والأزمات بين البلدين كانت تثار فترة وتخمد فترة أخرى كأن لم يكن لها وجود، ويرجع ذلك إلى عجز الجانبين المصري والسوداني التوصل إلى صيغة مشتركة بينهما لتكون العلاقات على وتيرة واحدة، بالإضافة إلى إغفال الكثير من النقاط عند حل المشكلات بين الجانبين والنظر إلى نقاط دون أخذ الأخرى بالاعتبار، و أن الجانبين المصري والسوداني قد أخطآ في فهم طبيعة العلاقة، ولابد من وضع استراتيجية للعلاقات بين الجانبين تساعد على فهم وحل هذه المشكلات بحيث تكون هذه الاستراتيجية مبنية على تكافؤ في مستوى المواقف كل جانب يجب أن ينال فرصته من التنمية والثروات بين الجانبين.

الخاتمة:

[٥٥٠] عامر خليل أحمد عامر، **السياسة الخارجية الأسرائيلية الصهيونيية تجاه أفريقيا**، مرجع سابق، ص ١٣٣.

University of Malaya

لقد أظهرت دراسة التطورات في العلاقات المصرية السودانية من ١٩٥٢م . ١٩٧٠م، جملة من الحقائق والاستنتاجات التي يمكن إجمالها على النحو التالي:

بيَّن هذا البحث مسيرة العلاقات السودانية المصرية والأسس التي بنيت عليها، والتي تمثلت في قِدم الوعي المصري بأهمية السودان بالنسبة لمصالحها الاستراتيجية، وإدراك مصر التام لتلك المصالح، كما تمثلت من جانب السودان في تطلعه الحضاري نحو مصر، باعتباره مهد الحضارتين العربية والإسلامية، وكذلك كان اتجاه السودان لمصر يغلب عليه السياسة العاطفية، الأمر الذي أدى إلى خلق عدم توازن في العلاقات بين البلدين،، فقد بنيت السياسة السودانية الخارجية تجاه مصر في أحيان كثيرة على الجانب الوجداني والعاطفي المرتبط بالسودان الحضاري نحو مصر منذ القِدم[٥٥١].

وأوضح أن البلدين يحتلان مركزاً استراتيجياً فريداً في ميزان المصالح الدولية، حيث وقف البحث في هذا الصدد على أهمية مصر الاستراتيجية، من حيث الموقع الفريد، والتاريخ الضارب في القدم، والمكانة العلمية والثقافية والسياسية التي جعلتها قائدة للنظام الإقليمي العربي، أمام كل تلك العوامل جعلت البلدين في محط أنظار القوى العظمى، الأمر الذي اقتضى ضرورة التنسيق بينهما لتحقيق مصالحهما المشتركة في الإطار الإقليمي والعالمي.

وقد تناول تاريخ العلاقات المصرية السودانية حتى عهد محمد علي باشا عندما غزا السودان عام ١٨٢١م، إذ مثَّل ذلك التاريخ بداية السودان الحديث كما أنه بداية لمرحلة العلاقات الشائكة بين مصر والسودان.

---

[٥٥١] كما مرَّ معنا في البحث.

University of Malaya

وتناول البحث اهتمام بريطانيا بالسودان منذ وقت مبكر يرجع إلى الفتح المصري له، وتطورت السياسة البريطانية بمرور الوقت حتى أصبحت ملموسة وواضحة، وكذلك عملية سحب القوات المصرية من السودان إثر نجاح الثورة المهدية، مقصوداً به إثبات فشل سياسة الحكم التركي المصري في السودان.

وخلال فترة حكم المهديين انتهجت بريطانيا سياسة سمحت بمنح بعض النفوذ لها أو لدول أخرى كإيطاليا في شرق السودان، أما السودان الذي حكمه المهديون فقد ظلت بريطانيا بعيدة عنه ومترقبة له، ثم تمت استعادة السودان بجيوش وأموال أغلبها مصري، وأشركت بريطانيا مصر في استعادة السودان حتى لا تثير عليها احتجاج تركيا والدول الاوربية.

وقد تم الاتفاق على أن يدار السودان بموجب الاتفاقية الثنائية التي عقدت بين مصر وبريطانيا عام ١٨٩٩م، ولم تكن في نية بريطانيا أن تكون مصر شريكا لها في إدارة السودان بالمعنى المفهوم للمشاركة، وإنما ارادت الاستفادة من وجود مصر معها، ففي وجودها إظهار أن إنجلترا لم تلتهم السودان وتستولي عليه عنوة.

ورغم توقيع الحكومة المصرية على اتفاقية الحكم الثنائي التي أملتها عليها بريطانيا، وموافقتها على رفع العلم البريطاني جنبا إلى جنب مع العلم المصري في الخرطوم، وعلى أن يطلق على السودان رسميا اسم السودان الإنجليزي المصري، فإن المصريين الذين أصيبوا بخيبة أمل كبيرة لتوقيع تلك المعاهدة التي لم تحقق لهم طموحاتهم في عودة السيادة المصرية الكاملة على السودان، فقد ظلوا يعملون على تعديل بل إلغاء تلك المعاهدة لتحقيق تلك الغاية.

لقد ظل الود بين الشعبين أكيداً وباقياً ومستمراً، رغم ما حدث ويحدث بين أنظمة الحكم من خلاف وما يعتريها من توتر وخصام بسبب تضارب المصالح المحلية، واختلاف وجهات النظر حول القضايا السياسية. وهذا الأمر يبلور خصوصية هذه العلاقة ويؤكد أصالتها وعمقها، ودليل قاطع على حاجة كل منهما للآخر.

وتناول البحث ثورة ١٩١٩م في مصر حيث وقف الشعب المصري في مواجهة الوجود البريطاني، وضاقت بريطانيا بالثورة المصرية الشاملة، وفشلت في قمعها، ولم يكن السودان بعيدا عن تطورات الأحداث في مصر والعالم، حيث تحركت روح الثورة في السودان، وقامت الجمعيات الوطنية السرية والعلنية، فكانت الإجراءات

University of Malaya

البريطانية تهدف إلى منع تطور علاقات الصداقة بين طرفي وادي النيل، مما ظل أثره يفرض ذاته بفعل السياسة البريطانية على مصر والسودان، ثم كانت معاهدة ١٩٣٦م، والتي عُقدت في ظروف دولية جديدة، مما أدى إلى تغيير شكل العلاقات بين مصر والسودان وبريطانيا .

لقد عملت مصر على إبقاء السودان تحت سيطرتها بمختلف الوسائل السياسية منها والعسكرية، فركزت على دعوات الوحدة والتكامل والاستقلال تحت التاج المصري في أحيان كثيرة، وفي أحيان أخرى استخدمت القوة العسكرية للإغارة على السودان وإخضاعه، سواء أكانت منفردة أم بالاستعانة بالقوى الأخرى كالأتراك والبريطانيين، وقد كان ذلك طابع العلاقات الثنائية في الفترة التي سبقت استقلال السودان.

إن ارتباط البلدين ببعضهما هو ارتباط وثيق، تتحكم فيه كثير من العوامل التي جعلت من السودان عمقا استراتيجيا وأمنيا لمصر، ومن مصر عمقا استراتيجيا وأمنيا للسودان يتأثر بما يجري في مصر من أحداث، وكذلك الحال بالنسبة لمصر تتأثر بما يجري في السودان.

وبعد قيام الثورة المصرية ٢٣يوليو١٩٥٢م، قررت الحكومة الجديدة في مصر حق تقرير المصير للسودان.

وتأكيدا لهذه الخصوصية وتلك الاصالة فقد سعت الدولتان منذ استقلال السودان، وتحت مسميات مختلفة (وحدة وادي النيل إزالة الجفوة المفتعلة، ميثاق التكامل) إلى تقنين هذه العلاقة وتطويرها، اعترافا بأهميتها وضرورتها غير أنها جميعا لم تكلل بالنجاح.

كشف الانقلاب العسكري الأول تعطش الجيش للسلطة السياسية، ولهذا بدأ بمحاربة جميع النشاطات السياسية، فقام بتعطيل الدستور والأحزاب السياسية، وفرض الاحكام العرفية، والسير بالبلاد على طريق الدكتاتورية العسكرية.

كانت ثورة أكتوبر ١٩٦٤م تعبيرا عن الاستياء الشعبي العميق ضد سياسات الانقلابيين، وهي ثورة فجرها الغضب الجماهيري، وساهمت فيها القوى السياسية ذات الأهداف المتباينة.

University of Malaya

عندما وقع انقلاب مايو ١٩٦٩م وتسلم الضباط الأحرار السلطة بقيادة جعفر النميري عمِلَ على تأسيس حكم جديد، إلا أن ما تحقق على أرض الواقع غير ذلك، حيث مر النظام بتقلبات سياسية عديدة، فقد شهدت هذه الفترة كثيراً من الأحداث في كلا البلدين، فتشكلت معالم بارزة في تاريخ العلاقات بين البلدين.

وأخيرا وقف البحث على المشاكل الحدودية بين البلدين حيث أوضح المبحث الأول مشكلة الحدود بين مصر والسودان ومشكلة حلايب، ودور الحكومات المصرية والسودانية في حل تلك المشكلة، وأوضح المبحث الثاني مشكلة جنوب السودان ودور الاستعمار الأوربي والصهاينة في تضخيم المشكلة وتدويلها. أما المبحث الثالث فقد أوضح مشكلة دارفور والدور المصري والعربي في حلها.

وبيَّن هذا العرض عمق الصلات التاريخية بين مصر والسودان، وكيف تجسدت هذه العلاقة في وحدة المعتقد والتماثل الحضاري والثقافي والتقارب العرقي الذي أفرزه جوار جغرافي وتداخل حضاري.

وأخيرا يمكن أن نقول إن العلاقات المصرية السودانية هي وليدة ظروف تاريخية واقتصادية وسياسية مختلفة ومعقدة، أثَّرت في كلا البلدين تأثيرا عميقاً، وكانت لها انعكاساتها الآنية والمستقبلية، سواء أكانت إيجابية أو سلبيةً.

University of Malaya

التوصيات

بعد هذا الطرح للعلاقات المصرية السودانية نوصي بعدد من المقترحات والتوصيات من أجل مستقبل أفضل للشعبين المصري والسوداني ومنها:

أولا: إن العلاقات السودانية المصرية هي علاقات أزلية وليست فيها خيارات للحكومات أو الشعوب، وليس لها أي خيار سوى الخيار الذي يخدم مصلحة البلدين من كل النواحي، والبلدان يمثل كلاهما البعد الأمني والغذائي والاقتصادي للآخر إلى جانب التاريخ المشترك، وعليه نحن نرى أن التغيير الذي حدث في مصر الآن بفوز عبد الفتاح السيسي بالرئاسة، يرتب عليه مسؤولية جمع الصف الوطني في مصر لأن استقرارها يعني استقرار السودان والعكس صحيح، وهذا يقابله في السودان أيضاً دفع مسيرة الحوار الوطني لتكون الرؤى واضحة، والقضايا متفقاً عليها لتشكل مسيرة السودان، ونتيجة الحوار ستفضي إلى توافق عام في كل الملفات من بينها ملف التوجه الخارجي، لأن المصلحة السودانية العليا يمكن أن تشكل مصلحة عليا مشتركة لرئيسي البلدين، فيعود بالمصلحة الحقيقية لشعب وادي النيل.

ثانيا: إن مستقبل العلاقات بين مصر والسودان شمالاً وجنوباً تحدده الانجازات التي يتم تحقيقها في ملفات استراتيجية، مثل المياه والأمن والكهرباء والتنسيق السياسي لمنع التدخلات الخارجية، بالإضافة إلى أهمية التمثيل الدبلوماسي المتميز مع وضع آلية سريعة للتعامل مع كافة التحديات التي يتعرض لها مستقبل السودان بعد إعلان دولة الجنوب.

ثالثا: إن مستقبل العلاقات بين مصر والسودان شمالاً وجنوباً يجب أن يكون وفق المعطيات الحالية، والمؤثرات العالمية والإقليمية خصوصاً مع وجود عراقيل في هذا الوقت من بعض دول حوض النيل لمصر والسودان، مدفوعة بدعم من الدول الأوروبية ذات المصالح، والتي تتخذها كضغوط لتسوية ملفات أخرى إقليمية وعالمية، ومن هذا المنطلق لابد من النظر إلى أمر العلاقة من زاوية جديدة، وبُعد نظرٍ يضمن المصالح لكل من مصر والسودان الشمال والجنوب.

University of Malaya

رابعا: إن مصر تستطيع أن تلعب دوراً ايجابياً في خلق روابط استراتيجية قوية بينها وبين دولتي الجنوب والشمال، والحفاظ على سلامة قيام وتأسيس الدولة الجديدة، والحد من الحروب الداخلية وانتشارها، لما يسببه ذلك من زعزعة للأمن القومي في وادي النيل، بالإضافة إلى أن مصر والسودان قامتا بعمل معاهدة تقسيم مياه النيل منذ عام ١٩٥٩، فمن المفترض أن يرث هذا الجزء المعاهدات التي قامت الدولة الأم بالتوقيع عليها، وبالتالي سيرث الالتزامات الموجودة ناحية الطرف الثاني من الاتفاقية، إلا إذا تطور الأمر وبدء عمل اتفاقيات جديدة، وإلى أن يحدث هذا سيظل عامل المصلحة مسيطرا على العلاقات مع الجنوب، لكن أهم شيء في المرحلة المقبلة هو توطيد العلاقات بين مصر وجنوب السودان لأن هذا الأمر سيوفر الأمن المائي المرتبط جدياً بالأمن القومي المصري.

خامسا: إن مستقبل العلاقات المصرية السودانية مفتوح على كل الاحتمالات، فهي قابلة للإصلاح والتطور وفي الوقت نفسه قابلة لأن تسوء، فمستقبلها رهن بالسياسات التي سيتبعها النظام الجديد في السياسات الخارجية في كل من مصر والسودان، إلا إنني أرى جليًّاً أن الأمر في يد مصر أكثر منه في يد السودان، وهناك احتمال أن تسير العلاقات بنمط دبلوماسية الرئيس السابق حسني مبارك وقبول السودان والتعامل معه بالقدر الممكن، وهناك احتمال أن يكون جزءا من حملة دولية تعارض أيديولوجية الوضع في السودان ومصر، إلا أن المتوقع أن يُغَلِّب الحكم المصري الجديد المصالح المصرية ويضعَ لمسألة مياه النيل الأولوية، وبالتالي لا بد له من أن يتعامل مع السودان وفق هذه المعطيات.

سادسا: بالنسبة لمشكلة الحدود ليس من المتوقع أن يأتي الحكم المصري الجديد بجديد في هذا الموضوع خصوصا ملف حلايب، ولكن أتوقع أن يميل إلى التهدئة، علماً أنه لا يستطيع الانسحاب منها، ولكنه لن يقوم بأي عمل استفزازي، ويمكنه أيضاً أن يقود المسألة إلى التسوية وحل الخلاف بصورة نهائية.

University of Malaya

الملاحق

العلاقات السياسية المصرية السودانية في عهد عبد الناصر

٢٩ أكتوبر ١٩٥٢	اتفاقية (الجنتلمان) بين الاستقلاليين السودانيين والحكومة المصرية.
٩ ابريل ١٩٥٣	كلمة البكباشي جمال عبد الناصر في نادي السودان بالمنصورة.
٨ سبتمبر ١٩٥٣	وزير الداخلية البكباشى جمال عبد الناصر يستقبل في مكتبه سليمان حافظ . المستشار القانوني لرئيس الجمهورية . والصاغ صلاح سالم وزير الإرشاد القومي ووزيرالدولة لشئون السودان.
١٦ نوفمبر ١٩٥٣	نائب الرئيس البكباشى جمال عبد الناصر يجتمع بوزير الإرشاد القومي والدولة لشئون السودان الصاغ صلاح سالم ويحضران حفل الاستقبال الذي أقامه "تيت" مدير شركة شل.
٣٠ نوفمبر١٩٥٣	وزير الدولة لشئون السودان الصاغ صلاح سالم يصدر تعليقاً يرد فيه على البيان الذي أصدره حزب الأمة السوداني والذي تضمن انتقادات لمصر فيما يخص استقلال السودان.
١٢ مايو ١٩٥٤	الرئيس محمد نجيب ورئيس الوزراء البكباشى جمال

University of Malaya

	عبد الناصر يحضران مأدبة الإفطار في نادي ضباط القوات المسلحة التي أقيمت لتكريم ضيوف مصر من أبناء السودان
٢٤ مايو١٩٥٤	رئيس الوزراء جمال عبد الناصر يستقبل بدار الرئاسة وفداً من اتحاد السودان.
١١ يونيو ١٩٥٤	رئيس الوزراء جمال عبد الناصر يستقبل وزيرا الأشغال والصحة السودانيين محمد نور الدين ومحمد أمين، حيث تم بحث المسائل التي تهم البلدين. حضر المقابلة الصاغ صلاح سالم وزير الإرشاد القومي والدولة لشئون السودان واللواء عبد الحكيم عامر.
١٢ يونيو١٩٥٤	اجتماع في القصر الجمهوري لبحث شؤون السودان يحضره الرئيس محمد نجيب ورئيس الوزراء جمال عبد الناصر ووزيري الأشغال والصحة السودانيين.
١٩ يوليو ١٩٥٤	رئيس الوزراء جمال عبد الناصر على رأس مستقبلي رئيس وزراء السودان إسماعيل الأزهري ورفاقه لدى وصولهم القاهرة.
٣١ يوليو ١٩٥٤	رئيس الوزراء جمال عبد الناصر يزور رئيس الوزارة السودانية إسماعيل الأزهري حيث تناولا تنفيذ اتفاقية السودان بعد إبرام اتفاقية الجلاء مع بريطانيا.
٢٣ أغسطس ١٩٥٤	رئيس الوزراء جمال عبد الناصر يعقد اجتماعاً في منزله

University of Malaya

	حضره العديد من الشخصيات السودانية ووزير الدولة لشئون السودان الصاغ صلاح سالم؛ حيث تناول الاجتماع عدداً من القضايا السودانية والإسلامية.
١٩ أكتوبر ١٩٥٤	رئيس الوزراء جمال عبد الناصر يسجل كلمة لشعب السودان بدار الإذاعة بمناسبة توقيع اتفاقية الجلاء.
٩ نوفمبر١٩٥٤	رئيس الوزراء جمال عبد الناصر يجتمع في منزله بعد من الوزراء السودانيين وقائد الفرقة الجوية حسين ذو الفقار والصاغ صلاح سالم حيث تم التباحث بشأن العلاقات المصرية السوداني.
٢٥ نوفمبر١٩٥٤	رئيس الوزراء جمال عبد الناصر يستقبل في دار الرئاسة أعضاء وفد الحزب الاتحادي الوطني السوداني حيث تم بحث العلاقة المصرية السودانية.
٢٧ نوفمبر ١٩٥٤	رئيس الوزراء جمال عبد الناصر يستقبل المسئولين السودانيين: السير "سيواير" عضو لجنة الحاكم العام و"بولين البير" وزير الثروة الحيوانية و"جوردون أيوب" عضو مجلس الشيوخ السوداني حيث تم تناول العلاقات بين مصر والسودان.
٢٠ اكتوبر١٩٥٤	كلمة الرئيس جمال عبد الناصر تحية للسودان.
١٦ ديسمبر ١٩٥٤	رئيس الوزراء جمال عبد الناصر يجتمع بوزير مالية السودان الأستاذ حماد توفيق حيث تبادلا وجهات

University of Malaya

	النظر في بعض القضايا التي تهم البلدين.
٢٧ يناير ١٩٥٥	الرئيس جمال عبد الناصر وأعضاء مجلس قيادة الثورة يحضرون الاحتفال الخاص باستقلال السودان، والذي دعي إليه السيد بابكر الديب القائم بأعمال سفارة السودان في مصر.
٢٤ فبراير١٩٥٥	**كلمة الرئيس جمال عبد الناصر عند استقباله وفد من قبائل شرق السودان.**
١٨ مايو ١٩٥٥	الرئيس جمال عبد الناصر يجتمع بإسماعيل الأزهري رئيس وزراء السودان
١٩ مايو ١٩٥٥	الرئيس جمال عبد الناصر يجتمع بإسماعيل الأزهري رئيس وزراء السودان، لتناول المسائل الجارية بين شطري الوداي وهي مسائل سياسية واقتصادية ومسائل خاصة باتفاقية مياه النيل.
٢٣ أكتوبر ١٩٥٥	مصر تقدم احتجاجاً شديد اللهجة إلى الحكومة البريطانية بسبب التصريح الذي أدلى به المستشار السياسي لحاكم السودان العام.
٢٥أكتوبر ١٩٥٥	أنشأ فرع لجامعة القاهرة في الخرطوم
٣١ ديسمبر ١٩٥٥	الرئيس جمال عبد الناصر يؤكد في تصريحات له

University of Malaya

	استجابة مصر لرغبة شعب وبرلمان السودان في استقلاله، ويعرب عن تمنيات حكومته في رعاية الاتفاقات التي عقدتها دولتا "الإدارة" الثنائية نيابة عن الخرطوم
١ يناير ١٩٥٦	إعلان استقلال السودان.
٢٨ يناير ١٩٥٦	الرئيس جمال عبد الناصر يستقبل في مكتبه اللواء محمود سيف اليزل خليفة سفير مصر في السودان، ويجتمع بالسيد سليم لحود وزير خارجية لبنان وبعض مرافقيه.
١٧ ابريل ١٩٥٦	الرئيس جمال عبد الناصر يستقبل السيد إسماعيل الأزهري رئيس وزراء السودان.
١٦يونيو ١٩٥٦	توقيع ميثاق تآخي بين مصر وحزب الأمة السوداني.
٣١ يوليو ١٩٥٦	الرئيس جمال عبد الناصر يستقبل السيد بابكر الديب . أول سفير للسودان في القاهرة . بعد أن قدم أوراق اعتماده للرئيس في احتفال رسمي بدار الرئاسة.
٢٤ ديسمبر١٩٥٦	الرئيس جمال عبد الناصر يستقبل السيد على عبد الرحمن وزير داخلية السودان، ويتلقى آلاف من برقيات التهنئة لانسحاب القوات المعتدية.
١٢ فبراير١٩٥٧	إبرام اتفاقية مالية بين الجانبين المصري والسوداني لصك العملة السودانية.

University of Malaya

١٤ ديسمبر ١٩٥٧	الرئيس جمال عبد الناصر يستقبل السيد ميرغني حمزة نائب رئيس وزراء السودان، ويجتمع بالسيد محمود سيف اليزل خليفة سفير مصر في الخرطوم.
١٩ فبراير ١٩٥٨	الرئيس جمال عبد الناصر يجتمع بالسيد محمد أحمد محجوب وزير خارجية السودان؛ لبحث مشكلة الحدود بين البلدين، وبالدكتور محمود فوزي، والسيد زكريا محيي الدين، والسيد علي صبري.
١٧نوفمبر ١٩٥٨	تولية الفريق إبراهيم عبود ومحاولة تحسين العلاقات مع مصر.
١ نوفمبر ١٩٥٩	الجمهورية العربية المتحدة تتفق مع السودان حول التعويضات المستحقة للسودان بسبب مشروع السد العالي.
٨ نوفمبر ١٩٥٩	اتفاقية مياه النيل.
١٩ يوليو ١٩٦٠	الرئيس جمال عبد الناصر يستقبل الرئيس إبراهيم عبود رئيس جمهورية السودان في مطار ألماظة، بحضور السادة نواب الرئيس والوزراء المركزيين والتنفيذيين ورجال السلك الدبلوماسي.
٢٤ نوفمبر ١٩٦٠	الرئيسان جمال عبد الناصر وإبراهيم عبود يزوران بورسودان في شرق السودان؛ في نهاية زيارة الرئيس للسودان.

University of Malaya

١٨ فبراير١٩٦٢	الرئيس جمال عبد الناصر يستقبل "تيتو" لدى وصوله إلى مطار ألماظة بعد عودته من السودان، ويستأنفان محادثاتهما السياسية حول مؤتمر نزع السلاح الذي تقرر عقده في جنيف.
٣١ مايو ١٩٦٢	الرئيس جمال عبد الناصر يتسلم رسالة من الرئيس السوداني إبراهيم عبود؛ حملها السيد عبد المنعم القيسوني وزير الاقتصاد؛ بعد أن وقع مجموعة من الاتفاقيات التجارية مع السودان في الخرطوم.
٢٩ يونيو ١٩٦٤	إعلان عبود بأنه لن يمدد صلاحية اتفاق التبادل التجاري بين مصر والسودان.
يناير ١٩٦٥	حضور رئيس الوزراء السوداني سر الختم خليفة احتفالات السد العالي.
فبراير ١٩٦٥	عقد اتفاقية تجارية بين الجانب المصري والسوداني(اتفاقية السمسم)
٢٨ نوفمبر ١٩٦٥	الرئيس جمال بعد الناصر يستقبل السيد عبد الحميد صالح وزير الدولة لشئون الرئاسة بالسودان، ويجتمع مع الرئيس البولندي "أوخاب"؛ حيث شرح خطة التحول الاشتراكي في الجمهورية العربية المتحدة منذ قيام الثورة، والمشكلات التي واجهت التطبيق الاشتراكي.

University of Malaya

١٢ أكتوبر ١٩٦٦	الرئيس جمال عبد الناصر يستقبل وفد القوى التقدمية السوداني، الذي يمثل الهيئات السياسية والتنظيمات الشعبية والنقابية بالسودان.
٢ ديسمبر ١٩٦٦	الرئيس جمال عبد الناصر يستقبل السيد خليفة عباس وكيل وزارة خارجية السودان.
٢٥ ديسمبر ١٩٦٦	مناوشات في العلاقات بين الجانبين بعد أن تم رفع العلم السوداني في منطقة حلايب المصرية.
يونيو ١٩٦٧	نقل قوات الجيش المصري إلي السودان لتكون بعدية عن القصف الجوي الالصهاينةي.
يونيو ١٩٦٧	قطع السودان علاقاته مع أي دولة تساعد الصهاينة.
١١ يونيو ١٩٦٧	الرئيس جمال عبد الناصر يتلقى اتصالاً هاتفياً من إسماعيل الأزهري رئيس مجلس السيادة في السودان؛ للاتفاق على عقد مؤتمر قمة عربية طارئ بسبب الأزمة.
٢٣ أغسطس ١٩٦٧	الرئيس جمال عبد الناصر يستقبل رئيس وزراء السودان محمد أحمد محجوب بمنزله بمنشية البكري؛ تمهيداً لاجتماع القمة العربية.
٢٩أغسطس ١٩٦٧	عقد مؤتمر القمة العربي بالخرطوم.
ديسمبر١٩٦٧	أسست منظمة للتنمية والاستثمار الصناعي بين

University of Malaya

	الجانبين.
٧ أكتوبر ١٩٦٨	الرئيس جمال عبد الناصر يستقبل السيد محمد عثمان الميرغني زعيم الطائفة الختمية في السودان.
٢٤ فبراير ١٩٦٩	الرئيس جمال عبد الناصر يستقبل السيد الهادي المهدى زعيم طائفة الأنصار بالسودان، والدكتور عبد الحميد صالح وزير الصحة السوداني.
٢٥ مايو ١٩٦٩	تولية نميري السلطة وتبنية المبادئ الاشتراكية الناصرية وتأمينه عدد من الشركات الخاصة والبنوك.
٢١ يوليو ١٩٦٩	الرئيس جمال عبد الناصر يعقد جلسة محادثات مع السيد بابكر عوض الله رئيس وزراء السودان ووزير خارجيته.
٣٠ يوليو ١٩٦٩	تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة للنظر في تطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين.
٢سبتمبر١٩٦٩	اتفاق تكامل اقتصادي بين البلدين.
٢٢ نوفمبر ١٩٦٩	الرئيس جمال عبد الناصر يستقبل السيد الشفيع أحمد الشيخ رئيس اتحاد نقابات عمال السودان.
٢٧ ديسمبر١٩٦٩	الزعماء الثلاثة جمال عبد الناصر ومعمر القذافي وجعفر النميري يعقدوا الاجتماع الأخير في سلسلة محادثاتهم، وأكدوا في البيان المشترك على أن لقائهم يقيم جبهة عربية تنطلق بقدرات ليبيا ومصر والسودان

University of Malaya

	نحو حياة مادية وروحية تليق بالإنسان العربي.
٢٨ ديسمبر ١٩٦٩	ميثاق طرابلس بين مصر والسودان وليبيا.
٧ فبراير ١٩٧٠	اجتماع دول المواجهة بالقاهرة يبدأ أعماله بحضور الجمهورية العربية المتحدة، وسوريا، والسودان، والأردن، والعراق وذلك في جو مشحون بالتطورات في منطقة الشرق الأوسط.
٢٤ مايو ١٩٧٠	الرئيس جمال عبد الناصر يصل إلى الخرطوم وسط استقبال شعبي حافل، في مستهل زيارته للسودان؛ لمشاركة الشعب السوداني في العيد الأول لثورته.
٢٥ مايو ١٩٧٠	الرئيس جمال عبد الناصر يحضر والعقيد القذافي واللواء النميري الاحتفال الشعبي الكبير في الذكرى الأولى للثورة السودانية؛ حيث أكد اللواء النميري على أثر الثورة المصرية على السودان.
٢٩ سبتمبر ١٩٧٠	رؤساء الدول يصلون إلى القاهرة لتشييع جثمان الرئيس جمال عبد الناصر، أول الوفود الوفد السوداني،ثم الجزائري، ثم وفد الاتحاد السوفيتي، ثم وفد ليبيا.

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على تقارير وزارة الخارجية المصرية، ودار الوثائق المصرية.

– هدى جمال عبد الناصر: ملف وثائقي عن العلاقات المصرية السودانية، بمتحف الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، القاهرة، تم الاطلاع بتاريخ ١٨–٢٥/أغسطس ٢٠١٥م.

University of Malaya

الوثائق

وثيقة رقم (١)

ثالثا: الاتفاقيات.

اتفاق الانتفاع الكامل بمياه النيل بين مصر والسودان عام ١٩٥٩م:

في مجال التعاون الأمين على استجلاء الحقوق، وعلى توحيد الجهود لتنفيذ السلسلة المحكمة من المشروعات اللازمة للانتفاع الكامل بمياه النيل، عقدت مصر والسودان اتفاقا في نوفمبر ١٩٥٩م لتحقيق هذا الغرض، فجاء مثلاً يحتذى به للوسيلة التي يمكن للدول المجاورة أن تتبعها لتحقيق نفعها الكامل من النهر المشترك دون ما ثغرة يمكن أن ينفذ منها خلاف.

ولقد كان للتطور الذي حدث منذ توقيع اتفاق ١٩٢٩م، وما اقترن باتجاه التوسع الزراعي في كل من مصر والسودان أدت إلى مفاوضات انتهت بعقد اتفاق الانتفاع الكامل بمياه النيل، فيما يلي ما تضمنَّه من نصوص.

نظراً لأن نهر النيل في حاجة إلى مشروعات لضبطه ضبطا كاملا ولزيادة إيراده للانتفاع التام بمياهه لصالح جمهورية السودان وجمهورية مصر على غير النظم المعمول بها الآن....ونظراً لأن هذه الأعمال تحتاج لإنشائها وإدارتها إلى اتفاق وتعاون كامل بين الجمهوريتين لتنظيم الإفادة منها واستخدام مياه النهر بما يضمن مطالبها الحاضرة والمستقبلية.

ونظراً إلى أن اتفاقية مياه النيل المعقودة في سنة ١٩٢٩م، قد نظمت بغرض الاستفادة بمياه النيل، ولم يشمل مداها ضبطا كاملا لمياه النهر....فقد اتفقت الجمهوريتان على مايلي:

***الحقوق المكتسبة الحاضرة:**

١. يكون ما تستخدم الجمهورية العربية المتحدة من مياه النيل حتى توقيع هذا الاتفاق هو الحق المكتسب لها قبل الحصول على الفوائد التي ستحققها مشروعات ضبط النهر وزيادة إيراده المنوه عنها في هذا الاتفاق، ومقدار هذا الحق ٤٨مليار من الأمتار المكعبة مقدرة على أسوان سنويا.

University of Malaya

٢. يكون ما تستخدمه جمهورية السودان في الوقت الحاضر هو حقها المكتسب قبل الحصول على فائدة المشروعات المشار إليها، ومقدار هذا الحق أربعة مليارات من الأمتار المكعبة مقدرة عند أسوان سنويا.

***مشروعات ضبط النهر وتوزيع فوائدها بين الجمهوريتين:**

١. لضبط مياه النهر والتحكم في منع انسياب مياهه إلى البحر توافق الجمهوريتان على أن تنشئ الجمهورية العربية المتحدة خزان السد العالي عند أسوان كأول حلقة من سلسلة مشروعات التخزين المستمر على النيل.

٢. ولتمكين السودان من استغلال نصيبه توافق الجمهوريتان على أن تنشئ جمهورية السودان خزان الرصيرص على النيل الأزرق، وأي أعمال أخرى تراها جمهورية السودان لازمة لاستغلال نصيبها.

*يحسب صافي الفائدة من السد العالي على أساس متوسط إيراد النهر الطبيعي عند أسوان في سنوات القرن الحالي المقدرة بنحو ٨٤مليار سنويا من الأمتار المكعبة، ويستبعد من هذه الكمية الحقوق المكتسبة للجمهوريتين وهي المشار إليها مقدرة عند أسوان كما يستبعد منها متوسط فائدة التخزين المستمر في السد العالي، فينتج من ذلك صافي الفائدة التي توزع بين الجمهوريتين.

University of Malaya

القرار الصادر

من ناظر (وزير) الداخلية **في ٢٦مارس سنة ١٨٩٩م**

بشأن تعديل تخوم مصر والسودان(١)

أولا: يكون الحد الجنوبي للقطر المصري خطا يمتد من الشرق إلى الغرب ويكون مارا من الجهة الشرقية للنيل بالبربا الكائنة بناحية(أدندان) ومن الجهة الغربية منة على مسافة ٢٠٠متر شمال البربا الكائنة بناحية (فرس)وقد وضع هناك قائمان على كل قائم لوحة مكتوبة على الوجهة الشمالية (مصر) والجنوبية (السودان).

ثانيا: يفصل من مركز حلفا التابع لمحافظة النوبة (مديرية الحدود) العشرة بلاد الواقعة قبلي خط الحد الذكور وتدخل في حدود السودان وهي بلاد (عنقش وهي حلفا . دغيم . دبروسة وهي التوفيقية . أرقين . أشكيت . دبيرة . سرة شرق . سرة غرب . فرس . جزيرة فرس) وزمامها كلها ٤٠٩٤ فدانا بما فى ذلك ١١٢ فدانا أطيان الأهالي.

ثالثا: البلاد الباقية من مركز حلفا داخل الحدود المصرية تلحق بمركز كروسكو وبذلك يلغى مركز حلفا.

رابعا: محافظة النوبة المعروفة باسم محافظة الحدود، أو مديرية الحدود تسمى مديرية أسوان.

خامسا: مركز الكنوز يسمى مركز كروسكو، ويكون مقره كروسكو ويتكون من ٢٢بلدة من أدندان جنوبا إلى شاتروة شمالا حيث يكون امتداد المركز ١٥٢ كيلو مترا وزمامه ٩١١٧ فدانا وسكانه ٣١٧،٣ نفسا.

سادسا: ينشأ مركز جديد باسم مركز أبو هور ويكون مقره بلدة أبو هور ويتكون من ١٨بلدة من ناحية المضيق جنوبا إلى ناحية الشلال شمالا حيث يكون امتداد المركز ١٤٤كيلومترا وزمامه ٨٠٢٥ فدانا وسكانه ٣٢٣٩ نفسا[٥٥٢].تحريرا فى ٢٦مارس سنة ١٨٩٩م ناظر الداخلية

(إمضاء) **مصطفى فهمى**

وثيقة رقم (٣)

الاتفاقية البريطانية المصرية حول استغلال مياه النيل **في عام ١٩٢٩م**

[٥٥٢] عبد الفتاح عبد الصمد منصور، **العلاقات المصرية السودانية في ظل الاتفاق الثنائى ١٨٩٩. ١٩٢٤م**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣م، ص ٣٣٨.

University of Malaya

في عام ١٩٢٩م: أبرمت اتفاقية مياه النيل المعروفة بين مصر، وبريطانيا نائبة عن السودان وأوغندا وكينيا وتنجانيقا ...فجاءت بنص واضح:

"ألا تقام بغير اتفاق سابق مع مصر أعمال ري أو توليد طاقة هيدروكهربية...ولاتتخذ إجراءات على النيل وفروعه ...أو على البحيرات التي ينبع منها يكون من شأنها إنقاص مقدار المياه الذي يصل مصر أو تعديل تواريخ وصوله، أو تخفيض منسوبه على أي وجه يلحق الضرر بمصالح مصر".

كما تضمن الاتفاق نظم تشغيل خزان سنار وتثبيت الحقوق المكتسبة لمصر والسودان...وعدم الاضرار بمصالح أي من البلدين ....حيث نص على مايلي:

. يعطى السودان الحق في سحب مياه النيل خلال الفترة من ١٦يوليو إلى ٣١ديسمبر /ك١ ويحرم من حق السحب من جملة الإيراد الطبيعي للنهر في الفترة ما بين اول يناير /ك١٥،٢يوليو ....باعتبارها الفترة المقابلة لتفريغ خزان أسوان...وذلك فيما عدا ماسبق التصريح بريِّه على الطامبات مضافا إليه، تصرف مقدار ١٤١مليونا من الأمتار المكعبة اعتبر حقا للسودان عن المدة من أول يناير إلى ١٨يناير /ك٢..

جمهورية السودان وزارة الخارجية الخرطوم

إدارة الاعلام والصحافة.

أسفرت سلطات ولاية الخرطوم في غطار إعادة تخطيط وتنظيم العاصمة القومية عددا من القرارات التنظيمية والإدارية وفق القوانين واللوائح السارية واعتمادا على الوثائق المتوفرة استردت بمقتضاها عددا من المواقع في مختلف انحاء الولاية للاستفادة منها ولاستثمارها للصالح العام...وقد شملت القرارات ستة عشر موقعا منها ثلاثة باسم الجيش المصري كان المفروض أن تؤول الملكية للحكومة السودانية بعد جلاء جيش الاحتلال البريطاني المصري عند استقلال البلاد في عام ١٩٥٦م، كما حدث بالنسبة للمواقع التي كان يحتلها الجيش البريطاني وثلاثة عشر

University of Malaya

PUBLIC RECORD OFFICE
Ref: FO 371/113609 57188
Please note that this copy is supplied subject to the Public Record Office's terms and conditions and that your use of it may be subject to copyright restrictions. Further information is given in the enclosed "Terms and Conditions of supply of Public Records" leaflet.

1055

J
AFRICAN DEPARTMENT
EGYPT AND SUDAN

JE1058/5

FROM Sudan Government Agency.

No. L-B 200 9/2.
Dated February 13.
Received in Registry February 17.

Address by Sudanese Prime Ministers on the 2nd Anniversary of the Sudan Government
Gives text of the address by Sayed Ismail El Azhari on February 12.

References to former relevant papers
JE1017/103

(Price)

(How disposed of)

(Action completed) Approved 21/2

(Initials) J.W.P.R. 19/2

References to later relevant papers

MINUTES

While Nuri is an extremely wobbly speaker his references to Britain and British officials and to Sir Robert Howe are very pleasant.

Comparison of this speech with the one he delivered on the 1st Anniversary shows a considerable change of attitude towards us. Last year his praise was for Egypt and his warnings for Britain. This year we are praised equally with, if not more than, the Egyptians. This is partly due to the Suez Canal Agreement with which he was so concerned in his speech last year; but it is also evidence of a considerable shift in his opinions.

J.W.P. Reid.
17/2.

Take note so.

Eden 19/2.

J.W.P.R. 19/2.

45839 (A) 20-Parcels (UKTC) Khartoum. P.R. No. 5. February 13.

FO 371/96896
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

Minutes. JE 10345/3

You may think it worth sending the attached story to Mr. Caswell. The moral drawn by Mr. Caffery appears to be that his policy is not wrong.

Mr. Wardle Smith confirms what I suspected – that Mr. Matthews of the U.S. Embassy is on leave and that Mr. Caffery is therefore taking advice from Mr. Sparkes, who has distinguished himself since he arrived in Cairo a year or so ago for the naivete of his approach to Egyptian politics. He was also frequently reported as (falsely) being "anti-British" – though I think this was chiefly due to the terrible habit of trying to please any company he is in.

W Strang
8/7

Mr. Allen.

For. Sterling has been much more sensible, but I doubt if he will make ice in the Q.D.
RA 9/7

University of Malaya

FO371/96909

J

AFRICAN DEPARTMENT

EGYPT AND SUDAN

J 1051/25

FROM Sir R. Stevenson Cairo confidential.

No. 1408

Dated 2nd Oct.

Received in Registry 3rd Oct.

Sudan.

The Egyptian Prime Ministership postponed his reply to U.K. proposals until Sudanese delegations now in Cairo have been cancelled.

Last Paper

References

FO 371/254

(Print)

(How disposed of)

(Minutes)

Sooner or later we should have to face the problem of what representation (if any) the "pro-Unity" parties shd have on the proposed International Commission. Under present plans they wd have none (the 3 Sudanese wd represent Umma, Khatmia (perhaps an independent) and the South. Mr Davies tells me that it is thought unlikely that they will secure more than one seat, if that, in the forthcoming elections. A possible solution might be to find a candidate acceptable both to them and to U.A.M. But this wd disfranchise, as it were, the large body of Khatmia opinion which is anti-Mahdi now anti-unity. In any case, the Unity parties wd still be.

(Action completed)	(Index)
3/12	WF 17.3.53

Next Paper

34950

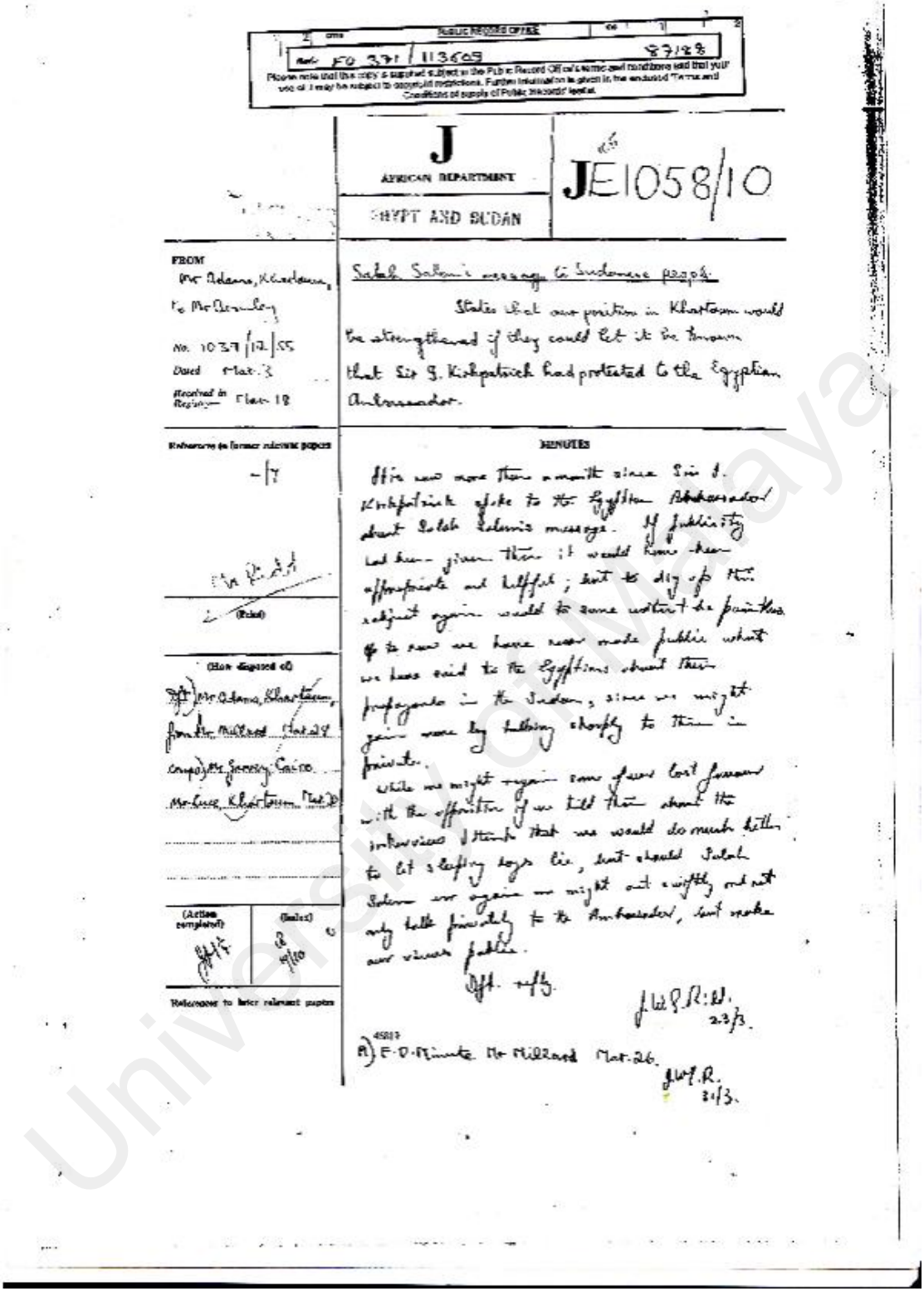

PUBLIC RECORD OFFICE

FO 371/113609 87128

Please note that this copy is supplied subject to the Public Record Office's terms and conditions and that your use of it may be subject to copyright restrictions. Further information is given in the enclosed "Terms and Conditions of supply of Public Records" leaflet.

J

AFRICAN DEPARTMENT

EGYPT AND SUDAN

JE1058/10

FROM
Mr Adams, Khartoum,
To Mr Ormsby-Gore
No. 1037/12/55
Dated Mar. 3
Received in Registry Mar. 18

Sabah Salem's message to Sudanese people.

States that our position in Khartoum would be strengthened if they could let it be known that Sir G. Kirkpatrick had protested to the Egyptian Ambassador.

Reference to former relevant papers
-/7

(Ticket)

(Non-digested cd)
Sqft) Mr Adams, Khartoum, from the Millard Mar. 24
Corps) Mr Jeremy, Cairo.
Mr Lucas, Khartoum, Mar. 26

(Action completed) Sqft 8/4/10 (Initial)

Reference to later relevant papers

MINUTES

It is now more than a month since Sir G. Kirkpatrick spoke to the Egyptian Ambassador about Sabah Salem's message. If publicity had been given then it would have been effective and helpful; but to dig up the subject again would to some extent be pointless. If so we have never made public what we have said to the Egyptians about their propaganda in the Sudan, since we might gain more by talking sharply to them in private.

While we might regain some face lost if we were with the opposition if we told them about the interviews I think that we would do much better to let sleeping dogs lie, but should Sabah Salem ever again we might act swiftly and not only talk privately to the Ambassador, but make our views public.

Sqft. 7/3.

J.W.P.R.W. 23/3.

A) F.O. Minute Mr Millard Mar. 26.

J.W.P.R. 31/3.

University of Malaya

الخرائط

الشمال
تركيا
سوريا
إيران
العراق
البحر المتوسط
لبنان
فلسطين
الأردن
الكويت
مملكة البحرين
المملكة العربية السعودية
قطر
الإمارات
عمان
الجمهورية اليمنية
بحر العرب
خليج عدن
جيبوتي
الصومال
المحيط الهندي
جزر القمر
المحيط الأطلسي
مضيق جبل طارق
المغرب
الجزائر
ليبيا
مصر
موريتانيا
السودان
العالم العربي
سياسية
www.almo3lm.net

-http;www.coptichistory

المصدر .محمد سعيد محمد، عبد الناصر والسودان، ص٥٦

المصدر .محمد سعيد محمد، عبد الناصر والسودان، ص٥٦.

المصدر .محمد سعيد محمد، عبد الناصر والسودان، ص٦٦.

المصدر : محمد سعيد محمد،مرجع سابق، ص٦٧.

http;fatakat.com

المصادر والمراجع

الوثائق:

-أرشيف الخارجية المصري، **محفظة رقم ١٢٦٩قديم** (رقم ٧/٣٦٧/٢) سري جدا.

-أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (**محفظة رقم ١٢/ملف رقم ٢/٨٦/٧٤٤**).

-أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (**محفظة رقم ١٣/ملف ٣/٨١/٧٤٤ج١٢**) سري جدا.

-أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (**محفظة رقم١٣ /إفادة ٧١٧/٠١٠١**).

-أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (**محفظة رقم١٣/إفادة ٦٨٩/١٠٢**)، سري جدا.

-أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (**محفظة رقم ١/٧/٢٤٦/ج٢**).

-أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (**محفظة رقم ١٣/إفادة ٦٩٤/٠١٠٢**).

-أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (**محفظة رقم ١٣/إفادة ٣٣/٢٩٩**).

-أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (**محفظة رقم ١٤/ملف رقم ٨١/٧٤٤/ج٢**) سري للغاية.

-أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (**محفظة رقم ١٤/ملف رقم ٣/٨١/٧٤٤، ج٢**) سري للغاية.

-أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (**محفظة رقم ١٢٦٩ /قديم/ملف رقم ٢/٣٦١/ ج**)

-أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف لدول، السودان (**محفظة رقم١٢٦٩، قديم/ ملف رقم ٢/٣٦١/ج١**).

-أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (**محفظة رقم٢، ملف رقم ٧/١٩٥٢/سري**).

University of Malaya

-أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (**محفظة رقم١٤/ ملف رقم ٢٤٦/٧/١ج٢/ سري جدا).**

-أرشيف الخارجية المصرية، تقارير المخابرات الحربية (**محفظة رقم ١٨٩، تقرير٥٧/٥٢١/١٨**).

-دار الوثائق القومية، **دفتر معية تركي، وثيقة رقم ٦٤٧** بتاريخ ١٤ ذي القعدة ١٢٣٦هـ الموافق ١٣ أغسطس ١٨٢١م.

-دار الوثائق القومية، **دفتر معية تركي، ترجمة الكاتبة رقم ٢٠** بتاريخ ١٥ محرم ١٢٣٥هـ الموافق ٢ نوفمبر ١٨٢٠م.

-دار الوثائق القومية، **دفتر٩ معية تركي، وثيقة رقم ٨٨** بتاريخ ٢٧ محرم ١٢٣٥هـ الموافق ٣ نوفمبر ١٨٢٠م

-دار الوثائق القومية، **دفتر معية تركي، ترجمة الكاتبة رقم ٢٢٦** بتاريخ ١٣ رمضان ١٢٣٥هـ الموافق ٢٤ يونيه ١٨٢٠م.

-عبد الماجد أبو حسبو، **مذكرات عبد الماجد أبو حسبو، جانب من تاريخ الحركة الوطنية في السودان**، الخرطوم،١٩٨٧م.

-محاضر جلسات مجلس الوزراء المصري، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٥٣م، **محفظة ١٢٦٩ ملف ١٧/٣٦٧/٢ ح٤**، قيد ١٧٥/٢/٥٩/١، من رائد الملحق العسكري بالنيابة محمود سليم إلى سفير مصر بالخرطوم في ١٩٥٩/٣/٢٦م.

-محمد نجيب، **رسالة عن السودان**، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٥٤.

-وزارة الخارجية المصرية، **محفظة رقم ١٤ تقرير ١١ بعنوان الموقف السياسي في السودان** حتى ١٩٥٧/٤/١م.

University of Malaya

-هدى جمال عبد الناصر: ملف وثائقي عن العلاقات المصرية السودانية، بمتحف الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، القاهرة.

التقارير:

-التقرير الاستراتيجي العربي، **مركز الدراسات الإستراتيجية بالقاهرة، ١٩٨٧م.**

-تقرير **لجنة التحقيق الإداري في حوادث الجنوب**، مطبعة ماكور كوديل، الخرطوم، ١٩٥٦م.

-التكامل المصري السوداني في ظل الأوضاع التحديات الراهنة، مركز البحوث الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧م، ص٢٩.

-رئاسة مجلس الوزراء، **وحدة وادي النيل أسسها الجغرافية ومظاهرها في التاريخ**، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٧.

-محمود أبو العينين، **التقرير الاستراتيجي الأفريقي ٢٠٠١. ٢٠٠٢م**، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٢م.

-مركز دراسات الوحدة العربية، **مصر والعروبة وثورة يوليو**، بيروت، الطبعة الأولى، نوفمبر ١٩٨٢م.

-وزارة الإعلام، **العلاقات المالية بين دول حوض النيل**، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، دراسات دولية معاصرة، (رقم ١٠٧)، نوفمبر ١٩٩٧م.

المؤتمرات والندوات:

-أمير حسن إدريس، **النظام الفيدرالي والاستقرار السياسي في السودان**، أبحاث ندوة الديمقراطية في السودان البعد التاريخي والوضع الراهن وأفاق المستقبل، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، ١٩٩٣م.

-التيجاني سيسي محمد، **الحكم الإقليمي بالسودان تجربة إقليم دارفور**، أبحاث ندوة تقييم التجارب الديمقراطية في السودان، القاهرة، ١٩٩٣م.

University of Malaya

-حاتم الصديق محمد، الدور **المصري في حل مشكلة دارفور**، مؤتمر ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، ٢٠١١م.

-حسام سويلم، **مشكلة الحدود بين مصر والسودان**، ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ١٩٩٤.

-السيد فليفل، **الخلفية التاريخية لاتفاقية مياه النيل**، في المؤتمر الدولي حول مشكلة المياه في أفريقيا، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ١٩٨٨م.

-عبد الغفار محمد علي، **مستقبل العلاقات المصرية السودانية**، مؤتمر ثورة ٢٥ يناير ومستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل، جامعة الزعيم الأزهري، السودان، القاهرة،٢٠١١.

-عبد الله عبد الرازق إبراهيم، **الجذور التاريخية للحدود السياسية**، أعمال ندوة مثلث حلايب رؤية تنموية متكاملة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨.

-عمر المبارك، **التجارة بين مصر والسودان**، ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة،١٩٩٠م.

-الفاتح الشيخ يوسف، **العلاقات السودانية المصرية في ١٩٨٩م حتى ٢٠١١م**، المؤتمر الدولي السنوي ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، ومستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة.

-فرج عبد الفتاح، **الاقتصادي السياسي لجنوب السودان ومستقبل التسوية السلمية**، ندوة مستقبل السودان في ضوء المتغيرات الأخيرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢م.

-محمد فاضل، **موقف مصر من قضية جنوب السودان، مؤتمر ثورة ٢٥ يناير** ٢٠١١م، ومستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل، معهد البحوث والدارسات الأفريقية، القاهرة،٢٠١١.

University of Malaya

-محمود أبو العينين: **أزمة حلايب والعلاقات المصرية السودانية رؤية سياسية**، أعمال ندوة مثلث حلايب رؤية تنموية متكاملة، القاهرة، ١٩٩٧.

-ياسر أبو حسن، **العلاقات السودانية المصرية في ظل المتغيرات المحلية**، المؤتمر الدولي السنوي ثورة ٢٥يناير ٢٠١١م، ومستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل ٣٠-٣١ مايو ٢٠١١م، إفريقيا العالمية، الخرطوم،٢٠١١.

-يوسف فضل حسن، **لمحات من تطور العلاقات المصرية السودانية، منظور تاريخي**، في ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر، القاهرة، ١٩٩٠م.

-يونان لبيب رزق، **ثورة ٢٣ يوليو والسودان**، مقال منشور ضمن ندوة ثورة يوليو والعالم العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣م.

-يونان لبيب رزق، **الجذور التاريخية في العلاقات السودانية المصرية، ندوة العلاقات المصرية السودانية**، جامعة القاهرة،١٩٩١م.

الدوريات:

-أحمد خميس كامل، **دارفور بين الضغوط الخارجية والاستجابة الداخلية**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٧، القاهرة، ٢٠٠٩م.

-أحمد فارس، **التكامل مع السودان في الفكر السياسي المصري**، مجلة السياسة الدولية، ١ يناير ١٩٧٤.

-إسماعيل سرور شلش، **العلاقات العربية الأفريقية المعاصرة في ظل الوجود الالصهاينةي في القارة الأفريقية**، شؤون عربية، العدد ٣٢، أكتوبر ١٩٨٣م.

-جمال عبد الجواد، **مصر في السياسة السودانية**، المستقبل العربي، العدد التاسع والسبعون، سبتمبر ١٩٨٥م.

University of Malaya

-رضوان السيد، **ثقافة العالم الإسلامي والبحث عن هويته**، الكاتب العربي، العدد ٤٥، الكويت، مكتبة الكويت الوطنية، ١٥يونيو ٢٠٠١م.

-سامية بيبرس، **نحو تنشيط التعاون العربي الأفريقي، مجلة السياسة الدولية**، السنة السابعة والثلاثون، العدد (١٤٥)، يوليو ٢٠٠م.

-شوقي الجمل، **الدور الأفريقي لثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢م**، سلسلة مصر النهضة، عدد ٥٠ الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤م.

-عبد الملك عودة، **مستقبل جنوب السودان بين وحدة الدولة أو الانفصال**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٩، القاهرة، يوليو ١٩٩٢م.

-محجوب محمد صالح، **أزمة الجنوب السوداني الخلفية والتطورات**، مركز الدراسات السودانية، العدد ٢٩، القاهرة، ٢٠٠٤م.

-أحمد عمر بشير، **تجربة التكامل بين السودان ومصر، (الجذور التاريخية والواقع المعاصر لتجربة التكامل)**، مجلة السياسة الدولية العدد ١١٢، ١٩٩٣.

-محمد فائق، **مصر والعرب وأفريقيا ..إلى أين؟**، دار المستقبل العربي، العدد الأول، أكتوبر ١٩٨٦.

-محمود أبو زيد، **مياه النيل وصور التعاون الحالي مع دول الحوض وأفاق المستقبل**، مجلة النيل، العدد ٨١، القاهرة، ٢٠٠٣م.

-مشعان بن محمد الدعيج، **التغلغل الالصهاينةي فى القارة الأفريقية ومدى تأثير التعاون العربي الأفريقي**، مجلة البحوث والدراسات العربية، العددان ١٨/١٧، ١٩٩٠م.

-مغاوري علي هاشم، **الأبعاد السياسية والاقتصادية والقانونية لأزمة المياه**، السياسة الدولية، العدد ١٠٤أبريل ١٩٩١م.

University of Malaya

-هاني رسلان، "**حق تقرير المصير لجنوب السودان.. جدلية المسار والتداعيات**"، كراسات إستراتيجية، العدد ١٣٨، ابريل ٢٠٠٤.

-ياسر علي هاشم، **الإبعاد السياسية والاقتصادية والقانونية لأزمة المياه**، السياسة الدولية، العدد ١٠٤ أبريل ١٩٩١م.

-يوسف نجم، **نهر النيل والأمن القومي المصري**، مجلة السياسة الدولية العدد ١٩٨٥،٧٩م.

-يونان لبيب رزق، **الثورة والصراع الحزبي في السودان(١٩٦٤-١٩٦٩)**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨، القاهرة،١٩٦٩.

-يونان لبيب رزق، **قيام وسقوط المهدية في السودان المعاصر**، مجلة السياسة الدولية، السنة السادسة، العدد ١٢١، ١٩٧٠م.

المراجع العربية:

-إبراهيم الحارثي، **الرباط الثقافي بين مصر والسودان**، الخرطوم،٢٠١١.

-إبراهيم محمد، محمد سليمان، **اليسار السوداني في عشرة أعوام (١٩٥٤-١٩٦٣م)**، مكتبة الفجر، السودان، ١٩٧١م.

-إبراهيم نصر الدين، **الاندماج الوطني في أفريقيا والخيار السوداني**، جامعة البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٣م .

-أبوبكر حسن محمد باشا، **العلاقات المصرية السودانية ١٩٥٠-١٩٥١م**، معهد البحوث والدراسات الأفريقية بالتعاون مع المؤتمر الوطني السوداني، القاهرة، ٢٠٠٩م.

-أحمد حمروش، **مصر والسودان كفاح مشترك**، دار الهلال، ١٩٧٠م.

-أحمد حمروش، **ثورة ٢٣ يوليو عبد الناصر والعرب**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٨٤م.

University of Malaya

-أحمد خير، **كفاح جيل**، السودان،١٩٤٨.

-أحمد دياب، **العلاقات المصرية السودانية ١٩١٩-١٩٢٤م**، مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر، مصر النهضة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧.

-أحمد الرشيدي، **الحدود الجنوبية لمصر**، مركز الدراسات السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ١٩٩٣.

-أحمد رمضان عبد اللطيف، **أوضاع السودان خلال وزارة الصادق المهدي الاولى ١٩٦٦-١٩٦٧م**، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم التاريخ، جامعة القاهرة،٢٠٠٩م.

-أحمد سليمان، **الطبقة العاملة والكفاح المصري السوداني المشترك**، دار الجماهير، السودان، ١٩٥٦م.

-أحمد محمد الصادق الكاروري، **العلاقات السودانية الأمريكية في الفترة ما بعد الحرب الباردة ١٩٩٠-٢٠٠٣م**، الطبعة الأولى، الخرطوم، دار جامعة الخرطوم، ٢٠٠٦م.

-أسامة الغزالي حرب، **العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل**، مركز

-إسماعيل أحمد باغي، محمد شاكر، **تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر**، الجزء الثاني، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٩٣م.

-أماني الطويل، **العلاقات المصرية السودانية جذور المشكلات وتحديات المصالح**، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، قطر، ٢٠١٢م.

-أمل الشاذلي، **السياسات السودانية المصرية في المجال الأفريقي**، القاهرة،١٩٩٤.

-أمين سعيد، **تاريخ مصر السياسي من الحملة الفرنسية ١٧٩٨مالي ١٩٥٢م**، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٩م.

-الأمين عبد اللطيف، **العلاقات السودانية المصرية ورؤية مستقبلية**، أم درمان، السودان، ٢٠٠٦م.

University of Malaya

-البخاري عبد الله الجفلي، **نزاع الحدود بين السودان ومصر**، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة الخرطوم، الطبعة الأولى ع ١٩٩٠م.

-بركات موسى الحواتي، **قراءة جديدة في العلاقات المصرية السودانية، مكتبة مدبولي، القاهرة،١٩٩٧.**

-بشير محمد سعيد، **الزعيم الأزهري وعصره، الدار الحديثة للطباعة**، السودان،١٩٩٠م.

-تمام همام تمام، **السياسة المصرية تجاه السودان**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩م.

-توفيق محمد جاب الله، **التحولات السياسية في السودان(١٩٥٨-١٩٦٩م) وانعكاساتها على العلاقات المصرية السودانية**، المكتبة المركزية جامعة القاهرة، ٢٠١٠م.

-تيم نبلوك، **صراع السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال وحتى الانتفاضة**، ترجمة الفاتح التيجاني، الخرطوم،١٩٩٠.

-جعفر بخيت، **الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ١٩١٩-١٩٣٩**، المطبوعات البحوث والدراسات السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،١٩٩٠م.

-جمال حمدان، **شخصية مصر دراسة في عبقرية المكان**، القاهرة،١٩٨٧م.

-جمال عنقرة، ست البنات حسن، **مصر ومعركة السودان الدولية**، القاهرة، بدون ناشر، ط١، ٢٠٠٨.

-جمال محمد السيد ضلع، **الأزمة السياسية في السودان بين طموح السياسات وواقع الممارسات**، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، فبراير ٢٠١٠م.

-جودة حسنين جودة، **جغرافية أفريقيا الإقليمية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٦م.

-حاج موسى، **التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان**، دار الجيل للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،١٩٩٩.

University of Malaya

-حامد ربيع، **نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط**، القاهرة، ١٩٨٤م.

-حسام الدين جاد الرب، **جغرافية العالم العربي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥م.

-حسام سويلم وفاروق عبد السلام، **حول مشكلة الحدود بين مصر والسودان**، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الخرطوم، الطبعة الأولى ١٩٩٠م.

-حسان عبد الله علي غلاب، **صدام الحضارات " دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق: حالة السودان١٩٩٣– ٢٠٠٦** القاهرة، ٢٠٠٦م.

-حسن أحمد إبراهيم، **العلاقات السودانية المصرية بين الحاضر والمستقبل**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم، القاهرة، ١٩٩٠.

-حسن أحمد إبراهيم، **محمد علي في السودان**، القاهرة، ١٩٧٧.

-حسن أحمد إبراهيم، **رؤية سودانية للعلاقات التاريخية المصرية السودانية**، المكتبة المركزية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨م.

-حسن مكي حسن، **حركة الإخوان المسلمين في السودان ١٩٤٤–١٩٦٩م**، دار الفكر للطباعة والنشر، الخرطوم، ١٩٧٠م.

-حسن نجيلة، **ملامح المجتمع السوداني**، الخرطوم، ٢٠٠٥.

-حلمى شعراوي، **ثورة يوليو وأفريقيا**، مع إشارة خاصة للعلاقات المصرية السودانية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠١م.

-حمدي عبد الرحمن، **الصهاينة وأفريقيا في عالم متغير من التغلغل إلى الهيمنة**، سلسلة دراسات مصرية إفريقية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠٠١م.

University of Malaya

-خالد محمد بهيج، **الاحتجاجات الشعبية في السودان منذ انفصال الجنوب وموقف النظام منها**، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠١٤م.

-رؤوف عباس حامد، **العرب في أفريقيا الجذور التاريخية والواقع المعاصر**، كلية الآداب والعلوم، جامعة القاهرة، دار الثقافة العربية، ١٩٨٧م .

-رأفت غنيمي الشيخ، **مصر والسودان في العلاقات الدولية**، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٨.

-زاهر رياض، **مصر وأفريقيا**، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، ١٩٧٦م.

-زاهية قدورة، **تاريخ العرب الحديث**، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥م.

-زكى البحيري، **السودان تحت الحكم الانجليزي المصري، دراسة في علاقات وادي النيل ١٨٩٩-١٩٣٦م**، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٩م.

-زكي البحيري، **الحركة الديمقراطية في السودان(١٩٤٣. ١٩٨٥م)**، دار نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٩٦ م.

-زكي البحيري، **مشكلة جنوب السودان بين الميراث التاريخي والتطورات السياسية**، ١٩٥٥ .٢٠١١م، ركائز المعرفة للدراسات والبحوث، القاهرة. الخرطوم ٢٠١٠م.

-زكي البحيري، **مشكلة دارفور**، مكتبة مدبولي، ط١، ٢٠٠٦م.

-عبد الرحمن أحمد عثمان، **الثورة المصرية ٢٠١١م وأثرها على طبيعة العلاقات السودانية المصرية**، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، ٢٠١١م.

-عفاف عبد الماجد أبو حسبي، **الخلفية التاريخية للعلاقات المصرية السودانية جذور العلاقة بين مصر والتيار الاتحادي في السودان ١٩٢٤م**، جامعة الخرطوم، السودان، ٢٠٠٨م.

-عمر محمد الطيب، **الأمن القومي لوادي النيل وانعكاساته في المجال العسكري، مؤسسة دار الطبع والنشر والتوزيع**، القاهرة، ١٩٩٨م.

University of Malaya

-السعيد إبراهيم البدوي، **السودان دراسة في العلاقات المكانية**، الطبعة الأولى، القاهرة، إبريل ٢٠١٢م.

-سمير المنقباوي، **التطور المركزي الدولي للسودان**، القاهرة، ١٩٨٥م.

-السيد فليفل، **مشكلة دارفور بين التدخل الدول والأزمة الداخلية**، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ديسمبر ٢٠٠٧م.

-الشاطر بصيلي عبد الجليل، **معالم تاريخ سودان وادي النيل من القرن العاشر إلى القرن التاسع عشر**، القاهرة، ١٩٥٥م.

-شمسه بشناقة، **عراقيل وتحديات العلاقات المصرية السودانية**، معهد البحوث والدارسات الأفريقية، القاهرة، ٢٠٠٩م.

-شوقي عطا الله الجمل، **تاريخ سودان وادي النيل، حضارته وعلاقاته بمصر من أقدم العصور إلى الوقت الحاضر**، مكتبة الأنجلو المصرية، ط١، القاهرة ٢٠٠٨م.

-شوقي عطا الله الجمل، **تاريخ سودان النيل**،ج١، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٩م.

-شوقي عطا الله الجمل، **العلاقات التاريخية بين مصر والسودان في القرن العشرين**، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨م.

-صبري محمد حمد، **دراسات في جغرافية مصر**، القاهرة، ٢٠١٢م.

-صلاح عبد اللطيف، **عشرة أيام هزت السودان**، دار الهلال، القاهرة، ١٩٨٥.

-صلاح فضل، **مشكلة دارفور في السودان**، كتاب الجمهورية، القاهرة ٢٠٠٤م.

-طارق البشري، **الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٢م**، مراجعة وتقديم جدير، دار الشروق، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٨٣م.

University of Malaya

-طاهر أبو فاشا، **الجمهورية العربية المتحدة في عامي ١٩٥٩/١٩٦٠م**، إدارة الشئون المعنوية للقوات المسلحة، القاهرة، ١٩٦٠م.

-الطبيب حاج عطية، **التوازن الإعلامي والإدراك المتبادل**، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م .

-عامر خليل أحمد عامر، **السياسة الخارجية الالصهاينةية تجاه أفريقيا**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١١م.

-عايدة العلي سري الدين، **السودان والنيل**، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت، ١٩٩٨م.

-عباس عمار، **تحول أهل مصر والسودان إلى أمة عربية إسلامية، في كتاب وحدة وادي النيل**، رئاسة مجلس الوزراء، المطبعة الأميرية، بالقاهرة، ١٩٤٧م.

-عبد الرحمن الرافعي، **مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال تاريخ مصر القومي من ١٨٩٢.١٨٨٢م**، الطبعة الثالثة الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦م.

-عبد الرحمن الرافعي، **في أعقاب الثورة المصرية** ١٩١٩، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤ م.

-عبد العزيز المهنا، **السودان وسط اللهب، دراسة صحفية ميدانية لموقف الحكومة السودانية من المشكلات الداخلية والأزمات السياسية، ١٩٨٩-١٩٩٤م**، الطبعة الأولى، جامعة القاهرة، المكتبة المركزية، القاهرة، ١٩٩٤م.

-عبد العزيز كامل، **دراسات في الجغرافيا البشرية**، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات التاريخية والجغرافيا، القاهرة، ١٩٧٢م.

-عبد العظيم رمضان، **الوثائق السرية لثورة يوليو**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج١، القاهرة ١٩٧٧م.

-عبد العظيم رمضان، **أكذوبة الاستعمار المصري للسودان، رؤية تاريخية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨م.

University of Malaya

-عبد الغني سعودي، **الوطن العربي**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٢ م.

-عبد الفتاح أبو الفضل، **مصر والسودان بين الوئام والخصام، القاهرة**، دار الحرية للصحافة والنشر،١٩٩٥م.

-عبد الفتاح عبد الصمد منصور، **العلاقات المصرية السودانية في ظل الاتفاق الثنائي ١٨٩٩. ١٩٢٤م**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣م.

-عبد القادر إسماعيل، **جنوب السودان صراعات الحرب وصراعات السلام دور الأحزاب السياسية ١٩٤٧-١٩٧٢**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠١١م.

-عبد الله الأشعل، **السودان، المحكمة الجنائية الدولية**، القاهرة، بدون ناشر، ط١، ٢٠٠٩م.

-عبد الله عبد الرازق إبراهيم وشوقي الجمل، **تاريخ مصر والسودان**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة،١٩٩٧.

-عبد الله عبد الرازق، **دور بريطانيا في انفصال جنوب السودان**، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، ٢٠٠٩م.

-عبده مختار موسى، **دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٠٩م.

-عبد الوهاب أحمد عبد الرحمن، **مصر والسيادة على السودان** (نهاية حقبة تاريخية)، الشارقة، ٢٠٠٣ .

-علي إبراهيم عبده، **العلاقات التاريخية بين مصر والسودان حتى نهاية القرن التاسع عشر**، المجلس الأعلى للشباب، القاهرة، ١٩٩٤.

-علي حسن عبد الله، **الحكم والإدارة في السودان**، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٦م.

-عمر بشير، **تاريخ الحركة الوطنية فى السودان**، دار الجيل للطبع والنشر، السودان، ١٩٨٤.

University of Malaya

-فدوى عبد الرحمن على طه، **كيف نال السودان الاستقلال**، دراسة تاريخية لاتفاقية ١٢فبراير ١٩٥٣م، شركة الخرطوم للطباعة والنشر والتوزيع، الخرطوم، ١٩٩٧م.

-فيصل عبد الرحمن علي طه، **الحركة السياسية في السودان والصراع المصري البريطاني**، دار الأمين، القاهرة، ١٩٩٨م.

-فيصل عبد الرحمن، **حلايب وحنيش مقالات في القانون الدولي العام**، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، الخرطوم، ٢٠٠٠.

-فيليب رفلة، **العلاقات التاريخية والاقتصادية بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان**، القاهرة، ١٩٦٥م.

-قوادو جوزيف ادهو، **غدا تشرق الشمس، جنوب السودان بين الماضي والحاضر المستقبل**، القاهرة،١٩٩٣م.

-كمال سليمان محمد سليمان، **العلاقات المصرية السودانية ونظرة مستقبلية**، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، ١٩٨٧م.

-المعتصم أحمد علي الأمين، **السودان في صحيفة الأهرام القاهرية، دراسة حالة للعلاقات السودانية المصرية ١٩٨٩-١٩٩٨م**، جامعة أفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠٢م.

-السيد فليفل، **أزمة دارفور الأصول والمواقف**، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، ٢٠٠٥م.

-الوليد سيد محمد على بشير، **مدركات النخبة السودانية والعلاقات السودانية والمصرية ١٩٦٩-١٩٩٩م**، مكتبة مدبولي، ٢٠١٢م.

-الفاتح الشيخ يوسف، **العلاقات السودانية المصرية (١٩٥٢-١٩٥٨م)، جامعة الجزيرة، السودان، ١٩٩٨م**

-مبارك بابكر الربح، **ثورة ١٩٢٤السودانية**، الخرطوم، ١٩٧٤.

University of Malaya

-محبات إمام الشرابي، **الوجود الالصهاينةي والعربي في أفريقيا**، دراسة اقتصادية سياسية، المكتبة الأفريقية، القاهرة، ١٩٦٦.

-محجوب عمر البشير، **معالم تاريخ السودان، الدار السودانية**، الخرطوم، ٢٠٠٠م.

-محجوب محمد صالح، **الثقافة السودانية في نصف قرن**، دار الجامعة، الخرطوم،١٩٧١.

-محسن محمد، **مصر والسودان الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية**، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.

-محسن محمد، **مصر والسودان الانفصال**، دار الشروق، بيروت، ١٩٩٤م.

-محمد أحمد محجوب، **الديمقراطية في الميزان– تأملات في السياسات العربية و الأفريقية**، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم، ١٩٨٩م.

-محمد بهاء الدين الغمري، **الحركة المهدية وأنعكاساتها على العلاقات المصرية السودانية**، الناشر دار الكتب العلمية، القاهرة، ١٩٨٨.

-محمد جابر النصاري، **الناصرية بمنظور نقدي، تجربة فكر عبر نصف قرن**، بيروت، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٢م.

-محمد حسن داود، **مصر والسودان أوراق من ملف العلاقة (١٩٥٢–١٩٩١م)**، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ١٩٩٢م.

-مجدي أحمد حسين، **مصر والسودان** (التمرد، الحضارة، الاتقاد)، المركز العربي الإسلامي للدراسات، القاهرة، ١٩٩٧م.

-محمد حسنين هيكل، **ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٦م.

-محمد سعيد محمد الحسن، **عبد الناصر والسودان**، لندن، ١٩٩٢م.

University of Malaya

-محمد شفيق غبريال، **بناء الوطن المصري السوداني في القرن التاسع عشر، في كتاب وحدة وادي النيل، القاهرة، ١٩٤٧.**

-محمد صبحي عبد الحكيم، **دراسات في جغرافية العالم الإسلامي**، القاهرة، ١٩٩١م.

-محمد عبد الحميد أحمد حناوي، **معركة الجلاء ووحدة وادي النيل ١٩٤٥-١٩٥٤م**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨.

-محمد عبد الرحيم، **الصراع المسلح على الوحدة في السودان**، الخرطوم، ٢٠٠٣.

-محمد عبد الغني سعودي، **التكامل الطبيعي**، جمهورية مصر العربية، المجلس الأعلى للشباب والرياضة، القاهرة، ١٩٨٥.

-محمد عبد المؤمن محمد عبد الغني، **السودان وحرب يونيو ١٩٦٧م**، معهد البحوث والدراسات الأفريقية بالتعاون مع المؤتمر الوطني السوداني، القاهرة، ٢٠٠٩م.

-محمد عوض محمد، **السودان سكانه وقبائله**، القاهرة، ١٩٥١م.

-محمد فؤاد شكري، **مصر والسودان**، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١١.

-محمد محمد أحمد كرار، **الأحزاب السودانية والتجربة الديمقراطية**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الخرطوم، ١٩٨٦م.

-محمد المعتصم، **جنوب السودان في مائة عام**، القاهرة ١٩٧٢م.

-محمد النور بن ضيف الله، **كتاب الطبقات في خصوص الأولياء والصالحين والعلماء والشعراء في السودان**، تحقيق يوسف فضل.

-محمود أبو العينين, **التكامل المصري السوداني: تقييم تجربة التكامل في ظل الصراع الداخلي في السودان**، معهد البحوث والدراسات الأفريقية, جامعة القاهرة, ٢٠٠٠م .

-محمود شاكر، **السودان**، منشورات العصر الحديث، ١٩٧٢م.

University of Malaya

-محمود عبيد، **التكامل المصري السوداني**، المجلس الأعلى للشباب والرياضة، القاهرة، ١٩٨٤.

-محمود متولي وأبو العلا، **الجغرافية السياسية**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٧.

-مريم الصادق المهدي، **أضواء على تاريخ السودان**، الخرطوم، ٢٠٠٦.

-مصطفى **خليل، تجربة التكامل بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية**، جمهورية مصر العربية الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، ١٩٧٥.

-مصطفي الفقي، **من نهج الثورة إلى فكر الإصلاح**، دار الشروق، مكتبة الأسرة، القاهرة،٢٠٠٤م.

-معاذ أحمد تنقو، **نزاع الحدود بين السودان ومصر مثلث حلايب ونتوء وادي حلفا في ضوء القانون الدولي**، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم، ٢٠٠٥م.

-مصطفى كمال عبد العزيز تاج الدين، **مصر في البرلمان السوداني (١٩٥٦ . ١٩٦٩م)**، السودان، ١٩٨٩م.

-مكي شبيكة، **السودان والثورة المهدية**، جامعة الخرطوم للنشر، السودان، ١٩٨٨م.

-مكي شبيكة، **السودان عبر القرون**، دار الجبل، بيروت، ١٩٩١م.

-مكي شبيكة، **مختصر تاريخ السودان الحديث**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٣.

-منى حسين عبيد، **السودان ومحيطة الإقليمي**، دراسة في المشكلات السياسية، القاهرة، ٢٠١١.

-نسيم مقار، **مصر والسودان الحديث**، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣م.

-نسيم مقار، **الأسس التاريخية للتكامل الاقتصادي بين مصر والسودان**، الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٨٥م. جامعة القاهرة، الخرطوم، المطبعة التجارية الحديثة، ١٩٨٥م.

-وليد محمد سعيد الاعظمي، **السودان في الوثائق البريطانية (انقلاب عبود)**، بغداد، ١٩٩١م.

-ياسين مراد، **جغرافية العالم الإسلامي**، القاهرة، ١٩٩٧م.

University of Malaya

-يسرى الجوهري، **الوطن العربي دراسة في الجغرافيا التاريخية والإقليمية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ١٩٩٥م.

-يواقم رزق مرقص، **تطور نظام الإدارة في السودان في عهد الحكم الثنائي الأول ١٨٩٩-١٩٢٤م**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤م.

-يوسف أبو قرون، **لمحات عن حياة وعادات قبائل السودان الكبرى**، الخرطوم، ١٩٦٩م.

-يوسف فضل حسن، **لمحات من تطور العلاقات المصرية السودانية منظور تاريخي**، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

-يونان لبيب رزق، **السودان في عهد الحكم الثنائي الأول ١٨٩٩-١٩٢٤م**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٦م.

الجرائد:

-جريدة الأهرام، ٤ أغسطس ٢٠٠٤.

-جريدة الأهرام ١٩٥٦/٢/٢م.

-جريدة الأهرام، ١٩٥٨/١١/٢٣م.

-جريدة الأهرام، **خطاب وزير الخارجية المصري في مجلس الجامعة العربية ١٩**يناير ١٩٥٦م، العدد (٥٢).

-شارل فؤاد المصري، **حوار مع زكي البحيرى حول أزمة دارفور**، جريدة المصري اليوم، العدد ١٧٢٥، ٤ مارس ٢٠٠٩م.

-فيصل عبد الرحمن طه، **عقبات في مسيرة العلاقات السودانية المصرية**، جريدة الخليج في ١٩٨٥/٦/٢م.

-المجد، دراسة انفصال جنوب السودان، ديسمبر، ٢٠١١م.

-مصطفى عثمان إسماعيل، **كيف ترى الخرطوم أزمة دارفور**، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠٤٦٩م.

University of Malaya

–نص خطاب الرئيس جمال عبد الناصر، في مؤتمر التعاون في ٢٦نوفمبر سنة ١٩٥٨م، جريدة الإخبار القاهرية في ٢٧/ ١١/١٩٥٨م.

الرسائل العلمية:

–أدم محمد أحمد عبد الله، **العلاقات السودانية المصرية من منظور الأمن القومي**، ١٩٦٩.٢٠٠١م، رسالة دكتوراه غير منشورة، في العلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، الخرطوم، ٢٠٠٨.

–أحمد رمضان عبد اللطيف، **أوضاع السودان خلال وزارة الصادق المهدي الاولى ١٩٦٦–١٩٧٦**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، معهد البحوث والدراسات، الأفريقية، ٢٠٠٩م.

–أحمد فؤاد القاضي، **العلاقات السودانية الأريترية منذ عام ١٩٩٣م**، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨م.

–آدم محمد أحمد عبد الله، **العلاقات السودانية الأمريكية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان، السودان، ١٩٩٧م.

–حسان عبد الله علي غلاب، **صدام الحضارات، دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق: حالة السودان ١٩٩٣م . ٢٠٠٦م**، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية الدراسات العليا، القاهرة، ٢٠٠٩م.

–حسن على محمد أحمد، **دراسة تاريخية لسياسة مصر المائية (١٩٢٩. ١٩٥٩م)**، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠م.

–رحاب عبد الرحمن الشريف، **إشكالية بناء الأمة في السودان (١٩٨٩–٢٠٠٤م)**، بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه الفلسفة السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٩م.

University of Malaya

-رغدة محمود أحمد، **دور الطرف الثالث في تسوية المنازعات دراسة حالة: الدور الأمريكي في مشكلة جنوب السودان**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨م.

-سعيد سيد إمام، **العلاقات الدولية بين مصر والسودان ١٩٦٤**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة ١٩٦٧م.

-شيم حامد عبد الحميد الجرف، **مشكلة الحدود الجنوبية الشرقية لمصر دراسة قانونية دولية**، رسالة ماجستير في القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨م.

-صباح أحمد فرج خليل، **أثر توزيع الموارد الاقتصادية على الاستقرار السياسي في السودان ١٩٨٩-٢٠٠٥**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١١م.

-صلاح الدين حافظ متولي، **موقف ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م من المسألة السودانية حتى الاستقلال ١٩٥٢. ١٩٥٩م**، رسالة دكتوراه الفلسفة في الدراسات الإفريقية، قسم التاريخ، القاهرة، ١٩٩٤.

-عبد القادر إسماعيل السيد الشريف، **جنوب السودان في ظل اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢**، رسالة دكتوراه منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، ٢٠٠٠م.

-غادة خضر حسين زايد، **التسوية السياسية للنزاع المصري السوداني بشان مثلث حلايب**، رسالة ماجستير غير منشورة، كليه الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠م.

-محمد بهاء الدين الغمري، **نظام الحكم في السودان في الفترة من ١٩٦٩-١٩٨٥م، وأثره على العلاقات المصرية السودانية**، رسالة دكتوراه، غير منشورة كلية تجارة الإسماعليه، قسم القانون والسياسة، جامعة قناة السويس، ١٩٩٣.

University of Malaya

-مروة أمين محمد مصطفى، **العلاقات السودانية البريطانية من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٩م**، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الدراسات الأفريقية من قسم التاريخ (التاريخ الحديث والمعاصر)، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦م.

-نهاد احمد مكرم، **أزمة التكامل السياسي وانعكاساتها على الحياة السياسية السودانية في الفترة ١٩٥٦-٢٠٠٢**، رسالة ماجستير غير منشورة كليه التجارة ببورسعيد، جامعة قناة السويس، ٢٠٠٦م.

-نهلة عبد العظيم إبراهيم عبد النبي، **القضية السودانية ١٩٣٦ -١٩٥٦م** رسالة ماجستير مقدمة لقسم الدراسات الأفريقية، القاهرة، ١٩٩٠م.

-نيفين محمود أحمد شعبان، **موقف أثيوبيا من مشكلة جنوب السودان ١٩٥٥-١٩٨٦**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٣م.

-هبة سمير الحسيني، **القيادة السياسية السودانية ومشكلة جنوب السودان (دراسة لفترة حكم الرئيس البشير من١٩٨٩-٢٠٠٥)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كليه الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،٢٠١٠م.

-يوسف كرم الله عبد الصمد، **تطور الحركة السياسية السودانية ١٩٥٦-١٩٥٨م**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٥م.

الكتب المترجمة:

-المستر جورج يانج، **تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل**، تعريب علي أحمد شكري، مكتبة مدبولي، ١٩٩٥.

-ابيل ألبير، **جنوب السودان التمادي في نقض المواثيق والعهود**، ترجمة بشير محمد، لندن، ١٩٩٢م.

-محمد عمر بشير، **جنوب السودان**، دراسة لأسباب الصراع، ترجمة أسعد حليم، القاهرة، الهيئة العامة للتأليف والنشر، القاهرة،١٩٧١م.

University of Malaya

تاريخ الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠-١٩٦٩، ترجمة هنري رياض، بيروت، ١٩٨٧

تطور التعليم في السودان(١٨٩٨-١٩٥٦م)، ترجمة هنري رياض وآخرون، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٠م.

-فرانسيس دينق، **دينامية الهوية، أساس التكامل الوطني في السودان**، ترجمة محمد علي جادين، القاهرة، ١٩٩٩م.

-محمد حسنين، **ملفات السويس حرب الثلاثين سنة**، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٤.

المصادر والمراجع الأجنبية:

Arye Oded, The P.L.O.IN Africa, **the Centre For political Research**, M**inistr**y of .. Foreign Affairs, Jerusalem, Israel .1991.

. Cray Richard ;**A History of the Southern Sudan 1839** 1912, Oxford University Press،London،1961.

. EL-Bagir .Ahmad Abdullah،the Sudan in Anglo-Egyptian Relation .1950-1958- University of Exeter,1992.

.F. o371/1090/2 ، **From Khartoum Embassy to Foreign office**, 8June,1967.

.F.o 371/ 119615،**Received Archives**،No1031672،11 December 1956.

.F.o 371/125409،**Telegram no**.**1033**،25 October 1957.

University of Malaya

. F.o.37,From(J.M. Edes)**Foreign office to p.r Forsyth Thompson colonial office**,2 October ,1961.

.F.o.37, **Nots for a Meeting with the Sudan Foreign Minister**.

.F.o.371/109332,**From Khartoum Embassy to Foreign Office**, 28 August1955.

. F.o.371/131718,**From High Commissioner For Canada to J.H Washington Head Of African Department**, 2 December 1958 .

.F.o.371/1732230,**Received in Archives**, 10 October1963.

.F.o.371/173230,**Telegram No.1010**, **5** October1963.

.F.o3371/119615، **Telegram No 758**, 22 December 1956.

.F.o371/119613، **Telegram NO.10**/7.6 June 1956.

.F.o371/119615،**From Philip G.D Adams to H.B Shepherd**،African Department،5 January 1956.

.F.o371/119615،**Received in A archives** ،10316/4،21 September 1956.

.F.o 371/178592،**Received in Archives**،**No 3150/5**،14 September 1964.

.Harold Alfred, **The Sudan**, **Nations of the Modern World**, London,1954.

.Henderson, K.D.D, **Sudan Republic**, London 1965.

.Hill .R A biographical dictionary **of The Anglo–Egyptian Sudan**, Oxford 1939.

.Holt،p.H; **The mahdism in the Sudan 1881–1898 Sudan**،London،1801.

. Jan Brownlie: **African Boundaries A Legal and Diplomatic Encyclopaedia**, London, 1979.

.John Boll, **The Geography and Geology of South Eastern Egypt**, Cairo, 1912.

.John Lewis Burchardit ،**Travels In Nubia**،London ،1819.

.John،Malowe،**Anglo–Egyptian Relations**،**1800–1953**, London, 1954.

.Mandur A Lmahdl،**A short History of the Sudan London**; oxford university ،1963.

University of Malaya

. Mekki E. T. Shibeika: **The Independent Sudan**, London, 1959.

. Niblock, Tim; **CLOSS and Power in Sudan the Dynamics of Sudanese politics 1898– 1958**, U.S.A, 1958

. Parliamentary debates– **House of Commons** – Fifth series. Vol 151, 1889.

. Sir Gawain Bell ،**Shadow on the Sudan**, London, 1984.

المواقع الإلكترونية:

. http://defense-arab.com/vb/threads

. http://worldmaps3.xyz

. https://ar.wikipedi

. http://forum.khleeg.com

. http;www.coptichistory

. http;www.maress.com.shorouh

University of Malaya

University of Malaya

THE POLITICAL HISTORY OF EGYPTO-SUDANESE RELATION AND ITS IMPACT ON BILATERAL RELATION DURING JAMAL ABD NASSER (1952- 1970): A SUBSTANTIVE STUDY

DALAL ALNAWARI SALAMA ABD KARIM

University of Malaya

ACADEMY OF ISLAMIC STUDIES
UNIVERSITY OF MALAYA
KUALA LUMPUR

2016